

الممتع في التصريف

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوه

المجلد الأول

دار المعرفة



الممتع في التصريف

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوه

الجزء الأول

دار المعرفة

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى ١٩٨٧-١٤٠٧ هـ



للطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing

دار المعرفة
DAR EL-MAREFAH

مستديرة المطار - شارع البرجواي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١-٨٣٤٣٣٢ - رقباً معرفكار بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

وقفت ، في زيارتي لـإستانبول عام ١٩٦٣ ، على نسخة مخطوطة من كتاب
« المنع » ، في مكتبة « مراد ملا » . فثبت لديّ أن ما ذكره المؤرخون عن هذا
الكتاب ، من الثناء والإجلال ، حقيقة لا مرأى فيها . فالتحذت من هذه النسخة
صورة مصغرة بالميكروفيلم ، على أمل أن أتابع النسخ الأخرى ، في مكبات أخرى .
وقد تبين لي ، بعد المراجعات المتتابة لهذه النسخة ، أنها مخرومة ناقصة ،
لا يمكن الاعتماد عليها ، في المعرفة التامة لهذا الكتاب . ولذلك كنت أشدّ حرصاً ،
على تتبع ما يمكن أن يُعثر عليه من النسخ ، حتى وقفت على نسخة مخطوطة في
مكتبة « فيض الله » ، فكانت بحقّ الضائفة التي أنشدتها ، لما تمتاز به ، من
تمام وثوق وضبط . ثم وقفت على نسخة أبي حيّان « البدع » ، فشعرت أن
أصول العمل العلمي قد توافرت ، فلا بدّ من الشروع به ، ليخرج إلى محيّي
المرية وخدمتها ، ثوب يليق به وبمؤلفه . وها أنذا أدفع به إلى المطبعة ، بعد أن
حثلته ، من الجهود والمناء والصبر ، مالا يقدره إلا الله . فهو حسبي ، ونعم
الوكيل .

(١) ابن عصفور

هبات :

هو أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور ، الحضرمي الأشبيلي . ولد في إشبيلية عام ٥٩٧ هـ ، وأخذ العربية والآدب في ديار الأندلس ، حتى تمكن من زمامها . فطاف يضرب في قرى الأندلس ، يقرئ فيها ، ويملي تقايدته على ، الجمل ، ود الأيضاح ، ود الكتاب ، ود الجزولية ، ويصنف كبه الأخرى . ثم عبر إلى إفريقية ، وتنقل بينها وبين الأندلس ، غير مرة ، حتى نزل في تونس . فقرأه أمير المؤمنين ، المستنصر بالله ، أبو عبدالله محمد بن أبي زكرياء ، واتخذ جليساً في خواصه . وقد لبث في تونس حتى توفي عام ٦٦٩ هـ ، بعد أن أمضى ثلاثة أيام مع الحمى (٢) . ودفن في جبانة الشيخ ابن نفيس . وما يزال قبره ماثلاً حتى الآن ، يزوره العلماء والأدباء .

شيوخه ومناصبه :

أخذ ابن عصفور علم العربية ، في تلمذته ، على كبار علماء الأندلس . ومنهم أبو علي الشلوين (٣) ، عمر بن محمد بن عمر الأزدي ، آخر أئمة العربية في المشرق والمغرب ، صاحب

(١) نختصر هنا التعريف بابن عصفور لأننا أفردنا كتاباً خاصاً ، فصلنا فيه ما يتصل بابن عصفور ومذهبه في الصرف وموقفه من العلماء المتقدمين . وقد طبع الكتاب تحت عنوان : ابن عصفور والتصريف .

(٢) هذا ما زججه . وفي تاريخ موت ابن عصفور وسببه خلاف ، ليس موضع تفصيله هنا .

(٣) اختصار القدح المملئ ص ١٥٢ - ١٥٤ وشذرات الذهب ٥ : ٢٣٢ - ٢٣٣ .

القوانين والتوطئة وشرح الكتاب وشرح الجزولية ، المتوفى عام ٦٥٤ . وأبو الحسن
الدَّبَّاج (١) ، علي بن جابر بن علي بن أحمد اللخمي ، إمام جامع المديس ،
وصاحب التصانيف الكثيرة والأشعار ، والمتوفى عام ٦١٦ .

واستطاع ابن عصفور ، في حياته التعليمية المتنقلة ، أن يتصل بعدد كبير
من طلاب العربية . فكان له كثير ، من الطلاب ، نذكر منهم أبا الفضل الصفَّار (٢)
قاسم بن علي البطليوسي ، صاحب شرح الكتاب وأبا عثمان (٣) الطبري سعيد
ابن حكم القرشي ، المشهور في الشعر والنثر والفقه والحديث والطب والسياسة .
وأبا الحكم الحسن بن عبد الرحمن الأوسي الخضر اوي ، المروف بأبن عذرة
الأنصاري (٤) وصاحب المفيد والامغرب . وأبا عبدالله الشلوين الصغير محمد بن علي
الأنصاري الملقب (٥) ، الذي شرح آيات الكتاب ، وأتم شرح ابن عصفور على الجزولية

آثاره العلمية :

ترك ابن عصفور ، بعد حياة حافلة بالنشاط ، آثاراً علمية وافرة . ومنها :

- ١ - الأزهار .
- ٢ - إنارة الدياجي . ولعله شرح الايضاح .
- ٣ - إيضاح المشكل . ولعله أحد شروح الجمل .
- ٤ - البديع في شرح المقدمة الجزولية .
- ٥ - السالف والمذار .

(١) اختصار القدر المملّى ص ١٥٥ - ١٥٦ وبنية الوعاة ص ٣٣١ .

(٢) بنية الوعاة ص ٣٧٨ . (٣) بنية الوعاة ص ٢٥٥ .

(٤) بنية الوعاة ص ٢٢٣ . (٥) بنية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠ .

- ٦ - سركات الشعراء .
- ٧ - السلك والمنوان ومرام اللؤلؤ والمقيان .
- ٨ - شرح الأشعار الستة . وهو شرح دواوين الشعراء الستة .
- ٩ - شرح الايضاح لأبي علي الفارسي .
- ١٠ - شروح الجمل للزجاجي : الكبير ، والأوسط ، والصغير .
- ١١ - شرح الحماسة .
- ١٢ - شرح ديوان المتنبي .
- ١٣ - شرح كتاب سيبويه .
- ١٤ - الضرائر .
- ١٥ - مختصر القزعة .
- ١٦ - مختصر المحتسب لابن بابشاذ النحوي .
- ١٧ - المفتاح .
- ١٨ - المقرّب في النحو . شرحه بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحس ، وتاج الدين أحمد بن عثمان الترككاني . واختصره أبو حيان النحوي في كتاب أسماه « تقريب المقرّب » . ثم شرح التقريب بكتاب سماه « التلريب في تمثيل التقريب » . وكان ابن عصفور قد شرع في شرح كتاب المقرّب ، فأدركته المنية قبل إنجازه . وقد علق على هذا الشرح تاج الدين أحمد ابن عثمان الترككاني الحنفي . ولعمض العلماء المتأخرين تعليقات كثيرة على كتاب المقرّب . وقد طبع هذا الكتاب في بغداد ، بتحقيق الأستاذين : أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبوري .
- ١٩ - المتع في التصريف . وهو الكتاب الذي ندره الآن .
- ٢٠ - المقنع .
- ٢١ - منظومة في النحو ، شرحها صدقة بن فاصر الحنبلي .
- ٢٢ - الهلال .

الشيخ الخياط

صنف أبو الحسن كتاب «المتع» ، وقدمه إلى الأمير أبي بكر عبدالله بن أبي الأصبح عبدالعزيز بن صاحب الرد . وقد صرح بذلك في خطبة كتابه وأشاد بالأمير إشادة بالغة . والمشهور أن هذا الأمير (١) شاعر أديب ، ذواق لأطراف العلوم ، ولاته ابن هود على رندة ، ثم سار إلى إشبيلية ، وطرده والي ابن هود ، واستبد بها ، واتفق وابن الأحمر على ابن هود . ولكن ابن الأحمر غدر به ، وقتله عام ٦٣١ . وإذا استأنسنا ، بحياة الأمير أبي بكر ، استطعنا أن نحدد التاريخ التقريبي ، لتصنيف كتاب «المتع» . فالمعروف أن ابن هود تلقب بالتوكل على الله سنة ٦٢٥ ، وانفصل (٢) عنه أبو بكر عام ٦٢٩ ، حين ثار عليه في إشبيلية وطرده واليه . ولما كان ابن عصفور يشيد بأبي بكر (٣) والذي بذل جهده في نصرته هذه الدعوة النبوية ، ولم يأل جهده في عضده هذه الدولة التوكلية ، فإن من البديهي أن يكون قد صنف هذا الكتاب خلال السنوات ، التي كان فيها أبو بكر مخلصاً لابن هود المتوكل على الله . وذلك بين عامي ٦٢٥ و ٦٢٩ .

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف ، في هذا الكتاب ، بسطاً مسهباً ، مدعوماً بالتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد ، فكان من أشهر كتبه ، ومن أمثل كتب الصرف المطولة (٤) ، حتى قل أن يخلو من مسأله كتاب ، من كتب التأخرين . وكان أبو حيان النحوي

(١) اختصار القندح الملى ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ٤ : ١٦٩ . (٣) المتع ص ٢٢ .

(٤) مفتاح السعادة ١ : ٢١٨ وكشف الظنون ص ١٨٢٢ .

شديد الإعجاب به ، يقدّمه على ما سواه ، ولا يفارقه في الحلّ والترحال (١) ، لأنه كما يقول (٢) :
 « أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً ، وأخصه تهدياً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقرّبه تفهيماً » .
 ومن مظاهر عناية أبي حيان به أنه علّق عليه تعليقات عظيمة الأهمية ، ثم خلّصه في كتاب
 سماه « البدع في التصريف » . وكان ابن مالك ، صاحب الألفية ، وقد علّق على « المتع » نقوداً
 كثيرة . وقد استوفينا أكثر تعليقات ابن مالك وأبي حيان ، فأثبتناها في حواشي النص إنعاماً للفائدة .
 أما النسخ المخطوطة التي اعتمدتها في التحقيق فإليك وصفها (٣) :

نسخة فيض الله (ف) :

تحتفظ بها مكتبة « فيض الله » ، بإستانبول تحت رقم ٢٠٥٢ . وهي في ٧٢ ورقة (قياس
 ١٦ × ٢١ سم) . وفي كل صفحة ٢٧ سطراً ، بخط مغربي جيد . ومنها صورتان مصغرتان
 على الميكرو فيلم ، في معهد المخطوطات ، بالجامعة العربية ، تحت رقم ٩ و ٢٠ من قسم الصرف .
 على الورقة الأولى من النسخة « تصريف » أستاذ أبي الحسن بن عصفور أكرم الله .
 وهو الذي سماه « بالمتع في التصريف » . وقبالة ذلك : « كتبه لنفسه حسن بن محمد ... » .
 وبلي هذا ثلاثمائة عدة ، انتهت بانتقال ملكية النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله الذي أثبت
 عليها خاتمه : « وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي ، غفر الله له ولوالديه ، بشرط ألا
 يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢ هـ » .

وكان أبو حيان النحوي تملك هذه النسخة ، من قبل ، وحملها معه إلى القاهرة ، حيث
 قابلها قراءةً ، بنسخة شيخة رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي . وقد أثبت هذه

-
- (١) بنية الوعاة ص ٣٤٧ وشذرات الذهب ٥ ٣٣٠-٣٣١ ومفتاح السعادة وكشف الظنون .
 (٢) البدع ورقة . (٣) أشار الأستاذ عبدالعزيز الميعني في مذكراته إلى
 نسخة مخطوطة من « المتع » في خزانة ولي الدين بإستانبول تحت رقم ٢٠٠٤ . ونقل ذلك
 الأستاذ الزركلي في الأعلام ١٠ : ١٥٨ . وقد اتصلت بالسيد مدير المكتبة السلطانية ، لتصوير
 هذه النسخة ، فكان الجواب أن هذه الخزانة ليس فيها من المتع شيء . وفي خزانة شيخ
 الإسلام ، عارف حكمة ، بالمدينة المنورة ، نسخة مخطوطة من « المتع » تحت رقم ٤٨ ، لم
 يتيسر لي الوقوف عليها . انظر المقرب ١ : ١٢ . وفي مكتبة القرويين نسخة أخرى .

المقابلة في ختام النسخة كما يلي : « قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا ، الإمام المغوي الحافظ ،
مُحجَّة العرب ، أُوحد العصر ، رضي الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري
الأندلسي الشاطبي . قاله كاتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي
الأندلسي الجياني زريل القاهرة ... » .

يضاف إلى هذا أن أبا حيان عارض قسماً ، من هذا الكتاب ، بنسخة بخط
ابن عصفور نفسه ، وصوّب بعض العبارات ، نقلاً من تلك النسخة . وعارض
أبو حيان هذا الكتاب أيضاً ، بنسخ أخرى ، منها :

- ١ - نسخة ابن الزبير
- ٢ - نسخة ابن الخفّاف .
- ٣ - نسخة الخزرجي .
- ٤ - نسخة الكرمانلي .

وبذلك أصبحت نسخة أبي حيان رفيعة القدر ، ذات قيمة علمية منقطعة
النظير . فهي تمثل أكثر من عشر نسخ قديمة ، منها نسخة بخط المؤلف .
ومما يذكر هنا أن أبا حيان ، وغيره من العلماء ، حلّوا هذه النسخة بتعليقات وافرة ،
فيها التفسير والاستدراك والتعقيب والتقد . وقد أثبتنا ما لم يُختَرَم منها في تعليقاتنا على النص .

نسخة مراد مراد (م)

تحتفظ مكتبة «مراد ملا» في إستانبول بهذه النسخة التي تضم ٩٥ ورقة من القطع
المتوسط ، في كل صفحة منها ١٧ سطراً . وفي الصفحة الأولى منها : «تمت في الصرف ، تأليف
الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ، من أهل مدينة إشبيلية ، إمام علم العربية . رحمه الله وعفا
عنه .» وفي الصفحة الأخيرة : «كامل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله .
وكان الفراغ منه يوم الخميس ، الخامس عشر لشهر شوال ، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة ،
وقد كتبت هذه النسخة بخط حسن ، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتجريف . ولم

تعارض بالأصل الذي نقلت منه . ونحن نرجح أن ذلك الأصل يرجع إلى ما هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة «فيض الله» ، لأن الخلافات بين النسختين أثبتت أن نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلاً يضم زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة «مراد ملا» .
نضيف إلى هذا أن نسخة «مراد ملا» هذه قد اختلرت نصوصها ، في مواطن كثيرة (١) . وبعض هذه الخروم طويل جداً ، يستغرق صفحات ، بل عشرات من الصفحات . وأظهرها سقوط بابين كبيرين ، هما باب أحكام حروف المائة الزوائد ، وباب القلب والحذف على غير قياس . وتحت كل منها بضعة أبواب فرعية (٢) .

وقد حاول أحد العلماء - أو النساخ - أن يموّض بعض هذه الخروم ، فكان في النسخة مواطن عدة ، كتبت بقلم يخالف خط الأصل (٣) .
يبد أن هذه النسخة - على رداءتها ونقصها - ساعدت في تحقيق الكتاب ، فقوّمت بعض المبارات ، وملأت بعض الثغرات الملموسة في نسخة «فيض الله» .

نسخة المطبع :

كان أبو حيان النحوي شديداً الإعجاب بكتاب «الممتع» ، كثير الاهتمام به حتى إنه كان لا يفارقه . وقد رأينا في وصف نسخة «فيض الله» كثرة العناية التي أولى بها أبو حيان هذا الكتاب ، من مقابلته قراءة على شيخه رضي الدين الأنصاري الأندلسي ، ومعارضته بالنسخ الكثيرة التي منها قطعة بخط المؤلف ، وتعقبه بزيادات وشروح وتقود .

وقد توجّأ أبو حيان عنايته هذه ، بأن خلّص كتاب «الممتع» بنفسه ، فاخترل عباراته ، وأسقط شواهد ، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد ، وقدم وأخر في بعض عباراته ، تبعاً لتنسيقه الخاص في عرض المادة ، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحاً أو تصويباً يذكر .

(١) انظر الورقات ٦ و ٧ و ٩ و ١٨ و ٣١ ...

(٢) - - ٤ و ٦٧ ... (٣) انظر الورقات ٥٥ و ٦٧ ...

وقد سمّي مختصره هذا «كتاب البدع في التصريف» .

ولما كان في نسختي «فيض الله» و«مُرَاد ملا» «خروم» ، وتصحيفات ،
وعبارات غائبة أو ماطموسة ، فأبقي استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب «البدع» ،
فماضت بها بعض المواطن من «المتع» ، لتصويب النص وإتمامه .

والنسخة التي اعتمدتها هي بخط أبي حيان . فقد جاء في آخرها : «تم
كتاب البدع ، غداة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين
وسبائة ، على يدي ملخصه أبي حيان وبخطه» . وهي بخط مغربي جميل واضح ،
تقع في ٣٨ ورقة ، وتضم الصفحة الواحدة ١٥ سطراً . والنسخة هذه محفوظة
في دار الكتب المصرية ، ضمن مجموعة بخط مؤلفها ، تحت رقم ٢٤ نحو ش (١) .

تستهل هذه النسخة بالخطبة التالية : «قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان:
حمداً لك اللهم على ما منحتناه وشكراً ، وسترأ منك لما اجتريتهنا وغفراً ، وصلاتك
وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى ، وبسته هادياً للورى سوداً وحمراً .
وبعد فإن علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام ، ويشرف التحلي به على
سائر الأنعام ، إذ هو أشرف شطري اللسان العربي ، وأجل ذخيرة الفاضل النحوي .
ولعموضه قل فيه التصنيف والخلاف ، ولم توارد عليه الأفهام في كثير فيه الاختلاف .
وليس كعلم الأعراب الذي ازدحم على منله الوارد ، وترثقت بمد صفوها منه
الموارد ، فلا يتميز فيه الفاضل إلا عند أفراد الرجال ، ولا يظهر فيه السابق إلا
عند ضيق المجال . وما أحد ممن نظر في الأعراب أدنى نظراً إلا وهو مدع فيه ،
وموهم الأغمار أنه يحسنه ويديره .

ولقد أخذنا هذا الفن ، بعد أخذ علم الأعراب ، عن أستاذنا أبي جعفر بن
الزبير ، وتلقيناه من فيه ، لا من كتاب ، حفظاً وعرضاً ، وتقلناه عنه شفاهاً
ربطاً غصاً ، في مدة شهور يدر بنا في مسالكه الصعاب ، ويوغل بنا في أبعاد
المذاهب وأشعب الشعاب ، إلى أن امتطيناه ذلولا ، وهبت لنا زعره قبولا ،

(١) انظر فهرست كتب دار الكتب ٢ : ٦٧ .

وجنبناه سلسَ القياد ، وإن كان أيئاً ، واتقناه طوع المراد وإن كان عصياً .
وإنا كان كتاب «المتع» أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً ، وأخصه تهذيباً ،
وأجمه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنته من
الأحكام بألخص عبارة وإبداع إشارة ، ليشرّف الناظر فيه على مظمه في أقرب
زمان . ويرشح بصيرته في عقائل حسان . وسمّيته بالبدع الملخص من المتع .
ولم أتعرض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض ، بل أبرزته بين المفضي عنه والراض .
وإن فسح الله لي في العمر ، وساعدني سابق القدر ، وضمت في علم التصريف
ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل موادّه من قديم الزمان عاملاً . والله يلفظنا فيما ملنا
من ذلك الأمانة ، ويخلص لنا في العلم والعمل الشّية . لا مرجو إلا ثوابه ،
ولا عنور إلا عقابه .

وإذا أردنا أن نبين الصورة التقريبيّة ، لعمل أبي حيان في ملخصه ،
فحبسنا أن نعارض باب «التمثيل» في المتع ، بما يقابله في البدع . وهو قول أبي
حيان: (١) : « التمثيل : تقابلُ الأصول بالفاء والعين واللام ، فإن لم تقن الأصولُ
كثرت اللام حتى تقى . والزوائد إن لم تكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال ،
أو تكررت وزنتها بالحرف الموزون به الأصل . وزعم الكوفيّون أن نهاية الأصول
ثلاثة ، فإزاد من رباعيّ أو خماسيّ فزائد . وذهب الكسائيّ إلى أن الزائد في
الرباعيّ ما قبل الآخر . واختلفوا ، فمنهم من لا يزن الكلمة ، ومنهم من يزن
ويقي الزائد في المثال . »

مَبْنِجُ التَّحْقِيقِ

اعتمدتُ نسخة «فيض الله» من المتع ، فرمزت إليها بحرف وف ، وجعلتها
أصلاً للنص . ثم عارضت النصّ بنسخة «مراد ملا» التي رمزت إليها بحرف وم ،

(١) البدع : الورقة ١٥ .

مستمعاً بنسخة أبي حيان من «البدع»، في تصويب بعض العبارات وإتمامها . وقد
ذيلتُ النص بما يلي :

- ١ - إثبات الخلاف بين النسخ .
- ٢ - تفسير المفردات الغريبة .
- ٣ - التعريف ببعض الأعلام .
- ٤ - ذكر أسماء المصادر التي استقى منها المؤلف في كل قسم أبواب أو مسألة.
- ٥ - إثبات أسماء المصادر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور .
- ٦ - تخريج الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والثبوتية من حديث أو أثر .
- ٧ - إثبات ما لم يُخترم من حواشي نسخة «فيض الله» التي علّقها أبو حيان
النحوي ، أو غيره .

حلب ١٥ / ٨ / ١٩٦٨

٢١ / ٥ / ١٣٨٨

والله اعلم بالصواب



من نسخة فيض الله (ف)

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is arranged in two main columns, with a smaller column of text on the right side. The script is dense and appears to be a historical or religious document. The page is heavily stained and discolored, suggesting it is an old manuscript.

من نسخة فيض الله (ف)

ذكر المسائل المبينة مما لا يجوز التصرف فيه
 بقوله مثل أرجح إذا بينته من الهز أو دودة والاصل
 الآية فاجتمعت خمس هزات فقلبت الثانية وأصل السكونها
 وانضمام ما قبلها فحجرت بين الأولى والثانية وقلبت الثالثة
 أيضاً وأصل السكونها وانضمام ما قبلها فحجرت بين الثالثة
 والخامسة فان خفت الهزرة الثانية قلت أو دودة العينة
 حركتها على الساكن قبلها وحذفتها فان قبلها أيدلت
 الحزبتين أو برزاد غمت الواو من اللتين قبلها فيهما كما تقول
 مقروءة مقروءة فكنت تقول فيهما أو دودة فالجواب إن الواو
 مقروءة إنما زيدت للبد وليس منقلبة عن حرف أصلي ولا عينية
 الخلق فلا يمكن تحريكها البدل المتخرج من المبد الذي هي منها من أصله
 والواو إن ياء أو آوة لم يزد البدل مما يدل من حرف من أصله
 هما الهزتان فأخفكت الحركة لذلك ولم يحرك ما جرى ما زيد للبد
 إنما تحركت الآلة في هـ واو منك ولم تقل هذا أم منك فبحر
 بحرى الف فاعلم بل حملت الحركة لأنها بدل من حرف أصلي ونقول
 أمالكم من الواو مقروء أصله مؤو ورفاد غمت الواو المجرى
 بها الثانية وقلبت الرابعة ياءً لتظهر فيها وانضمام ما قبلها فصلاً

من نسخة مراد ملا (م)

[illegible]

من نسخة المبدع

خُطْبَةُ الْكَتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (١)

الحمد لله الذي لم يُسْتَفْتَحْ بأفضلَ مِنْ اسمه كَلام ، ولم يُسْتَنْجَحْ بأجملَ مِنْ صُنْعه مَرَام ، جاعِلِ الحمدِ مُفْتَتَحَ قُرْآنِهِ ، وَآخِرَ دَعْوَى أَهْلِ جَنَانِهِ . أَحمَدُهُ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى أَنْ جَعَلَنَا خَيْرَ أُمَّةٍ (٢) ، وَانْطَقْنَا بِلِسَانِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؛ حَمْدًا يُؤْنَسُ وَحَشِيَّ النِّعَمِ مِنَ الزُّوَالِ ، وَيَحْرُسُهَا مِنَ التَّغْيِيرِ (٣) وَالْإِنْتِقَالِ . وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ مَنْ افْتُتِحَتْ بِذِكْرِهِ الدَّعَوَاتُ ، وَاسْتُنْجِحَتْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ الطَّلِبَاتُ ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّ اللَّهِ وَخَيْرِهِ مِنْ خَلْقِهِ ، وَحُجَّتِهِ فِي أَرْضِهِ ، الصَّادِعِ بِالرَّسَالَةِ ، وَالْمُبَالِغِ فِي الدَّلَالَةِ ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الْأَخْيَارِ ، الطَّاهِرِينَ الْأَبْرَارِ ، الَّذِينَ أَذْهَبَ عَنْهُمْ الْأَرْجَاسَ ، وَطَهَّرَ مِنْ الْأَدْنَاسِ ، وَجَعَلَ مَوَدَّتَهُمْ أَجْرًا لَهُ عَلَى النَّاسِ .

(٢) م : «خير الأمة» .

(١) م : « على سيدنا محمد وآله » .

(٣) م : «التغيير» .

وبعد :

فإنني لما رأيتُ النحويين قد هابوا، لغموضه^(١) ، عِلْمَ التَّصْرِيفِ .
فتركوا التَّأْلِيفَ فيه والتصنيف ، إِلَّا القليلَ منهم فإنَّهم قد وضعوا فيه ما
لا يُبرِدُ غليلاً ، ولا يُحصِّلُ لطالبه مأمولا ، لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه ،
وضعتُ في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعه ، ومأسكته
عاصيه وطائعه ، وذلكته للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب
لألفاظه والتقريب ، حتَّى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السَّمْعِ .
فلما أتيتُ به عليَّ القِدْحُ^(٢) ، مُمتنعاً عن القَدْحِ ، مُشَبَّهاً للرَّوضِ في
وشي ألوانه ، وتعمُّمِ أفنائه ، [١٢] وإشراق أنواره ، وابتهاج أنجاده وأغواره ،
والعقدِ في الثَّامِ وُصوله ، وانتظام فصوله ، سَمَّيْتُهُ بـ « المُمتنع » ، ليكون
اسمه وفقَ معناه ، ومترجماً عن فحواه ، ووَسَمْتُهُ باسم من إن ذُكرت العلومُ
فهو مالِكُ عِنانِها ، وفارسُ ميدانِها ، أو ذُكِرَتِ السَّماحةُ فهو تاريخُها
وعنوانُها ، وحدَقْتُها وإنسانُها ، أو عُدَّ المجدُ الموروثُ والمُكتسبُ
فناهيكَ به شرفاً^(٣) سابقاً ، وبأوائله فخراً في فلك المجد سأمقا ، الذي بَذَلْ

(١) م : ولغموضه .

(٢) القدح : السهم والنصيب .

(٣) م : وشمرفاً . وقد صوبت في الحاشية .

جِدَّةُ^(١) في نَصَر هذه الدعوة النبوية ، ولم يألُ جُهدَه في عَضْدِ هذه
الدولة المتوكليَّة ، أدام الله للمسلمين بركاتها . فريد دهره ، ووحيد عصره ،
أبو بكر بن الشيخ الأكرم ، العالم العَلَمَ ، أبي الأصبغ بن صاحب الردِّ^(٢) .
أدام الله علاهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم^(٣) . [٢ ب] .

(١) الجَد : الاجتهاد والجهد .

(٢) في حاشية ف بخط آخر: «صاحب الردِّ هو ترجمان السلطان» !

(٣) ألحق أبو حيان خطبة الكتاب هذه بنسخة «ف»، وختمها بقوله : «هذه الخطبة
لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر رضي الله عنه ، وثبتت في بعض النسخ » .
قلت : وهي ثابتة أيضاً في م .

المستغنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا

ذِكْرُ شَرْفِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ
(١) وبيان قوّته في علم العربيّة

التصريف (٢) أشرف شطري العربيّة، وأغمضها:

فالذي يُسمّنُ شرفه احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربيّة، من نحويّ ولغويّ، إليه أيّما حاجة، لأنّه ميزان العربيّة؛ ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف، نحو قولهم «كل اسم في أوّله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأوّل، نحو: مِطْرَقَة ومِروحة، إلاّ ما استثنى من ذلك». فهذا لا يعرفه إلاّ من يعلم أنّ الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلاّ من جهة التصريف. ونحو قولهم «إنّ

(١) أنثت أبو حيان في حاشية بقلمه أصاً، ذكر فيه ما يتعلق بعلم التصريف وعلم الأعراب. وقد اختتم كثير من النصّ قمتنوت قراءته. (٢) انظر النصف ١: ٤.

المصدر من الماضي ^(١)، إذا كان على وزن «أَفْعَلَ»، يكون «مُفْعَلًا» بضم الميم وفتح العين، نحو: «أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا». ألا ترى أنك لو أردت المصدر من «أَكْرَمْتَهُ»، على هذا الحد، لقلت «مُكْرَمًا» قيلاساً، ولم تَحْتَجِجْ ^(٢) فيه إلى السماع، إذا علمتَ أَنَّ «أَكْرَمَ»: «أَفْعَلَ». ألا ترى ^(٣) أَنَّ ذلك كله لا يُعرف إلا بالتصريف. وأشباه ذلك كثير.

ومما يُبَيِّنُ شَرْفَهُ أيضاً أَنَّهُ لا يُوَصَّلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به؛ ألا ترى أَنَّ جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه ^(٤)، بـ «حَنَّانٍ»، لأنه من الحَنِينِ، و«الْحَنَّةُ» ^(٥) من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك. وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بـ «سَخِيٍّ»، لأنَّ أصله من الأرض «السَّخَاوِيَّةُ» وهي الرِّخْوَةُ، بل وصفوه بـ «جَوَادٍ»، لأنه أوسع في معنى العطاء، وأدخل في صفة العلاء. وامتنعوا أيضاً من وصفه بـ «الدَّارِي» - وإن كان من العلم - لأنَّ أصله من «الدَّرِيَّةِ»، وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة ^(٦). فكان ما يُقَدِّمُهُ ^(٧) الذي يريد أن يتوصل إلى علم

(١) وكذلك عبارة ابن جني في المنصف . وانظر المسألة ٢٨ من كتاب الانصاف .
ف : «مصدر الماضي» .

(٢) لم يحتج . (٣) سقط من م . (٤) م : تعالى .
(٥) الحنة : رقة القلب . (٦) سقط من م . (٧) م : ما يقدره .

شيء ، من الأدلة ، بمنزلة الدريّة التي يتوصّل بها إلى ختل الصيد
وخذعه . فأمّا قول بعضهم (١) :

* لا همّ ، لا أدري ، وأنت الدّاري *

فغير مُعَرَّجٍ عليه ، ولا مأخوذ به . ووجهه أنه أجراه مجرى «عالم» ،
ولم يلتفت إلى أصله . ومن لا بصر له بالاشتقاق يجوز استعمال هذه
الصفات ، في حقّ الله ، تعالى (٢) .

والذي يدلُّ ، على غموضه ، كثرة ما يُوجد من السّقطات فيه ،
لجِلَّةِ العلماء (٣) ؛ ألا ترى ما يُحكى عن أبي عبيدٍ ، من أنه قال
في «مَدْوَحَةٍ» من قولك (٤) «مالي عنه مَدْوَحَةٌ» أي مُتَسَعٌّ :
إنها مُشْتَقَّةٌ من «انداح» . وذلك فاسد لأنَّ «انداح» : «انفعلَ»
ونونه زائدة . و «مَدْوَحَةٌ» : «مَفْعُولَةٌ» ونونه أصلية ؛ إذ لو كانت
زائدة لكانت «مَنْفَعْلَةٌ» ، وهو بناء لم يثبت في كلامهم . فهو ، على هذا ،
مشتقٌّ من «النَّدَح» ، وهو جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السّعة .

(١) من أرجوزة للمعاج . ديوانه ص ٢٦ والصحاح واللسان والتاج (درى) وقد
علق عليه صاحب التاج بأنه من عجرفية الأعراب . وراوية الديوان «ياربُّ لا أدري» .

(٢) سقط من م . (٣) انظر النصف ١ : ٣ والمزهر ٢ : ٣٧٠ - ٣٧١
والخصائص ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٦ . (٤) م : قولهم .

ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب ، من أنه جعل
 «أسكفة الباب» (١) من «استكف» أي : اجتمع . وذلك فاسد ، لأن
 «استكف» : «استفعل» وسينه زائدة ، و «أسكفة» : «أفعللة»
 وسينه أصلية ؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه «أسفعللة» ، وذلك بناء غير
 موجود في أبنية كلامهم .

وكذلك أيضاً حكي عنه أنه قال في «تنور» : إن وزنه «تفعول»
 من النار . وذلك باطل ؛ إذ لو كان كذلك لكان تنووراً . والصواب أنه
 «فعول» من تركيب تاء ونون وراء ، نحو تنر ، وإن لم ينطق به .

وقد حكي عن غيرها ، من رؤساء النحويين واللغويين ، من
 السقطات نحو مما ذكرنا . إلا أنني قصدت إلى الاختصار ، وفي (٢)
 هذا القدر الذي أوردناه كفاية .

وقد كان ينبغي أن يُقدّم علم التصريف على غيره ، من علوم العربية ، إذ
 هو معرفة ذوات الكلم ، في أنفسها ، من غير تركيب . ومعرفة الشيء في
 نفسه ، قبل أن يتركب ، ينبغي [٣ أ] أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي

(١) أسكفة الباب هي خشبته التي يوطأ عليها ، وقيل : هي التبة العليا .

(٢) م : إذ في .

تكون له بعد التركيب . إلا أنه أخير ، لِلُطْفَةِ وَدِقَّتِهِ ، فَجُعِلَ
ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له ، حتى لا يَصِلَ إليه الطالبُ ،
إلا وهو قد تَدَرَّبَ ، وارتاضَ للقياس .

[نِصْبُ النَصْرِيف]

والتصريف ينقسم قسمين : أحدهما جَعْلُ الكلمة على صِيغٍ مختلفة ،
لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَبَ ، وَضَرَبَ ، وَتَضَرَّبَ ، وَتَضَارَبَ ،
وَاضْطَرَبَ . فالكلمة التي هي مركبةٌ من ضاد وراء وباء ، نحو
« ضَرَبَ » ، قد بُنِيَتْ منها هذه الأبنية المختلفة ، لمعانٍ مختلفة . ومن
هذا النحو ^(١) اختلافُ صيغةِ الاسمِ ، للمعاني التي تعتوره ، من التصغير ،
والتكسير ، نحو « زُيِّنَد » ، و « زُيُود » . وهذا النحو من التصريف
جَرَتْ عادةُ النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف . فذلك لم
نُضْمِنَهُ هذا الكتاب . إلا أن أكثره مَبْنِيٌّ على معرفة الزائد من
الأصلي ، فينبغي أن تُبَيَّنَ حروفُ الزيادة ، والأشياء التي يُتَوَصَّلُ بها
إلى معرفة زيادتها من أصلها .

والآخر من قِسْمَي التصريف : تَغْيِيرُ ^(٢) الكلمة عن أصلها ، من

(٢) م : تَغْيِير .

(١) زاد في النسختين هنا : وهو .

غير أن يكون ذلك التغير^(١) دالاً على معنى، طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم «قَوْلَ» إلى «قَالَ»؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجملوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه «قَوْلَ»، الذي هو الأصل، لو استعمل. وهذا التغير منحصر في: النقص كـ «عِدَّة» ونحوه، والقلب كـ «قال» و «باع» ونحوهما، والإبدال كـ «اتَّعَدَ» و «اتَّزَنَ» ونحوهما، والنقل كنقل عين «شاكٍ» و «لاثٍ» إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو «قُلْتُ» و «بَعْتُ»، على ما يبيِّنُ بعدُ.

والفرق بين الإبدال والقلب أن القلب تصيرُ الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تحية. والبديل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأوّل وتحية. فلذلك جعلنا مثل «قال» و «باع» قلباً، لأنَّ حروف الملة يقارب بعضها بعضاً، لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل «اتَّعَدَ» ونحوه إبدالاً، لتباين حروف الصلحة من حروف الملة. وكذلك جعلنا قولهم «أمّواء» في «أمّواء» من قبيل البديل، لتباين حروف الصلحة بعضها من بعض. فتقول^(٢)، على هذا، في «اتَّعَدَ» وأمثاله: إنه كان في الأصل «اوْتَعَدَ» فحذفت الواو وأبدل منها التاء، لا إن الواو

(١) م : التثنية . (٢) م : فتقول .

انقلبت تاء . وأما « قام » وأمثاله فيُقدَّرُ^(١) أنه كان في الأصل « قَوْمَ » ، ثم استعالت الواو ألفاً ، لا أنها حُذِفَتْ وجُعِلَ مكانها الألف .

وينبغي أن نُبيِّنَ^(٢) ، في هذا القسم الآخر ، حروف البدل والقلب ، والأماكن التي تُبدل فيها وتُقلب ، والحروف التي تُحذف . وأين يجوز نقل الحركة إلى الحرف^(٣) ، وأين لا يجوز ذلك . فإذا بيَّنا جميع ما ذكرناه ، في هذين القسمين ، فقد أتينا على جملة التصريف .

(١) م : فتقدر . (٢) ف : يبين . (٣) م : الحركة والحرف .

بَابُ مُمَيِّزَاتِ التَّصْرِيفِ مَا لَا يَجُوزُ

اعلم أنَّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء . وهي : الأسماءُ الأعجميةُ [التي عجمتها شخصيَّةٌ] ^(١) ، كـ « إسماعيل » ونحوه ، لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة . والأصواتُ كـ « غاقٍ » ونحوه ، لأنها حكاية ما يُصوَّتُ به ، وليس لها أصل معلوم . والحروفُ ، وما ^(٢) شُبِّهَ بها من الأسماء المتوغَّلة في البناء ، نحو « مَن » و « ما » ، لأنها - لافتقارها - بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها . فكما أنَّ جزء الكلمة ، الذي هو حرف الهجاء ، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلة .

وقد جاء بعض [الكلمات] المبنية مُشتقاً ، نحو « قَطُّ » ، لأنها من « قَطَطْتُ » أي : قطعت . لأنَّ قولك « ما فعلته قطُّ » معناه : فيما انقطع من عمري . وكذلك « ذا » و « ذي » و « الذي » ونحو ذلك ، مما يدخله التحقير ، ويُستعمل استعمال المتصرف . وليس ذلك بالكثير . وكلما كان الاسم من شَبَّه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد .

(١) من م . (٢) وهذا هو القسم الرابع مما لا يدخله التصريف .

ومما يدلُّك [٣ ب] ، على أنَّ الحرف لا يدخله تصريف ، وجودُ
« ما » و « لا » ونحوهما من الحروف ؛ ألا ترى أنَّ الألف لا تكون
فيها منقلبةً ، كالألف التي في « عصا » و « رحي » ، لأنها لو كان أصلها
واواً أو ياءً ^(١) لظهرتا لسكونهما ، كما ظهرتا في نحو « كي » و « أي »
و « لو » . فلو كان أصل ألف « ما » واواً ^(٢) لقلت « مَو » ك « لو » .
ولو كان ياءً لقلت « مَي » ك « كي » ، لأنَّ حرف ^(٣) العلة إنما كان
يُقلبُ ، لو كان متحرِّكاً ، وقبله مفتوح .

فإن قيل : فهلاً قُدِّرَتِ الألفُ ، في « ما » وأشباهاها ، منقلبةً من
حرف علة متحرِّك ! فالجواب أنَّ ذلك لا يمكن تقديره ، لأنَّ « ما »
حرفٌ مبنيٌّ ، والحروف لا تُبنى إلَّا على السكون ، ولا يُحرَّكُ
آخرها إلَّا عند التقاء الساكنين نحو « ثم » ، أو إذا كان على حرف
واحد نحو واو العطف وفائه . وليس شيء من ذلك في « ما » . ولا يمكن
أن تكون ^(٤) الألف في « ما » وأمثالها زائدة ، لأنه إنما تُعرف الزيادة
من غيرها ، بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلَّة ، التي تُذكر بعدُ ،
إن شاء الله ، ولا يوجد شيء من ذلك في الحرف .

وما عدا ما ذُكر ، من الأسماء العربية ، والأفعال ، يدخله التصريف .

(١) م : ياء أو واو . (٢) زاد في م : أو ياء .

(٣) م : حروف . (٤) م : يكون .

فكر في قسم الله من الرقيق

بَابُ تَبْيِينِ الْحُرُوفِ وَالزُّوَامِرِ

والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلها

وإنما بدأنا بهذا القسم ، لأنه يُبنى عليه معرفة التصغير والتكسير
الذين جرت عادة النحويين بذكرهما ، قبل الخوض في علم التصريف -
ومعرفة كثير من الأسماء ، التي لا تنصرف أيضاً ، نحو الأسماء التي
امتنع صرفها ، لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزيادة
الألف والنون في آخرها ؛ إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا
من علم التصريف .

أما الأدلة ، التي يُعرف بها الزائد من الأصلي ، فهي (١) الاشتقاق ، (٢)
والتصريف ، والكثرة والذوم ، ولزوم حرف الزيادة البناء ، وكون

(١) م : د هـ . وانظر شرح الشافية ٢ : ٣٣٣ - ٣٦٣ .

(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف ، بذكر مذاهب العلماء في الاشتقاق ، ملخصة من
كتاب « اشتقاق أسماء الله الحسنى » لأبي القاسم الزجاجي . وقد اخترم بعض تعليق أبي حيان
فتمذرت قراءته . وانظر ص ٢٣٧ - ٢٣٨ من ابن عصفور والتصريف .

الزيادة لمعنى ، والنظيرُ ، والخروجُ عن النظير ، والدخولُ في أوسع
البابين عند لزوم الخروج عن النظير .

أما الاشتقاق منها فيقسم إلى قسمين : اشتقاقُ أصغرُ ، واشتقاقُ أكبرُ .
فلاشتقاقُ الأكبر هو عقدُ تقاليبِ الكلمة كلها على معنى واحد .
نحو ما ذهب إليه [أبو الفتح] ^(١) بن جنِّي من عقد تقاليب « القول » ^(٢)
الستة على معنى الخِفة ^(٣) . ولم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح .
وحكى هو ، عن أبي علي ^(٤) ، أنه كان يأنس به في بعض الأماكن ^(٥) .
والصحيح أن هذا النحو ، من الاشتقاق ، غير مأخوذ به ، لعدم إطراده ،
ولما يلحق فيه من التكلف لمن رآه . وقد صرح صاحب هذا ^(٦)
المذهب - وهو أبو الفتح بن جنِّي ^(٦) - بعدم إطراد هذا القسم ^(٦) ،
من الاشتقاق ، فقال ^(٧) « على أن هذا ، وإن لم يطرِد ، وينقَد في
كل أصل ، فالمعذر فيه ، على كل حال ^(٨) ، أئين منه في الأصل
الواحد ، من غير قلبٍ لشيء من حروفه . فإذا جاز أن يخرج بعض
الأصل الواحد ، من أن تنظمه ^(٩) قضية الاشتقاق ، كان فيما تقلبت

(١) من م . (٢) م : قول . (٣) انظر الخصائص ١ : ٥ - ١٣ .

(٤) وهو أبو علي الفارسي شيخ ابن جنِّي . (٥) الخصائص ١ : ١١ - ١٢ .

(٦) سقط من م . (٧) الخصائص ١ : ١٢ .

(٨) الخصائص : فالمعذر على كل حال فيه . (٩) م : يضمه .

أصوله - عينه وفاؤه (١) ولامه - أسهل ، والمذرة فيه أوضح . انتهى (٢) .

بل قد كان أبو بكر (٣) وغيره ، ممن هو في طبقته ، قد استسرفوا (٤) أبا إسحاق (٥) ، رحمه الله ، فيما تجشّمه من قوّة حشده (٦) ، وضّعه ما انتشر من المثل المتبينة إلى أصله ، وإن كان جميع ذلك راجعاً إلى تركيب واحد . ورأوا أنه لا ينبغي أن يُضمّ ، من ذلك ، إلّا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحاً جديّاً . فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيتاً - بل التكلف فيه بادٍ - [وجب أن يدعى أنها أصلان ، وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر] (٧) . نحو الجمع بين « حمار » و « حمرة » ، بأن يدعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها ، وأكثرها حمراً ، ثم شُبّهت الأهلّة بها ، فوقع عليها الاسم ، فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرت لك ، مع اتفاق اللّفظين في تركيب واحد ، فما ظنك [ء أ] بهما ، إذا تغيّرا في التركيب ؟

والاشتقاق الأصغر حدّه أكثر النعويّين بأنّه « إنشاء فرغ من أصل يدلّ عليه » . نحو « أحمر » فإنّه منشأ من « الحمرة » ، وهي أصل له

(١) الخصائص : فاؤه وعينه . (٢) م : انتهاء .

(٣) وهو محمد بن السري المعروف بابن السراج . وانظر الخصائص ١ : ١٢ .

(٤) ف : « استسرفوا » . وقد صوبت في الحاشية نقلاً عن خط الخفاف .

(٥) وهو إبراهيم بن السري الزجاج شيخ أبي علي الفارسي .

(٦) م : حظه . (٧) من م .

وفيه دلالة عليها. وهذا الحدّ ايسر بعامّ الاشتقاق الأصغر ، لأنه قد يُقال « هذا اللفظُ مشتقٌّ من هذا » من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر . وذلك إذا كان تركيبُ الكلمتين واحداً ، ومعنيهما متقاربين ^(١) . وذلك نحو ما ذهب إليه أبو عليّ في « أولق » ، في أحد الوجهين ، من أنه مأخوذ ^(٢) من : وَلَقَّ يَلْقُ ، إذا أسرع . وذلك لأنَّ « الأولق » ^(٣) : الجنونُ . وهي مما يُوصف ^(٤) بالسرعة . فلمّا كانت حروف « أولق » ، إذا جماعته « أفعِل » ، و « ولق » واحدة ، ومعنيهما متقاربين ، لأنَّ الجنون ليست السرعة في الحقيقة ، بل يقرب معناها من معنى السرعة ، جَعَلَ « الأ ولق » مشتقّاً من « ولق » ، لا بمعنى أنَّ « الأ ولق » مأخوذ من « ولق » . بل يريد أنَّ « الأولق » حروفه الأصولُ الواو واللام والقاف ، كما أنَّ « ولق » كذلك . ويستدلُّ على ذلك بأنَّ العربَ جَعَلَت هذه الأحرف دالّةً على السرعة ، و « الأولق » قريبٌ في المعنى من السرعة ، فحروفه الأصول الواو واللام والقاف ، وهمزته زائدة . فيجعل سبب اتفاق « الأولق » و « ولق » في اللفظ تقاربهما في المعنى ، لأنَّ هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض ، كاتّفاق « الأسود » و « الأبيض » في لفظ « الجَوْن » ، إذ لا جامع ، من طريق المعنى ، بين « الجَوْن » الذي يُراد به

(١) م : متقاربان . (٢) انظر الخصائص ١ : ٨ - ٩ حيث نسب ابن جني هذا المذهب إلى الزجاج . وانظر ص ٢٣٤ . (٣) م : الولق . (٤) م : مما توصف .

الأبيض ، و « الجَوْن » الذي يُراد به الأسود .

فإن قيل : فكيف ^(١) يجوز أن تقول « هذا اللفظُ مشتقٌّ من هذا اللفظ » ، وأحدهما ليس بأخوذٍ من الآخر ، وقولك « مُشتقٌّ » يعطي أخذَ أحدهما من صاحبه ؟ فالجواب أن هذا على طريق المجاز ، كأنهما - لالتحاد لفظيهما وتقارب معنيهما - قد أخذ أحدهما من الآخر ، كما تقول في الشخصَينِ المُتَشَابِهَيْنِ : هذا أخو هذا ، تشبيهاً لهما بالأخوين .

ولمَّا خَفِيَ هذا الوجهُ ، من الاشتقاق ، على بعضهم ردَّ قول من زعم أن اسم « الله » تعالى مشتقٌّ من « الوَلَه » أو من غير ذلك ، لأنَّ « الله » هذا اللفظ قديم - لأنَّ أسماء الله تعالى قديمة - و « الوله » لفظ محدث ، والمشتقُّ منه قبل المشتقِّ ، فيلزم على هذا أن يكون المحدثُ قبل القديم . وذلك خَلْفٌ ^(٢) . ولو علم أنه قد يقال « هذا اللفظ مشتقٌّ من هذا » وإن لم يكن مأخوذاً منه - كما قدَّمنا - لم يُنكِرْ ذلك .

والحدُّ الجامع لهذا الضَّرْبِ ، من الاشتقاق - أعني الأصغر - هو « عَقْدُ تصاريِفِ تركيبٍ ، من تراكيِبِ الكلمة ، على معنى واحد ، [أو معنَينِ مُتقاربين] ^(٣) » . وذلك نحو ردِّكَ « ضارباً » و « ضَرَّاباً »

(١) م : كيف . (٢) الخلاف : الرديء الفاسد .

(٣) من م . وانظر ما ذكره قبل في مسألة أولي .

و «ضَرُوبًا» و «مِضْرَابًا» وأمثال ذلك إلى معنى واحد، وهو: الضَرْب .
إلا أن أكثر الاشتقاق، ومُعْظَمَه، داخلٌ تحت ما حُدِّه النحويون به،
من أنه «إنشاءُ فرعٍ من أصل يدلُّ عليه» .

وأما «المُشتقُّ» فيقال للفرع ، الذي صيغ من الأصل ، لأنك
تطلب معنى الأصل ، في الفرع ، فكأنك تشتقُّ الفرع ، لتُخرج منه
الأصل ، وكأنَّ الأصل مدفون فيه . و «المُشتقُّ منه» هو الأصل .

فإن قيل : فكيف ^(١) يَصِحُّ أن يُقال في الفرع إنه مشتقٌّ من
الأصل - أي مأخوذ منه - والأصل لا ينفصل منه الفرع ؟ فالجواب ^(٢) أن
ذاك يَصِحُّ ، على جهة الاستعارة والمجاز . وذلك أنه لما كان لفظُ الفرع
مبنيًا من حروف الأصل ، وكان معنى الأصل موجودًا فيه ، صار لذلك
كانه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم يَنْقُصْ منه شيء .

فإن قيل : إذا كانت البنيان مُتَّحِدَتَيْنِ في الأصول والمعنى ، فبأي
شيء يُعلمُ الأصل من الفرع ؟ فالجواب أن الأصل يُستخرج ^(٣) بشيئين :
باعتبار دوره في اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى . والوجه

(١) ف : كيف . (٢) زاد في م : عن .

(٣) يبدأ هنا في م خط منابر وينتهي عند قوله « صاحب الزيادة أولى لأن معنى » ،
حيث يظهر الحرم في هذه النسخة .

[٤ ب] التي يكون بسببها أولى تسعة :

أولها: أن يطرّد معنيان، أحدهما أمكن من الآخر، لكثرة ما يشتق منه، كالمصدر، وذلك كالتسقاء^(١)، فإنه مأخوذ من السفى^(٢).

والثاني بأن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر، فاشتقاق من الأشرف أولى، عند بعضهم، كـ «مالك» قيل: إنه من معنى القدرة. وقيل: إنه من معنى الشّدّ والربط. والثاني قول ابن السّراج، والأول قول أبي بكر أحمد بن عليّ، ابن الإخشيد^(٣). فسئل: لم جعلته من معنى القدرة، دون معنى الشّدّ والربط؟ فقال: لأنّ الله تعالى اشتقّ اسمه منه، في صفات، فقيل: مالك ومليك ومليك.

والثالث: كونه أحد المطردين أبين وأظهر، فيكون الأخذ منه لذلك أولى، لأنّ الأظهر طريق إلى الأغمض، والأبين طريق إلى الأخصى، كـ «الإقبال» و «القبيل».

والرابع: كون أحدهما أخصّ من الآخر. فالأخصّ أولى من الأعمّ، الذي هو له ولغيره، كـ «الفصل» و «الفصلة»، لو قال قائل: أصله «الزيادة».

(١) في ف بكسر السين. وقال ابن الأعرابي: «السقاء من السفى كالتسقاء من الشقى».
(٢) م: الصفى. (٣) وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم. انظر لسان
الميزان ١: ٢٣١. م: الأخشيين.

وقال آخر: أصله « المِدحة »، كان قول صاحب الزيادة أولى، لأنَّ معنى (١)
 المِدحة: في أشياء كثيرة، هي أعمُّ من الزيادة؛ ألا ترى أنَّ معنى المدحة، في
 العلم والقدرة والنِّعمة والنِّصفة، وفيما لا يحصى كثرة من الأفعال الحسنة.

والخامس: أن يكون أحدهما أحسن تصرُّفاً، فتجد ردهً إليه سهلاً قريباً،
 وبيننا واضحاً، كباب « المُعارضة » و « الاعتراض » و « التعريض »
 و « العارض » و « العِرْض ». ردهُ كلِّه إلى معنى « العَرَض »، وهو الظهور،
 من قولك « عَرَضَ عَرَضاً » إذا ظهر، أولى من ردهُ إلى العَرَض: الناحية
 من نواحي الشيء، وإن كان أبو إسحاق قد ردهُ إلى الناحية، لما رآها تَطَرَّد
 في الباب كلِّه، ولم يُراعِ باب الأحسن في المطردين.

والسادس: كون أحدهما أقرب من (٢) الآخر، فيكون الأقرب أولى
 من الأبعد. وذلك أنَّ الأبعد يرجع الفرعُ إليه، بكثرة وسائط، والأقرب،
 يرجع إليه، بقلَّة وسائط. وكذلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من
 طرق مختلفة، أحدها أقرب من الآخر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى،
 كردُّك « العُقار » إلى « العَقَر »، من جهة أنَّها تعقِر الفهم، فإنه أحسن من ردها
 إليه، من جهة أنَّ الشارب لها يسكر، فيفسدُ ويعقِرُ. فالأول أقرب.

(١) سقط من م حتى قوله «أو في حكم الجارية وفي»، ص ٤٨

(٢) ف: إلى .

والسابع : أن يكون أحدهما أليق ، وأشدّ ملازمة . وذلك كـ « الهداية »
هي أليق بـ « الدلالة » ، منها بمعنى « التقدم » ، من قولك « هوادي الوحش »
لمتقدماتها .

والثامن : أن يكون أحدهما مطلقاً والآخر مضمناً . وذلك كـ « القُرب »
و « المقاربة » . فالقرب أولى من المقاربة ، لأنَّ المقاربة مضمّنة ، والقرب مطلق .

والتاسع : أن يكون أحدهما جوهرًا والآخر عَرَضًا ، فيكون الردُّ إلى
الجوهر أولى من الردِّ إلى العَرَض ، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس
في التقديم ، كقولهم « استجبر الطين » مأخوذ من الحَجَرِ ، و « استنوق
الجل » و « استتست الشاة » و « ترجلت المرأة » .
فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى .

وينبغي أن تعلم أنَّ قولنا « هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من
هذا الآخر » في جميع ما تقدم إنما نعني بذلك إذا استويا ، في كل شيء ،
إلا في تلك الرتبة التي فضِّل بها . فأمّا إذا عرضت عوارض ، توجب
تغليب غيره عليه . فالحكم للأغلب .

واعلم أنَّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء ، وهي الأربعة التي ذكرنا
لا يدخلها تصريف ، وثلاثة من غيرها ، وهي : الأسماء النادرة كـ

«طوبالة»^(١) ، فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه . واللفات المتداخلة . نحو «الجَوْن» للأسود والأبيض ، للتناقض الذي بينهما ، لا يمكن ردُّ أحدهما إلى الآخر . والأسماء الخماسية ، لامتناع تعهرُفِ الأفعال منها ، فليس لها من أجل ذلك مصادر .

وأصل الاشتقاق وجله [ه أ] إنما يكون من المصادر . وأصدق ما يكون : في الأفعال المزيدة ، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة . وفي الصفات كلها ، لأنها جارية على الأفعال ، أو في حكم الجارية . وفي^(٢) أسماء الزمان والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل ، فإنها جارية عليه أيضاً . وفي الأسماء الأعلام ، لأنها منقولة في الأكثر ، وقد تكون مُشتقة قبل النقل ، فتبقى على ذلك بعد النقل .

وأصعبُ الاشتقاق وأدقُّه في أسماء الأجناس ، لأنها أسماء أُوْكُلُ أُوْقِعَت على مسمياتها^(٣) ، من غير أن تكون منقولة من شيء . فإن وُجد منها ما يمكن اشتقاقه حُمِل على أنه مشتق ، إلا أن ذلك قليل فيها جداً . بل الأكثر فيها أن تكون غير مُشتقة ، نحو «ثُرَاب» و «حَجَر» و «ماء» ، وغير ذلك من أسماء الأجناس .

(١) في حاشية ف بخط مغاير والطوبالة : النعجة . ولا يقال لاكبش : طوبال . قاله ج . يريد أن الجوهري قال ذلك . انظر الصحاح (طبل) .

(٢) ينتهي ههنا النحوم في م ليبدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران المود

(٣) م : مسمياتها .

فمّا (١) يمكن أن يكون منها مشتقاً « غُرَابٌ » ، فإنه يمكن أن يكون مأخوذاً من الاغتراب ؛ فإنَّ العرب اتَّشَاءَ به ، وتزعم أنه دالٌّ على الفراق . وكذلك « جَرَادَةٌ » ، يمكن أن تكون مشتقة من الجرْد ، لأنَّ الجرْد واقع منها كثيراً . وقد رُوي أنَّ النابغة نظرت ، فإذا على ثوبه جَرَادَةٌ ، فقال « جَرَادَةٌ تَجْرُدُ ٢ ، وذات ألوان ٣ » . فتطير ورجع عن حاجته .

فأما قولُ أبي حَيَّةَ النَّميريّ (٤) :

وقالوا : حَمَامٌ ، قلتُ مُحَمَّمٌ لِقَاؤُهَا وعادَ لنا حُلُوُّ الشَّبَابِ ، ربيعُ
وقولُ جِرانِ العود (٥) :

فأما العُقَابُ فهُنِي ، منها ، عُقُوبَةٌ وأما الغُرَابُ فالغريبُ ، المُطَوِّحُ
وقول (٦) سَوَّارِ بْنِ الْمَضَرِّبِ (٧) :

فَكَانَ الْبَانُ أَنْ بَاتَتْ سُلَيْمَى وفي الغَرَبِ اغْتَرَابٌ ، غيرُ داني

(١) م : فما (٢) م : تجريد .

(٣) في الحيوان ٥ : ٤٤٧ أن النابغة أراد الزو مع سهره زبنان بن سيار ، ولكنه رأى جرادة على ثوبه ، فقال « جرادة تمرد ، وذات لونين ، ييري من خرج في هذا الوجه » . فتطير ورجع عن الزو . وانظر الحيوان ٣ : ٤٤٧ .

(٤) من قصيدة له . زهر الآداب ٢ : ٦٧ - ١٦٨ والحيوان ٣ : ٤٥ - ٤٤٦ .

(٥) ديوانه ص ٣ والحيوان ٣ : ٤٤١ والمطوح : البعيد .

(٦) م : وقال . (٧) قبله في الحيوان ٣ : ٤٤٠ :

وقول الشَّنْفَرَى (١) :

فقال : غُرَابٌ لاْغْتَرَابٌ مِنَ التَّوَى وبالْبَانِ يَبْنُ ، مِنْ حَبِيبٍ ، تُعَاثِرُهُ
وقول الآخر (٢) :

دعا صُرْدٌ يوماً ، على غُصْنٍ شَوْحَطٍ فطارَ ، بذاتِ البَيْنِ ، مِنِّي غُرَابُهَا
فقلتُ أَتَصْرِدُ ، وشَحَطُ ، وُغْرَةٌ فَبَذَا ، لَعْمَرِي ، نَائِبُهَا ، واغْتَرَابُهَا
فليس باشتقاق صحيح . بل أُخِذَ « حُمٌّ » من « الحِمَامِ » على جهة التَّفَاوُلِ (٣) ،
و « البَيْنُوتَةُ » من « البَانِ » ، و « الاغْتَرَابُ » من « الغَرَبِ » ، و « التَّصْرِيدُ »
و « الشَّحَطُ » من « الصُّرْدِ » و « الشَّوْحَطُ » ، و « العَقُوبَةُ » من « العُقَابِ » ،
على جهة التَّطْيِيرِ . وإلاَّ فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء ، كما أنَّ

= تَفَنَّى الطَّارِئُ ، يَبْنِي لَيْلَى عَلَى غُصْنَيْنِ ، مِنْ غَرَبٍ وَبَانٍ
وينسب الشعر أيضاً إلى الملوط وجحدر المكلي . انظر عبون الأخبار ١ : ١٤٩
والكامل ص ١٢٦ ونثر الأزهار ص ٧٥ .

(١) من أبيات تنسب إلى كثير عزة وإلى شاعر سهمي . وقبله

رَأَيْتُ غُرَابًا سَاقَطًا فَوْقَ بَانَةٍ يُنْتَبِهُ أَعْلَى رَيْشِهِ ، وَبَطَارُهُ
قَلْتُ ، وَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ زَجَرْتُهُ بِنَفْسِي ، لِلشَّهْدِيِّ : هَلْ أَنتَ زَاجِرُهُ ؟

ديوان كثير ١ : ١٩٢ - ١٩٥ وعبون الأخبار ١ : ١٤٧ - ١٤٨ والحيوان ٣ : ٤٤١
وزهر الآداب ٢ : ١٦٩ والهاجس والمساوي ٢ : ١٥ - ١٦ والمستطرف ٢ : ١٦٩
(٢) زهر الآداب ٢ : ١٦٨ والحيوان ٣ : ٤٣٧ . وسقط البيت الثاني من م .
(٣) م : التَّفَوُّلُ .

« الاغتراب » موجود في « غراب » ، و « الحرْد » في « جرادة » .

ومما يُبَيِّنُ لك أنَّ العرب قد تُوقِعُ على الشيء لفظ غيره ، إذا كان
بيها مناسبةٌ ، من طريقٍ ما وإن لم يتَّحدِ المعنى ، كما ذكرنا في
مسألة « أولق » (١) قولُ بعض الفصحاء (٢) :

شَهِدْتُ أَنَّ التَّمَرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ وَأَنَّ الحُبَارَى خَالَةُ الكُرَّوَانِ
فجعل الحبارى خالة الكروان ، لما كان اللونُ ، وعمودُ الصورةِ ،
فيها واحداً . ورأى ذلك قرابةً ، وإن كان الحُبَارَى أعظمَ بدنًا من
الكروان . ومنه قول عمرو بن معد يكرب (٣)

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ ، إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
فجعل الفرقدين أخوين ، تشبيهاً لهما بالأخوين ، لتلازمهما . ومنه قول أبي النجم
* فظلَّ يُوفِي الأَكَمَ ابنُ خَالِهَا *

فجعل الوَحْشِيَّ ابنَ خال الأَكَمِ ، لملازمته لها . وقال عليه السلام (٤) ،
« نِعِمَّ العَمَّةُ لَكُمْ النَّخْلَةُ » . فجعلها عمَّةً للناس ، حين كان بينها
وبينهم تشابهٌ ، من وجوه .

(١) انظر ص ٤٢ . (٢) الحيوان ٦ : ٢٧٢ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٢٩٩ .

(٣) انظر ترجمته في شرح الفضليات للتبريزي ص ١٥٩٩ .

(٤) في النهاية واللسان (عمم) : « أكرموا عمتكم النخلة » . وقال فيه السخاوي
والسيوطي : لا أصل له . انظر كتاب تحذير المسلمين ص ٦٤ .

وإنما بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي الْاِشْتِقَاقِ ، لِعُمُومِهِ ، وَكَثْرَةِ الْمَنْفَعَةِ بِهِ فِي عِلْمِهِ .
لَمَّا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِصَارِ ، وَالتَّقْرِيبِ ، وَالْفَهْمِ ، وَالْحِفْظِ . أَمَّا الْاِخْتِصَارُ فَلِأَنَّهُ يُجْتَنَزَأُ
فِيهِ بِحِزِّهِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَلَوْلَا مَكَانُهَا لاحتِيجَ إِلَى كَلَامٍ كَثِيرٍ ؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ
تَدُلُّ بِالتَّاءِ مِنْ « تَفْعَلُ » عَلَى مَعْنَى الْمُخَاطَبَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَبِالْيَاءِ فِي « يَفْعَلُ » عَلَى
النَّفْيَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ . وَلَوْ جُعِلَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ يُبَيِّنُ بِهِ لَانْتَشَرَ الْكَلَامُ .
وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِصَارِ عُدَّ مِنْ أَكْبَرِ آلَاتِ الْبَيَانِ . وَأَمَّا الْفَهْمُ فَلِمَا فِيهِ مِنَ
الْمُنَاسَبَةِ ، وَالِاِقْتِضَاءِ بِالشَّكَاكَةِ . وَأَمَّا الْحِفْظُ فَسَبَبُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْاِخْتِصَارِ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مِنَ الْفَائِدَةِ [ه ب] فِي الْاِشْتِقَاقِ أَنَّهُ رَعَا سَمْعَ الْعَالَمِ
الْكَلِمَةَ ، لَا يَعْرِفُهَا مِنْ جِهَةٍ صِيغَتِهَا ، فَيَطْلُبُ لَهَا مَخْرَجاً مِنْهُ ، فَكَثِيراً مَا يَظْفَرُ .
وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ الْأَشْعَارِ ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، فِي الْأَمْثَالِ وَالْأَخْبَارِ .

* * *

وَأَمَّا التَّصْرِيفُ فَتَغْيِيرُ صِيغَةِ الْكَلِمَةِ ، إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى . نَحْوُ بَنَائِكَ
مِنْ « ضَرَبَ » مِثْلَ « جَعَفَرَ » فَتَقُولُ « ضَرَبَبَ » ، وَمِثْلَ « قَطَرَ »
فَتَقُولُ « ضَرَبَبُّ » ، وَمِثْلَ « دَرِمَ » فَتَقُولُ « ضَرَبَبْ » . وَنَحْوُ (١) تَغْيِيرِ
التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، مِمَّا تُصَرِّفُ فِيهِ الْكَلِمَةَ عَلَى وَجْهِهِ كَثِيرَةً .
وَهُوَ شَبِيهُ الْاِشْتِقَاقِ ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ مَخْتَصٌّ بِمَا فَعَلْتَ

(١) م : وهو .

العربُ من ذلك، والتصريف عامٌّ لما فعلته (١) العرب، ولما نُجِدُّهُ نحن بالقياس. فكلُّ اشتقاقٍ تصريفٌ، وليس كلُّ تصريفٍ اشتقاقاً. ومما يدلُّ على أنَّ الاشتقاقَ تصريفٌ (٢)، قولُ رؤبة، يصف امرأة بكثرة الخُصومة (٣) :

* كَتَشَقُّ، في الباطل، منها، المُمْتَدَّقُ *

فإن قيل ما نُجِدُّهُ لا دليلَ فيه على معرفة زائد من أصليّ، وإِنما الدليل فيما فعلتِ العرب من ذلك، والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمت أنه يُسمَّى اشتقاقاً، فلا شيءٌ عَدَدَتَ، فيما يُعرف به الزائد من الأصليّ، الاشتقاق والتصريف، وهلا اكتفيت بأحدهما عن الآخر! فالجواب أنه إذا كان الاستدلال، على الزيادة أو الأصلة، برَدِّ الفرع إلى أصله، مُسمّى ذلك اشتقاقاً. وإذا كان الاستدلال، عليهما بالفرع، مُسمّى ذلك تصريفاً. فثال الاستدلال، برَدِّ الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة «أحمر» مثلاً، بأنه مأخوذ من «الحُمرة». فالحمرة هي الأصل الذي (٤) أخذ منه أحمر. فهذا وأمثاله يُسمّى اشتقاقاً، لأنَّ المستدلَّ على زيادة همزته، وهو «أحمر»، مأخوذٌ من «الحمرة».

(١) م : فملت . (٢) م : تصرف .

(٣) ديوان رؤبة ص ١٠٧ وأراجيز العرب ص ٣٣ . والمتدق : المخلوط . يقول :
تخلط حقاً بباطل .

(٤) م : التي .

ومثال الاستدلال، على الزيادة بالفرع، استدلالنا على زيادة ياء «أَيَصِر» (١)، بقولهم في جمعه «إِصَار»، بحذف الياء وإثبات الهزمة. فـ «إِصَار» فرعٌ عن «أَيَصِر» لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يُسمَّى كـتصريفاً، لأنَّ المستدلَّ على زيادة يائه، وهو «أَيَصِر»، ليس بمشتقٍّ من «إِصَار»، بل «إِصَارٌ» تصريف من تصاريفه، الدالَّة على زيادة يائه.

واعلم أنه لا يدخل التصريف، ولا الاشتقاق، في الأصول المختلفة، نحو «لَا تَلَّ» (٢) و«لَوْلَوْ»؛ لا ينبغي أن يقال إنَّ أحدهما من الآخر، لأنَّ «لَا تَلَّ» من تركيب «ل.ل.»؛ و«لَوْلَوْ» من تركيب «ل.ل.ل.». فـ «لَا تَلَّ» ثلاثي الأصول، و«لَوْلَوْ» رباعي.

* * *

وأما الكثرة فإن يكون الحرف، في موضعٍ ما، قد كثر وجوده زائداً، فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف، ويُقِلُّ وجوده أصلياً فيه، فينبغي أن يُجعل زائداً، فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف، حملاً على الأكثر. وذلك

(١) م : «استدلالنا على ياء أَيْصِر أنها زائدة». وفي حاشية ف : «الجوهري : الإصار والأَيْصِر : جبل قصير يشدُّ به في أسفل الجِباء إلى وتد. وجمع الإصار أَيْصِر، وجمع الأَيْصِر أَيْصِر. والإصار والأَيْصِر أيضاً الحشيش. يقال افلان حشيشاً لا يُحْمِزُ أَيْصِرُهُ، أي : لا يُقَطَّع. انظر الصحاح (أَصِر). (٢) اللُّتَلُّ : بائع اللؤلؤ.

نحو الهمزة، إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو «أصفر» و«أحمر»، إلا ألقاظاً يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية، وهي: «أرطى»^(١) في لغة من يقول «أديم» مأروط . و«أبطل»^(٢) لأنهم يقولون في معناه «إطل» . و«أبصر» و«أولق» و«إمعة» على ما بُيِّنَ بعد . فإذا جاءت الهمزة، فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو «أفكل»^(٣)، وجب حملها على الزيادة، وألاً يُلتفت إلى «أرطى» وأخواته، لِقَلَّتْهَا، وكثرة مثل «أحمر» .

* * *

وأما للزومُ فإن يكون الحرفُ، في موضعٍ ما، قد لزم الزيادة في كلِّ ما عرف له اشتقاقٌ أو تصريف . فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع - فيما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريف - بُجِّلَ زائداً، حملاً على ما نَبَتَتْ زيادته، بالتصريف أو الاشتقاق . وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثةً ساكنةً وبعدها حرفان - ولم تكن مُدْغَمَةً [أ ٦] فيما بعدها نحو «عَجَنَس»^(٤) - فإنها أبداً زائدةٌ، فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف^(٥)، نحو «جَحَنَفَل»^(٦) فإنه من «الجَحْفَلَة»، و«حَبَنَطَى»^(٧) لأنك تقول «حَبِطَ بطنُه»، و«دَلَنَطَى»

(١) الأرطى : ضرب من الشجر يدبغ به . (٢) الأبطال الخاصة .

(٣) في حاشية ف : «الأفكل : الرعدة» .

(٤) سقط «نحو عجنس» من م . وفي حاشية ف : «الجوهري : الجنس الجمل الضخم» .

(٥) م : «عرف اشتقاقه أو تصريفه» . (٦) الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٧) الجبطنى : المتلى غيضاً .

وهو الشديد الدفع تقول « دَلَّظَه بِمَنْكِبِهِ » إِذَا دَفَعَهُ . وكذلك وَجِدَتْ
 فِي كُلِّ مَا عُرِفَ اشْتِقَاقُهُ . فَإِذَا جَاءَتْ فِي مِثْلِ « عَبَنَقَسَ »^(١) ، مِمَّا
 لَا يُعْرَفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ وَلَا تَصْرِيفٌ ، مُحْمِلَ عَلَى مَا عُرِفَ اشْتِقَاقُهُ
 أَوْ تَصْرِيفُهُ ، فَجُعِلَتْ نُونُهُ زَائِدَةً .

* * *

وَأَمَّا لَزُومُ حَرْفِ الزِّيَادَةِ الْبِنَاءَ فَنَحْوُ « حِطَّأَوْ »^(٢) ، وَ « كِنَشَأَوْ »^(٣) ،
 وَ « سِنْدَأَوْ »^(٤) . وَزَنْهَا « فَنِعْمَلَوْ » وَالنُّونُ زَائِدَةٌ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ
 أَصْلِيَّةً لَجَاءَ فِي مَوْضِعِهَا حَرْفٌ ، مِنْ الْحُرُوفِ ، الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ ،
 نَحْوُ « سِرْدَأَوْ » مِثْلًا . فَعَدَمُ مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَلِزُومُ هَذَا الْبِنَاءِ
 حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْحَرْفَ زَائِدٌ^(٥) .

* * *

وَأَمَّا كَوْنُ الزِّيَادَةِ لِمَعْنَى فَتَحْوُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَيَاءُ التَّصْنِيفِ ، وَأَمْثَالُ
 ذَلِكَ . فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ وُجُودِ الْحَرْفِ ، يَعْطِي مَعْنَى ، يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ زَائِدًا . لِأَنَّهُ

(١) الْمَبْنَقَسُ : السَّيْمُ الْخَلْقُ . (٢) الْحِطَّأَوْ : الْوَافِرُ اللَّحِيَّةِ .
 (٣) الْكِنَشَأَوْ : الْوَافِرُ اللَّحِيَّةِ . مِثْلُ الْكِنَشَأَوْ . (٤) السِّنْدَأَوْ : الْحَدِيدُ الشَّدِيدُ .
 (٥) وَانْظُرْ ص ٨٢ وَ ١٧٢ . وَزَادَ أَبُو حَيَّانَ فِي حَاشِيَةِ ف . قَانِ قُلْتُ فَاحْكُمْ عَلَى الْهَمْزَةِ
 بِالزِّيَادَةِ فَلَهَا [مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ . قَبْلُ : هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ] قَدْ حَكِيَ عِزُّهُ هُوَ فَلَمْ تَلْزَمْ ، وَلِأَنَّكَ
 لَوْ [حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ] وَالنُّونَ وَالْوَاوَ لَبَقِيَ الْأَمُّ عَلَى حَرْفَيْنِ ، .

لم يوجد قطُّ حرفٌ أصليٌّ ، في الكلمة ، يُعطي معنى . على أنَّ هذا الدليل قد يمكن أن يُستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف ؛ إذ ما من كلمة ، فيها حرفٌ معنىٌّ إلا ولها اشتقاق أو تصريف ، يُعلم به حروفُها الأصولُ من غيرها . لكن مع ذلك قد يُعلم ^(١) كون الحرف زائداً ، بكونه لمعنى ، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه . فلذلك أوردناه في الأدلة الموصلة إلى معرفة الزيادة من غيرها .

* * *

وأما النظر فإن يكون في اللفظ حرفٌ ، لا يمكن حمله إلا على أنه زائدٌ ، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغةٌ أخرى ، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة ، وعلى الزيادة ، فيُقتضى عليه بالزيادة ، ثبوت زيادته في اللغة الأخرى ، التي هي نظيرة هذه . وذلك نحو « تفعل » ^(٢) ، فإن فيه لفتين ^(٣) : فتح التاء الأولى وضمّ الفاء ، وضمّها مع الفاء . فن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة ؛ إذ لو كانت أصليةً لكان وزن الكلمة « فَعْلُلًا » ، بضم اللام الأولى ، ولم يرد مثل ذلك في كلامهم . ومن ضمّ التاء أمكن أن تكون عنده أصليةً ، لأنه قد وجد في كلامهم مثل « فَعْلُل » ، بضمّ الفاء واللام ، نحو « برثن » .

(١) م : تعلم . (٢) التفتل : ولد الثعلب . (٣) في حاشية ف : وقال ابن القطائع في أبيته : وعلى فَعْلُل نحو تَفْعُل ولد الثعلب وتنضب لشجر . وعلى فَعْلُل نحو تَفْعُل . وعلى تَفْعِيل نحو تَفْعِل ، ونفزع للجبان . وعلى تَفْعُل نحو تَفْعِل ، وتأل لمود تَعْمَل منه القسي . وعلى تَفْعِيل نحو تَفْعِل . وعلى فَعْمَل نحو تَفْعِل وانظر ص ٧٦ - ٧٧

إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهَا إِلَّا بِالزِّيَادَةِ ، لثُبُوتِ زِيَادَتِهَا فِي لَفْظٍ مِّن فَتْحِ التَّاءِ .

* * *

وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَنِ النَّظِيرِ فَإِنْ يَكُونُ الْحَرْفُ إِنْ قُدِّرَ زَائِدًا كَانَ
لِلْكَلِمَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا نَظِيرٌ ، وَإِنْ قُدِّرَ أَصْلًا لَمْ يَكُنْ لَهَا نَظِيرٌ ، أَوْ
بِالْعَكْسِ . فَإِنَّهُ ، إِذَا ذَاكَ ، يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا لَا يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِهَا
عَنِ النَّظِيرِ . وَذَلِكَ نَحْوُ « غَزُوتٍ » ^(١) ، فَإِنَّمَا إِنْ جَعَلْنَا تَاءَهُ أَصْلِيَّةً
كَانَ وَزْنُهُ « فِعْوِيلاً » ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ « فِعْوِيلٌ » ، فَيَكُونُ « غَزُوتٍ »
مِثْلَهُ . وَإِنْ جَعَلْنَا هَا زَائِدَةً كَانَ وَزْنُهُ « فِعْلِيَّتًا » ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ ،
نَحْوُ « عِفْرِيتٍ » . فَقَضَيْنَا ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ .

* * *

وَأَمَّا الدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ ، عِنْدَ لُزُومِ الْخُرُوجِ عَنِ النَّظِيرِ ، فَإِنْ يَكُونُ
فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، إِنْ جَعَلْتَهُ زَائِدًا أَوْ أَصْلِيًّا خَرَجْتَ
إِلَى بِنَاءٍ ، لَمْ يَتَبَيَّنْ فِي كَلَامِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ
الْحَرْفَ فِيهِ زَائِدٌ ، لِأَنَّ أَبْنِيَةَ الْأُصُولِ قَلِيلَةٌ ، وَأَبْنِيَةُ الْمَزِيدِ كَثِيرَةٌ مِّنْشَرَةً ،
فَحَمَلَهُ عَلَى الْبَابِ الْأَوْسَعِ ^(٢) أُولَى . وَذَلِكَ نَحْوُ « كَنْهَبُلٍ » ^(٣) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ

(١) الْغَزُوتُ بِالْعَيْنِ وَالنُّونِ الْمَجْمُوعَةُ : الْقَصِيرُ ، وَالْمَدَامِيَّةُ .

(٢) م : الْوَاسِعُ . (٣) الْكَنْهَبُلُ : شَجَرٌ عَظَامٌ .

إن جعلتَ نُونَه أَصْلِيَّةً كَانَ وَزْنُهُ «فَعَلَّلًا» ، وليس ذلك من أبنية كلامهم . وإنْ جعلتَها زَائِدَةً كَانَ وَزْنُهُ «فَنَعَلَّلًا» ، ولم يَتَقَرَّرْ أَيضاً ذلك في أبنية كلامهم ، بدليل قاطع من اشتقاق أو تصرّف . لكن^(١) حمّله على أَنَّهُ «فَنَعَلَّلُ»^(٢) أَوَّلَى ، لما ذكرنا

* * *

فهذه جملة الأدلّة المُوصِلَةِ إِلَى معرفة الزائد من الأصلي . ولما كان النظرُ ، والخروجُ عنه ، لا يُعْلَمَانِ إِلَّا بعد معرفة [٦ ب] أبنية الأسماء والأفعال ، وضعتُ من أجل ذلك بابين ، حصرتُ في أحدهما أبنية الأسماء ، وفي الآخر أبنية الأفعال .

(١) م : لَأَن . (٢) م : فَنَعَلَّلُ .

باب

أبنية الأسماء

أبنية الأسماء (١) الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة . ولا يوجد اسم متمكّن ، على أقل من ثلاثة أحرف ، إلا أن يكون منقوصاً ، نحو « يد » و « دم » وبأبهما .

[التعليل المبرر]

فأما الثلاثي ، من الأصول ، فيُتصوّر فيه اثنا عشر بناء . وذلك أنه يُتصوّر في الفاء أن تكون مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة . ويُتصوّر ، مع تحريكها بالفتح ، في العين أربعة أوجه : أن تكون مفتوحة ، ومضمومة (٢) ، ومكسورة ، وساكنة . وكذلك مع تحريكها بالضم ، والكسر . إلا أنه أُهمل منها بناءان ، وهما « فَعِل » و « فِعْل » لكرهية الخروج من ضم إلى كسر ، أو

(١) سقط من م . وانظر في هذا الباب ٢ : ٣١٥ - ٣٤٢ من الكتاب و ٢ - ٤ - ٣٦ من

المزهر (٢) م : بالفتح أن تكون العين مضمومة ومفتوحة

من كسر إلى ضم . فأما «دُئِلَ» ^(١) ، و«رُئِمَ» ^(٢) ، فلا حُجَّةَ فيها . لاحتمال أن يكونا منقولين من «دُئِلَ» و«رُئِمَ» ، اللذين هما فعلان مُبْنِيَانِ المفعول ، إلى الأسماء ، لأنه يقال : دَالَ ^(٣) ، ورئِمَ ^(٤) . فإذا بُنِيَ للمفعول قيل دُئِلَ ورُئِمَ . وقد يُنقل الفعلُ إلى الاسم ، في حال التنكير ؛ ألا ترى أنهم قالوا «السنجلبُ» للخرز الذي يُجلب الإنسان به إلى أمر ^(٥) ، فيكون «دُئِلَ» و«رُئِمَ» ^(٦) من هذا القبيل ، فلم يبق للثلاثي ، من الأصول ، إلا عشرة أبنية .
فَعِلٌ : ويكون في الاسم والصفة . فالاسم نحو : صقر وفهد .
والصفة نحو : ضخم وصعب ^(٧) .

وفُعِلٌ ويكون فيها . فالاسم نحو بُرد وقرط ^(٨) . والصفة نحو : مُرّ وحلو وعُبر ^(٩) .

وفِعِلٌ : ويكون فيها . فالاسم نحو : عِكم ^(١٠) وجذع . والصفة نحو :

(١) الدئل : ابن آوى . وهو أيضاً اسم لجد من جدود أبي الأسود الدؤلي .

(٢) الرئم : الاست . وأثبت أبو حيان في حاشية ف : ذكر ابن مالك أن «وعيلاً» لغة في «وعيل» ، وأن أكثر النحويين لا يمتدّون بهذا البناء في الأسماء .

(٣) دَالَ : مثى مثياً فيه ضعف . (٤) رئِمَ : أحب وألف . وفي حاشية ف

«رئِمَ» بفتح الهمزة وكسرها وفوقها : معاً . (٥) م : في الخرزة التي يجلب بها الغائب .

وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف . وانظر ص ٧٥ . (٦) سقط من م .

(٧) م : صعب وضخم . (٨) العبر : الضكلى . (٩) العكم : المدل .

نَقِضْ وَنِضْ .

وَفَعَلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو : جَمَلَ وَجَبَلَ . والصفة نحو :
حَدَّثَ وَبَطَّلَ .

وَفَعِلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو : كَتَبَ وَكَبِدَ . والصفة نحو :
حَذَرَ وَوَجَعَ .

وَفَعُلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو : رَجُلٌ وَسَبْعٌ . والصفة نحو :
حَدَّثَ ^(١) وَخَلَطَ ^(٢) .

وَفُعِلَ ^(٣) : ويكون فيها . فالاسم نحو : صُرِدَ وَتُنَرَ ^(٤) . والصفة
نحو : حُطِمَ وَلُبِدَ ^(٥) .

وَفُعُلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو : طُنُبٌ وَعُنُقٌ . والصفة نحو :
جُنُبٌ وَأُحِدٌ .

وَفِعَلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو : ضَلَعَ وَعَوَضَ . والصفة عِدَى

(١) الحدث : الحسن الحديث . (٢) الخلط : المخالط للأمور والعارف بها
(٣) سقط البناء كله من م . (٤) الصرد : ضرب من الثربان . والنر البلبل .
(٥) اللبد : المقيم لا يبرح منزله . والكثير .

وزيم . ولم يحى غيرها (١) ، قال الشاعر (٢)

إذا كنت في قومٍ . عدى ، لست منهم
فكل ما علفت ، من خبيث ، وطيب

وقالوا (٣) : منزل زيم . قال (٤) :

[باتت ثلاث ليالٍ ، ثم واحدة بذى المجاز] ، تراعى منزلاً ، زيماً
أي : متفرق الأهل .

فأما « سوي » . من قوله تعالى (٥) ﴿ مكاناً سوي ﴾ ، فهو اسم في الأصل للشيء المستوي ، وُصِفَ به ، بدليل أنه لو كان صفةً أصليةً لتمكّن في الوصفية ، فكان يُذكرُ مع المذكر ، ويؤنثُ مع المؤنث ، إذ حق الصفة أن تطابق الموصوف . ومما يدلّك على أنها إذا لم تطابق موصوفها

(١) م : والصفة عدى ولم يحى غيرها .

(٢) ينسب إلى زرفة بن سبيع ونضلة بن خالد وخالد بن نضلة ودودان بن سعد الأسديين وإلى سعد بن عبد الرحمن بن حسان . إصلاح المنطق ١ : ١٧٢ والكامل ص ٢٧١ والبيان والتبيين ٣ : ٢٥٠ والحيوان ٣ : ١٣ وشرح الحماسة للرزوقي ص ٣٥٨ والتبريزي ١ : ٣٣٦ والمختص ١٢ : ٥٢ والحماسة البصرية ٢ : ٥٦ الصحاح واللسان والتاج (عدو) والاقتضاب ص ٣٧٩ (٣) سقط القول والشاهد مع تفسيره من م

(٣) النابغة الذبياني . اللسان (زيم) ودوانه ص ١٠٩ (٥) الآية ٥٨ من سورة طه .

جَرَتْ بِجَرَى الْأَسْمَاءِ جَمْعُهُمْ «رَبْعَةٌ»^(١) : «رَبَعَاتٌ» بفتح العين^(٢) ،
كجَفَنَاتٍ . والصفة المحضة^(٣) لا يكون فيها إلاَّ إِسْكَانُ العين . وأنت
لا تقول إلاَّ : «بُقْعَةٌ سَوَى» . فدلَّ ذلك على أنه ليس^(٤) بصفة في الأصل .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾^(٥) لا حُجَّةَ فيه ؛ لأنه مصدرٌ
في الأصل ، مَقْصُورٌ من «قيام» ، ولولا ذلك لكان «قِيَمًا» ، لأنَّ من ذوات
الواو ، ولا تُقَلِّبُ الواو ياءً ، إذا كانت متحرِّكة عيناً في مفرد لانكسار ما
قبلها ، إلاَّ بشرط أن يكون بعدها ألف ، وتكون في مصدرٍ لفعلٍ
اعتلت عينه ، نحو «قام قِيَمًا» و «عاذ عِيَاذًا» . فدلَّ انقلاب الواو ياءً ،
في «قِيَمٍ» ، على أنه مصدر في الأصل وُصِفَ به ، كما وُصِفَ به «عَدَلٌ»
و «زَوْرٌ» ، وهما مصدران في الأصل .

وكذلك^(٦) قولهم «سَبَنِي طَيِّبَةً»^(٧) ، و «مَاءٌ رَوَّى» ، و «ماء

(١) الربة : المتوسط القامة ، يوصف بها الذكر والمؤنث .

(٢) يريد : فتح عين الكلمة ، وهي الباء من «ربعات» . (٣) م : المختصة .

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان : « لا تقول إلاَّ بقعة سوى . فدلَّ على أنه ليس بصفة في

الأصل . ثبت هذا هنا في النسخة المقابل لها ، وسقط فيها بعد . وما يدلك ... في نسخة الخزرجي .

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام . وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر

(٦) سقطت الفقرة كلها من م ومن نسخة أخرى أشير إليها في حاشية ف .

(٧) الطيبة : الحُلْ .

صِرْيَ»^(١). لا حُجَّة في شيء من ذلك على إثبات «فِعَلٍ» في الصفات لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أما «طَيِّبَةٌ» فَإِنَّهُ مُؤَنَّثُ اللَّفْظِ، وهو تابع لمذكَّر. وأما «رَوَى، وَصِرَى» فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مياهُ صِرْيَ، ومياهُ رَوَى. وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء.

وفعلٌ: ولم يحجىء منه إلا [أ ٧] «إِبِلٌ» خاصَّةً، فيما زعم سيبويه^(٢) وحكى غيره «أَتَانُ إِبِدٌ» للوحشية. فأما «إِطِلٌ» فلا حُجَّة فيه، لأنَّ المشهور فيه «إِطَلٌ» بسكون الطاء. فـ «إِطِلٌ» يمكن أن يكون مما أُتبعَت الطاء فيه^(٣) الهمزة للضرورة، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قوله^(٤):

لَهُ إِطِلَاظَبِي، وساقا نَعَامَةً البيت

في رواية من رواه كذلك وكذلك «حَبِرَةٌ»^(٥)، الأَفْصَحُ والمشهورُ فيها إنْعَاهُو «حَبِرَةٌ»^(٦). و «حَبِرَةٌ» ضعيف. وكذلك «بِلِزٌ»^(٧) لا حُجَّة فيه، لأنَّ الأشهر فيه «بِلِزٌ» بالتشديد. فيمكن أن يكون «بِلِزٌ»

(١) الصرى: الذي طال استنقاعه فتغير.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٥ وشرح الشافية ١: ٤٥ - ٤٦. (٣) م: فيه الطاء.

(٤) من معلقة امرئ القيس. ديوانه ص ٢١. (٥) الحبرة: صفة للأسنان.

(٦) م: حبرة. (٧) البلز: الضخمة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: البلز:

المرأة السمينة القصيرة، وأثبت ابن مالك بلزاً على وزن فعل.

[الرُّبَاعِي المَجْرَد]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ ، مِنْ الْأُصُولِ ، فَلَهُ سِتَّةُ أَبْنِيَةِ :

فَعَمَلٌ : وَيَكُونُ فِيهَا . فَالاسْمُ نَحْوُ « جَعْفَر » وَ « عُنْبَر » .
وَالصِّفَةُ نَحْوُ « شَجَم » ^(١) وَ « سَلَب » ^(٢) .

وَفِعْلٌ : وَيَكُونُ فِيهَا . فَالاسْمُ نَحْوُ « زَبْرَج » وَ « زَبِير » .
وَالصِّفَةُ نَحْوُ « زَهْلِق » ^(٣) وَ « عِنْفِص » ^(٤) .

وَفُعْلٌ : وَيَكُونُ فِيهَا . فَالاسْمُ نَحْوُ « فُلْقُل » وَ « بُرْثُن » .
وَالصِّفَةُ نَحْوُ « جُرْشُع » ^(٥) وَ « كُنْدُر » ^(٦) .

وَفِعْلَلٌ : وَيَكُونُ فِيهَا . فَالاسْمُ ^(٧) نَحْوُ « دَرَم » وَ « قَلِم » ^(٨) .
وَالصِّفَةُ نَحْوُ « هِجْرَع » ^(٩) وَ « هِبْلَع » ^(١٠) .

- (١) الشَّجَم : الضَّخْم الطَّوِيل . (٢) السَّلَب : الطَّوِيل .
(٣) الزَّهْلَق : الرِّيع الخَفِيف . (٤) الْعِنْفِص : السَّيِّء الخَلْق .
(٥) الْجُرْشُع : الْعَظِيم مِنَ الْإِبِلِ وَالْخَيْل . (٦) الْكُنْدُر : الْفَلِيط الْقَصِير الشَّدِيد .
(٧) سَقَطَ مِنْ م . (٨) قَلَم : أَسَمُ عِلْم . وَسَقَطَ مِنْ م .
(٩) الْمِجْرَع : الْأَحْمَق . (١٠) الْمِبْلَع : الْوَاسِعُ الْحَنُجُور الْعَظِيم اللَّقْم .

وفِعْلٌ: ويكون فيهما . فالاسم نحو «فِطْحَل»^(١) . والصفة نحو «هَزْبَر» .

وعلى فَعْلِلٍ : ولم يحىء منه ^(٢) إلا «طَحْرِبَة» ^(٣) .

أما «جُخْدَب» ^(٤) ، و«بُرْقَع» ، و«جُوْذَر» ، فلا حُجَّة فيها ، لأنه يقال «جُخْدَب» و«بُرْقَع» و«جُوْذَر» بالضم ، فيمكن أن يكون الفتح تحقيقاً فإنما يكون ثَبْتُ «فُعْلَلٍ» بأن يوجد ، لا يجوز معه «فُعْلَل» بالضم . فإن لم يوجد الفتح ، إلا مع الضم ، دليل على أنه ليس ببناء أصلي . وأيضاً فإن «جُوْذَرًا» أعجميٌّ ، فلا حُجَّة فيه .

وأما «الْفُتْكَرَيْنُ» ^(٥) بضم الفاء - على ما حكاه يعقوب - فلا حُجَّة فيه على إثبات «فُعْلَلٍ» ^(٦) ، نحو «جُعْفَرٍ» ، وكأنه «فُتْكَر» ، ثم جمع ، إلا أن يُحفظ بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجر ، فيقال : الفُتْكَرُونَ والفُتْكَرَيْنَ . والمسموع من هذا إنما هو بالياء ، فيمكن أن يكون «فُتْكَرَيْنُ» اسماً مفرداً ، كـ «قُدْعَمِيل» ^(٧) .

(١) الفطحل : اسم زمن قديم . (٢) سقط من م .

(٣) الطحربة : القطعة من خرقة . وفيها لغات كثيرة .

(٤) الجخذب : الضخم الفليظ ، وانظر شرح الشافية ١ : ٤٧ - ٤٨ والزهر ٢ : ٢٨ .

(٥) الفتكرين : الأمر المجيب العظيم . وقيل : الدواهي والشدائد .

(٦) م : فملل . (٧) القذعميل : الشيخ الكبير .

وكذلك «عَلَبِطُ»^(١)، و«هُدَيْدُ»^(٢)، و«عُكَمِسُ»^(٣)، و«عُجَلِطُ»^(٤)، و«عُكَلِطُ»^(٥)، و«دُودِمُ»^(٦)، ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات «فَعْلِلَ» في الرباعي. يدلُّ على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك، إلاَّ والألف قد جاء فيه، نحو «عَلَابِطُ» و«هُدَابِدُ» و«عُكَامِسُ» و«دُودِمُ» و«عُجَالِطُ» و«عُكَالِطُ». فدلَّ ذلك على أنها مُخَفَّفَةٌ بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتَّة.

وكذلك «عَرَّتُنْ»^(٧)، ليس فيه دليل على إثبات «فَعْلَلُ» في الرباعي، لأنه لم يجرى منه إلاَّ هذا. وقد قالوا في معناه «عَرَّتَتُنْ». فيمكن أن يكون هذا مُخَفَّفًا منه، كما خَفَّفُوا الألف في «عَلَابِطُ»^(٨) ونحوه، لأنَّ النون لَزِمَتْ^(٩) زيادتها، في مثل هذا الموضع - أعني : نالسة ساكنة - كما لزمت زيادة الألف، فأَجْرَوَهَا مُجْرَاهَا لذلك.

-
- (١) الملبط : الفليط من اللبن وغيره . (٢) الهدبد : اللبن الخاثر جداً .
 (٣) الأبل المكمس : الكثيرة . (٤) اللبن المعجلط : الخاثر التخين .
 (٥) اللبن المكبلط : الخاثر التخين . (٦) الدودم : شيء شبه الدم يخرج من شجر السم .
 (٧) العرق : شجر يدبغ به . ونقل أبو حيان في حاشية ف ما ذكره البكري في معجم ما استعجم ص ٩١٧ . (٨) م : علبط .
 (٩) فوقها في ف د ص هـ . وفي الحاشية ذكرت ، عن نسخة أخرى .

وكذلك «جندل» ، و «ذلذل» ^(١) ، ليس فيه دليل على إثبات «فعلل» في أبنية الرباعي ، لأنهم قد قالوا «جنادل» و «ذلاذل» ^(٢) في معناها . فيها مخفَّفان منها . ومما ^(٣) يُؤيِّدُ ذلك أنه لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك . ولذلك سَكِنَ آخرُ الفعل في «ضربت» ، لأنَّ ضميرَ الفاعل تنزَّل ^(٤) من الفعل منزلةَ جزءٍ من الكلمة ، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك . فإذا كان ممتعاً ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى .

وأما «فعلل» فحُكي منه «زئبر» و «ضئبل» ^(٥) . وذلك شاذٌّ لا يلتفتُ إليه ، لقلَّةِ استعماله .

* * *

والسبب ^(٦) ، في أن كانت أبنية الثلاثي أكثرَ من أبنية الرباعي ، أنَّ الثلاثيَّ أخفُّ ، لكونه أقلَّ أصول الأسماء المتمكنة ، فتصرَّفوا فيه ، لخِفَّتِه ، أكثرَ من تصرُّفهم في الرباعي . ولذلك أيضاً كانت أبنية الرُّباعيِّ أكثرَ من أبنية الخُماسيِّ ، لأنَّ الرباعيَّ ، على كل حال ، أقلَّ حروفاً من

(١) الذلل : أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس . في م وحاشية ف : «ززل» .

(٢) م وحاشية ف : زلازل . (٣) م : وربما .

(٤) م : زل . (٥) الضئل : الداهية .

(٦) انظر الخصائص ١ : ٥٥ - ٥٦ .

الخماسي^(١) ، فكان أخف منه ، فتَصَرَّفوا فيه ، لذلك ، أكثر من
تصرفهم في الخماسي .

[الخماسي المجرد]

وأما الخماسي^٢ فله أربعة أبنية ، مُتَّفَق عليها :

فَعَمَلٌ : ويكون في الاسم والصفة . فالاسم نحو « سفرجل »
و « فرزدق » . والصفة نحو [ب ٧] « شَمَرٌ ذَل »^(٢) و « هَمَرٌ جَل »^(٣) .

وَفُعَلٌ : ويكون فيها . فالاسم نحو « خَزَعْبِلَة »^(٤) . والصفة
نحو « قُذَعْمَلَة »^(٥) .

وَفَعْلَلٌ : ولم يَجِءْ إِلَّا صِفَةً ، نحو « جَحْمَرِش »^(٦)
و « قَهَبَلِس »^(٧) .

وَفِعْلَلٌ : ويكون فيها . فالاسم نحو « قِرْطَعْب »^(٨) . والصفة
نحو « جِرْدَحْل »^(٩) .

(١) سقط « لأن الرابعي ... من الخماسي » من م .

(٢) الشمرذل : الطويل . (٣) المهرجل : الجواد السريع .

(٤) الخزعبل : الفكاهة والمزاح . (٥) القذعملة : الناقة الشديدة . م : قذعميل .

(٦) الجحمرش : المعجوز الكبيرة . (٧) القهبلس : الأبيض الذي تملؤه كثرة .

(٨) القرطعب : القطعة من الخرقه . (٩) الجردحل : الضخم من الابل .

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي «فِعْلِل» ^(١) نحو «صَنِير» ^(٢) .
والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلا في الشعر . نحو قوله ^(٣) :
[بِحِفَانٍ ، تَعْتَرِي نَادِيَنَا مِنْ سَدِيفٍ] ، حينَ هَاجَ الصَّنِيرُ ^(٤)
وهذا يجوز أن يكون لما سَكَنَ الرَّاءَ للوَقْفِ كَسَرَ ، لالتقاء
الساكنين ^(٥) ، نحو قولهم : «ضَرَبَتْهُ» و «قَتَلَتْهُ» .

وزاد بعضهم أيضاً «فُعْلِلِلًا» نحو «هُنْدَلِع» ^(٦) . ولم يحفظ منه
غيره . وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه ^(٧) «فُنْعَلِل» ، والنون زائدة .
ويحكم عليها بالزيادة - وإن لم تكن في موضع زيادتها - لأنه لم يَتَقَرَّرْ
«فُعْلِلِل» في أبنية الخماسي . فيحكم ، من أجل ذلك ، على النون بالزيادة .

- (١) م : فَعْلِل .
زاد هذا البناء هو الزبيدي .
(٢) م : صَنِير . وفي حاشية ف أن الذي
زاد هذا البناء هو الزبيدي .
(٣) لطفة بن العبد . ديوانه ص ٨٠ والخصائص ٣ : ٢٠٠ . والصنبر : الريح الباردة في غيم .
(٤) م : الصنبر . (٥) أنكر ابن جني مثل هذا التعليل ، وافترض للكسر وجهاً
آخر . انظر الكتاب ٢ : ٢٨٣-٢٧٤ والخصائص ٣ : ٢٠١-٢٠٢ و ٢٨١ : ٢٥٤ . وفي
حاشية ف بخط أبي حيان : «هذا غلط . إنما استدراك هذا في مزيد الرباعي» ، لأن الحرفين
المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصليين . وفي مزيد الرباعي استدركه الزبيدي . ومجسي . ابن
عصفور به في الأصول غلط ، (٦) الهندلع : بقلة . م «مندلع» ، وانظر الخصائص
٣ : ٢٠٣ . (٧) سقط من م .

فإن قيل : ولم يثبت أيضاً في مزيد الرباعي «فُنْعَلِلِ» ! قيل له هو على كل حال ليس له نظير ، فدخله في الباب الأوسع أولى ، وهو المزيد ، لأنَّ أبنية المزيد أكثر ، من أبنية المجرَّد من الزيادة .

[التلافي المزيّر]

وأما التلافيّ المزيد فقد تَلَحَّقه زيادةٌ واحدةٌ ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاثٌ ، وقد تلحقه أربعٌ فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد .

[المزيّر فيه حرف واحد]

فأما الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من (١) أن تلحقه قبل الفاء ، أو بعد الفاء (٢) ، أو بعد العين ، أو بعد اللام . فإذا لحقته قبل الفاء يكون : على أَفْعَلٍ : ويكون في الأسم والصفة . فالاسم نحو «أَفْكَل» (٣) و «أَيْدَع» (٤) . والصفة نحو «أبيض» و «أسود» . وعلى إِفْعَلٍ : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو «إِعْمِد» (٥) و «إِصْبِع» .

(١) سقط من م . (٢) م : أو بعدها .

(٣) الأفكل : الرعدة . (٤) الأيدع : الزعفران .

(٥) الإئمد : حجر يكتحل به .

وعلى أَفْعَل : ولم يحى أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « أُبْلَم » (١) .

فأما قولهم (٢) « شَحْمٌ أُمُهْجٌ » أي : رقيق ، فيمكن أن يكون محذوفاً من « أُمُهْجٌ » كـ « أُسْكُوبٌ » ، لأنه قد سُمِعَ ذلك فيه ؛ ووُجِدَ (٣) بخط أبي عليٍّ ، عن الفراء : « لَبَنٌ أُمُهْجٌ » . فيكون « أُمُهْجٌ » (٤) مقصوراً منه للضرورة ، إذ لم يُسَمَّعْ إلاّ في الشعر ؛ أنشد أبو زيد (٥)

* يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ ، وَشَحْمًا أُمُهْجًا *

وأيضاً فإنَّ « الأُمُهْجُ » اسم لدم القلب ، فيمكن أن يكون قولهم « شَحْمٌ أُمُهْجٌ » مما وُصِفَ فيه بالاسم الجامد ، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة ، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف . ونحو من ذلك ما أنشده أبو عُثْمَانَ من قول الراجز (٦) :

(١) الأبلم : خوص المقل . (٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي : وقال ابن جني : المهجة : خالص النفس . ومنه قيل : لبن أمهجان وأمهج وماهج ، للخالص . وقال هيمان بن قحافة :

وَعَرَضُوا لِلجَلَسِ تَحْضًا ، مَا هَجَا

أي : لبناً خالصاً . ووجدت بخط أبي عليٍّ عن الفراء : لبن أمهوج . وحكى عن أبي زيد لبن أمهج . وأفعل في الصفات عزيز ، قليل جداً ، . وانظر اللسان (مهج) .

(٣) انظر الخصائص ٣ : ١٩٤-١٩٥ . (٤) م : أمهوج .

(٥) في الخصائص ٣ : ١٩٤ . (٦) في الخصائص ٢ : ٢٢١ و ١٩٥٣ .
والثبرة من الابرة . والاشفى : مخز الاسكف . بهجو امرأة .

* مَثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ *

فوصف بـ «إشفى» وهو اسم، لما فيه من معنى الحِدَّة. وقول الآخر (١):
فلولا الله، والمُشَرُّ المُفْدَى، لأُتِيت، وأنتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ
كأنه قال: مُخَرَّقُ الإِهَابِ.

وعلى إِفْعَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو «إصْبَع» و «إِبرَم» (٢).
فأما قوله (٣):

إِنْ تَكُ ذَا بَزٍّ فَإِنَّ بَزِيَّ سَابِغَةٌ، فوقَ وأَيُّ . إِوزَ (٤)
فيمكن أن يكون «فِعْلًا» (٥)، والهمزة فيه أصليّة، وذلك قليل.
ويمكن أن يكون «إِوزَ» اسماً وصف به، لما فيه من معنى الشدّة (٦).
وعلى أَفْعَل: ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «أصْبَع» (٧).

(١) في الخصائص ٢ : ٢٢١ و ١٩٥ واللسان (غرّيل) . ونسبه محقق كتاب
الخصائص الى حسان بن ثابت يخاطب الخارث بن هشام . وهو من أبيات تنسب إلى عفيرة
بنت طرامة الكلبية، وعميرة بنت حسان الكلبية، والمنذر بن حسان بن طرامة . انظر الوحشيات
ص ٨ والأغاني ١٧ : ١١٦ و ٢٠ : ١٢٣ ومعجم الشعراء ص ٢٧٠ والميني ٣ : ١٤٠ .
(٢) إبرم : اسم موضع . (٣) أنشده ابن الأعرابي في الخصائص ٣ : ٢١٧ .
(٤) البز : السلاح . والسابغة : الدرع الطويلة . والوأي : الفرس السريع . والاوز : القصير
الغليظ . (٥) م : فعل . (٦) انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .
(٧) زاد في حاشية ف بخط أبي حيان : « وأبرز وهو شيء يتخذ الماء من صفره » .

وعلى أَفْعُلْ : ولا يكون في الأسماء والصفات ، إِلَّا أَنْ يَكْسَرَ عَلَيْهِ
الواحد للجمع ، فالاسم نحو « أَكْلُب » . والصفة نحو « أَغْبُد » .

فأما « أَذْرُح » ^(١) و « أَسْنُمَة » ^(٢) فَعَلَمَانِ ، فلا يثبت بهما بناءٌ ،
لأنَّ العِلْمَ أَكْثَرُ مَا يَجِيءُ مَقُولاً . بل من الناس من أنكر أن يجيءَ
مُرْتَجِلاً . فإذا كان العِلْمُ كما وُصِفَ احْتِمَالاً أَنْ يَكُونَ مَقُولِينَ مِنْ
الفعل ، فيكون « أَذْرُح » فعلاً ، في الأصل ، ثم سُمِّيَ بِهِ . وكذلك
« أَسْنُمَة » ، كأنه « أَسْنُمُ » في الأصل ثم سُمِّيَ بِهِ .

فإِنْ قُلْتَ : لو كان منقولاً من الفعل لما دخلتْ عليه تاء التَّأْنِيثِ ،
لأنَّ التَّاءَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ^(٣) ! فالجواب أَنَّهُ لَمَّا انْتَقَلَ مِنَ
الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ سَاغَ دُخُولُ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ
« الْيَنْجَلِبَةُ » فِي اسْمِ الْخَرْزَةِ ، لِأَنَّهَا يُجَلَبُ بِهَا الْغَائِبُ ، [٨ أ] وَهِيَ
فَعْلٌ فِي الْأَصْلِ ، لِأَنَّهَا ^(٤) عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُخْتَصِّ . لَكِنْ لَمَّا انْتَقَلَتْ
إِلَى الْإِسْمِيَّةِ ^(٥) سَاغَ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهَا .

وَحَكَى الزُّبَيْدِيُّ « أَصْبُعٌ » وَ « أَثْمَلَةٌ » . فَإِنْ ثَبَتَ النُّقْلُ بِهِمَا لَمْ

(٢) أَسْنُمَة : اسم موضع .

(٤) م : الأسماء .

(١) أَذْرُح : اسم موضع .

(٣) سقط من م .

يكن في ذلك استدراك على سيبويه ، لأنه قد حكي فيه « أُصْبِع »
و « أُعْلَ » ، بضم الهزمة ^(١) . فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، كما قالوا
في « بُرْقِع » : « بُرْقَع » بالتخفيف .

وزعم الزبيدي أن ^(٢) أبا بكر بن الأنباري حكى « إصْبُعاً » ،
بكسر الهزمة وضمّ الباء ، على وزن « إِفْعُل » . لكن أكثر أهل اللغة على
أنها ليست من كلام الفصحاء ، قال الفراء : لا يُلتَفَتُ إلى ما رواه
البصريون ، من قولهم « إصْبُع » ، فإننا بحثنا عنها ، فلم نجد لها .

وعلى تَفْعُل : ويكون فيها قليلاً . فالاسم « تَتْفُل » ^(٣)
و « تُقْدُمَة » ^(٤) . والصيغة « تُحْلِبَة » ^(٥) .

وعلى تِفْعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً - وهو قليل ^(٦) ، قالوا « تِحْلِي » -
إلاّ أن تلحقه التاء ، فلا يكون إلاّ صِفَةً ، وهو قليل ، نحو « تحلبة » .
وعلى تَفْعَلَة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَتْفَلَة » ^(٧) .

(١) سقط ولأنه قد حكي فيه أصبع وأُعْلَ بضم الهزمة ، من م . وفي حاشية ف بخط أبي
حيان : « قال ابن جني : حكى بعضهم : أُصْبِع ، في إصبع . فإن صح ذلك فقد شذّ عن
سيبويه . أفادنيه شيخنا الرضي » . (٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٢ .
(٣) التفل : ولد الثعلب . (٤) التقدمة : أول قدم الخيل .
(٥) التحلبة : الناقة تحلب قبل أن تحمل . (٦) سقط من م « وهو قليل » .
(٧) التفلة : الاتى الصغيرة من الثعالب .

وعلى تَفْعَلَة : ولم يجيء أيضاً إلا صفة، نحو « تَحْلَبَة ». وحكى الكسائي أن^(١) « تَتَفَلَّأ » لغة في « التفل ». ولا يُحفظ غيره اسماً .

وعلى تَفْعَلَة : ولم يجيء إلا اسماً، نحو « تَرْدِيَة »^(٢) و« تَهْنِئَة ». وعلى تُفْعَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « تُدْرَأ »^(٣) و« تُرْتَب »^(٤) . والصفة نحو « تُحْلَبَة » و« تُرْتَب »^(٥) . قال بعضهم : « أمرُ تُرْتَب » ، فجمله وصفاً .

وعلى نَفْعَل : ولم يجيء إلا اسماً، نحو « تَنْضُب »^(٦) و« تَتَفَل » . وعلى مَفْعَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَحْلَب » و« مَقْتَل » . والصفة نحو « مَتَى » و« مَوَى » و« مَقْنَع » .

وعلى مِفْعَل : ولم يجيء إلا اسماً ، نحو « مَنخِر » . وقد يجوز أن يكون « مَنخِر » مما أُتْبِعَ ، والأصل فيه « مَنخِرٌ » بفتح الميم . وقد أجاز الوجين سيبويه .

(١) سقط من ف .

(٢) التردية : إلباس الثياب . م . تودية ، . وفي حاشية ف : « تودية وتنية » .

كذا في الكتاب ، . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٧ . (٣) التدرأ : الدرء .

(٤) الترتب : الاكبد . (٥) الترتب : الثابت .

(٦) التنضب : ضرب من الشجر .

فأما «مُتَنِّين» و«مُغَيِّرَة» فكُسِرَت الميم منهما، إتياعاً لما بعدها .
والأصل «مُتَنِّين» و«مُغَيِّرَة»، لأنهما اسما^(١) فاعل من أَتَنَنَ وَأَغَارَ .
وعلى مَفْعَل . ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً، نحو «مُنْخُل» و«مُسْعُط» .
وعلى مَفْعَل : صفة، نحو «مُكْرِم» و«مُعْطٍ» . ولم يجيء اسماً إلاّ
قولهم «مُؤَقِّ» ، بخلاف في ذلك، سَيُبَيِّنُ^(٢) بعدُ ، إن شاء الله .
وعلى مَفْعَل : ويكون في الأسماء، نحو «مَسْجِد» و«مَجْلِس»^(٣) .
وهو في الصفة قليل ، نحو «رَجُلٌ مَنَكِبٌ»^(٤) .
وعلى مِفْعَل : ويكون فيها . فالاسم نحو «مِنْبَر» و«مِرْفَق» .
والصفة نحو «مِدْعَس» و«مِطْعَن» .
وعلى مَفْعَل : ولم يجيء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له ، نحو «مَزْرُعة»
و«مَشْرُقة» و«مَقْبُرة»^(٥) . ولا يستعمل بغير هاء إلاّ أن يُجمع ،
بحذف الهاء، نحو قوله^(٦) :

-
- (١) ف : ومغيرة اسم . (٢) انظر ص ٩٢ .
(٣) م : مجلس ومسجد . (٤) في حاشية ف بخط أبي حيان : وهو
المريف ، نكب على القوم أي كان عريفاً له . أفادنية شيخنا الرضي .
(٥) ضبطت في ف بضم الباء وفتحها . وفوقها : ممأ .
(٦) جميل بن معمر . ديوانه ص ٢٠٨ والخصائص ٢١٣ : ٣ والنصف ٢ : ٣٠٨

بُشَيْنُ، الزبي « لا » إِنَّ « لا » إِنَّ لَزِمَتِهِ
 على كثرة الواشين ، أي مَعُونٍ
 فَجَمَعَ (١) « معونة » بحذف التاء . وقول الآخر (٢) :

* لِيَوْمٍ رَوْعٍ ، أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ *

فجمع « مَكْرُمَةٌ » بحذف التاء . وكذلك « مَأْلُوكٌ » . من قول الشاعر (٣) :
 أَبْلَغَ النُّعْمَانَ ، عَنِّي ، مَأْلُوكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي ، وَانْتَظَرِي
 هُوَ جَمْعُ « مَأْلُوكَةٍ » أَيْضًا . وَزَعَمَ السَّيْرَافِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا رُخِّمَ ضَرُورَةً ،
 وَأَنَّهُ يَرِيدُ « مَعُونَةً » وَ « مَكْرَمَةً » . وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ، لِأَنَّهُ إِذَا
 أَمَكْنَ أَلَا يُحْمَلُ عَلَى الضَّرُورَةِ كَانَ أَوْلَى .

وَعَلَى مُفْعَلٍ : وَيَكُونُ فِيهَا ، فَالاسْمُ نَحْوُ « مُصْحَفٍ » وَ « مُخْدَعٍ » (٤)
 وَ « مُوسَى » . وَلَمْ يَكُنْ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ اسْمًا . وَهُوَ فِي الْوَصْفِ كَثِيرٌ
 نَحْوُ « مُكْرَمٍ » وَ « مُدْخَلٍ » .

(١) كَذَا ، وَنَصَ فِي كِتَابِهِ الضَّرَائِرُ عَلَى أَنَّهُ مَفْرَدٌ ، حَذَفَتْ مِنْهُ التَّاءُ لِلتَّرْخِيمِ .
 قَالَ الْبُنْدَادِيُّ : « أَوْرَدَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي كِتَابِ الضَّرَائِرِ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمَاءِ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ
 لِلضَّرُورَةِ » . شَرَحَ شَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ ص ٦٧ - ٦٨ . م : « فَحَذَفَ فُجِّعَ » .

(٢) أَبُو الْأَخْزَرِ الْحَنَانِيُّ . إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ص ٢٤٩ وَالْاِقْتَضَابُ ص ٤٦٩ وَشَرَحَ أَدَبُ
 الْكَاتِبِ ص ٤٠٠ وَالْخَصَائِصُ ٣ : ٢١٢ وَالنِّصْفُ ١ : ٣٠٨ وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ ص ٦٨

(٣) عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ . دِيْوَانُهُ ص ٩٣ وَالنِّصْفُ ١ : ٣٠٩ .

(٤) الْمُدْخَعُ : بَيْتٌ يَكُونُ دَاخِلَ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ ، يَحْمِزُ فِيهِ النَّحْوُ .

وعلى يَفْعَل: ولم يحىء إلاّ اسماً، نحو «اليرمَع»^(١) و «اليلْمَق»^(٢).
 فأما قولهم «جَمَلٌ يَعْمَلُ»^(٣)، و «ناقةٌ يَعْمَلَةٌ» ، و «رَجُلٌ
 يِلْمَعُ»^(٤). فمن قبيل^(٥) ما وُصف فيه بالاسم. ولذلك لم يمتنع الصرف .
 ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه ، لوزن الفعل ، والوصف .
 وعلى نَفْعِل: نحو «نَرْجِسُ». ولا يحفظ غيره ، وهو أعجميٌّ .
 فيما نَظُنُّ^(٦) .

فأما «نِفْرِجُ»^(٧) ف «فِعْلِلٌ» وليست النون زائدة . وسيقام
 الدليل على ذلك بعد ، إن شاء الله .

* * *

وإذا لحقته بعد الفاء يكون :

على فاعِل: ويكون في الاسم والصفة^(٨) . فالاسم^(٩) نحو «كاهل»
 و «غارب» . والصفة [٨ ب] نحو «ضارب» و «قاتل» .

- (١) اليرمع : الخنروف . (٢) اليلق : القباء المحشو . وفي حاشية ف :
 «اليلق : القباء» . (٣) اليعمل : النجيب . (٤) اليلع : الكذاب .
 (٥) م : قليل . (٦) جزم الجو اليقي في المغرب من ٣٣١-٣٣٢ أنه مغرب .
 وكذلك ابن دريد في الجمهرة ١ : ٨٩ . (٧) النفرج : الجبان . وفي حاشية ف
 «نفرج قال فيه ابن القطاع : تفرج بالهاء المثناة» . وانظر من ١٠٩ .
 (٨) ف : ويكون فيها . (٩) سقط من م

وعلى فاعِل (١) : ولم يحىء إلا اسماء نحو « خاتم » و « طابق » (٢) .
فأما « كابل » (٣) فأعجمي .

وعلى فينعل : ويكون فيها . فالاسم نحو « غيلم » (٤) و « زينب » ،
والصفة نحو « ضيم » و « صيرف » . ولم يحىء منه في المثل إلا لفظ
واحد شاذ (٥) ، وهو « العيين » . قال (٦) :

* ما بال عينك ، كالشعيب ، العيين *

وعلى فينعل : ولا يكون إلا في المثل ، نحو « سيد » ، وفيه
خلاف . وسيُبين بعد ، إن شاء الله . ولم يحىء منه في الصحيح إلا « بيئس » (٧) .
وكان الذي سهل ذلك فيه شبه الهمزة بحروف العلة (٨) .

وعلى فوعل : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو « عوسج » (٩)

(١) سقط من م حتى د فأعجمي .

(٢) الطابق : ظرف من حديد ، أو نحاس ، يطبخ فيه .

(٣) كابل : اسم موضع . (٤) التيلم : الضفدع .

(٥) سقط من م . (٦) رؤية بن المجاج . ديوانه ص ١٦٠ وشرح

شواهد الشافية ص ٦١ - ٦٣ والخصائص ٢ : ٤٨٥ و ٣ : ٢١٤ . والرواية : ما بال عيني .

(٧) البيئس : الشديد . (٨) سقط د وكان الذي . . . العلة . من م .

(٩) الموسج : شجر .

و «كوكب» . والصفة نحو «حومل» (١) و «هوزب» (٢) .

وعلى فاعل : ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو «شامل» (٣) .

وعلى فاعل : ولم يحىء أيضاً إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو «جندب» .

وأما قولهم «لحية كئثاء» (٤) فيمكن أن تكون نونه أصلية (٥) .

إذ ليست في موضع زيادتها . وتكون من معنى «كثأت» (٦) أحيته ، وإن كانت أصولها مختلفة . فتكون «كثاة» من «كثأت» كـ «سبط» من «سبطر» . والذي حمل على ذلك أنه لا يحفظ «فنعل» صفة .

وعلى فاعل : ولم يحىء إلا صفة ، نحو «عنبس» (٧) و «عنسل» (٨) .

وعلى فاعل : ولم يحىء إلا اسماً . نحو «قنبر» (٩) و «عنظب» (١٠) . و «عنصل» (١١) .

وعلى فاعل : ولم يحىء إلا صفة ، نحو «حيقفس» (١٢) و «صيهيم» (١٣) .

(١) الحومل : السيل الصافي .

(٢) الهوزب : البير القوي .

(٤) الكئثاء : الطويلة .

(٦) كثأت : طالت .

(٨) العنسل : الناقة السريمة .

(١٠) المنظب : ذكر الجراد .

(١٢) الحيفس : النليظ الضخم ، لا خير عنده . (١٣) الصيهيم : القصير

(٣) الشامل : ربح المال .

(٥) كذا ، وانظر ص ٥٦ .

(٧) العنبس من صفات الأسد وهو العنبوس .

(٩) القنبر : طائر .

(١١) العنصل : البصل البرمي .

وعلى فُعِّلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو «سَلَّمَ» . والصفة نحو «زُمِّلَ» (١) .

وعلى فِعِّلَ : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو «قَنَّبَ» . والصفة نحو «دَنِمَ» (٢) .

وعلى «فِعِّلَ» ويكون فيها . فالصفة «حَلِيزَة» (٣) . ولم يجيء غيره . والاسم نحو «حَمِصَ» و «جَلِقَ» (٤) .

وعلى فُعِّلَ : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «تُبِعَ» (٥) .

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فَعَّالَ : ويكون في الأسماء والصفات . فالاسم نحو «قَذَال» و «غَزَال» . والصفة نحو «جَمَاد» و «جَبَان» .

وعلى فَعَّالَ : ويكون فيها . فالاسم نحو «حِمَار» . والصفة نحو «كِنَاز» (٦) و «ضِنَاك» (٧) .

وعلى فُعَّالَ : ويكون فيها . فالاسم نحو «غُلَام» و «غُرَاب» .

(١) الزمل : الضيف الرذل . (٢) الدنم : القصير .

(٣) الحليزة : البخيل والسيء الخلق . (٤) جلق : دمشق . وضبطت حمص وجلق في ف بفتح المضمف وكسره معاً . (٥) التبّع : الظل .

(٦) الكنّاز : الضخمة المكتنزة اللحم . (٧) الضنّاك : المكتنزة اللحم .

والصفة نحو «شُجاع» و «طُوّال» .

وعلى فَعِيل : ويكون فيها . فالاسم نحو «بَعير» و «قَضِيب» .
والصفة نحو «سَعِيد» و «شَدِيد»^(١) و «شَهِيد» .

وعلى فَعِيل : ويكون فيها . فالاسم نحو «عَثِير»^(٢) . والصفة
نحو «طَرِيم»^(٣) .

وعلى فُعِيل : ولم يَجِءْ إِلَّا اسماً ، نحو «عُلَيْب»^(٤) .

فأما «ضَهِيد»^(٥) و «عَثِيد»^(٦) فهما - فيما زعم أبو الفتح -
مَصْنوعان ، فلا يُلتَفَتُ إليهما ، فيُجَمَلان^(٧) دليلاً على إثبات فَعِيل .

وعلى فَعُول : ويكون فيها . فالاسم نحو «جَرُول»^(٨)
و «جَدُول»^(٩) . والصفة نحو «جَهَنور» و «حَشَوَر» .

وعلى فِعُول : ولم يَجِءْ إِلَّا اسماً ، نحو «خِرَوَع» و «عَثود»^(١٠) .

(١) سقط من م . (٢) العثير : التراب . (٣) الطريم الطويل من الناس .

(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان «عليب : اسم موضع» .

(٥) الضهيد : الطب الشديد . (٦) في م وف والبدع : «عثير» والتصويب

من الخصال ص ٣ : ١٨٧ و ٢١٦ . وعثيد : اسم موضع . والعثير : الأثر الخفي .

(٧) م : فيجملان . (٨) الجرول : الحجارة

(٩) ضبط أولها في ف بالفتح والكسر معاً (١٠) عثود : اسم موضع . م : علود .

وعلى فَعُول : ويكون فيها ، فالاسم نحو « عَمُود » . والصفة نحو « صَدُوق »

وعلى فَعُول ولم يَجْءْ إلاّ اسماً ، نحو « أَتَيْتُ » ^(١) و « سُدُوس » . وهو قليل في الكلام . إلاّ أن يكون مصدرّاً ، أو يكسّر عليه الاسم للجمع ، فيكثر ، نحو « القُعود » و « القُلُوس » .

وعلى فَعَال : ولم يَجْءْ إلاّ اسماً ، نحو « شَمَّال » ^(٢) .

فأما « ضُنَّاكَ » ^(٣) فـ « فُعِّلَ » كـ « عُنْظِب » ^(٤) وليس بـ « فُعَال » ، وإن كان في معنى « ضِنَّاكَ » ، لأنّ « فُعَالاً » لم يثبت في الاسماء . وقد يكون اللفظان في معنى واحد ، والأصول مختلفة ، نحو « سَبِط » و « سَبَطَر » . فحملة على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم .

وعلى فُعِّلَ : ولم يَجْءْ إلاّ صفة ، نحو « عُرُنْد » ^(٥) .

وعلى فَعَنَلَة : ولم يَجْءْ إلاّ اسماً ، نحو « جَرَنَبَة » .

وعلى فَعِلَة : ولم يَجْءْ أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَشِفَّة » ^(٦) .

(١) الأتي : السيل . م : أتيت . (٢) الشمال : ربيع الشمال .

(٣) الضنّاك : الناقة المظيمة ، الموثقة الخلق . م : وأما ضنّاك .

(٤) م : « عنضب » والمنضب : ذكر الجراد .

(٥) المرند : الصلب الشديد . (٦) التشفة : الحين والأوان . وجعل هذا البناء في م بعد البناء الذي يليه .

وعلى فَعْلَةٌ : ولم يجر إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تَلْنَةُ » (١)

وعلى فُعْلَةٌ : وهو قليل ، نحو « دُرَجَةٌ » (٢) .

وعلى فَعَلَّ : وهو قليل فيها . فالاسم نحو « شَرَبَةٌ » (٣) و « مَعَدَّ » .
والصفة نحو « هَبَيَّ » (٤) .

وعلى فُعَلَّ : ويكون فيها . فالاسم [أ٩] نحو « جُبُنَّ » (٥) .
والصفة نحو « قُمَدَّ » (٦) و « عَتُلَّ » .

وعلى فِعِلَّ : ويكون فيها . فالاسم نحو « فِلِزَّ » (٧) و « حَبِيرَّ » (٨) .
والصفة نحو « طِمِرَّ » .

وعلى فِعَلَّ : ويكون فيها . فالاسم نحو « جِدَبَّ » (٩) و « مِجَنَّ » .
والصفة نحو « خِدَبَّ » (١٠) و « هِجَفَّ » (١١) .

-
- (١) التلّة : الحاجة . (٢) الدرجة : الرقاة التي بتوصل منها الى سطح البيت .
(٣) شربة : اسم موضع (٤) الهبي : الصبي الصغير . م : هيء .
(٥) الجبن : الجبن الذي يؤكل . (٦) القمد : الشديد الغليظ .
(٧) الفلز : النحاس الأبيض . وفي النسختين « بلز » وكذلك في البدع . والتصويب
من الكتاب ٢ : ٣٣٠ . (٨) الحبر : صفة الاسنان .
(٩) الجدب : القحط . (١٠) الخدب : الضخم الطويل .
(١١) الهجف : الجافي الثقيل .

فأما قولهم «قَدِرٌ وَثِيَّةٌ» (١) فـ «فِعْلَةٌ» وليس بـ «فِعْيَةٌ» ،
لأنَّ ذلك بناء غير موجود .

وعلى فُعِّلَ : ويكون فيها . فالاسم نحو «شُرِّبَ» (٢) . والصفة
نحو «قُعْدُدُ» (٣) و «دُخِّلَ» (٤)

وعلى فَعَّلَلَ : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو «قَرَّدَ» (٥) و «مَهَّدَ» (٦) .
وعلى فِعْلِلَ : ولم يحىء إلا صفة ، وهو قليل . قالوا «رَمَادٌ رَمِدِدٌ» (٧) .
وعلى فُعِّلَلَ : ويكون فيها . فالاسم «عُنْدَدُ» (٨) . والصفة (٩)
«قُعْدَدُ» (٣) و «دُخِّلَلَ» (٤)

فأما قولهم «رَمَادٌ رَمِدِدٌ» فينبغي أن يكون مما فُتِحَ تخفيفاً ، لأنهم قالوا
«رَمِدِدٌ» ، فيكون كـ «بُرْقَع» ، لأن الأصل «بُرْقُع» بضم القاف ، لكنه (١٠)

(١) الوثية : الواسعة . وضبطت في كتب اللغة بفتح فكسر .

(٢) شرب : اسم واد . وفي حاشية ف : «وسردد ودعيب» . وسردد : اسم
موضع . والدعيب : اللعب .

(٣) القمدد : الجبان اللثيم . (٤) دخلل الشيء : داخله

(٥) القردد : الوجه . (٦) مهَّد : من أسماء الفداء .

(٧) الرممد : الكثير الدقيق جداً . (٨) العندد : الحيلة . وفي حاشية ف :

«وسردد وهنّب» . (٩) زاد في م نحو . (١٠) م : لأنه .

فُتِحَ تخفيفاً . وقد تقدّم ذلك . وإنما لم يثبت بهذا «فَعِلِلٌ» ، لأنه لا يُحْفَظُ إِلَّا فيما سُمِعَ فيه «فَعِلِلٌ» بالكسر . ولو كان بناءً أصلٍ لجاء حيث لم يحجى معه «فَعِلِلٌ» . وهو مع ذلك قليل .

* * *

وإذا لحقت بعد اللام يكون :

على فَعَلَى : نحو «عَلَقَى» ^(١) ولم يحجى صفة إِلَّا بالهاء ، نحو «ناقة حاباة ركباة» .

وعلى فَعِلَى : نحو «معزى» . ولم يحجى صفة إِلَّا بالهاء ، نحو «امرأة سِعلاة» ^(٢) و «رجل عزهاة» ^(٣) .

فأمّا قولهم «رَجُلٌ كَيْصَى» ^(٤) فهو اسم وُصِفَ به ، وليس بجار على فعله . ولا يلزمه أن يُسْتَعْمَلَ تابعاً ، فيكون ذلك دليلاً على أنه ليس بصفة ، في الأصل . ومما يدلُّ ، على أنه ليس بصفة في الأصل ^(٥) ، استعمالهم له جارياً على المؤنث بغير هاء ، فيقولون «امرأة كَيْصَى» . وقد تقدّم أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء .

وعلى فَعَلَى : ويكون فيها . فالاسم نحو «سَلَمَى» و «عَلَقَى» ^(٦) .

(١) الملقى : ضرب من الشجر . م . علفى . (٢) السعلاة : أثني النيلان . وصفت المرأة بها استعارة . (٣) العزهاء : العازف عن اللهو والنساء . م . حرمان .

(٤) الكيصى : الذي ينزل وحده ، ويأكل وحده ، ولا يهيمه غير نفسه .

(٥) سقط «وليس بجار» . . . الأصل «من م واستبدل به «بدليل» .

(٦) الملقى : ضرب من الشجر . م : علفى .

والصفة نحو «سَكَرَى» و «عَطَشَى» .

وعلى فُعْلَى : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو «بُهْمَى» (١) .
والصفة نحو «حُبْلَى» .

وعلى فُعْلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وتلزمه التاء نحو «بُهْمَاة» .

وعلى فِعْلَى : ويكون فيها . فالاسم نحو «دَقَرَى» (٢) . والصفة
نحو «جَمَزَى» (٣) و «بَشَكَى» (٤) . وبعض العرب يقول «قَلَهَى» (٥)
بالياء ، وكأنه وافق من قال «أَقَمَى» في الوقف .

وعلى فُعْلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «أَرَبَى» (٦) و «أَدَمَى» (٧) .

وعلى فِعْلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «ذِفَرَى» (٨) و «ذِكْرَى» .

وعلى فِعْلَيْن : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل . وذلك نحو «فِرْسَيْن» (٩) .

وعلى فَعْلَيْن : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو «رَعَشَن» (١٠) و «ضَيْفَن» (١١) .

(١) البهمى : ضرب من النبات .

(٢) دقرى : اسم روضة . م : دغرى . (٣) الجزى : السربع من الحجير .

(٤) البشكى : السريعة . (٥) قلبي : اسم موضع .

(٦) أربى : اسم للداهية . (٧) أدمى : اسم موضع .

(٨) الذفرى : عظام ناتية خلف الأذن . (٩) الفرسن : مقدم خف البعير .

(١٠) الرعشن : المرتمش . (١١) الضيفن : الذي يجيء مع الضيف منطلقاً .

- وعلى فِعْلَتْنِ : وهو قليل فيها . فالاسم نحو «عِرْضَنَّة» (١) والصفة نحو قولهم «رجلٌ خِلْفَنَةٌ» (٢) .
- وعلى فُعْلُمُ : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو «زُرْقُم» (٣) . والصفة نحو «سُتْهُمْ» (٤) .
- وعلى فِعْلِمِ : ولم يَجِءْ إِلَّا صفة ، نحو «دَلِقِم» (٥) و «دَقِيعِم» (٦) .
- وعلى فَعْلَمَ : نحو «شَدَقَم» (٧) و «جَدَعَم» . ولم يَجِءْ إِلَّا صفة .
- وعلى فَعْلَاءَ (٨) : ولم يَجِءْ منه إِلَّا «ضَهْيَاءُ» (٩) . وهو اسم وصفة .
- وعلى فِعْلِيَّةٍ : والماء لازمة له ، ويكون فيها . فالاسم نحو هِبْرِيَّةُ (١٠) . والصفة نحو «زَبْنِيَّة» (١١) .
- وعلى فَعْلَتَتَةٍ : ولم يَجِءْ إِلَّا اسماً ، نحو «سَنْبَتَتَةٍ» (١٢)

-
- (١) العرَضنة : الاعتراض في السير من النشاط .
- (٢) الخلفنة : الذي في خلقه خلاف . (٣) الزرقم : الحية . وانظر الزهر ٢ : ١٥ .
- (٤) الستهم : الكبير المجوز . (٥) الدلقم : الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر .
- (٦) الدقعم : الدقعاء ، وهي الأرض لا نبات بها .
- (٧) الشدقم : الواسع الشدق
- (٨) م : فعلاء .
- (٩) الضهياً : شجر ، والمرأة التي لا لبن لها
- (١٠) الهبرية : ما طار من الريش .
- (١١) الزبنية : التمرد .
- (١٢) السنبطة : اللهر والحقة .

وعلى فَعْلُوَّة : ولم يحى أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تَرْقُوَّة »
و « عَرَقُوَّة »^(١) .

وعلى فُعْلُوَّة : ولم يحى أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « عُنْصُوَّة »^(٢)
و « جُنْدُوَّة »^(٣) .

وعلى فِعْلُوَّة^(٤) : ولم يحى أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل لا تفارقه
الهاء ، نحو « جِنْدُوَّة »^(٥) .

فأما « تَرْقُوَّة »^(٦) فظاهرها أنها « فَعْلُوَّة » ، إذ قد ثبت في « تَرْقُوَّة »
أنّ الأصول إنما هي التاء والراء^(٧) والقاف . لكن قد يتخرج على أن يكون
أصله « تَرْقُوَّة »^(٨) بالواو ، فَقُدِّرَتْ ضَمَّة القاف على الواو ، لأنّ الحركة في
التقدير بعد الحرف ، فهُمَزَت الواو ، كما تُهْمَز إذا انضَمَّت . ونظير ذلك قوله^(٩) :
أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى [وَجَعَدَةُ ، إِذْ أَضَاءَ هَا الْوَقُودُ]

-
- (١) المرقوة : الخشبة المروقة على الدلو . (٢) العنصوة : القطعة من الأبل .
(٣) الجنذوة : الشبة من الجبل . وتكون بالحاء والخاء أيضاً .
(٤) م : « فَعْلُوَّة » بكسر اللام . وكذلك ضبطت « جندوة » فيها .
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ . م : ترقوة .
(٦) م : والواو . (٧) الترقوة : مقدم الخلق حيث يترقى النفس .
(٨) ويروى بهمز واو « موسى » أيضاً . وهو لجرير . ديوانه ص ١٧٠ والخصائص ٣ : ١٧٥
و ٣ : ١٤٦ و ١٣٩ و ٢١٩ و شرح الشافية ٣ : ٢٠٦ و شرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ .
وانظر ص ٣٤٢

فهمز واو «موقد» ، لأنه قَدَّر ضَمَّة الميم على الواو .

وأما «مُوقٍ» ^(١) فظاهره [٩ ب | أنه «فُعِلَّ» ^(٢) . إلا أن ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم ، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من ^(٣) كلامهم كان أولى . فأما أبو الفتح فزعم أنه «فُعَلِيَّ» ^(٤) في الأصل ، ثم خَفَّفَ ، كما قالوا «تَسْمَعُ بِالْمُعَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» ^(٥) فخَفَّفُوا ، والأصل «المُعِيدِي» . وتكون الياء ان للنسب على حدِّها في «كرسي» . ويكون هذا مما رُفِضَ أصله ، لأنه لم يُسْمَعْ مثقلاً قط .

وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيفٌ ، عندي ، لأنَّ «كرسيّاً» و «بُخْتِيّاً» ^(٦) بُنِيََا عَلَى يَاءِ النَّسَبِ ، ولم يُسْتَعْمَلَا دُونَهَا . فلا يُقَال «كُرْسٍ» ^(٧) ولا «بُخْتٍ» ^(٨) . فلذلك كُسِّرَ الاسم عليهما ، فقالوا «كراسي» و «بخاتي» . وأما «مُوقٍ» ^(٩) فإنه يستعمل دون ياء . وكل ما تلحقه ياء النسب ، ولا تُلْزَمَانَهُ ، لا يُكْسَرُ عليهما ؛ ألا تراهما يقولون «أخري»

-
- (١) م : موق . (٢) يريد أن الأصل «فعلِي» بالياء المخففة
(٣) م : في . (٤) م : «فعلِي» . وانظر الخصائص ٣: ٥٠٣ .
(٥) من أمثال العرب .
(٦) البختي : واحد البخاتي . وهي الابل الخراسانية . (٧) م : كرس .
(٨) م : بخت . (٩) م : موق .

و « حُمُرٌ » و « فارسيٌّ » و « فُرْسٌ » . فلو كان « مَوْقٍ » ^(١) على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره « مَاقٍ » ، بل « أَمَاقٍ » ، كـ « قُفْلٍ » و « أَقْفَالٍ » . فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه « مُفْعَلًا » ، فيلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوله من الثلاثي . وقد تَقَدَّمَ ذكره هنالك .

فإن قلت : فقد ^(٢) تَبَتَّتْ أَصَالَةُ الميم ، بدليل قولهم « مَاقٍ » ^(٣) في معناه ! فالجواب أنه يكون مما اتَّفَقَ معناه ، وتقارب لفظه ، كـ « سَبَطٍ » و « سَبَطَرٍ » .

وكذلك « مَاقٍ » عند أبي الفتح هو « مَاقِيٌّ » ^(٤) في الأصل ، ثم خُفِّفَ ، والياء ان للنسب . وهو عندي باطل ، بدليل قولهم « مَاقٍ » ، فكُسِرَ الاسم على الياء . فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفراء ، من أنه « مَفْعِلٌ » مما لامه ياءٌ وشذَّ وافيهِ ، لأنَّ « المَفْعِلَ » من المعتلِّ اللام مفتوح العين . ونظيره في الشذوذ « مأوي ^(٥) الإبل » والفصيح « مأوى » . قال الله ^(٦) تعالى ^(٧) « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » . وتكون الميم زائدة ، كما تكون في « مَوْقٍ » . ويكون « مَاقٍ » و « مَاقٍ » من باب « سَبَطٍ وَسَبَطَرٍ » كما قدَّمنا .

-
- (١) م : موق . (٢) م : قد . (٣) ضبط آخره بالضم والكسر في ف .
 (٤) أغفل تشديد آخره في النسختين . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
 (٥) م : مأو . (٦) من م . (٧) الآية ٤١ من سورة النازعات

[المزيد فبه مرفان]

وأما الذي (١) تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه ، أو تفترقا . فإن افترقتا (٢) فلا بُدَّ من أن تفصلَ بينهما الفاء ، أو العين ، أو اللام ، أو الفاء والعين ، أو العين واللام ، أو الفاء والعين واللام .

فإذا فصلت بينهما الفاء كان :

على أفاعل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « أدابر » و « أحامير » (٣) . وهو في الصفة قليل ، قالوا « رجلٌ أباتيرٌ » (٤) . ولا يعلم صفة إلا هذا .

وأما « نخورِشٌ » (٥) فـ « فَعْلَلِشٌ » كـ « جَحْمَرِشٌ » ، والواو أصلية في بنات الخمسة . وهذا أولى من ادعاء بناء لم يستقرَّ في كلامهم . وعلى أفاعل : ولا يكون في الكلام إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « أجادل » (٦) و « أفاكل » (٧) .

وعلى أفنعمل : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « ألنَجَج » (٨) . والصفة

(١) م : التي . (٢) ف : افترقا .

(٣) أحامر : اسم موضع . (٤) الأباتر : الذي يقطع رحمه .

(٥) النخورش : الجرو إذا كبر خرس . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : خالف هذا في

باب التضميف في رده على الأخفش . انظر ص ٢٩٧ . (٦) الأجادل : جمع أجدل ، وهو المقر .

(٧) الأفاكل : جمع أفكل ، وهو الرعدة . (٨) الألتجج : عود البخور .

نحو «أَلْنَدَد» (١)

وعلى يُفَعِّل : وهو اسم نحو «يُرَنِّأ» (٢) .

وعلى يَفَعِّل بفتح الياء : وهو اسم ، قالوا : «يَرَنِّأ» (٣) .

وعلى يَفَنَعِّل : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو «يَلَنَجَج» (٤) . والصفة نحو «يَلْنَدَد» (٥) .

وعلى مَفَاعِل : ولا يكون في الكلام إلا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع . فالاسم «مَنَابِر» . والصفة نحو «مَدَاعِيس» .

وعلى يَفَاعِل : ولم يجيء إلا اسماً ، نحو «اليرامع» (٦) و «اليحامد» .

فأما «جَمَلٌ يَعْمَلُ» (٦) و «جِبَالٌ يَعْمَلُ» فإنه من قبيل الوصف بالاسم ، بدليل انصرافه كما تقدّم ، وبدليل ولايته العوامل ، كما تقدم كثيراً . قال الشاعر (٧) :

يا زيدُ زِيدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبُلِ نَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ ، فَانْزِلِ

(١) الأَلْنَدَد : الأَلَدُ (٢) اليرنأ : الخناء .

(٣) اليلنجج : عود الخور . (٤) اليلندد : الأَلَدُ .

(٥) اليرامع : جمع يرمع ، وهو الخنزوف . (٦) اليعمل : النجيب المطبوع على العمل .

(٧) أنشدني سيوييه لبعض ولد جرير . الكتاب ١ : ٣١٥ . وهو لعبدالله بن رواحة .

ونسب إلى عمرو بن لجأ في الكامل ص ٩٥٢ . انظر سيرة ابن هشام ٣ : ٣٣١ - ٣٣٢

وشرح شواهد النبي ص ٢٨٩ والخزانة ٣ : ٣٦٢ - ٣٦٤ .

وعلى تفاعل : ولم يجيء إلا اسماً ، نحو « التناضب » ^(١) و « التنافل » .
وقد يجيء صفة بالقياس ، لأنهم قد قالوا « تُحْلِبُهُ » ^(٢) . فإذا كسرتَه ^(٣)
على القياس قلت « تحالب » .

فأما قولهم « ترميز » ^(٤) فإنه « فُعَالِل » كـ « عُلَاط » ^(٥) . ولا ينبغي
أن يجعل « تفاعل » من الرمز . لأن ذلك بناء لم يثبت . ولا له
اشتقاق يشهد بذلك .

وأما « تماضير » ^(٦) فهو اسم علم ، فيمكن ^(٧) أن يكون منقولاً من
الفعل المضارع . ويمكن أن تكون انتاء فيه أصليّة ، فيكون وزنه
« فُعَالِلًا » . ويكون امتناعه من الصرف . في قوله ^(٨) :

حَيُّوا تُمَاضِرَ ، وَارْبَعُوا ، صَحِي [وَقِفُوا ، فَإِنَّ وَقُوفَكُمْ حَسْبِي]
للتأنيث والتعريف .

(١) التناضب : جمع تلضب ، وهو شجر . (٢) التحلبة : الشاة تحلب قبل أن تحمل .

(٣) م : كسرت . (٤) الترميز : القوي الشديد . وانظر

الخصائص ٣ : ١٩٧ . (٥) الملايط : الضخم .

(٦) انظر الخصائص ٣ : ١٩٧ . (٧) م : يمكن .

(٨) دريد بن الصمة مقدمة ديوان الخنساء ص ٨ والخصائص ٣ : ٩٧ - ١٩٨

والتاج (مضر) والأمازي ٢ : ١٦٣ والشعر والشعراء ص ٣٠٢ والأغانى ٩ : ١٠ والاصابة

٨ : ٦٦ وروى : حيوا أمانة ، انظر الوحشيات ص ٢٥ .

وعلى تَفَعَّل : ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو « تَنَوَّط » (١) . ويكثر في المصادر .

وعلى تُفَعَّل : ولم يحىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُبَشِّر » (٢) .

وعلى تَفَعَّل : ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو « تَهَيَّط » (٣) .

فأما « تُنَوَّط » في اسم الطائر فيمكن أن يكون (٤) منقولاً من الفعل . وكأناه في الأصل « تُنَوَّطَ » فعل مبني للمفعول .

* * *

وإذا فصلت بينهما العين كان :

على فاعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « نامُوس » . والصفة نحو « حاطُوم » و « جارُوف » .

وعلى فَيَعُول : ويكون فيهما أيضاً . فالاسم نحو « قَيَصُوم » (٥) و « خَيْشُوم » . والصفة نحو « عَيْشُوم » (٦) و « قَيْشُوم » .

وعلى فُعُوعال : ولم يحىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « طُومار » (٧)

(١) التَنَوَّط : اسم طائر . (٢) التَبَشِّر : اسم طائر . وضبط في الزهر ٢ : ١٩

والكتاب ٢ : ٣٢٧ بكسر الشين . (٣) التَهَيَّط : اسم طائر .

(٤) سقط « أن يكون » من م . (٥) القيصوم : نبات .

(٦) الميثوم : الضخم الشديد . وفي م و ف والمبدع والزهر ٢ : ١٩ « غيشوم »

والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٢٥ . (٧) الطومار : الصحيفة .

و «سُولاف» (١)

- وعلى فاعال : ولم يحىء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «ساباط» (٢) . وهو قليل .
- وعلى فوعال : ولم يحىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «توراب» (٣) .
- وعلى فيعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو «شيطان» . والصفة نحو (٤) «بَيطار» و «غَيْدَاق» (٥)
- وعلى فيفعال : ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو «ديعاس» (٦) .
- وعلى فيفعال : ولم يحىء إلاّ صفة ، نحو «قنماس» (٧) .
- وعلى فوعَلَل : ولم يحىء إلاّ صفة نحو «كوألل» (٨) . وهو قليل .
- وعلى فعَال : ويكون فيهما . فالاسم نحو (٩) «كلاء» (٩) و «قذاف» (١٠) . والصفة نحو «شراب» و «لباس» .
- وعلى فعَال : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو «خُطّاف» و «كُلاب» .

-
- (١) سُولاف : اسم قرية . (٢) الساباط : سقيفة بين حائطين .
- (٣) التوراب : التراب . (٤) سقط من م .
- (٥) العيداق : الكريم الجواد . م : عيداق .
- (٦) ديماس : بلدة قريبة من دمشق . (٧) القنماس : الناقة الطويلة العظيمة السمة .
- (٨) الكوألل : القصير مع غلظ . (٩) الكلاء : مرقاً السفن .
- (١٠) القذاف : المنجنيق .

والصفة نحو «حُسَّان» و «عُوَّار» .

وعلى فِعَالٍ : ولم يحىء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «حِنَاء» و «قِثَاء» . فأما قولهم «رجل دَنَابَة» ^(١) فهو من الوصف بالاسم ، إذ ^(٢) لم يطابق موصوفه .
وعلى فُعُولٍ : ولم يحىء إلاّ صفة ، نحو «سُبُوح» و «قُدُّوس» .

وعلى فَعْمُولٍ : ويكون فيها . فالاسم نحو «سَفُود» و «كَلُوب» ^(٣) .
والصفة [نحو] ^(٤) «سَبُوح» و «قَدُّوس» .

وعلى فِعْمُولٍ : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو «عِجَّول» ^(٥) و «سِنُور» ^(٦) . والصفة [نحو] ^(٤) «خِنُوص» ^(٧) و «سِرَّوط» ^(٨) .

وعلى فِعْمِيلٍ : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو «سِكِّين» و «بِطِّيخ» .
والصفة نحو «شَرِيب» و «فِسِّيَق» .

وعلى فُعْمِيلٍ : ولم يحىء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو «مُرِّيَق» ^(٩) .

-
- (١) الدنابة : القصير الغليظ . (٢) م : « إذا » . ف : « رجل دنابة إذ لم يطابق موصوفه . فهو من الوصف بالاسم » . وفوقها إشارات تصويب كما أثبتنا من م .
(٣) الكلوب : المهاز . (٤) من م .
(٥) العجول : تمر يُعْجَن بسويق ، فيتمجل أكله .
(٦) السنور : الهر . م « سنور » . (٧) الخنوص : الصغير من كل شيء . م « خنوص » .
(٨) السروط : الذي يتلع كل شيء . (٩) البريق : المصبوغ بالمصفر .

و «كوكب دُرِّي» (١) .

وعلى فُعَيْل : ويكون فيها . فالاسم نحو «عُلَيْق» (٢) و «قُبَيْط» (٣) .
والصفة نحو «زُمَيْل» (٤) و «سَكَيْت» .

فأما قولهم «حِنْدَوْرَةٌ» للحدقة فهو من باب «قِرْطَعْب» ، والواو أصل في بنات الأربعة (٥) ، من غير المضاعف ، وإن كان ذلك قليلاً . وهذا (٦)
أولى من جعلها زائدة ، من معنى قولهم «حَدْرَةٌ» ، فيكون وزن الكلمة
«فِنِعْمُولَةٌ» (٧) . فإنَّ ذلك بناء ، لم يستقرَّ في كلامهم . وكذلك «جنديرة» :
«فِعْلِيلٌ» كـ «قِنْدِيل» ، وليست بـ «فِنِعْمِيلَةٍ» من لفظ «حَدْرَةٌ» ،
لما في ذلك من إثبات بناء ، لم يوجد .

وأما قولهم «عُنْظُوب» (٨) فيمكن أن يكون «فُنْعُولًا» (٩) ، غير بناء

(١) الدرِّي : المتوقد . م : دري . (٢) العليق : نبات . (٣) القبيط : طائر .
(٤) الزميل الرذل الضيف الجبان . (٥) كذا : والصواب : «الحسة» . وهذا
خلاف ما قرر في ص ٢٩٣ حيث قضى أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الحسة .
والسألة فيها اضطراب لدى المؤلف . فهو يمرض لأصالة الواو وزيادتها ، ثم يذكر
فنعولة فيشير إلى زيادة النون مع الواو . فلو أنه قطع بأصالة النون وزيادة الواو
لكان وزن الكلمة مجردة من التاء . «فِعْلُول» نحو : فردوس ، وهو بناء معروف .
وقد أجاز بعضهم أيضاً زيادة النون والواو في حندورة . انظر المزهري ٢ : ٢٠ .
(٦) ف : وهو . (٧) م : فيعولة .
(٨) المنظوب : ذكر الجراد . (٩) م : فيمول . ف : «منقولا» . وفي الحاشية ما أثبتنا .

أصليّ ، بل الواو إشباع ، لأنّ سيبويه حكى «عُنْظُبًا»، فيمكن أن يكون «عنظوب» إشباعاً (١) منه .

وأما قولهم «رَجُلٌ وَيَلِمَّةٌ» و«وَيْلُمَّةٌ» (٢) فخارج على (٣) الحكاية، أي : يقال له من دهائه : وَيَلِمَةٍ . ثم ألحقوا الهاء للمبالغة كـ «داهية» (٤) .

* * *

وإذا فصلت بينهما اللام كان :

على فَعَلَنَى : ويكون فيها . فالاسم نحو «قَرَنِيَّ» (٥) و«عَلَنَدَى» (٦) .
والصفة نحو «حَبَنطَى» (٧) و«سَبَنَدَى» (٨) .

وعلى فَعَلَنَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «بَلَنَصَى» (٩) .

وعلى فُعَلَنَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «جُلَنَدَى» (١٠) .

وعلى فُعِيلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «قُصَيْرَى» (١١) .

(١) م : أن يكون عنظوباً إشباع . (٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والنوادر ص ٢٤٤ والخزانة ١ : ٥٦٢ - ٥٦٣ واللسان والتاج (ويل) والتام ص ١٦ .
(٣) اللسان والتاج : عن (٤) م : كراهية .
(٥) القرني : دوية شبه الخنفساء . (٦) العلندي : شجر .
(٧) الجنطى : القصير الغليظ . (٨) السبندي : الطويل .
(٩) البلنصى : طائر . (١٠) جلندي : اسم ملك .
(١١) القصيرى : ضرب من الأفاعي .

وعلى قَعِيلًا : نحو « حَفَيْسًا » (١)

وعلى فُعَالِي : ويكون فيها . فالاسم نحو « حُبَارِي » (٢) و « سُمَانِي » (٣) .
ولا يكون صفة إلا أن يُكْسَرَ عليه الاسم للجمع ، نحو « عُجَالِي » و « سُكَارِي » .

فأما قولهم « جملٌ عِلَادِي » فيمكن أن يكون جمع « عِلْدِي » (٤)
على غير قياس ، ووُصِف به المفرد - وإن كان جمعاً - تعظيماً ، (٥) كما
قالوا للضبع « حَضَاجِر » (٦)

وعلى فُعُولِي (٧) : ولم يجيء إلا اسماً ، [١٠ ب] نحو « عُشُورِي » (٨) .

(١) الحَفَيْسُ : الضخم . وفي النسختين والبدع : « حَيْسًا » . والتصويب من الزهر ٢ : ٢١ .

(٢) الحُبَارَى : طائر (٣) السُمَانِي : طائر .

(٤) ف والبدع « عِلْدِي » ، بلا تنوين . وهو خلاف ما تقدم من الأبنية .

(٥) قال الزَّيْدِيُّ : « والعِلَادِي : الشديد من الابل . وقيل : الضخم الطويل منها .
وكذلك الفرس . وقال أبو علي القالي في المقصور والممدود : هذا باب ما جاء من المقصور على
مثال فُعَالِي من الأسماء ، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عليه الواحد للجميع . نحو : عُجَالِي
وكسَالِي وسُكَارِي . وهذا الضرب ينقاس فيما نستغني عن ذكره . انتهى . ووجدت في هامشه
يخط بعض الفضلاء ما نصه : وقد أثبت بعضهم الصفة في المفرد ، نحو : جمل عِلَادِي للقوي ،
وقال بعض المغاربة : فأما قولهم جمل عِلَادِي فيمكن أن يكون جمع عِلْدِي على غير قياس ،
ووصف به المفرد وإن كان جمعاً تعظيماً له ، كما قالوا للضبع حَضَاجِر . قال : وهذا
تأويل ضعيف جداً . التاج (علد) .

(٦) الحَضَاجِر : جمع حَضَجِر ، وهو العظيم البطن .

(٧) م : فُعُول (٨) عُشُورِي : اسم موضع .

وعلى فَعَالَى : ويكون فيها . فالاسم نحو « صَحَارَى » و « ذَفَارَى » ^(١) .
والصفة نحو « حَبَالَى » و « كَسَالَى » . وقد يجوز أن تحي على أصلها :
فتقول : « ذَفَارٍ » و « صَحَارٍ » ، في الاسم دون الصفة .

وعلى فَعَالَيْنِ : ويكون فيها . فالاسم نحو « فَرَاسَيْنِ » ^(٢) . والصفة
نحو « رَعَاشَيْنِ » ^(٣) و « عَلَاجَيْنِ » ^(٤) .

فأما « عَدَوَلَى » ^(٥) اسم واد بالبحرين فليس بـ « فَعَوَلَى » ^(٦) .
وكذلك « الْقَهْوَبَةُ » ^(٧) ، حكاهما أبو عبيدة ، ^(٨) إنما هما « فَعَوَلَلٌ »
كـ « فَدَوَكْس » ^(٩) ، وحرف المِلَّة أصل في بنات الأربعة ، نحو
« وَرَنْتَل » ^(١٠) ، لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة ،
أدّى إلى ناء غير موجود . ويكون منع صرفه ، للتأنيث ، والتعريف .

فأما « حَبَوْنَى » في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة ، من فعل وفاعل

(١) الذفارى : جمع ذفرى ، وهي عظم ناتئة خلف الأذن

(٢) الفراسن : جمع فرسن ، وهو طرف خف البعير .

(٣) الرعاشن : جمع رعشن ، وهو الجبان . (٤) العلاجن : جمع علجن ، وهو الناقة

الكناز اللحم . ف : عجالن . (٥) م عدولى

(٦) م : فعتولى . (٧) القهوبة . نصب له شعب ثلاث .

(٨) م : « أبو عبيد » . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٩) الفدوكس : الأسد . (١٠) الورتل : الداهية

في الأصل ، فُسِّمِي بها .

وأما « تَنُوفِي » ^(١) من قول الشاعر ^(٢) :

[كَانَ دِئَارًا حَلَّقْتُ ، بِلَبُونِهِ] عُقَابُ تَنُوفِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

فالمحفوظ « تَنُوف » بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعاً . وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة ، لأنه لم يثبت من كلامهم « فَعُولِي » .

وكذلك قولهم « رَجُلٌ حَبَنْطٌ » ^(٣) ، ليس فيه دليل على إثبات « فَعَمَلٌ » لاحتمال أن تكون الهمزة بدلاً من ألف « حَبَنْطِي » ، كما قالوا في « أَفْعَى » وبابه « أَفْعَاءُ » ^(٤) في الوقف . ثم أُجْري الوصل مُجْري الوقف .

وعلى فَعَلْتِي : ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « عُرَضِي » ^(٥) .

وعلى فِعْمَلْتِي : ولم يحىء أيضاً إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « دِفَقْتِي » ^(٦) .

وعلى فِعْمَلْتِي : ويكون فيها . فالاسم نحو « زِمِكْتِي » ^(٧) و « عِبِدْتِي » ^(٨) .
والوصف نحو « كِمِرْتِي » ^(٩) .

(١) تنوفو : اسم موضع وانظر الخصائص ٣ : ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) وهو امرؤ القيس . ديوانه ص ٩٤ . ودثار : راعي إبل امرئ القيس . واللبون : التي لها ألبان . والقواعل : اسم موضع . (٣) الحبنتا : القصير الغليظ .

(٤) م : أفعاء . (٥) العرضي : من الاعراض .

(٦) الدفقي : مشية فيها تدفق وإسراع . (٧) الزمكي : منبت ذنب الطائر .

(٨) المبدى : الصيد . وهو اسم جمع . (٩) الكرى : القصير . م : دكفري .

وعلى فُعْلَتَى: ولم يحىء إلاّ اسماً، نحو «حُذِرَى» (١) و«بُذِرَى» (٢).
 وعلى فُعَالِيَّة، والتاء (٣) لازمة له: ويكون فيها . فالاسم نحو
 «الهَبَارِيَّة» (٤) و«الصَّرَاحِيَّة» (٥). والصفة نحو «المُفَارِيَّة» (٦)
 و«القُرَاسِيَّة» (٧).

وعلى فَعَالِيَّة، والتاء (٨) لازمة له أيضاً: ويكون فيها . فالاسم نحو
 «كِرَاهِيَّة» و«رَفَاهِيَّة». والصفة نحو «عَبَاقِيَّة» (٩) و«حَزَابِيَّة» (١٠).
 فأما قولهم «حَزَابٍ» (١١) فيمكن أن يكون جمع «حَزَابِيَّة» (١٢)،
 ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء (١٣)، نحو «شجر قوشجر».
 ووُصِف به المفرد تعظيماً له، كما قالوا «ضُبِعُ حَضَاجِر»، وإنما تلزم
 الهاء المفرد .

وعلى فَعَتْلُوة: ولم يحىء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو «قَلَنَسُوة» .

-
- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) الحذرى : الباطل . | (٢) البذرى : الباطل |
| (٣) م : والياء | (٤) الهبارية : ما طار من الريش . م : الهبارية. |
| (٥) الصراحية : الحجر الخالصة . | (٦) المفارية : الشديد . |
| (٧) القراسية : الضخم الشديد . | (٨) م : والهاء . |
| (٩) المباقية : المكان الداهية . | (١٠) الحزابية : القليظ أو الجلد . |
| (١١) ف : حراب . | (١٢) ف : حراية . |
| (١٣) م : التاء . | |

وعلى فُعْلِيَّة، والهاء لازمة له أيضاً : وهو قليل ، لم يجيء إلا
اسماً ، نحو « قُلْنَسِيَّة » .

* * *

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين يكون :

على إفعال : ويكون فيها . فالاسم نحو « إعطاء » و « إعصار » .
والصفة « إسكاف » ولم يجيء غيره .

وعلى أفعال : ولا يكون فيها ، إلا إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع .
فالاسم نحو « أجمال » . والصفة نحو « أبطال » .

وعلى أفعول : ويكون فيها . فالاسم نحو « أسلوب » و أخذود » .
والصفة نحو « أملود »^(١) و « أسكوب »^(٢) .

وعلى إفعيل : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو « إخریط »^(٣)
و « إكليل » . والصفة نحو « إصليت »^(٤) و « إخليج »^(٥) .

وعلى إفعول : ويكون أيضاً فيها . فالاسم نحو « إدرون »^(٦) .

(١) الأملود : الأملد . (٢) الأسكوب : السكوب .
(٣) الإخریط : نبات . (٤) الإصليت : الشجاع الماضي في الحوائج .
(٥) الإخليج : السريع من الجياد . (٦) الإدرون : الملف .

والصفة [نحو] «الإسحوف» ^(١) و «الإزمول» ^(٢)

وعلى مِفعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو «مِنقار» و «مِصباح» .
والصفة نحو «مِفساد» و «مِصلاح» .

وعلى مِفعيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «مِنديل» و «مِشريق» ^(٣) .
والصفة نحو «مِسكين» و «مِحضير» ^(٤)

وأما «مَنديلٌ» و «مَسكينٌ» بفتح الميم فـ «مَفْعِيلٌ» ^(٥) .
إلا أنه إنما رواها اللحياني ^(٦) في نوادره ، قال أبو الفتح ^(٧) : وكان إذا ذكرته
لأبي علي قال : كنُاسةٌ . وكان أبو بكر ^(٨) بن دريد يزعم أن كتاب اللحياني

(١) الاسحوف : يقال فاقه إسحوف الأحليل ، وهي الكثيرة اللبن ، يُسمع لصوت
شخبها سحقاً . (٢) الازمول : الصوت من الوعول وغيرها .

(٣) المشريق : موضع القمود في الشمس شتاء . (٤) المحضير : الشديد الركض .
(٥) وهو بناء غير أصلي ، فتح أوله تخفيفاً ، كما لو قالوا في بُرْقَع : بُرْقَع . وكما قالوا في
حوريت : حَوْرِت . انظر ص ١٢٥ . (٦) هو علي بن المبارك . أخذ عن البصريين
والكوفيين . وكتابه النوادر مشهور . البغية ص ٣٤٦ .

(٧) في الخصاص ص ٣ : ٢٠٦ : « وذاكرت يوماً أبا علي بنوادره فقال : كنُاش » . كذا
أثبت الناشر ، وزعم أن « كنُاش » هو الصواب ، خلافاً لسائر النسخ ، وأن معناه : أوراق
تجمل كالدفتر . (٨) في معجم الأدباء ١٤ : ١٠٨ أن أبا بكر هذا هو
ابن مقسم تلميذ ثعلب . وهو خطأ ، لأن ثعلب رواية لنوادر اللحياني ، ذكرها ابن
خير في الفهرسة ص ٣٧٩ . أما ابن جني فقال : « وكان أبو بكر - رحمه الله -
يقول : إن كتابه لا تصله به رواية . قدحاً فيه وغصاً منه »

لا تصله به رواية .

- وعلى مَفْعُول : نحو « مَضْرُوب » . ولم يجيء إلا صفة .
وعلى مَفْعُول : وهو غريب شاذ ، نحو « مَغْرُود » ^(١) و « مُعْلُوق » ^(٢) .
وعلى تَفْعِيل : ولم يجيء إلا اسماً نحو « تَنَيْت » ^(٣) و « تَمَيْن » .
وعلى تَفْعُول : ولم يجيء إلا اسماً نحو « تَذْنُوب » ^(٤) و « تَعَضُّوس » ^(٥) .
وعلى تَفْعُول : ولم يجيء أيضاً إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُوْثُور » ^(٦) .
وعلى تَفْعَال : ولم يجيء أيضاً إلا اسماً ، نحو « تِمَال » و « تَجْفاف » .
وقد [١١ أ] حُكِيَ ^(٧) صفة بالهاء ، حكى الكسائي « رجلٌ تِلْقَامَةٌ »

(١) المَرُود : ضرب من الكأة . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « ... [ذكر في باب] الميم أن مَرُوداً ميمه أصلية ، وأن وزنه فَعْلُول ، فناقض كلامه هنا » . انظر ص ٢٤٨ . وجاء بعد تعليق أبي حيان بخطه ما يلي : « وقال أبو القاسم السمدي : وعلى مفعول نحو معلوق للعلاق ، ومغروود ومغفور ومغشور وهو صمغ ، ومنخور للمنخر ، ومنخور للمنخل . انتهى » . وأبو القاسم هو ابن القطاع .

- (٢) المعلق : المعلق . (٣) م : تنيب .
(٤) التذنوب : البسر بدأ فيه الارطاب من قيل ذنبه
(٥) التعضوض : تمر أسود شديد الحلاوة . م : تفوض .
(٦) التوثور : حديدة يسحق بها باطن خف البعير . (٧) م : يجيء .

و «تِلْعَابَةٌ» و «تِقْوَالَةٌ» . وحكى أبو زيد : «رجل تِبْذَارَةٌ» (١) و «تِرْعَايَةٌ» (٢) . وذلك قليل (٣) . وقد يمكن أن يكون من قبيل ما وُصِفَ به ، وهو اسم في الأصل ، نحو قولهم «نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ» . ومما يُبَيِّنُ ذلك جَرَيَانُهُ على المذكَّر ، وفيه تاء التأنيت ، إذ حقُّ الصِّفَةِ أن تكون مطابقة للموصوف . وكذلك أيضاً حكى الكسائيُّ «نَاقَةٌ تُضْرَابُ» (٤) وينبغي أن يحمل على أنه اسمٌ وُصِفَ به ، لعدم مطابقتها للموصوف (٥) ، إذ لفظه لفظ المذكَّر ، وهو صفة للمؤنث (٦) . وقد تقدّم الدليل على أن الصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوماً لها بحكم الأسماء (٧) .

وعلى تَفْعَالٍ ولم يحىء إلا مصدرًا ، نحو «التَّسَالُ» (٨) و «التَّرْدَادُ» . وأما «نِفْرَاجٌ» (٩) فـ «فِعْلَالٌ» كـ «سِرْدَاحٌ» (١٠) ، وليس بـ «نِفْعَالٍ» . وسيُبيِّنُ بعدُ .

- (١) التّبذارة : الذي يبذر ماله ويفسده . (٢) التّرعاية : الذي يجيد رعاية الابل .
 (٣) سقط «وحكى أبو زيد ... قليل» من م هنا ، وأثبت فيما بعد . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٠ و ٢٠٠ .
 (٤) التضراب : التي ضربها الفحل .
 (٥) م : الموصوفة . (٦) م : للمؤنث .
 (٧) سقط «وقد تقدم .. الأسماء» من م ، واستبدل به «والصفة المحضة لا يجوز فيها إسكان المين» وحكى أبو زيد ... وذلك قليل .
 (٨) م : التقتال . (٩) النفرّاج : الجبان . (١٠) السرداح : الناقة الطويلة

وعلى يَفْعُول : ويكون فيها . فالاسم نحو « يَرْبُوع » و « يَعْقُوب » .
والصفة نحو « يَحْمُوم » ^(١) و « يَخْضُور » ^(٢)

وعلى يَفْعِيل : ولم يحىء إلا اسما ، نحو « يَقْطِين » ^(٣) و « يَعْضِيد » ^(٤) .

فأما قولهم « يُسْرُوع » ^(٥) فضم الياء إتباع لضمة الراء .

وعلى تَفْعِلَّة ، وتلزمه الهاء : وهو قليل في الكلام . قالوا « تَرْعِيَّة » ^(٦)
وقد كسر بعضهم التاء ، فقال « تِرْعِيَّة » إتباعاً .

وعلى أَفْعُلْ : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو « أُتْرُجَّ » ^(٧) .

وعلى إِفْعَلْ : ويكون فيها . فالاسم نحو « إِزْفَلَّة » ^(٨) . والصفة
نحو « إِرْزَب » ^(٩) .

وعلى مِفْعِلْ : وهو قليل . قالوا « مِرْعِز » ^(١٠) .

وعلى مَفْعَلْ : ولم يحىء منه إلا « مَكُور » ^(١١) .

-
- (١) الـحـمـوم : الـأسـود . (٢) الـيـخـضـور : الـأخـضـر .
(٣) الـيـقـطـين : القـرـع الـمـسـتـدير . (٤) الـيـعـضـيد : بـقـلة تشبه الـهـنـدباء .
(٥) الـيـسـرـوع : دود حمـر الرؤوس يـفـض الـأجـساد .
(٦) الـترـعيـة : الـذي يـجـيد رعايـة الابل . (٧) الـأـتـرج : ثـمر يشبه الـليـمـون .
(٨) الـازـفـلـة : الـخـفـة . (٩) الـارـزب : القـصـير .
(١٠) الـمرعـز : الـزغب الـذي تـحت شـعر الـعنز (١١) الـمـكـور : الـعـظـيم روثـة الـأنـثـف .

وأما ^(١) قولهم «حَجَرٌ يَهِيرُ» ^(٢) فيمكن أن يكون أصله «يَهِيرُ» خفيفاً، على وزن يَفْعَلِ ^(٣) كـ «يَرْمَعُ»، ثم شُدِّدَ، على حدِّ قولهم في «جعفر» جَعْفَرٌ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو «يَفْعَلُ». وكذلك قولهم «هو إكْبَرَةُ قَوْمِهِ» ^(٤). ليس فيه دليل على إثبات «إِفْعَلَّةَ»، لأنَّ الناس قد حكوا «هو إكْبَرَةُ قَوْمِهِ» بالتخفيف. فيمكن أن يكون مشدداً منه، نحو قوله ^(٥):

* بَازِلٌ ، وَجَنَاءٌ ، أَوْ عَيْهَلٌ *

يريد: أو عيهل، خفيفاً، فشُدِّدَ وأجرى الوصل مُجرى الوقف. وقد يُجرى الوصلُ مجرى الوقف في الكلام. وبابُه الشعر، ومنه قوله تعالى ^(٦) ﴿كِتَابِيْهِ اِنْتِي﴾ بإثبات هاء السكت في الوصل، لاسيما والأشهر «إكْبَرَةُ».

* * *

(١) سقط حتى «والأشهر إكبرة» من النص. وقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف هنا، واختتمه بقوله: «صح أصلاً». ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفاف من الممتع، ونقلتها من خطه. وقد ورد بعض هذه الزيادة في متن ف مبتوراً بعد قوله، وهو سمى، فيما يلي بعد.

(٢) البير: الصلب. (٣) وهذا ثبت محيى يفعل في الصفات وهو خلاف ما نص عليه قبل. انظر ٨ أ. (٤) إكبرة قومه: أكرم أو أقدم في النسب.

(٥) منظور بن مرثد الأسدي. شرح الشافية ٢: ٣١٨ وشرح شواهدا ص ٢٤٦ - ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٨٢. والبازل: المسنة الغليظة. والوجناء: الغليظة. واليهل: السرية.

(٦) الآيتان ١٩ و ٢٠ من سورة الحاقة.

وإذا فصلت بينهما العين واللام كان :

على فَيَنْطَلِي : وهو قليل ، ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « خَيْرَ لَي » ^(١) .

وعلى فَوَعَلَى : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « خَوْزَلَى » ^(٢) .

وعلى فَنِعَلُوا : ولم يجيء أيضاً إلاّ صفةً ، نحو « حَنِطَاو » ^(٣)

و « سِنْدَاو » ^(٤) . وكذلك ما حكي من قولهم « عِنْزَهْوَة » ^(٥) .

فهو « فَنِعَلُوا » ، فهو ك « حَنِطَاو » .

وعلى فُعَلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو « سُمَهَى » ^(٦) .

* * *

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللام كان :

على أَفْعَلَى : نحو « أَجْفَلَى » ^(٧) . ولا يحفظ غيره .

وعلى إِفْعَلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « إِنْجَلَى » ^(٨) .

(١) الخيزلي : مشية فيها تشاقل . (٢) الخوزلي : مشية فيها تشاقل .

(٣) الحنطاو : العظيم البطن . (٤) السنداو : الخفيف .

(٥) المنزهة : المازف عن الله والنساء . (٦) السمهي : الجري إلى غير أمر معروف .

وزاد في ف : « وأما قولهم حجر يهبر فيمكن » . وانظر ما مضى في الفقرتين المتقدمتين .

(٧) الأجفلي : الدعوة العامة إلى الطعام (٨) إيجلي : اسم موضع .

وإذا اجتمعت فيه الزائدتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء ، أو بعد
 الفاء ، أو بعد العين ، أو بعد اللام :
 فإن اجتمعتا فيه قبل الفاء كان :
 على إِفْعَل : ولم يجيء إلا صفة ، نحو « إِتَقَحَل » (١) .

* * *

وإن اجتمعتا فيه بعد الفاء كان :
 على فَوَاعِل : ويكون فيها . فالاسم نحو « حَوَاطِط » و « جَوَاطِز » .
 والصفة نحو « حَوَاسِر » و « ضَوَارِب » .
 وعلى فَوَاعِل ويكون فيها . فالاسم نحو « صَوَاعِق » (٢)
 و « عَوَارِض » (٣) . والصفة نحو « دَوَاسِر » (٤) .
 وعلى فَيَاعِل : ويكون فيها . فالاسم نحو « غَيَالِم » (٥) و « غَيَاطِل » (٦) .
 والصفة نحو « عَيَالَم » (٧) و « صَيَاقِل » .

-
- (١) الإقحَل : المخلوق من الكبر والمهرم . م : اتقحل .
 (٢) صواعق : اسم موضع (٣) عوارض : اسم موضع .
 (٤) الدواسر : الشديد الضخم . (٥) النيام : جمع غيلم ، وهو الضفدع .
 (٦) الغياطل : جمع غيطل : وهو السنور . (٧) الميالم : جمع عيلم . وهو التار الناعم .

وعلى فَنَاعِلٍ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جَنَادِب » و « خَنَافِس » .
والصفة نحو « عَنَابِس » (١) و « عَنَاسِل » (٢)

وأما « كُنَادِرٌ » (٣) فـ « فُعَالِلٌ » كـ « عُدَافِرِ » . فيكون موافقاً
لـ « كُدُرٌ » في المعنى ، مخالفأ له في الأصول ، كـ « سَبِطٌ » و « سَبِطَرٌ » .
وهذا أولى من إثبات « فُنَاعِل » ، لأنه لم يستقرّ في كلامهم .

وعلى فَعَمَوَعَلٍ ولم يَجِءْ إلا صفة ، نحو « عَشَوْنَل » (٤) و « غَدَوَدَن » (٥)

وعلى فَمَعِيعَلٍ : ولم يَجِءْ إلا صفة ، نحو « خَفِيفَد » (٦) .

وعلى فَعَمَعَمَلٍ : ولم يَجِءْ إلا اسماً ، نحو « عَقَنْقَل » (٧) و « عَصَنْصَر » (٨) .

وعلى فَعَاعِلٍ نحو « سَلَام » و « فَرَارِج » (٩) . ولا يستكر أن
يكون هذا في الصفة ، لأنّ فيها مثل « زُرُق » (١٠) و « حُوَل » (١١)

(١) المنابس : جمع عنبس ، صفة للأسد ، من البوس .

(٢) العناسل : جمع عنسل ، وهي الناقة الصلبة البريمة .

(٣) الكنادر : الفليظ القصير مع شدة . (٤) العثوئل : القدم المسترخي .

(٥) الغدودن : الناعم (٦) الخفيفد : الخفيف من الظلمان . ف .

خفيدد . (٦) العقنقل : السيف . (٨) عصنصر : اسم موضع .

(٩) الفرارج : جمع فروج . (١٠) الزرق : الحديد النضر .

(١١) الحول : الشديده الاحتيال للأمور .

وعلى فَعْمَلَمَل: ولم يحىء إلاّ اسماً، نحو «ذُرَحْرَح»^(١) و «جُلْمَلَع»^(٢).
وعلى فَعْمَلَمَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «حَبَرُبر»^(٣) و «حَوَرُور»^(٤).
والصفة نحو «صَمَحْمَح»^(٥) و «دَمَكْمَك»^(٦).

وعلى فَعْمَلَمَل: نحو (٧) «كُذْبُذْب»^(٨). ولا يُعرف غيره .

وعلى فِعْمَلِيل: قالوا عِنْدَ الزَّلْزَلَةِ: «إِزْزِلْ». وهو «فِعْمَلِيل» من لفظ «الأَزَل»^(٩). ولا يُجْعَل «إِفْعَلِيل» من لفظ «الزَّلْزَلَةُ»، لأنّ الزيادة لا تلحق بنات [١١ ب] الأربعة من أولها، إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها.
فأما «عُبَاهِم»^(١٠) فحكاية صاحب العين، فلا يُتَفَت (١١) إليه .

* * *

وإذا اجتمعتا فيه بعد العين كان :

على فَعْمَوَال: وهو قليل، ولم يحىء إلاّ اسماً، نحو «عُصَوَاد»^(١٢).
وعلى فِعْمَوَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو «عِصَوَاد».

-
- (١) الترحرح: السم . (٢) الجلملع: الضب . (٣) الحبربر: فرخ الجبارى .
(٤) الحورور: النوى . (٥) الصمصح: الشديد المجتمع الألواح .
(٦) الدمكك: الشديد القوى . (٧) انظر الخصائص ٣: ٢٠٤ والمزهر ٢: ٥ .
(٨) الكذبذب: الكثير الكذب . (٩) الأزل: الشدة . م: الازل . بكسر الهمزة .
(١٠) الميام: الجمل السريع . (١١) م: « فلا يثبت » . وانظر الخصائص ٣: ١٩٧ .
(١٢) العصواد: الجلبة والاختلاط . م: عصراد .

و «قِرَواش»^(١) . والصفة «جلواخ»^(٢) و «دِرواس»^(٣)

فأما «سُراوع»^(٤) اسم المكان ، قال الشاعر :^(٥)

عُفَسَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ ، فَسُراوِعُ [فَوادِي قُدَيْدٍ ، فَالتَّلَالُ الدَّوَاعُ]

فظاهره أنه «فُعَاوِل» . وذلك شيء ، لا يُحفظ في أبنية كلامهم
فينبغي أن يكون عندي «فُعَالِلًا» ، وتكون الواو أصلاً في بنات
الأربعة . فيكون نظير «وَرَثَل»^(٦) ، ولا تُجعل الواو زائدة ، لأنَّ
ذلك يُوَدِّي إلّا، إِبَات بناء ، لا نظير له .

وعلى فَعَالَةٍ : نحو «الزَّعَارَةِ»^(٧) و «الحَمَارَةِ»^(٨) ولم يحىء صفة .

وعلى فِعْيَالٍ : ولم يحىء إلّا اسماً ، نحو «جِرْيَال»^(٩) و «كِرْيَال»^(١٠) .

وعلى فِعْيُولٍ : وهو قليل فيها . فالاسم نحو «كِدْيُون»^(١١)

(١) قراوش : اسم علم . م : فرواش . (٢) الجلواخ : الوادي الواسع الضخم الممتلئ بالميق .

(٣) الدرواس : الجبل الذلول الغليظ المنق . (٤) م : «سُراوع» وكذلك في الشاهد .

(٥) ابن فريخ : الخصائص ٣ : ٢١٣ ومعجم البلدان ٥ : ٥٨ .

(٦) الورثل : الداهية . (٧) الزعارة : شراسة الخلق .

(٨) الحمارة : شدة الحر . (٩) الجريال : صبغ أحمر .

(١٠) الكريال : الكنيف المشرف الملقى بقناة من الأرض .

(١١) الكديون : دقاق التراب عليه دردي الزيت ، تجلى به الدروع .

و «زَهِيْوُط» (١) . والصفة نحو «عِذِيْوُط» (٢) .

وعلى فِعْنَال . ولم يجيء منه إلَّا صفة ، نحو «فِرْناس» (٣) .

وعلى فُعَانِل : ولم يجيء إلَّا «فُرَانِس» (٤) .

وأما «فِرْنوس» (٥) فـ «فِعْلُول» (٦) ، وهو اسم . ولا يكون مُشْتَقًّا من «الفرس» ، لأنَّ «فِعْنُولًا» (٧) ليس من أبنية كلامهم .

وعلى فَعَاوِل : ويكون فيها . فالاسم نحو «جَدَاوِل» . والصفة نحو «قَسَاوِر» (٨) و «حَشَاوِر» (٩) .

وعلى فَعَايِل ، غير مهموز : ولا يجيء إلَّا اسماً ، نحو «عَثَايِر» (١٠) و «حَثَايِل» (١١) . إلَّا أنه قد يجيء صفة بالقياس ، لأنَّ «طِرِيْمًا» (١٢) صفة ، وقياسُ جمعه «طرايم» .

-
- (١) ذهيوط : اسم موضع . (٢) العذيوط : الكسول عند الجماع
(٣) الفرناس : الشديد النجاع . (٤) الفرناس : الأسد .
(٥) الفرنوس : من أسماء الأسد . م : فَرْنوس .
(٦) م : فَعْلُول . (٧) م : فُعْنُول .
(٨) القساوِر : جمع قسورة ، وهو النجاع . (٩) الحشاورة : جمع حشورة ، وهي المرأة البطينة .
(١٠) العثاير : جمع عثير ، وهو التراب . (١١) الحثايل : جمع حثيل ، وهو شجر جلبي .
(١٢) الطريم : الطويل من الناس .

وعلى فَعَائِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « غَرَاثِر »^(١) و « رَسَائِل » .
والصفة نحو « طَرَائِف » و « صَحَائِح »

فأما « ذُرُئُوح »^(٢) فـ « فُعْلُول » . وليست النون زائدة ، فيكون
في معنى « ذُرُوح » ومخالفاً له في الأصول ، كـ « سَبَط » و « سَبَطَر » .
وهذا أولى من إثبات ناء لم يوجد ، وهو « فُعْنُول » .

وعلى فُعَائِل : وهو قليل . فالاسم نحو « جُرَائِض »^(٣) . والصفة
نحو « حُطَائِط »^(٤) .

وعلى فُعْلِيل : ولم يُحْكَمْ منه إِلَّا « الحُبْلِيل »^(٥) . ولا أَتَحَقَّقُ^(٦)
ثباته من كلامهم .

وعلى فُعَامِل : وهو قليل ، ولم يَجْزِ إِلَّا صفة ، نحو « دُلَامِص »^(٧)

(١) م : « غَرَاثِر » . والغَرَاثِر : جمع غرارة ، وهي الحوائق

(٢) الذُرُوح : دوية . وذكر في ص ٢٧٠ أن النون زائدة

(٣) الحَرَائِض : الأسد (٤) الحُطَائِط : الجارية الصغيرة

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان : الحبليل : دوية . وهو من الأبنية التي لم

يذكرها سيويو . قاله ابن سيده . وانظر الخصائص ٣ : ٣١٤ . وتعضط الحبليل

بفتح الباء وسكونها أيضاً . وانظر الزهر ٢ : ١٧ . (٦) م : ولا أحقق .

(٧) الدلامص : البراق .

فأما «قَشِيبٌ»^(١) فـ «فَعِيلٌ» مثل «طَرِيبٌ» و «حَذِيبٌ»^(٢)،
ثم شُدِّدَ على حَدٍ «جَعْفَرٌ»^(٣). وهذا أولى من إثبات «فَعِيلٌ»^(٤)،
وهو بناء غير موجود. وكذلك «قَسِينٌ»^(٥) و «عَظِيمٌ»^(٦). وقد
يُشَدَّدُ الآخر في الوصل، وبابه الشَّعر نحو قوله: (٦)

* مَحْضُ النِّجَارِ، طَيْبُ العُنْصُرِ^(٧) *

وعلى فَعَلَّلَ : ولم يجيء إلا صفة، نحو «ضَفَنَدَدٌ»^(٨)
و «عَفَنَجَجٌ»^(٩).

وعلى فَعَالِلَ : ويكون فيهما. فالاسم نحو «قَرَادِدٌ»^(١٠). والصفة
نحو «رَعَائِبٌ»^(١١) و «قَعَادِدٌ»^(١٢).

وعلى فَعِيلَلِ : وهو قليل، ويكون فيهما. فالاسم نحو «حَفِيلَلٌ»^(١٣).

(١) م : قَشِيبٌ . (٢) حَذِيبٌ : وضع بنجد . (٣) م : جَفَرٌ .
(٤) م : فَعِيلٌ . (٥) القسین : الشيخ القديم .
(٦) الخصائص ٣ : ٣١١ والتام ص ٢١٩ . (٧) الخصائص :
* غَضٌ نَحَارِي طَيْبٌ عُنْصُرِي *

(٨) الضفندد : الأحمق مع ثقل وكثرة الحُم . (٩) المنجج : الجاني المطلق .
(١٠) القراد : جمع قرد ، وهو الوجه . (١١) الرعاب : جمع رعب ،
وهو الفروق من كل شيء . (١٢) العقاد : جمع قعد ، وهو الخامل القاعد
عن الكارم .
(١٣) الحفيلل ، شجر . ف والبدع : «خفيلل» ، والنصوب من الكتاب
٢ : ٣٢٦ واللسان والتاج (حفل) .

والصفة نحو «خَفَيْدَد» (١) .

وعلى فَعَوَّلَ وفِعَوَّلَ ، نحو «حَبَوْن» (٢) و «حَبَوْنَن» .
وهما اسمان قليلان .

وعلى فِعْوَلْ : فالصفة نحو «عِشْوَل» (٣) و «عِلْوَد» (٤) . وقد
جاء اسماً نحو «عِسْوَد» (٥) . وهو قليل .

وعلى فُعْلَال : ولم يجر إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو «قُرْطَاط» (٦)
و «قُسْطَاط»

وعلى فِعْلَال : ويكون فيها . فالاسم نحو «جِلْبَاب» و «قِرْطَاط» (٦) .
والصفة نحو «شِمْلَال» (٧) و «طِمْلَال» (٨) .

وعلى فِعْلِيل : ويكون فيها . فالاسم نحو «حِلْتَيْت» (٩) و «خِنْذِيذ» (١٠) .
والصفة نحو «صِهْمِيم» (١١) و «صِنْدِيد» .

وعلى فُعْلُول : ويكون فيها . فالاسم نحو «طُخْرُور» (١٢)

(١) الخفيدد : الربيع . (٢) حبون : اسم علم .

(٣) العشول : القدم المسترخي . (٤) الملود : الغليظ الرقة .

(٥) المسود : الحية . (٦) القرطاط : البرذعة .

(٧) الشملال : الربيع الخفيف من الابل . (٨) الطملال : الذئب الأطلس

الخفي الشخص . (٩) الحلتيت : نبات . (١٠) الخنذيذ : رأس الجبل .

(١١) الصهيم : السيد الشريف . (١٢) الطخرور : اللطخ من السحاب القليل .

و«هَذَا لَوْلُ»^(١) . والصفة نحو «بُهْلُولُ»^(٢) و«حُلْكُوكُ»^(٣) .

وعلى فَعْمُولُ : ويكون فيها . فالاسم نحو «بَلَصُوصُ»^(٤) و«بَعْكُوكُ»^(٥) . والصفة نحو «حَلْكُوكُ» .

وعلى فَعْلِيلُ : ويكون فيها . فالاسم نحو «حَمَصِيصُ»^(٦) والصفة نحو «صَمَكِيكُ»^(٧) .

وعلى فَعْيَلُ : ولم يجىء إلا صفة ، نحو «هَبِيئُ»^(٨) و«هَبِيئُ»^(٩) .

وعلى فَعْمُولُ : ولم يجىء أيضاً إلا صفة ، نحو «عَطَوْدُ»^(١٠) . و«كَرَوَسُ»^(١١) .

فأما «زَوْنَتُكَ»^(١٢) ف«فَعَالٌ» كـ «عَدَبَسُ»^(١٣) ، والواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في «وَرَنْتَلُ» . وهذا^(١٤) أولى من [١٢ أ] إثبات بناء لم

(١) هذلول : اسم علم .

(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير . (٣) الحلكوك : الشديد المواد

(٤) البلصوص : طائر . (٥) البعكوك : شدة الحر .

(٦) الحمصيص : بقلة رملية . (٧) الصمكيك : الفليظ الجافي .

(٨) الهبيئ : المرأة الفاجرة لا تزد يد لاس . (٩) الهبيئ : الأحمق المسترخي

(١٠) العطود : الشدبد الشاق من كل شيء . (١١) الكروس : الضخم من كل شيء .

(١٢) الزونك : اللحم القصير ، الحياك في مشيه . (١٣) العدبس : الشديد الوثق الخلق .

(١٤) سقط من م .

يستقرّ في كلامهم ، وهو « فَعَنَل » (١) .

* * *

وإذا اجتمعا (٢) فيه بـمـ اللام كان :

على فَعَلَاءَ : ويكون فيها . فالاسم نحو « طَرَفَاءَ » (٣) و « حَلَفَاءَ » (٤) .
والصفة نحو « خَضَرَاءَ » و « سَوْدَاءَ » .

وعلى فُعَلَاءَ : ولم يجر إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُوبَاءَ » (٥) .

وعلى فِعَلَاءَ : ولم يجر أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « عِلْبَاءَ » (٦) و « خِرْشَاءَ » (٧) .

وعلى فُعَلَاءَ : ويكون فيها . فالاسم نحو « قُوبَاءَ » (٥) و « رُحَضَاءَ » (٨) . والصفة نحو « عُشْرَاءَ » و « نُفَسَاءَ » . وهو كثير ،
إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع .

وعلى فَعَلَاءَ : ولم يجر إلاّ اسماً نحو « قَرَمَاءَ » (٩) و « جَنَفَاءَ » (١٠) .

-
- (١) كذا ! وإذا جمعت الواو زائدة في زوئك كان وزنه فوعلاً لا فعنلاً . ولعله ذكر
فَعَنَلًا ، وهو يريد أن يدفع ما ذهب إليه ابن جني . انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .
(٢) ف : اجتماع . (٣) الطرفاء : شجر .
(٤) الحلفاء : ثبت بكسر في المغرب والأندلس .
(٥) القوباء : داء معروف بالحزاز . (٦) العلباء : عصب عنق البعير .
(٧) الخرشاء : سلخ جلد الحية . (٨) الرحضاء : عرق الحمى .
(٩) قرماء : اسم موضع . (١٠) جنفاء : موضع في ديار بني فزارة .

وعلى فِعْلَاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سِيرَاء »^(١) و « خَيْلَاء » .

وعلى فَعْلَان : ويكون فيها . فالاسم نحو « سَعْدَان »^(٢) و « ضَمْرَان »^(٣) .
والصفة نحو « رِيَّان » و « عَطْشَان » و « شَبَعَان » .

وعلى فُعْلَان : ويكون فيها . فالاسم نحو « دُكَّان » و « عُمَّان » .
وهو كثير ، إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « جُرْبَان »^(٤) . والصفة
نحو « عُرْيَان » و « خُمْصَان » .

وعلى فِعْلَان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « ضِبْعَان »^(٥) و « سِرْحَان » .
وهو كثير ، إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « غِلْمَان » .

فأما قولهم « رجلٌ عَلِيَّان »^(٦) فمن الوصف بالأسماء ، لأنها ليست^(٨)
بصفة مطابقة للموصوف ، لأنهم قد قالوا « ناقةٌ عَلِيَّان » ، فوصفوا به الناقة ، ولم
يُدخلوا التاء . ومذهبنا أن الصِّفَةَ إذا كانت كذلك حُكِمَ لها بحكم الأسماء .

(١) السيراء : نبت . (٢) السعدان : نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه .

(٣) الضمران : نبت . (٤) م : شعبان .

(٥) الجربان : جمع جرب ، وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام .

(٦) الضبعان : ذكر الضباع . (٧) العليان : الطويل الحجم الضخم . وانظر

الزهر ٢ : ١٧ . (٨) م : ليس .

وعلى فَعْلَان ويَكُونُ فِيهَا. فالاسم نحو «كَرَوَان» و«وَرَشَان»^(١).
والصفة نحو «قَطَوَان»^(٢) و«زَفَيَان»^(٣).

وعلى فَعْلَان : ولم يحىء إِلَّا اسماً ، وهو قليل ، نحو «ظَرِبَان»^(٤)
و « قَطِرَان » .

وعلى فَعْلَان : ولم يحىء إِلَّا اسماً ، وهو قليل ، نحو «سَبْعَان»^(٥) .
وعلى فُعْلَان : ولم يحىء أَيْضاً إِلَّا اسماً ، وهو قليل ، نحو «سُلْطَان» .
وعلى فَعْلَنَى : ولم يحىء إِلَّا صفة ، وهو قليل ، نحو «عَفَرْنَى»^(٦) .
وعلى فِعْلَنَى : ولم يحىء إِلَّا اسماً ، وهو قليل نحو ، «عِرَضْنَى»^(٧) .
فأما «الْمَرْئَوَى» اسم نبت فإنه «فَعْلَنَى» كـ «القَهْقَرَى» ،
والواو أصل^(٨) في بنات الأربعة ، مثلها في «وَرَثَتَل» شُدُوذًا . وهو
أولى من جعلها زائدة ، فتكون الكلمة «فَعْلَوَى» ، لأنَّ ذلك بناء لم
يثبت في كلامهم . وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدَتْ في المضعف
باطِّراد ، وفي غير المضعف قليلاً . فجَعَلُ الواو أصلاً أولى ، لذلك .

-
- (١) الورشان : طائر شبه الحمام . (٢) القطوان : الذي يقارب في خطوه مع النشاط .
(٣) الزفیان : الناقة السريعة . م : زفیان وقطوان . (٤) الظربان : دابة .
(٥) سبعان : اسم موضع . (٦) العفرنى : الخبيث النكر الداهي .
(٧) المرضنى : الشيء فيه بئس من نشاطه . (٨) م : أصلية .

وأما «زَيْتُون» فـ «فَيْعُول» (١) كهـ «قَيْصُوم» (٢). وليست النون زائدة، بدليل قولهم «الرَّيْت» ، لأنهم قد قالوا «أَرْضُ زَيْنَةٍ» أي : فيها زيتون. فَسُونُ «زَيْتُون» على هذا أصليَّةٌ . وأيضاً فإنه لو (٣) جُعِلَتِ النون زائدة لكان وزن الكلمة «فَعْلُوناً» (٤). وذلك بناءً لم يستقرَّ في (٥) كلامهم . وعلى فَعْلُوت: ويكون فيها. فالاسم نحو «رَغْبُوت» (٦) و«رَهْبُوت» (٧). والصفة نحو «رَجُلٌ خَلْبُوتٌ» (٨) و «نَاقَةٌ تَرَبُّوتٌ» (٩) . وعلى فَعْلُوت : نحو «خَلْبُوت» (٨) و «حَيْوت» (١٠) . وعلى فِعْلِيَّت: ولم يحىء إلا صفة، نحو «عِفْرِيَّت» و«غِزْوِيَّت» (١١) . وعلى فِعْلَيْن: ولم يحىء إلا اسماً، وهو قليل ، نحو «غِسْلَيْن» (١٢) . وأما «حَوْرِيَّت» (١٣) و«صَوْرِيَّت» فيمكن أن يكون الأصل فيها «حَوْرِيَّت» و«صَوْرِيَّت» (١٤) ، على وزن «فِعْلِيَّت» كهـ «عِفْرِيَّت»، ثم

-
- | | |
|---------------------------|--|
| (١) م : فيمون . | (٢) القيصوم : نبت من نبات البادية . |
| (٣) م : إن . | (٤) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٣ . |
| (٥) م : من . | (٦) الرغوت : الرغبة . |
| (٧) الرهوت : الرهبة | (٨) الخلبوت : الخلداع الكذاب . |
| (٩) التربوت : الذلول . | (١٠) الحيوت : ذكر الحيات |
| (١١) النزويت : القصير . | (١٢) الغسلين : ما يسيل من جلود أهل النار |
| (١٣) حوريت : اسم موضع . | (١٤) كذا وانظر التاج (حرت) . |

فُتِحَت الْفَاءُ تَخْفِيفًا ، كَمَا قَالُوا فِي « بُرْقَع » : « بُرْقَع » . عَلَى ^(١) أَنْ أَبَا عَلِيٍّ أَقَلَّ الْحَفْلَ بِـ « حَوْرِيَّت » ، إِذْ كَانَ لَيْسَ مِنْ لُغَةِ ابْنِي ^(٢) زَار .

وَعَلَى فُعْلَنِيَّةٍ ، وَالْهَاءُ لَازِمَةٌ لَهُ : وَلَمْ يَجِءْ إِلَّا أَسْمَاءً ، نَحْوُ « بُلَهْنِيَّة » ^(٣) .
وَعَلَى فَعْلَوَّةٍ : وَلَمْ يَجِءْ مِنْهُ إِلَّا « جَبَرُوت » ^(٤) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « سُمْعَنَّةٌ نَظْرُوت » ^(٥) وَ « سَمْعَنَّةٌ نَظْرُوت » ،
النُّونُ زَائِدَةٌ فِي آخِرِهَا ، عَلَى حَدِّ ^(٦) زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ : ^(٧) .

* قُطْنُنَّةٌ ، مِنْ أَكْبَرِ ^(٨) الْقُطْنُنِ *

وَكَذَلِكَ « خَلْفَنَاء » ^(٩) : « فَعْلَنَاء » . إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ ، لِأَنَّهُمْ
قَدِ قَالُوا « خَلْفَنَةٌ » فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُشَبَّعًا مِنْهُ . وَهُوَ أَوْلَى
مِنْ إِثْبَاتِ بِنَاءٍ ، لَمْ يَسْتَقِرَّ .

[الْمَزِيدُ فِيهِ تَمَوْزُ أَصْرَف]

وَأَمَّا الَّذِي تَلَحُّقُهُ ثَلَاثُ زَوَائِدَ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَجْتَمِعَ فِيهِ ، أَوْ تَفْتَرِقَ ، أَوْ تَجْتَمِعَ

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ م : د بني ، . والمراد بابني زار : ربيعة ومضر .

(٣) البلهنية : الرخاء وسعة العيش (٤) الخبرة : التجبر والتكبر .

(٥) من رجز في اللسان والتاج (سمع) . والسمعنة النظرية : الجيدة السمع والنظر .

(٦) م : أحد . (٧) ينسب إلى قارب بن سالم المري ودهلب بن قريع .

وجندل الطهوي . المصاحح واللسان والتاج (قطن) واللسان (جذب) .

(٨) الرواية المشهورة : من أجود (٩) الخلفناء : الذي في خلقه خلاف .

منها اثنتان خاصة :

فإن افرقت كان على :

إفْعِيلِي : ولم [٢ ب] يحىء إلا اسماً ، نحو « أهْجِرِي »^(١) و « إَجْرِيَا »^(٢) . ولا يُحفظ غيرها .

وعلى تَفَاعِيل : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو « التَّمَائِيل » و « تَجَافِيْف »^(٣) .

وعلى يَفَاعِيل : ولا يكون فيها إلا إذا كُسِرَ الواحد عليه للجمع .
فالاسم^(٤) نحو « يَرَابِيع » و « يِعَاقِيب » . والصفة نحو « يَخَاضِر »^(٥) .

وعلى مَفَاعِيل : ولا يكون فيها إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع .
فالاسم نحو « مَفَاتِيح » و « مَخَارِيق » . والصفة نحو « مَكَايِب » و « مَكَارِيم » .

وعلى أَفَاعِيل : ولا يكون أيضاً إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع .
نحو « أَسَالِيب » .

فأما « أَلَنْجُوج » و « يَلَنْجُوج »^(٦) فلا دليل فيهما على إثبات
« أَفْنَعُول » ولا « يَفْنَعُول » ، لأنه قد نُقِلَ^(٧) أنها أعجيبان .

وعلى فَاعُولِي : ولم يحىء منه إلا « بَادُولِي »^(٨) .

(١) الاهجري : الدأب والماده . (٢) الاجريا : الخلق والطبيعة .

(٣) التجافيف : جمع تحفاف ، وهو آلة للحرب يتقى بها .

(٤) م : ويكون فيها فالاسم . (٥) اليخاضر : جمع يخضور ، وهو الأخضر .

(٦) الألنجوج واليلنجوج : عود الطيب . (٧) م : « قيل » . ف : لأنها قد تقلا .

والتصويب من البدع . (٨) بادولي : اسم موضع .

وأما قولهم «مُبْنُونٌ» ^(١) فزعم السِّيرافي أنه على وزن «مطمأن» .
وهذا باطل ، لأنه ليس بجار على فعل ، إذ لا يحفظ «اهوأن» . لكنه إن ثبت
كان على وزن «مُفْعَوْلٌ» . وما ردَّ به ابنُ جنِّي ^(٢) مذهب السِّيرافي ، من
كون الواو لا تكون أصلاً في نبات الأربعة غير المضعَّف ، لا يلزم ، إذ قد
جاءت أصلاً في «وَرَنْتَن» وليس بمضعَّف - فإن قيل : إنَّ أصلها في غير
المضعَّف لا تُرْتَكَبُ إِلَّا لِمُوجِبٍ ، قيل : المُوجب هنا أنه ليس من
أبنية كلامهم «مُفْعَوْلٌ» - لكنَّ الذي منع من ذلك ما ^(٣) ذكرناه
وهو بناء قليل ، لم يحفظ منه إلا هذا .

وعلى فِعْلَيْ : ولم يجيء ^(٤) إلا اسماً في المصادر ، نحو «هَجِيرَى» ^(٥)
و «قِتَيْتَى» ^(٦) . فأما «الفَخِيرَاء» ^(٧) و «الْخَصِصَاء» ^(٨) فهما بناءان
ممدودان منه ، وإن كان مدَّ المقصور شاذَّاً عندنا ، لا يتقاس في الضرائر ولا غيرها .
وعلى فُعَالَى ، ولم يجيء إلا اسماً ، نحو «شُقَّارَى» ^(٩) و «حُوَّارَى» ^(١٠)
و «خُضَّارَى» ^(١١) .

-
- (١) المبْنُون : ما اطمأن من الأرض . (٢) انظر الخصائص ٣ : ١٩٥-١٩٦ .
(٣) ف : ، الذي . (٤) زاد في م : منه .
(٥) الهجيري : الدَّاب والمادة . (٦) القيتي : النخيلة .
(٧) الفخيرااء : الفخر . (٨) الخصيصاء : الخوصية .
(٩) الشقارَى : نبات . (١٠) الحوارى : لباب الدقيق . (١١) الخضارَى : نبات .

وعلى فُعِّلَى : ولم يحىء أيضاً إلا اسماً ، نحو « خُلِّطَى » (١) و « بُقِّرَى » (٢) .

وعلى مَفْعِلَى : ولم يحىء إلا صفةً ، نحو « مَرَعِزَى » (٣) .

وعلى مَفْعَلَى : وهو قليل ، ولم يحىء إلا صفةً ، نحو « مَكُورَى » (٤) .

وعلى مِفعَلَى : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو « مِرْعِزَى » (٥) . فأمّا قولهم « رَجُلٌ مِرْقِدَى » (٦) فَمِنْ قَبِيلِ الوصف بالأسماء ، لأنها غيرُ مُطَابِقَةٍ لموصوفها ؛ ألا ترى أنها جاريةٌ على مُذَكَّرٍ ، وهي مؤنثة بالالف . وقد تقدّم (٧) الدليل على أن الصفة إذا كانت كذلك جرت بحرى الأسماء ، فلا يثبت بها « مِفعَلَى » في الصفات .

وعلى يَفْعَلَى : ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « يَهْبِيرَى » (٨) .

وعلى تِفْعَالٍ : نحو « نِحِمَال » (٩) . ولم يحىء إلا اسماً . فأمّا قولهم

(١) الخليلي : الاختلاط .

(٢) البقري : لبة ، تكون كومة من تراب حولها خطوط .

(٣) المرعزي : اللين من الصوف . (٤) المكوري : الفاحش الكثير .

(٥) البرعزي : الزغب الذي تحت شمر العنزة .

(٦) انظر الرمز ٢ : ٢٤ . والرفقي : الذاهب على وجهه . (٧) انظر ص ١٠٩ و ١٢٣ .

(٨) البهري : الباطل . وفي الرمز ٢ : ٢٤ : « وقيل وزنه ففعلَى » .

(٩) ف و م والزهر والبدع : « تجمال » . والتصويب من الكتاب ٢ : ٢٤٣ والخصائص

« رَجُلٌ تَلِقَامَةٌ »^(١) وَتَلِيبَةٌ^(٢) « فَن قَبِيل الوَصْف بالمصدر ، لِأَنَّ
« تَلِقَامًا »^(٣) وَ« تَلِيبًا » مصدران فَوْصِفَ بِهَا^(٤) ، وَدَخَلَتِ التَّاءُ لِلْمِثَالَةِ .
وَكَذَلِكَ « رَجُلٌ تَلِيقَاعَةٌ »^(٥) وَ« تَكِلَامَةٌ »^(٦) .

* * *

وَإِنْ اجْتَمَعَتْ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَجْتَمِعَ فِيهِ بَعْدَ الْعَيْنِ ، أَوْ بَعْدَ الْفَاءِ .
أَوْ بَعْدَ اللَّامِ :

فَإِنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ بَعْدَ الْفَاءِ كَانَ :
عَلَى فُعْلُعَلْ : نَحْوُ « كُذِّبْتُ »^(٧)

* * *

وَإِنْ^(٨) اجْتَمَعَتْ فِيهِ بَعْدَ الْعَيْنِ كَانَ :
عَلَى فَعَاوِيلَ : وَلَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً نَحْوُ « قَرَاوِيحَ » وَ« جَلَاوِيخَ »^(٩) .
وَقَدْ يُجَيءُ اسْمًا بِالْقِيَاسِ ، لِأَنَّ « عِصْوَادًا »^(١٠) اسْمٌ ، وَقِيَاسُ تَكْسِيرِهِ « عَصَاوِيدٌ » .

(١) التلقامة : العظيم اللقم . وانظر الزهر ٢ : ٢٣

(٢) التليبة : الكثير المزاح والمداعة . (٣) م : تحالاً .

(٤) وانظر الخصائص ٣ : ١٨٧ - ١٩٠

(٥) التلقاعة : الكثير الكلام . (٦) التكلامة : الفصيح الكلام الجيده .

(٧) الكذبذب : الكثير الكذب جداً . (٨) ف : قان .

(٩) الجلاويخ : جمع جلواخ ، وهو الوادي الواسع الضخم المتلىء العميق .

(١٠) العصواد : الجلبة والاختلاط .

وعلى فَعَايِيل : ولم يَجْءْ إِلَّا اسماً ، نحو « كَرَايِيس »^(١)
 وعلى فَعَالِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « الظَّنَائِب »
 و « الفَسَاطِيط » . والصفة نحو « الشَّمَالِيل »^(٢) و « البَهَائِل »^(٣) .
 وعلى فَعِئْلَال : ولم يَجْءْ إِلَّا اسماً ، نحو « فِرِئْدَاد »^(٤) .

* * *

وإن اجتمعت فيه بعد اللام كان :
 على فَعْلُوان : ولم يَجْءْ إِلَّا اسماً ، نحو « عُنْفُوان » و « عُنْظُوان »^(٥) .
 وعلى فَعْلُلَان : نحو « تُرْجُمَان »^(٦) . فأما^(٧) « تَرْجُمَان » ففُتِحَتْ
 التاء تخفيفاً ، لأنه ليس في كلامهم « فَعْلُلَان » .

-
- (١) الكرايس : جمع كرايس ، وهو الكنيف الشرف على سطح بقناة إلى الأرض .
 (٢) الشمايل : جمع شميل ، وهي السريمة الخفيفة .
 (٣) البهاليل : جمع بهلول ، وهو السيد الجامع لكل خير
 (٤) الفرنداد : شجر . (٥) المنظوان : بنت من الحمض
 (٦) سقط هـ على فمللان نحو ، من النسختين ، وألحق بمحاشية ف ، وصحح عليه مرتين .
 قلت : وفمللان هذا ليس من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف ، بل هو من الرباعي المزيد فيه حرفان ،
 فذكره هنا ولم أذكره هنا ، وكان عبارة كما يلي : « وعنظوان وترجمان ،
 مستطداً بذكر ترجمان للإشارة إلى ضم الفاء واللام الأولى ، فوم النسخ وأثبتوا معه وزنه .
 وقد وم أبو حيان كذلك فجعل في المبدع ورقة ٦ ب الترجمان من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة
 أحرف بعد اللام ، مع أنه صرح في كتاب آخر له أن وزنه فمللان . انظر التاج (ترجم) .
 (٧) م : « وأما » . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٣ .

وعلى فِعْلِيَّان : ويكون فيها . فالاسم نحو « صِلِيَّان »^(١) و « بِلِيَّان »^(٢) .
والصفة نحو « عِنْظِيَّان »^(٣) و « خِرِيَّان »^(٤) .

وعلى فُعَلَايا : نحو « بُرَحَايا »^(٥) . ولم يحىء غيره .

وعلى فَعَلِيَّآ : ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو « مَرَحِيَّآ »^(٦) و « بَرَدِيَّآ » .
وهو قليل .

وعلى فِعْلِيَّاء : وهو قليل فيها . فالاسم نحو « كِبَرِيَّاء » و « سِيَمِيَّاء » .
والصفة نحو « جَرِيَّاء »^(٧)

وعلى فَعَلَوْتَى : نحو « رَهَبُوتَى » و « رَغَبُوتَى »^(٨) . ولم يحىء
إلاّ اسماً ، وهو قليل .

* * *

وإن اجتمع منها ثنتان كان : [١٣ أ]

على إِفْعِلَان : ويكون فيها قليلاً . فالاسم نحو « إِسْحِمَان »^(٩) .

(١) الصليان : كلاء ينبت صعداً .

(٢) البليان : البعد . (٣) المنظليان : الفحاش الجافي .

(٤) الخريان : الجبان . ف زوم والبدع : « جريان » . والتصويب من الكتاب ٣: ٣٢٤ .

(٥) برحايا : اسم موضع . انظر معجم البلدان (برحايا) .

(٦) المرحيا : كلمة تقال للرامي إذا أصاب . (٧) الجريياء : الرجل الضعيف .

(٨) الرهبوتى : الرهبة . (٩) الرغبوتى : الرغبة .

(١٠) إِسْحِمَان : جبل .

والصفة نحو « ليلةٌ إضحيانةٌ » (١) .

وعلى أفعْلان : ويكون فيها . فالاسم نحو « أفعْوان » و « أرجْوان » .
والصفة نحو « أسْحْلان » (٢) و « العُبان » (٣) .

وعلى أفعْلان : ولم يجيء إلا صفةً ، وهو قليل ، قالوا « عَجِينُ أُنْبَخَانُ » (٤) .
وقالوا « أَرْوَنان » (٥) .

وعلى تفعْللاء : قالوا « هو عِشي التَّرْكْضاء » (٦) . ولم يسمع غيره .

وعلى أفعْللاء وأفعْللاء : نحو « أَرْبَءاء » و « أَرْبَءاء » . ولا يُعلم (٧)
غيرهما ، إلا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع ، فإنه قد يجيء على « أفعْللاء »
كثيراً ، نحو « أصدِقاء » و « أرمِداء » جمع « رماد » . وحكى أبو زيد
« أرمِداءٌ كثيرةٌ » .

(١) الاضحيانة : التي لا غيم فيها ، والمقمرة . وقد آخر فاسخ م بناء إفعْلان ، فأثبتته ببناء أفعْلان
بخلاف يسير .

(٢) الأسحْلان : الطويل . (٣) الألبان : الكثير اللب .

(٤) لأُنْبَخان : المسترخي . (٥) الأرونان : اليوم الصعب الشديد .

(٦) التركضاء : مشية فيها ترفل وتبختر . وقيل : إذا فُتحت التاء والكاف قصرت ، وإذا
كسرتها مددت . وانظر التاج « ركض » والمزهر ٢ : ٢٤ .

(٧) المزهر ٢ : ٢٤ .

وعلى إفعلاء نحو «إرمداء» .

فأما «أربعاء» فظاهره أنه «أفعلاء» . وقد يمكن عندي أن يكون «فعللاء» كـ «عقرباء»^(١) . ولا تجعل الهمزة زائدة ، وإن كانت في موضع ، تكثر فيه زيادتها ، لثلاث يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد . وكذلك «أربعاء» كـ «قرفصاء»^(٢) .

وعلى فنعلاء وفنعلاء : نحو «خنفساء» و «خنفساء» .

وأما «جلنداء»^(٣) من قول الشاعر :^(٤)

وجلنداء ، في عمان ، مقيماً [ثم قيساً في حضر موت المنيف]
فلا يثبت به «فنعلاء» ، لأنه قد حُكي مقصوراً^(٥) ، فيمكن أن يكون مدّه ضرورة ، ويكون من الضرائر التي لا تنقل .

وعلى فاعلاء : ولم يجيء إلا اسماً ، نحو «قاصعاء»^(٦) و «نافقاء»^(٧) .

(١) المقرباء : أنشئ المقارب . (٢) القرفصاء : جلسة الأعراب . وفي الزهر ١ : ١٣٥ أن اللحياني انفرد بذكر أربعاء .

(٣) جلنداء : اسم علم . وهو جلنداء بن السبكير من الأزدي .

(٤) الأعشى . ديوانه ص ٢١٢ والخصائص ٣ : ٢١٤ . وانظر التاج (جلد) .

(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والزهر ٢ : ٢٥ - ٢٦ .

(٦) القاصعاء . فم جعر الضب . (٧) النافقاء : إحدى جحرة الضب ، يكتمها ويظهر غيرها .

وعلى فعَلاءَ : نحو « ثَلَاثَاءَ » و « بَرَاكَاءَ »^(١) . وقد جاء وصفاً .
قالوا « رَجُلٌ عَيَّاءٌ طَبَاقَاءُ »^(٢) .

وعلى فِعَلاءَ : نحو « قِصَاصَاءَ »^(٣) ، حكاة ابن دريد ، ولا يُحفظ غيره .

وعلى فَعْمُولَى :^(٤) نحو « فَوْضُوضَى »^(٥) ولم يجىء غيره .

وعلى فَوَعَلَاءَ : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « حَوَصَلَاءَ »^(٦) .

وعلى مَفْعِلَاءَ : وهو قليل ، نحو « مَرَعِزَاءَ »^(٧) .

وعلى فُعْمُولَاءَ : نحو « عُشُورَاءَ »^(٨) .

وعلى فَعْمُولَاءَ : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « دَبُوقَاءَ »^(٩)
و « بَرُوكَاءَ »^(١٠) .

وعلى فَعِيلَاءَ : وهو قليل ، ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « عَجِيسَاءَ »^(١١)

(١) البراكاء : ساحة الحرب . (٢) الميلاء : المنين تسميه مباضة النساء .

والطباقاء : الثقليل يطبق على المرأة بصدره ، أو الذي لا ينكح .

(٣) القصاصاء : القصاص . (٤) آخر ناسخ م هذا البناء فأثبتته بمد فوعلاء .

(٥) أمرم فوضوضى بينهم إذا كانوا مختلطين يتصرف كل منهم فيما للآخر . م : رضوضي .

(٦) الحوصلاء : حوصلة الطير . (٧) المرعزاء : الرغب الذي تحت شعر العنز .

(٨) عشوراء : اسم موضع . (٩) الدبوقاء : لدابوق ، وهو حمل شجر في

جوفه كالنراء . (١٠) البروكاء : ساحة الحرب .

(١١) المجيساء : اسم مشبة بطيئة .

و «قَرِيْثَاء» (١) .

وأما «الدِّيْكَسَاء» (٢) و «الدِّيْكَسَاء» فـ «فَعْلِلَاء» و «فَعْلَلَاء»،
كـ «طَرْمِسَاء» (٣) و «حَرْمَلَاء» (٤). والياء أصل في بنات الأربعة، كما هي
في «يَسْتَمُور» (٥) أصلاً، وهو خماسي. ولم تجعل الياء فيها زائدة، فيكون
وزنها «فَيْعِلَاء» و «فَيْعَلَاء»، لأنها بناء ان لم يستقرّ في كلامهم.

وكذلك «نِفْرَجَاء» (٦) : «فَعْلِلَاء»، وليس بـ «نِفْعِلَاء» على ما
يُبَيِّنُ بعدُ، إن شاء الله .

وعلى فُعْلَان : وهو قليل . [فالاسم] (٧) نحو (٨) «قُمَحَان» (٩) .
والصفة «قُمَدَان» . ولا يعرف في الصفة غيره .
وعلى فُعْلَان : ويكون فيها . فالاسم نحو «حَوَمَات» (١٠) .

(١) القريثاء : ضرب من النخل (٢) الديكساء : القطعة المظيمة من النعم
والغنم . والمشهور أنه بفتح الياء وسكون الكاف .

(٣) الطرمساء : الظلّة . (٤) حرملاء : اسم موضع .

(٥) اليستمور : شجر . (٦) النفرجاء : الجبان الضعيف .

(٧) من م . (٨) سقط من م .

(٩) القمحان : الثريّة تملو الحجرة . وفي حاشية ف : «قمحان بالضم والفتح . الضم عن
سيبويه» . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٤ حيث نفى سيبويه أن يحىء من هذا البناء صفة .
(١٠) م : حرمان .

والصفة « غَمَدَان » و « جُلْبَتَان » (١) .

فأما قولهم « م في كَوَفَان » (٢) فليس فيه دليل على إثبات « فَعَلَان » ،
لاحتمال أن يكون (٣) « فَوَعَلَان » ك « حَوَفَزَان » (٤) .

وعلى فَعِلَان : ويكون فيها . فالاسم نحو « عِرْفَان » (٥)
و « فِرِكْتَان » (٦) . والصفة نحو « رَجُلٌ كِلِمَتَانِي » (٧) .

وعلى فَعِلَان : ولم يحى أيضاً إلا اسماً ، نحو « تَثِفَان » .

وعلى فَعِلْعَال : ويكون فيها . فالاسم نحو « حَلِيلَاب » . والصفة
نحو « سِرْطَرَاط » (٨) .

فأما « عِفْرَيْن » (٩) فهو جمع في الأصل ، لـ « عِفِرَة » على وزن « طِمِرَة » ،

(١) الجلبان : الصخاب ذو الجلبة (٢) الكوفان : المز والتمعة . م : توفان .

وانظر الزهر ٢ : ٢٧ . (٣) زاد في م : على .

(٤) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك .

(٥) العرفان : جندب ضخم كالجرادة له عرف .

(٦) فركان : اسم موضع . م وف : « بركان » . والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٧٤ .

وفي حاشية ف : « بالفاء وذكره ابن القطاع » .

(٧) الكلماني : الفصيح الكلام . وسقط ، والصفة نحو رجل كلماني ، من م .

(٨) السرطراط : السريع البلع .

(٩) عفرين : اسم موضع . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٩ والزهر ٢ : ٢٧ .

وسُمِّيَ بالجمع ، وجعل الإعراب في النون وهذا أولى من أن يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن «فِعْلَتَيْنِ» ، لأنه بناء لم يستقرَّ في المفردات . وكذلك «كِفْرِينِ» (١) .

وأما «زَيْرَفُون» من قوله أمية بن أبي عائذ (٢) :

[مَطَارِيحَ بِالْوَعَثِ ، مَرَّ الْحُشْوِ رِ | هَاجَرْنَ رَمَّاحَةً زَيْرَفُونَا
فظاهره أنه «فَيْفَعُول» من «الزَّفَن» (٣) . وعلى ذلك حملة (٤) أبو سعيد [السيرافي] . والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح (٥) ، من أنه «فَيْعَلُول» على وزن «خيسفوج» (٦) . فيكون قريباً من لفظ «الزَّفَن» ، وليست أصوله كأصوله . فيكون كـ «سَبَطَ» و (٧) «سَبَطَر» . وهذا أولى ، لأنه قد ثبت من كلامهم «فَيْعَلُول» ، ولم يثبت فيه «فَيْفَعُول» . ويكون من باب «دَدَن» وإن كان قليلاً . ومثله «دَيْدَبُون» (٨) .

وعلى إفعال : نحو «إسحار» (٩) . ولا يحفظ غيره .

- (١) الكفرين : الدامي . (٢) يصف إبلاً . والمطاريح : التي تطرح أبنسها في السير . والحشور : السهام المحددة . والرماحة الزيفون : القوس السريعة . الخصائص ٣ : ٢١٥ وشرح أشعار الهذليين ص ٥١٩ (٣) الزفن : الدفع . (٤) الزهر ٢ : ٢٦ . (٥) الخصائص ٣ : ٢١٥ - ٢١٦ . (٦) الخيسفوج : نبت . م : خيسموج . (٧) م : من . (٨) الدينبون : اللهو واللعب . (٩) الاسحار : بقله حارة .

وعلى أفعال : نحو « أسحار » .

وعلى فَعَاعِل : ويكون فيها . فالاسم نحو « سَلاليم » و « بَلاليط »^(٣) .
والصفة « عَواوِر »^(٢) و « جَبابير » .

وعلى فُعَاعِل : ولم يحىء إلا صفة ، قالوا « ماء سُخاخِين »^(٣) .
ولا يُعلم غيره .

وعلى فَعَفَعِل : ولم يحىء [١٣ ب] إلا اسماً ، نحو « مَرَمَرِيس »^(٤) .
وقد قالوا فيه « مَرَمَرِيت » .

وعلى فَعَالِين : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو « سَراحِين »^(٥) و « فَرارِين »^(٦) .
ولا يكون إلا جَمْعاً .

فأما قولهم « أَتَيْتُكَ كَرَاهِينَ أَنْ تَغْضَبَ » فيمكن أن يكون جمع
« كُرْهَان » كـ « غُفْرَان »^(٧) ، وإن لم يُنطق به . ونظيره من المجموع التي لم

(١) البَلاليط : الأرضون المستوية . (٢) العَواوِر : جمع عَوَّار ، وهو الضميف الجبان السربع الفرار . وزاد قبله في م : نحو .

(٣) م : سُخاخِين (٤) المَرَمِيس : الداهية الشديدة .

(٥) السَراحِين : جمع سرحان ، وهو الذئب .

(٦) الفَرارِين : جمع فرزان ، وهي الملكة في لعبة الشطرنج

(٧) م : غُفْرَان .

يُنطق لها بواحد «عَبَادِيد»^(١) و «شَمَاطِيط»^(٢) .

وعلى فَعَالَان : ولم يحىء إلا اسماً ، نحو «سَلَامَان»^(٣) و «حَمَاطَان»^(٤) .
وهو قليل .

وعلى فَيَعْلَان : ويكون فيهما . فالاسم نحو «ضَيْمُرَان»^(٥) و «أَيْهُقَان»^(٦) .
والصفة نحو «كَيْذُبَان» و «هَيْنَان»^(٧) .

وعلى فَيَعْلَان : ويكون فيهما . فالاسم نحو «قَيَقْبَان»^(٨) و «سَيَسْبَان»^(٩) . والصفة نحو «هَيَّابَان»^(١٠) و «نَيَّحَان»^(١١) .

وأما «طِيلِيسَان» فقد أنكره الأصمعي ، وعمل الأخفش والمازني^(١٢) عليه المسائل ، بالرواية الضعيفة .

(١) المباديد : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .

(٢) الشمايط : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .

(٣) سلامان : اسم علم . (٤) حماطان : اسم موضع .

(٥) الضميران : ضرب من الشجر . (٦) الأيهقان : نبت .

(٧) الهينان : الكلام الخفي . وهو اسم لصفة . (٨) القيقبان : خشب

تصنع منه السروج . (٩) السيسبان : شجر .

(١٠) الهيان : الجبان الكثير الفرق .

(١١) التيخان : التعرض لكل مكرمة أو أمر شديد .

(١٢) م : المازني والأخفش .

وعلى فَوْعَلَان : ولم يحجى إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « حَوْتَان » (١) و « حَوْفَزَان » (٢) .

وعلى مَفْعَلَان : ولم يحجى إلاّ صفة (٣) نحو « مَكْرَمَان » و « مَلَأْمَان » .
وأما « مُسْحَلَان » (٤) فـ « فُعْلُلَان » كـ « عُقْرُبَان » . وليست الميم زائدة ، وإن كانت في محلّ زيادتها ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة « مَفْعُلَان » . وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم ، فالأولى ما ذكرنا .

وأما قولهم « حَمَامَةٌ ذَاتُ صَوْقَرِيرٍ » (٥) فـ « فَعْلَلِيلٍ » كـ « عَرَطَلِيلٍ » (٦) . والواو أصل في بنات الأربعة . وهذا أولى من جعلها زائدة ، فتكون الكلمة على وزن « فوعليل » ، لأنّ [في] (٧) ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم .

وعلى تَفْعَلَوْتَ : ولم يحجى إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تَرْنَمُوت » (٨) .

(١) حوتنان : اسم موضع . (٢) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك . (٣) موف : اسماً .

(٤) مسحلان : اسم موضع . وانظر الزهر ٢: ٢٥ و ص ٢٤٧ .

(٥) م : « طوقير » . وانظر الزهر ٢ : ٢٦ . والصوقير : صوت الطائر .

(٦) المرطليل : الطويل . (٧) من م .

(٨) الترغوت : الترنم .

وعلى فَوَاعِيل : ولم يَجْئْ إِلَّا اسماً كواحدِهِ ، نحو « خَوَاتِيم »^(١) و « سَوَائِيْط »^(٢) .

وعلى فَيَاعِيل : ويكون فيها . فالاسم [نحو] « دَيَامِيْس »^(٣) و « دَيَامِيْم »^(٤) . والصفة نحو « صَيَارِيْف »^(٥) و « بَيَاطِيْر »^(٦) .

وعلى فَعَالِيْت : ولم يَجْئْ إِلَّا صفة ، وهو قليل ، نحو « عَفَارِيْت » . وقد يَجْئُ اسماً بالقياس ، نحو « مَلَاكِيت » في جمع « مَلَكُوْت » .

وعلى فَعَالِيٍّ : ويكون فيها فالاسم نحو « بَخَاتِيٍّ »^(٧) و « قَمَارِيٍّ »^(٨) و « دَبَاسِيٍّ »^(٩) . والصفة نحو « دَرَارِيٍّ »^(١٠) و « حَوَالِيٍّ »^(١١) .

(١) الخواتيم : جمع خاتم ، وهو الخاتم .

(٢) السوائيط : جمع سائط ، وهو سقيفة بين حائطين أو دارين .

(٣) الدياميس : جمع ديماس ، وهو القبر . (٤) الدياميم : جمع ديموم ، وهي القلاة

الواسعة ، يدوم السير فيها لبعدها . (٥) الصياريف : جمع صيرف . والأصل

صيارف زبدت فيه الياء . انظر الكتاب ١ : ١ والانصاف ص ٢٧ - ٢٨ .

(٦) البياطير : جمع بيطار . (٧) البخاتي : الابل الخراسانية .

(٨) القماري : جمع قمري ، وهو ضرب من الحمام .

(٩) الدباسي : جمع دبي ، وهو طائر .

(١٠) الدراري : جمع دري ، وهو الكوكب المضيء .

(١١) الحوالي : المختال الشديد الاحتيال . م : حوالي ودراري .

وعلى فنمكيليل : ولم يحىء إلا صفة ، وهو قليل ، نحو « خَفَقِيق » (١) .
 فأما قولهم « رجلٌ مَقْتَوِيْنٌ » (٢) فإنه جمع « مَقْتَوِيٍّ » على حذف
 ياءِ النسب . والأصل « مَقْتَوِيُونٌ » ، فحُذِفَت ياءُ (٣) النسب كما حُذِفَت (٤)
 من « الأعجميين » (٥) و « الأشعرين » (٦) و « الأشقرين » (٧) . ووُصِفَ
 المفرد بالجمع تعظيماً ، كما قالوا « ضَبَعٌ حَضَاجِرُ » (٨) و « ثوبٌ أَكْيَاشٌ » (٩) .
 وجُعِلَ الإعراب في النون ، على حد قولهم « عِفْرَيْنٌ » (١٠) . وقد تَفَعَّلَ
 العربُ ذلك (١١) بالجمع من غير أن تَسْمِيَّ به . وعلى ذلك قوله (١٢) :
 ولقد وُلدتَ بَنَيْنَ صِدْقٍ ، سَادَةً ولأَنْتَ ، بَعْدَ اللَّهِ ، كُنْتَ السَّيِّدَا

فجعل الإعراب في نون « بنين » ، وحذف التتوين من النون للإضافة

-
- (١) الخنقيق : السريعة الجريئة من النساء .
 (٢) المقتوين : الذي يخدم الناس بطعام بطنه . ووزنه على مذهب ابن عصفور :
 مفعلين . وانظر الزهر ٢ : ٢٥ . (٣) م : فحذف ياء .
 (٤) في النسختين : كما حذفت . (٥) الأعجمون : جمع أعجمي . ف : الأعجميين .
 (٦) الأشمرون : جمع أشعري . (٧) الأشقرون : جمع أشقري . ف :
 « الأسفرين » . وسقط من م . والتصويب من الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
 (٨) الحضاجر : جمع حضاجر ، وهو العظيم البطن .
 (٩) الثوب الأكباش : الرديء ، أو الذي أعيد غزله . م : أكياس .
 (١٠) عفرين : اسم موضع . (١١) م : وقد تفعَّل ذلك العرب
 (١٢) شرح الفصل ٥ : ١٢ .

[المزبر فب أربعة أمرف]

وأما الذي تلحقه أربع زوائد فإنه يكون :

على افعيلاال : ولم يحىء إلا مصدراً ، نحو « اشهياب » و « احيرار » .

وعلى فاعولاء : ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « عاشوراء » .

وعلى فعملعلان : ولم يحىء منه إلا « كذبذبان » . حكاهما الشُّقَاتُ .

وعلى مفعولاء : ويكون فيهما . فالاسم نحو « معيُوراء » ^(١) . والصفة نحو « معلُوجاء » ^(٢) و « مشيُوخاء » ^(٣) .

وعلى أفعلاوى : نحو « أربُعاوى » ^(٤)

وعلى فُعيلاء : نحو « دُخَيْلائك » . ولم يحىء ^(٥) غيره .

وأما قولهم « هم » ^(٦) في « معكوكاء » و « بعكوكاء » ف « مفعولاء »

لا « فَعْلُولاء » . والباء في « بعكوكاء » بدل من الميم ، على لغة

(١) الميُوراء : اسم جمع للمير . (٢) المعلُوجاء : اسم جمع للملج يجرى بجرى الصفة .

(٣) المشيُوخاء : اسم جمع للشيخ يجرى بجرى الصفة .

(٤) الأربُعاوى : ضرب من الجلوس . (٥) في حاشية ف : د قال أبو القاسم

السَّمْدِي : وعلى فُعيلاء نحو غميضاء وكميُهاء لفتان للعرب ، وهو عالم بدخيلائك ،

أي : ياطن أمرك ، . وفي الزهر ٢ : ٢٧ غميضاء وكميلاء ١

(٦) سقط د هم ، من م . والمعنى : هم في غبار وجلبة وثر .

بي مازن . فإنهم يبدلون من الميم باءً^(١) ، إذا كانت أولاً .

وأما « يَنَابِعات »^(٢) فإنما هو « يَفَاعِل »^(٣) كـ « يرامِيع »^(٤) ، ثم جمع بالألف والتاء وسُمِّيَ به ، وليس ببناء مفرد على وزن « يَفَاعِلات » .
فإنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت من كلامهم .

[الرباعي المزبد]

وأما الرباعيُّ المزبد فقد تلحقه زيادة ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث ، فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزبد .

[المزبد فيه حرف واحد]

فأما الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أولها ، إلاَّ أسماءَ [١٤] الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها^(٥) .

فإذا لحقت الزيادة [اسم] الفاعل ، من الفعل الرباعي ، كان على مُفَعَّلِل : نحو « مُدَحَّرَج » .

(١) في النسختين « من الباء ميماً » . وكلا الوجهين صحيح ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتنا .

(٢) يَنَابِعات : اسم موضع . (٣) م : بنا .

(٤) البرامع : جمع يرمع ؛ وهي حجارة رخوة . م : « بُرامع » . وانظر الكتاب

٢ : ٣١٩ والخصائص ٣ : ١٩٨ والمزهر ٢ : ٢٧ . وضبط « يَنَابِعات » في معجم

البلدان والمزهر بضم أوله . (٥) كذا ، وفاته ذكر المصادر نحو تدحرج ،

والصفة المشبهة ، واسمي الزمان والمكان .

وإذا لحقت اسم المفعول [منه] ^(١) كان على مُفْعَلٍ : نحو « مُدْخَرَجٌ » .
و ^(٢) تلحق الزيادة ، فيما عدا ذلك من الرباعي ، بعد الفاء ، وبعد العين ،
وبعد اللام الأولى ، وبعد اللام الأخيرة .
فإذا لحقت الزيادة بعد الفاء يكون ^(٣)
على فُنْعَلٍ : وهو قليل فيها . فالاسم نحو « خُبْعَةٌ » ^(٤) . والصفة
نحو « قُنْفَخَرٌ » ^(٥) .
وعلى فَنَعْلٍ : وهو قليل ، ولم يَجِءْ إِلَّا اسماً ، نحو « كَنَهْبُلٌ » ^(٦) .
وعلى فَوَعْلٍ : نحو « دَوْدَمِسٌ » ^(٧) .
فأما « هَيْدَكُرٌ » ^(٨) فهو مقصور من « هَيْدَكُورٌ » ، وليس ببناء
أصلي . فوزنه على هذا « فَيْعَلُولٌ » كـ « خَيْسَفُوجٌ » ^(٩) .
وكذلك « خَنْضَرَفٌ » ^(١٠) هو مثل ^(١١) « جَحْمَرَشٌ » ^(١٢) . وليس

-
- (١) من م .
(٢) ف : فيكون . (٤) الخبئة : اسم للاست . (٥) القنفخر : الضخم الفارغ .
(٦) الكنبيل : شجر عظام . (٧) اللودمس : حية خبيثة .
(٨) الهيدكر : المرأة العظيمة اللحم . (٩) الخيسفوج : نبت . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .
(١٠) الخنضرف : المرأة الضخمة اللحية الكبيرة الثديين . وفي حاشية ف : وابن سيده :
النماء والظاء : خظرف جلد المجوز : استرخى . وحكام بعضهم بالضاد . وقد تقدم في حرف
النماء والضاد . وعجوز خنظرف : مسترخية اللحم . (١١) م : ومثل .
(١٢) الجحمرش : المجوز الكبيرة . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .

«فَنَعْلَلًا»، لأن ذلك بناء غير موجود . فيكون من معنى «خَضِرَف»،
وليس (١) موافقاً له في الأصول .

وكذلك «عَجُوزٌ شَهْبَرَةٌ» (٢) هو كـ «سَفَرَجَلَةٌ» . وليس
بـ «فَنَعْلَلَةٌ»، لأن ذلك بناء غير موجود . فيكون أيضاً من معنى «شَهْبَرَةٌ»،
ولا تكون الأصول متفقة، بل هما في ذلك كـ «سَبِطٌ» و «سَبِطَرٌ» .

وعلى فُعَلٌ : ولم يَجِْ إِلَّا صفة ، نحو «شُمَخْرٌ» (٣) .

وعلى فِعَلٌ : ولم يَجِْ إِلَّا صفة ، نحو «عَلِكْدٌ» (٤) .

* * *

وإذا لحقته بمد العين كان :

على فُعَالِلٍ : ويكون فيهما . فالاسم «جُخَادِبٌ» (٥) والصفة نحو
«عُذَافِرٌ» (٦) .

وعلى فَعَالِلٍ : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو «حَبَارِجٌ» (٧) .

(١) م : ولا يكون . (٢) الشهبرة : المعجوز الكبيرة . وانظر الزهر ٢٩:٢ .
(٣) الشمخر : الطامسح النظر المتكبر . (٤) الملكد : الضخم . وقد جاء من هذا
البناء اسم هو الصِّلْخُم ، وهو لرجل من طي . انظر شرح الأنباري على الفضليات ص ٧٣٨
وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٣٧ .

(٥) الخداب : ضرب من الجنادب . (٦) المذافر : الشديد الصلب من الابل .

(٧) الحبارج : جمع حبرج ، وهو ذكر الحبارى .

والصفة نحو « قَرَّاشِب » (١) .

وعلى فَعِيلَل : ولم يَجِيْ إِلَّا صفة ، نحو « سَمِيدَع » (٢)

وعلى فَعَوَلَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فِدَوَكْس » (٣) .
والصفة نحو « سَرَوَمَط » (٤) .

وعلى فَعَنْلَل : ولم يَجِيْ إِلَّا اسماً ، وهو قليل نحو « قَرْتُقُل » .

وعلى فَعَنْلَل : وهو قليل في الاسم نحو « جَحَنْفَل » (٥) ، كثير في
الصفة نحو « حَزَنْبَل » (٦) .

وعلى فَعَلَل : ويكون فيهما . فالاسم « شَفَلَح » (٧) . والصفة
« عَدَبَس » (٨) .

وعلى فُعَلَل : وهو قليل نحو « الصُّعُرُر » (٩) . ولم يَجِيْ إِلَّا اسماً .

-
- (١) القراشب : جمع قرشب : وهو الضخم الطويل من الرجال .
(٢) السميدع : السيد الموطأ الأكناف . (٣) الفدوكس : الأسد . وفدوكس : حي
من ثقلب . (٤) السرومط : الطويل .
(٥) الجحَنْفَل : الضخم الشفة فهو صفة لا اسم . قال سيويوه « ولا نعلم فعلاً اسماً » .
الكتاب ٣٢٧:٢ والزهر ٣٠:٢ . (٦) الحزنبَل : القصير الموثق الخلق .
(٧) الشفلح : شجر . (٨) العدبس : الشديد الموثق الخلق من الابل .
(٩) الصعور : الصمغ الطويل ، يشبه الأصابع .

وأما «دَحِنْدَح» ^(١) فصَوْتَانِ مُرَكَّبَانِ . وأصلهما «دَح دَح» ^(٢) .
وليس بـ «فِعْنَلِيل» ، لأنَّ ذلك لم يثبت في أبنية كلامهم .

* * *

وإذا لحقته بعد اللام [الأولى] ^(٣) يكون :

على فِعْنَلِيل : ويكون فيها فالاسم نحو «قِنْدِيل» . والصفة نحو
«سِنْظِير» ^(٤) .

وعلى فُعْلَلِيل : وهو قليل ، ولم يجيء إلاّ صفة ^(٥) ، نحو «غُرْنِيق» ^(٦) .
وعلى فُعْلُول : ويكون فيها . فالاسم نحو «زُنْبُور» . والصفة نحو
«سُنْحُوط» ^(٧) .

وأما «زَرَنْوَق» ^(٨) و «بَرَعُوم» ^(٩) و «بَرَشُوم» ^(١٠) و «صَنْدُوق»
و «صَفُوق» ^(١١) فإنّها مُخَفَّفَةٌ من الضمّ ، لأنّه قد سُمِعَ في جميعها ضمّ

(١) الدحندح : لعبة للصبيان . وانظر الخصائص ٣: ١٩٨ والمزهر ٢: ٣٠ .

(٢) دح دح : يقال للمقرّ ، معناها : أقررت فاسكت .

(٣) من م (٤) السنظير : السيء الخلق الفحاش . م : سنظير .

(٥) سقط د ولم يجيء إلا صفة ، من م . (٦) القرنين : الشاب الأبيض الناعم الحسن

الشعر الجليل . وهو طائر معروف أيضاً . فهو اسم وصفه .

(٧) الشنحوط : الطويل . (٨) الزرنوق : النهر الطويل .

(٩) البرعوم : كم ثمر الشجر . (١٠) البرشوم : ضرب من التمر .

(١١) صفوق : خدم في اليمامة . وانظر المزهر ٢: ٣١ .

الأوّل . إلا « صَعْفُوقاً » فإنه لم يسمع فيه ضمّ ، وقد قيل : إنه أعجمي^(١) .

وعلى فِعْلُول : ويكون فيها . فالاسم نحو « فِرْدَوْس » و « بَرْدَوْن »^(٢) .
والصفة نحو « عِلْطَوْس »^(٣)

وعلى فِعْلُول : نحو « فِلْطَوْس »^(٤) . ولم يجي غيرهُ .

وعلى فَعْلُول : ويكون فيها . فالاسم نحو « قَرَبُوس » . والصفة
نحو « قَرَقُوس »^(٥) و « حَلَكُوك »^(٦) .

وعلى فَعْلُول : ولم يجي إلا صفة . وهو قليل ، نحو^(٧) « كَنَهْوَر »^(٨) .

وعلى فُعْلَال : ولم يجي إلا اسماً ، نحو « قَرطاس »^(٩)

(١) انظر الخصائص ٣: ٢١٥ والمرب ص ٢١٩ والجمهرة واللسان (صعق) .

(٢) البرذون : واحد البراذين ، وهي غير العراب من الخيل .

(٣) الملطوس : المرأة الحسناء .

(٤) الفلطور : الكمرة المريضة . وضبطت في كتب اللغة بفتح الطاء . وفي الزهر

٣٠: ٢ : علطوس . (٥) القرقوس : القاع الصلب الأملس الواسع

المستوى لانبث فيه . (٦) الحلكوك : الشديد السواد .

(٧) سقط من م . (٨) الكنهور : السحاب المتراكم الثخين .

(٩) القرطاس : الصحيفة .

وعلى فعَلال : ولا يكون إلا في المضعف الذي الحرفان الأخيران ^(١)
 منه بمنزلة الأولين ، فالاسم نحو « زَلزال » ^(٢) ، والصفة نحو « صَلصال » ^(٣) ،
 إلا ^(٤) حرف واحد شذ من غير المضاعف ، حكاه القراء وهو « ناقة »
 بها خَزَعال ^(٥)

فأما قول أوس ^(٦)

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيل خارجة ، من القسطل
 فإنما أراد « القسطل » . فاحتاج ، فأشبع الفتحة .

وعلى فعَلال : ويكون فيها . فالاسم نحو « قِنْطار » . والصفة نحو
 « سِرْداح » ^(٧) . ولم يجئ مضعفاً إلا مصدراً ، كـ « الزلزال » و « القلقال » .
 فأما « الدِّداء » ^(٨) فـ « فعلاء » كـ « علباء » ^(٩) . [فيكون] ^(١٠) في
 معنى « الدِّداء » ، ومخالفاً له في الأصول ، لأن « الدِّداء » : « فعَلال » . فيكون

(١) م : الآخران .

(٢) م : الزلزال . (٣) الصلصال : المصوت من الحجر .

(٤) إلا ههنا حرف عطف .

(٥) انخرعال : داء . (٦) ديوانه ص ١٠٨ والخصائص ٣: ٢١٣ .

(٧) السرداح : الناقة الكريمة . (٨) الدِّداء : البلية الشديدة الظلمة ، لاختفاء

القمر فيها (٩) العلباء : عصب عنق البعير

(١٠) من م .

نحو «سَبَطَ»^(١) و «سَبَطَر» . وهذا أولى من إثبات «فَعْلَل»
مضعفاً غير مصدر ، لأنه لم يستقر [١٤ ب] من كلامهم .

وعلى فَعْلَل : ولم يحى إلا صفة ، نحو «سَبَهَلَل»^(٢) .

وعلى فَعْلَل : ويكون فيها . فالاسم نحو «عَرَبَدَ»^(٣) . والصفة
نحو «قِرْشَبَ»^(٤) .

وعلى فَعْلَل : ولم يحى إلا صفة ، نحو «طُرْطُبَ»^(٥) .

وعلى فَعْلَل : ولم يحى منه إلا صفة [نحو «عَرَبِدَ»]^(٦) .

* * *

وإذا لحقته بـمـ اللام الأخيرة يكون :

-
- (١) م : كسب . (٢) السهل : الفارغ . يقال : جاء فلان سهلاً أي :
بلا شيء ، لاصلاح ولا عسا . (٣) العربد : ذكر الافاعي . (٤) القرشب : السن .
(٥) الطرطب : الثدي الضخم المسترخي الطويل .
(٦) سقط ما بين معقوفين من النسختين . وأغفل أبو حيان بناء «فَعْلَل» في البدع . وقال
سيبويه : «ولا نعلم في الكلام على مثال فَعْلَل ولا فَعْلِل» . الكتاب ٢ : ٣٤٠ . والزيادة
أثبتها لثم العبارة . فالعربد : الشديد من كل شيء . ويسمى به ضرب من الحيات فهو اسم أيضاً .
وفي المزهر ٢ : ٣١ : «صفصل وشفصل» . قلت . كلاهما اسم ، ويحتمل أن يكون الأول
منها وزنه : ففعل .

على فَعَلَّى : ولم يَجْىَ إِلَّا صفةً ، نحو « حَبَرَ كَى » (١) .
 وعلى فِعَلَّى : ولم يَجْىَ إِلَّا اسماً ، وهو قليل ، نحو « سَبَطَرَى » (٢) .
 وعلى فِعْلَلَّى : ولم يَجْىَ إِلَّا اسماً ، نحو « جَحَجَبَى » (٣) .
 وعلى فِعْلَلَّى : ولم يَجْىَ إِلَّا اسماً ، وهو قليل ، نحو « هِرْبَذَى » (٤) .
 وعلى فِعْلَلَّى : ولم يَجْىَ أيضاً إِلَّا اسماً ، [وهو قليل] (٥) ، نحو
 « هِنْدَبَى » (٦) .

وعلى فُعَلِيَّة : ولم يَجْىَ إِلَّا اسماً ، وتلزمه الهاء ، نحو « سُلَحْفِيَّة » .
 وأما « سُلَحْفَاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلَاة » . بل هو
 « فُعَلِيَّة » (٧) في الأصل ، ثم قلبوا الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وهي لغة فاشية
 في طيِّس . يقولون في رُضِيَّ : « رُضَى » ، وفي بَقِيَّ : « بَقَى » .

-
- (١) الحبركى : الفليظ الرقبة . (٢) السبطرى : مشية التبخر ، فوم والبدع :
 «سبطرى» . والتصويب من الكتاب ٣٣٩:٢ .
 (٣) جحججى : حى من الأنصار . م : جحججى .
 (٤) الهربذى : مشية فيها اختيال . وضبطت في م بفتح الثالث . وكذلك في الكتاب ٣٣٩:٢ .
 وكلا الوجهين صواب . (٥) من م .
 (٦) الهندبى : بقلة من أحرار البقول . وضبطت في م بكسر الثالث وكذلك في الكتاب
 ٣٣٩:٢ . وكلا الوجهين صواب . (٧) الزهر ٣١:٢ .

وعلى فَعْلَوَةٌ : ولم يحىءَ إِلَّا اسماً ، والهاء لازمة له ، نحو « قَمَحْدُوءَةٌ »^(١)

| المزبر فيه مرفان |

وأما الزيادتان فقد تكونان مُفْتَرَقَتَيْنِ ، أو مجتمعتين^(٢) . فإذا كانتا مفترقتين يكون :

على فَعَوَلَلَى : ولم يحىءَ إِلَّا اسماً نحو « حَبَوَكَرَى »^(٣) .
وعلى فَيَعْلُولُ : ويكون فيها . فالاسم نحو « خَيْتَعُور »^(٤) .
والصفة نحو « عَيْطَمُوس »^(٥) .

وعلى فَتَعْلِيلُ : ويكون فيها . فالاسم^(٦) نحو « مَنَجْنِيْق » . والصفة
نحو « عَتَرِيْس »^(٧) .

وعلى فَعَالِيلُ : ولا يكون فيها إِلَّا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع

(١) القمحذوة : الهنة الناشزة فوق القفايين الذؤابة والقفا .

(٢) موف : ومجتمعين . (٣) الجبوكري : المركة بعد انقضاء الحرب .

(٤) الخيتيمور : السراب . م : خيتمون .

(٥) الميطموس : الناقة الفتية الحسناء العظيمة .

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : « وفنطليس للكرمة » وهي الحشفة .

(٧) المنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .

فالاسم نحو «قناديل» . والصفة نحو «غرائيق»^(١)
 وعلى فُعَالِيل : وهو قليل . ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو «كُنَائِيل»^(٢) .
 وعلى فُعَالِيَّ : وهو قليل . ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو «جُنَادِيَّ»^(٣) .
 وعلى فِعْنَلَال : ولم يحىء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو «جِعْنَبَار»^(٤) .
 وعلى فِعْمِلَال : ويكون فيهما . فالاسم نحو «الجِنْبَار»^(٥) . والصفة
 نحو «الطَرِمَّاح»^(٦) .
 وعلى فَعْنَلِيل : نحو «شَمَنْصِير»^(٧) . ولم يحىء غيره ،
 ولا أَتَحَقَّقُ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ^(٨) .
 فأما «شَفَنْتَرِي»^(٩) اسم رجل فـ «فَعَلَلِيَّ» كـ «قَبَعَثَرِي»^(١٠) .
 وليست النون زائدة ، وإن كانت في محلّ زيادتها ، لأنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى

-
- (١) الغرائيق : جمع غريق ، وهو الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل .
 (٢) كُنَائِيل : اسم موضع .
 (٣) أبو جنّادبي : ضرب من الجنّادب (٤) الجعنبار : القصير الفليظ .
 (٥) الجنبار : فرخ الجباري . (٦) الطرمّاح : الارتفاع العالي .
 (٧) شمنصير : اسم جبل . (٨) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ . وفي الزهر
 ٣٣ : ٢ وقيل : هو خماسي الأصول ، (٩) م : «شفتين» . وانظر الزهر ٢ : ٣٣ .
 (١٠) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .

إثبات بناء لم يوجد ، لأنه يكون وزنها إذ ذاك « فَعَنْلَى » . وهو بناء لم يثبت في كلامهم . ويحتمل أن يكون وزنه ^(١) « فَعَنْلَى » وإن كان بناء لم يستقر في غير هذا الموضع ، لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقر فيها ؛ ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة ، ومعدّها حرفان [ولم تك مُدْغمة] ^(٢) ، لم تُلفَ إلا زائدة ، فيما عُرِفَ اشتقاقه أو تصرّيفه . فلذلك كان القولان فيها ^(٣) سائغين عندي .

وأما « قَرَنْفُول » فإنه لم يجيء إلا في الشعر ، نحو قوله ^(٤)
خَوْدٌ ، أَنَاةٌ ، كَالْمَهَاةِ ، عُطْبُولٌ كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهَا قَرَنْفُولٌ
فيمكن أن تكون الواو إشباعاً ، مثلها في قوله ^(٥) :
وَأَنْتِي حَيْثَا يَشْنِي الْمَهْوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
يريد « فَأَنْظُرُ » .

(١) سقط من م .

(٢) من م . (٣) ف : فيها .

(٤) الخصائص ١٢٤:٣ والانصاف ص ٢٤ واللسان والتاج (قرنفل) . والخود : الفتاة الحسنة الخلق . والمطبول . الحسنة القامة .

(٥) الخصائص ١٢٤:٣ وسر الصناعة ١ : ٢٩ والانصاف ص ٢٣ - ٢٤ والخزانة ٥٨:١ واللسان والتاج (شري) والتام ص ٦١ .

وأما «الماطرُونَ» (١) فزعم أبو الحسن (٢) أن نونه أصلية، وأن وزن الكلمة عنده (٣) «فاعِلُول». واستدل على ذلك بحركة النون، قال الشاعر (٤):

طالَ هَمِّي (٥)، وبيتٌ كالْحَزُونِ واعتَرثني الهُمومُ، بالماطرُونَ

ووجه استدلاله بكسر النون، على أنها أصل، هو أنها لو جعلت زائدة لكانت الكلمة جمعاً في الأصل سُمِّيَ به، لأنَّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين. والجمع إذا سُمِّيَ به فله في التسمية طريقتان: أحدهما أن تحكي فيه طريقته (٦) وقت أن كان جمعاً، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء. والطريقة الأخرى أن تجعل الإعراب في النون، وتقلب الواو ياء على كل حال، فتقول (٧): هذا زَيْدِيْنُ، ورأيت زَيْدِيْنًا، ومردت بزَيْدِيْنٍ. فلما لم يحجَّ «الماطرُونَ» على وجه من هذين الوجهين قُضِيَ عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصلية.

وهذا لا دليل له فيه، لأنَّ أبا سعيد وغيره من النحويين حكوا في التسمية وجهين، غير هذين [١٥ أ]: أحدهما جعلُ الإعراب في النون، وإبقاء الواو على كل

(١) الماطرُونَ : اسم موضع . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٦ .

(٢) وهو الأخفش . (٣) ف : وأن الكلمة عنده وزنها .

(٤) مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهب الجهمي وعبد الرحمن بن حسان . الخزائن

٣ : ٢٨٠ - ٢٨٢ والخصائص ٣ : ٢١٦ . وانظر الأغاني ١٣ : ١٤٣ .

(٥) الزاوية في المصادر : طال ليلى . (٦) م : طريقه . (٧) م : فيقال .

حال . فيقولون هذا يَاسِمُونُ ، ورأيت يَاسِمُونًا ، ومررت بيَاسِمُونٍ .
 فيكون « المَاطِرُونُ » جمعاً سُمِّيَ (١) به ، على هذا الوجه . والوجه الآخر
 أن تكون النون مفتوحة في كل (٢) حال ، وقبلها الواو ، فيقال هذا
 يَاسِمُونَ البرّ ، ورأيت يَاسِمُونَ البرّ ، ومررت بيَاسِمُونَ البرّ . وقد جاء
 ذلك في « المَاطِرُونَ » . وعليه قوله (٣) :

ولها بالمَاطِرُونَ ، إذا أَكَلَ النَّمْلُ الذي جَمَعَا

وهذا مما يدلّ على أنه جمعٌ ، مَحْكِيَّةٌ فيه حالة الرفع . إذ لو كان
 مفرداً لَأَثَرٌ فيه العامل ، إذ لا موجب لبنائه . على أنّ أباسعيد السيرافي
 قال : أَطْنَهَا فارسيَّةٌ . فإذا كانت كذلك فلا حُجَّةَ فيها .

والقول في « المَاجِشُونُ » (٤) كالقول في « المَاطِرُونَ » . وكذلك
 « سَقْلَاطُونُ » (٥) و « أَطْرَبُونُ » (٦) وما كان نحو ذلك .

(١) م : مسمي . (٢) سقط من م .
 (٣) ينسب إلى الأخطل ويزيد بن معاوية والأحوص . الكامل ص ٣٣٧ واللسان
 والتاج (مطرن) والمعني ١ : ١٤٨ والألف باء ٢ : ١٦٩ ومعجم البلدان ٧ : ٣٦٦
 وديوان الأخطل ص ٣٨٩ . وصلته بعده :

خِرْفَةٌ ، حتّى إذا ارتبعتْ ذَكَرْتُ ، من جَلَّقَ ، بيّما

(٤) المَاجِشُونُ : ثياب مصبغة . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .
 (٥) السَقْلَاطُونُ : ضرب من الثياب . (٦) الأَطْرَبُونُ : الرئيس السيد عند الروم .

وأما « خَرَنْبَاشُ »^(١) من قول الشاعر^(٢)

أَتَتْنَا رِيَّاحُ الْغُورِ مِنْ نَحْوِ أَرْضِهَا بَرِيحِ خَرَنْبَاشِ الصَّرَاثِمِ وَالْحَقْلِ
فِيَمَكُنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ « خَرَنْبَاشًا » ، ثم أُشْبِعَتْ^(٣) فَتَحَتْهُ .

* * *

وإذا كانتا مجتمعتين يكون :

على فَعْلَوَيْلٍ : ولم يَجِْ إِلَّا اسْمًا^(٤) ، نحو « قَنْدَوَيْل »^(٥)
و « هَنْدَوَيْل »^(٦) .

وعلى فَعْلَلَيْلٍ : ولم يَجِْ إِلَّا صَفَةً ، نحو « عَرَطَلَيْل »^(٧) .

وعلى فَعْلَلَوْتُ : ولم يَجِْ إِلَّا اسْمًا ، نحو « عَنَكَبُوت » .

وعلى فَعْلَلُولُ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَنَجْنُون »^(٨) .

(١) الخرنباش : نبات من رياحين البر طيب الرائحة . وضبط في الخصائص ٣ : ٢١٧
بضم الخاء والراء ، وفي التاج (خربش) بضم الخاء وفتح الراء وبضمها معاً . وانظر
الزهر ٢ : ٣٣ .

(٢) في الخصائص ٣ : ٢١٧ والتاج (خربش) .

(٣) م : أثبتت (٤) كذا ومثله في الكتاب ٢ : ٣٣٦ ، مع
أن المثاليين التاليين صفتان لا اسمان . (٥) القندويل : العظيم الهامة .

(٦) الهندويل : الضخم . (٧) المرطليل : الطويل .

(٨) المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها .

والصفة نحو « حَنْدَقُوق » (١) .

وعلى فَعْلَلَان : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « زَعْفَرَان » . والصفة نحو « شَعَشَعَان » (٢) .

وعلى فَعْلَلَان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عَقْرُبَان » (٣) . والصفة نحو « عُرْدُمان » (٤) .

وعلى فَعْلَلَان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِنْدِمان » (٥) . والصفة نحو « حِدرِجان » (٦) .

وعلى فَعْلَلَاءَ : ولم يحىء إلا اسماً نحو « بَرْتَسَاء » (٧) .

وعلى فَعْلَلَاءَ : ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُرْفُصَاء » (٨) .

وعلى فَعْلَلَاءَ : ولم يحىء إلا صفة ، وهو قليل ، نحو « طِرْمِساء » (٩) .

(١) الحندقوق : الرجل الطويل المضطرب . م : حندقون . وفي المزهري ٢ : ٣٢ :
« كذا ذكر سيويوه . وقال غيره : هي بقلة ، فتكون اسماً » .

(٢) الشمشمان : الطويل الحسن الطول . (٣) العقربان : دوية تدخل الأذن .

(٤) الرردمان : الغليظ الشديد الرقة . ف والمبدع : « عرمدان » . والتصويب

من م والكتاب ٢ : ٣٣٨ . (٥) الحندمان : الجماعة أو القبيلة .

(٦) الحدرجان : القصير . (٧) البرنساء : ابن آدم ، والناس .

(٨) القرصاء : ضرب من الجلوس . (٩) ليلة طرمساء : شديدة الظلمة .

وعلى فِعْلَلَا : ولم يحىء إلاّ اسماً نحو « هِنْدَبَا » (١) .
 وأما « شِفْصِلَى » (٢) فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات « فِعْلِلَى »
 من كلامهم .
 وعلى فُعْلِيل : نحو « القُشْعَرِيَّة » و « السَّمْنَجِيح » (٣) . ولم يحىء
 غيرها (٤) .

[المزبر فيه ثلاثة أمرف]

وإذا لحقته ثلاث زوائد كان :
 على فُعْلِلَان : نحو « عَرِيقُصَان » (٥) . ولم يحىء إلاّ اسماً .
 وأما « هَزَنْبَرَان » (٦) و « عَفْزَرَان » (٧) فإنهما تثنيتان « هَزَنْبَر »

(١) الهندباء : بقلة من أحرار القول . (٢) بسكون الفاء وفتحها في ف ،
 وأثبت الناسخ أنها كانت في التثنية بسكون الفاء . وفي الحاشية وشفصلى : نبات
 يلتوي على الشجر . ذكره ابن القوطية . قلت . وحقه أن يجعل في باب الزيادتين
 المفترقتين لا المتضمنتين .

(٣) السمنجيح : ما حقن من ألبان الابل في سقاء غير ضار ، قلبت ولم يأخذ طعماً .
 (٤) كذا ومثله في المزهري ٢ : ٣٣ . والطمأنينة والشمأزقة والشمخريفة... من هذا البناء .
 (٥) المريقصان : نبات . (٦) الهزبران والهزبران : السيء الخلق .
 وجعله ابن عصفور اسماً ، وكذلك السيوطي في المزهري ٢ : ٣٣ . وهو صفة كما ذكر
 ابن جني في الخصائص ٣ : ٢٠١ حيث أنكر الادعاء بأنه مثنى .
 (٧) عفزان : اسم رجل . الخصائص ٣ : ٢٠٢ .

ك «جَحَنفَل»^(١)، و «عَفَزَرٍ» ك «عَدَبَس»^(٢). ثم سُمِّيَ
بها. وهذا أولى من إثبات بناء على وزن «فَعَمَلَلان» أو «فَعَمَلَلان»،
ولم يثبت من كلامهم.

وعلى فَعَمَلَلان : وهو قليل ، نحو «عَبَوَثُران»^(٣).

وعلى فَعَمَلَلَاءَ : [ولم يحىء إلا اسماً]^(٤) ، وهو قليل ، نحو^(٥)
«بَرَناساء»^(٦).

وعلى فُعَمَلَلَاءَ : ولم يحىء أيضاً إلا اسماً ، وهو قليل ، نحو «جُخَادِباء»^(٧).

وأما «مُفَيْثِن»^(٨) ف «مُفَعَلِل» والياء أصل في بنات الأربعة .
ولا يكون «مُفَيْعِلًا» ، لأنه ليس من أبنية كلامهم .

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة . (٢) المدبس : الشديد الموثق الخلق من الابل .

(٣) العبوثران : نبات طيب الريح . ف : نحو عبوثران وهو قليل

(٤) من م . (٥) ف : قالوا .

(٦) البرناساء : الناس . (٧) الجخادباء : ضرب من الجنادب .

ف : خجادباء . م : جخادباء

(٨) المفئين : المنتصب . وفيه روايات . انظر ديوان الهذليين ٢ : ٨٦ وشرح

أشعار الهذليين ص ٣٢٢ والخصائص ٣ : ١٩٦ . قلت : وذكر المفئين هنا وهم
من المصنف ، لأنه ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف .

وأما «السِّلْنَطِيْط» ^(١) فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر . والمتوهم أنه ليس من كلامهم ، فإذا كان كذلك فلا يثبت به «فِعْنَلِيل» ^(٢) .

وأما «عُقْرُبَان» ^(٣) فيمكن أن يكون أصله «عُقْرُبَان» خفيفاً كـ «ثُعْلُبَان» ^(٤) ، ثم ضُعِفَت الباء ، كما تضعف أواخر الأسماء ، لأنها آخر ، لأنَّ الألف والنون تجريان مجرى تاء التأنيث . ولذلك إنما يُصَغَّر من الاسم ، الذي يكونان فيه ، الصدر ^(٥) كما أنه لا يُصَغَّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلا صدره . فإن قيل : إنما تفعل ذلك العرب في الوقف ! قيل : يكون هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف .

[الخُمَاسِي المَزِيد]

وأما الخُمَاسِي فلا تلحقه إلا زيادة واحدة ، فيصير على ستة أحرف . ويكون : على فَعْلَلِيل : ويكون ^(٦) فيها . فالاسم نحو «خَنْدَرِيْس» ^(٧) .

(١) السِّلْنَطِيْط : القاهر ، من السلاطة . وفيه روايات . انظر الخصائص ٣ : ٢١٥ واللسان والتاج (سلط) . قلت : والسِّلْنَطِيْط ليس بالرباعي المزيدي فيه ثلاثة أحرف . وذكره هبناوم .
(٢) ف : فَعْنَلِيل .
(٣) المقربان : دوية تدخل الأذن . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٠ - ٢١١ والزهري ٢ : ٣٣ .
(٤) الثعلبان : ذكر الثعالب . (٥) م : تكون فيه الصدر .
(٦) سقط من م . (٧) الخندريس : الحُر .

والصفة نحو «دَرَدَيس» (١) .

وعلى فَعَلَّلُول : ولم يحىء إلاّ اسماً ، نحو «يَسْتَمُور» (٢) .

وعلى فِعْلَلُول : ولم يحىء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو «قِرْطَبُوس» (٣) .

وعلى فَعَلَّلَى : ولم يحىء أيضاً إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو «قَبَعَثَرَى» (٤) .

وعلى فُعَلِّلِيل : ويكون فيها . فالاسم نحو «خَزَعَبِيل» (٥) . والصفة نحو «قُذَعَمِيل» (٦) .

وأما «سَمَرَطُول» (٧) من قوله : (٨) [١٥ ب]

* على سَمَرَطُول ، نِيَابٍ (٩) ، شَعَشَعٍ *

فلا يثبت به «فَعَلَّلُول» ، لأنه لم يُسمع قط في ثر . وإنما سمع في الشعر ، وهم

(١) الدرديس : الشيخ الهرم (٢) يستمور : شجر .

(٣) القرطوبوس : الناقة العظيمة الشديدة .

(٤) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم . (٥) الخزعبيل : الباطل

(٦) القذعميل : الشيخ الكبير . (٧) السمرطول : الطويل المضطرب .

واقطر الخصائص ٣ : ٢٠٧ - ٢٠٨ والزهر ٢ : ٣٤ .

(٨) الخصائص ٣ : ٢٠٧ والتاج (سمرطل) .

(٩) م : « نياب » . والنياب : الطويل في ارتفاع . والشعشع : الطويل العنق .

يصف جملاً .

مما يحرفون في الشعر^(١) ، إذا اضطروا إلى ذلك . قال^(٢) :

* بِسَبَحَلِ الدَّقَيْنِ ، عَيْسَجُورِ *

ولما هو « سَبَحَل » بمنزلة « قِمَطَر » . فكذلك « سَمَرَطُول » يمكن أن يكون مُحَرَّفًا من « سَمَرَطُول » ، كـ « عَضْرَفُوط »^(٣) .

فأما « دُرْدَاقِس »^(٤) فلا يَتَحَقَّقُ كونها من كلام العرب . قال الأصمعي^{*} : أَظْهَرُا رُومِيَّةً^(٥) . فلا يَنْبَغِي أن يثبت^(٦) بها « فُعَلَالِيل » . وكذلك « خَزْرَانِق »^(٧) أصله فارسي^(٨) فلا حُجَّة فيه .

وأما « قَرَعَبْلَانَة »^(٩) فلم^(١٠) تُسَمَّعْ إِلَّا من كتاب المين ، فلا يَنْبَغِي أن^(١١) يلتفت إليها .

-
- (١) سقط « وم مما يحرفون في الشعر » من النسختين ، وألحقه ناسخ ف بالحاشية .
(٢) المجاج . ديوانه ص ٧٧ والخصائص ٢ : ٣٣٩ و ٤٣٨ و ٣ : ٢٠٧ . والسبحل الدفين : العظيمة الجانين . والميسجور : الكريمة النسب . يصف ناقة .
(٣) المضرفوط : ذكر العطاء . (٤) الدراقس : طرف العظم الناقء فوق القفا .
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٤ والمزهر ٢ : ٣٤ .
(٦) م : يلتفت . (٧) الخزرانق : ضرب من ثياب الديباج .
(٨) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ . (٩) القرعبلانة : دوية عريضة . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٨ والمزهر ٢ : ٣٤ . (١٠) ف : فلا .
(١١) سقط « ينبغي أن » من م .

(١) باب

أبنية الأفعال

الأفعال تنقسم قسمين : ثلاثي ، ورباعي . وكلاهما يتقسم قسمين :
مزيد ، وغير مزيد .

[الماضي التام]

فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية :

فَعَلَ : كـ « ضَرَبَ » .

وَفَعَلَ : كـ « عَلِمَ » .

وَفَعُلَ : كـ « ظَرُفَ » .

* * *

وأما الثلاثي المزيد فينقسم ثلاثة أقسام : قسم جاء على وزن الرباعي وهو ملحق به ، قسم جاء على وزن الرباعي وليس بملحق به ^(٢) ، وقسم لم يجرى

(١) انظر في هذا الباب ٢ : ٣٣٠ - ٣٢٥ و ٣٤٠ من الكتاب و ٢ : ٣٧ -

٤٢ من الزهر . (٢) ف : دفيه ، . وسقط من م .

على وزنه .

* * *

فاللحق ما جاء :

على فَيَعْمَلَ : نحو « بَيَظَرَ » (١) .

وعلى فَعْمَلَلَّ : نحو « جَلَبَبَ » (٢) و « شَمَلَلَّ » (٣) .

وعلى فَوَعَلَ : نحو « حَوَقَلَ » (٤) .

وعلى فَعْمَوَلَ : نحو « جَهْوَرَ » (٥) .

وعلى فَعْمَلَلَّ : نحو « قَلَنَسَ » (٦) . وهو قليل .

وعلى يَفْعَمَلْ : نحو « يَرْنَأُ لِحِيَّتَهُ » (٧) .

وعلى فَعْمَلَى : نحو « قَلَسَى » (٨) .

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « فَعْمَلَلَّ » من الرباعي ، نحو « قَرَطَسَ » (٩) .

(١) يطر : عالج الدواب . (٢) جلبب : ألبس الجلباب .

(٣) شملل النخل : أخذ شماليله . (٤) حوقل : كبر وعجز عن الجماع .

(٥) جهور : رفع صوته . (٦) قلنس : ألبس القلنسوة .

(٧) يرنا لحيته : صبغها باليرناء ، وهي الحناء . (٨) قلى ألبس القلنسوة . م : قلى .

(٩) قرطس : أساب القرطاس . وقد أهمل ابن عصفور بعض الأبنية . انظر

شرح الشافية ١ : ٦٩ .

ونجى :

على تَفَعَّلَى : نحو « تَقَلَّسَى » (١) و « تَجَعَّبَى » (٢) .

وعلى (٣) تَفَعَّلْتَ : نحو « تَعَفَّرْتَ » .

وعلى تَفَعَّنَلَ : نحو « تَقَلَّنَسَ » .

وعلى تَفَعَّلَلَ : نحو « نَجَلَّبَبَ » .

وعلى تَفَيَّعَلَ : نحو « تَشَيَّطَنَ » .

وعلى تَفَوَّعَلَ : نحو « نَجَوَّرَبَ » .

وعلى تَفَعْمَوْلَ : نحو « تَرَهَوَّكَ » (٤) .

وعلى تَفَاعَلَ : نحو « تَغَافَلَ » .

وعلى تَفَعَّلَ : نحو « تَكَرَّمَ » .

وعلى تَمَفَعَّلَ : نحو « تَمَسَّكَنَ » .

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « تَفَعَّلَلَ » من الرباعي ، نحو « تَدَخَّرَجَ » .

(١) قلسى : لبس القلنسوة . م : تقلسى . (٢) نجبى الجيش : ازدحم . م : نجبى .

(٣) سقط من م . (٤) ترهوك في الشيء : كان كأنه يموج فيه .

وعلى (١) اَفْعَلَّ : نحو « اَفْعَسَسَ » (٢) .

وعلى (٣) اَفْعَلَّى : نحو « اسَلَنْتَقَى » (٤) .

وهذان المثالان ملحقان ببناء « اَفْعَلَّ » (٥) من الرباعي ، نحو « اَحْرَنْجَمَ » (٦) .

والذي يُعَلَّمُ به أنَّ هذه الأمثلة ملحقةٌ ، ببناء ما ذكرنا ، مجيء مصادرها على حَسَبِ مصادر ما أُلْحِقَتْ به . فتقول : « جَلْبَبَةٌ » و « شَمْلَةٌ » و « بَيْطَرَةٌ » و « جَهْوَرَةٌ » و « قَلْنَسَةٌ » و « قَلْسَاءٌ » ، كما تقول : « قَرطُسةٌ » .

وتقول : « تَجَلْبُبًا » و « تَشَيْطُنًا » (٧) و « تَجَوْرُبًا » و « تَزَهُوْكًا » (٧) و « تَمَسْكُنًا » و « تَغَافُلًا » و « نَكَرْمًا » ، كما تقول : « تَدَحْرُجًا » .

وتقول : « اسَلِنْقَاءٌ » و « اَفْعِنْسَاسًا » ، كما تقول : « اَحْرِنْجَامًا » .

* * *

وغير الملحق ما جاء :

على أَفْعَلَّ : نحو « أَكْرَمَ » .

وعلى فاعَلَّ : نحو « ضَارَبَ » .

(١) م : أو على . (٢) اَفْعَسَسَ : رجم وتأخر .

(٣) م و ف : أو على . (٤) اسَلَنْتَقَى : نام على ظهره .

(٥) م : اَفْعَلَّ . (٦) اَحْرِنْجَمَ القوم : ازدحموا . (٧) نَقَطَ من م .

وعلى فَعَلَ : نحو «ضَرَبَ» .

فهذه الأمثلة على وزن «دَخَرَجَ» ، وليست ملحقةً به ، بدليل أنك لا تقول «ضارِبَةً» ولا «ضَرَبَةً» ولا «أَكْرَمَةً» ، كما تقول «دَحْرَجَةً» .

* * *

والذي لم يجر على وزن الفعل ^(١) ما كان :

على انْفَعَلَ : نحو «انْطَلَقَ» .

أو ^(٢) افْتَعَلَ : نحو «اقتَدَرَ» .

أو استَفَعَلَ : نحو «استَخْرَجَ» ^(٣) .

أو افْعَلَ : نحو «احمَرَ» .

أو افْعَالَ : نحو «احمَارًا» .

أو افْعُولَ : نحو «اعْلَوْطَ» ^(٤) .

أو افْعُوْعَلَ : نحو «اغْدُوْدَنَ» ^(٥) .

(١) في حاشية ف : يعني الرباعي . (٢) ص : وعلى .

(٣) كذا ! واستفعل هو على وزن الرباعي المزيد : احرنجم .

(٤) اعلوط البعير : تعلق بمنقه وعلوته . قلت : وافمؤل على وزن احرنجم .

(٥) اغدودن الثب : طال . قلت : وافموعل على وزن احرنجم أيضاً .

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي ، وليس لها نظير في الرباعي .

* * *

فأما «هَرَقتُ» و«هَرَحتُ» فأصلها «أَرقتُ» و«أَرحتُ» ،
والهاء بدل من الهمزة . وأصله : أَرقت وأرحت ^(١) . وكذلك «أَهَرقتُ»
أصله «أَرقتُ» والهاء زائدة . وكذلك «أَهَرحتُ» . وكذلك «أَسطاعَ»
فأصله «أَطاعَ» والسين زائدة . فلا يثبت بشيء من ذلك وزن للفعل ، على
خلاف ما ذكر ، لأن هذه أشياء شذت ، ولم تطرد في بابها .

وأما «افمَوَّلَ» نحو «اعثَوَجَجَ البعيرُ» ^(٢) ، و«افوَنَعَلَ»
نحو «احوَنَصَلَ الطائرُ» ^(٣) ، و«افمَيَّلَ» نحو «اهبَيَّخَ الرجلُ» ^(٤) ،
فلم يذكرها أحد إلا صاحب العين ، فلا يلتفت إليها .
وأما ما حكاه ^(٥) بعض اللغويين ، من قولهم «سَنَبَلَ الزَّرْعُ» ^(٦)
و«سَنَبَلَ» ، و«دَنَقَعَ الرجلُ» إذا افتقر فكأنه لَصِقَ بالدَّقْعاء ، [١٦ أ]

(١) كذا ، وهو تكرر لما مضى قبل . وسقط «وأرحت» من م .

(٢) اعثوجج : أسرع . (٣) احونصل : ثنى عنقه وأخرج حوصلته .

(٤) اهبيخ : مثنى مشية فيها تبخر وتهاد .

(٥) ف : ما حكى . (٦) سنبل وأسبل : أخرج سنبله .

و (١) ما حكاه أبو عبيد (٢) من قولهم « كَنْشَاتُ لِحِيَّتُهُ وَكَنْشَاتُ » (٣)، فلا حجة في شيء من ذلك، على إثبات « فَنَعَلَ ». بل تكون النون أصلية، وهي على (٤) وزن « فَعْلَلَّ » كـ « دَخَرَجَ ». ويكون « سَنَبَلَ » من « أَسَنَبَلَ » كـ « سَبَطَ » من « سَبَطَرَ ». وكذلك « دَنَقَعَ » من « الدَّقَعَاءَ »، و « كَنْشَأَ » من « كَنْشَأَ ».

وكذلك قولهم « طَشِنَاءُ رَأْيُهُ » و « رَهْنَاءُ » إذا خَلَطَ، لا حجة فيه على إثبات « فَعِيلَ ». بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في « يَسْتَعْمُرُ » (٥) لئلاَّ يُوْدِّيَ إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم، وهو « فَعِيلَ ». والآخر أن يكون أصله « رَهْنَاءُ » و « طَشِنَاءُ » (٦)، على وزن « فَعَلَى » كـ « قَلَسَى »، ثم أُبدِلَتِ (٧) الهمزة من الألف. وأما « اِكْوَهْدَ الْفَرْخُ » (٨) و « اِكْوَأَلَّ الرَّجُلُ » (٩) فوزنهما « اَفَعَّلَلَّ » نحو « اَقْشَعَرَ » (١٠)، والواو أصل في بنات الأربعة، كما كانت

(١) م : وأما . (٢) م : أبو عبيدة .

(٣) كَنْشَاتُ وَكَنْشَاتُ : طالت وغزر شعرها .

(٤) سقط من م . وذكر ابن عصفور في ص ٥٦ ما يخالف هذا .

(٥) اليستمور : شجر . وهو خماسي لا رباعي ! (٦) م : هشيا .

(٧) م : وأبدلت . (٨) اِكْوَهْد : ارتد إلى أمه لتزفه . م : افوهد .

(٩) اِكْوَأَلَّ : كان قصيراً في غلظ وشدة . (١٠) م : كاقشعر .

اصلاً في «وَرَثَلَ»^(١) ، لأنَّ «افوَعَلَ» بناء لم يستقرَّ في كلامهم .

[المضارع النموي]

وأما المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع «فَعَلَ» أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين كالماضي . نحو «ظَرَفَ يَظْرُفُ» و«شَرَفَ يَشْرُفُ» . ومضارع «فَعِلَ» على «يَفْعِلُ» بفتح العين . نحو «شَرِبَ يَشْرَبُ» و«حَذَرَ يَحْذَرُ» . و«فَعَلَ» لا يخلو أن يكون للمغالبة^(٢) ، أو لا يكون . فإن كان للمغالبة^(٣) فإنَّ مضارعه أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين . نحو «ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ» ، و«كَابَرَنِي فَكَبَرْتُهُ أَكْبِرُهُ» ، و«فَاضَلَنِي فَفَضَلْتُهُ أَفْضُلُهُ» . هذا ما لم يكن معتلّ العين أو اللام بالياء ، أو معتلّ الفاء بالواو . فإن كان كذلك لزم المضارع «يَفْعِلُ» بكسر العين . نحو قولك «راماني فرَمَيْتُهُ أَرْمِيهِ» ، و«سأيرني فسيرتُهُ أسيرُهُ» أي : غلبتُهُ في السَّير ، و«واعدني فوَعَدْتُهُ أعدُهُ» . وزعم الكسائي أنه يجيء على «أَفْعَلُ» بفتح العين ، إذا كان عينه^(٤) حرف حلق ، نحو «فاخرني ففخرتُهُ أفخرُهُ» .

(١) الوزئمل : الداهية . (٢) م : للمبالغة .

(٣) في شرح الشافية ١ : ٧١ «عينه أو لاه» . وانظر ما رد به شارح الشافية زعم الكسائي . ف : «العين» .

فإن لم يكن للمغالبة ^(١) فلا يخلو أن يكون مُعتلّ الفاء بالواو ، أو
معتلّ العين أو اللام بالياء أو بالواو ^(٢) ، أو مُضعفًا ، أو غير ذلك .

فإن كان مُعتلّ الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبدأً على « يَفْعِلُ » بكسر
العين، نحو « وَعَدَ يَعِدُ » و « وَزَنَ يَزِنُ » . وتُحذف الواو، لوقوعها
بين ياء وكسرة في « يَعِدُ » ، ثم تُحمل في « أَعِدُ » و « نَعِدُ » ^(٣)
و « نَعِدُ » عليه ، لِمَا يُبَيِّنُ ^(٤) في التصريف ، إن شاء الله .

فإن كان مُعتلّ العين أو اللام ^(٥) بالواو كان المضارع أبدأً على « يَفْعُلُ »
بضمّ العين ، نحو « غَزَا يَغْزُو » « وَقَالَ يَقُولُ » .

وإن كان معتلّ العين أو اللام بالياء فإنّ المضارع منه أبدأً ^(٦) على
« يَفْعِلُ » بكسر العين ، نحو « رَمَى يَرْمِي » و « باعَ يَبِيعُ » .

وإن كان مُضعفًا فلا يخلو أن يكون مُتعدّيًا أو غير مُتعدّي . فإن
كان غير مُتعدّي فإنّ مضارعه أبدأً يحجى على « يَفْعِلُ » بكسر العين، نحو
« فَرَّ يَفِرُّ » و « شَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ » . وإن كان متعدّيًا فإنّ مضارعه أبدأً

(١) م : للبالغنة . (٢) ف : أو معتلّ العين بالواو أو الياء ، أو اللام بالواو أو بالياء .

(٣) سقط من م . (٤) م : لا يحكم .

(٥) م : معتلّ اللام أو العين . (٦) ف : أبدأً منه .

يجيء (١) على «يَفْعُلُ» ، بضم العين ، نحو «رَدَّه يُرُدُّه» و «شَدَّه يُشَدُّه» .

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق ، أو لا يكون . فإن كان كذلك فإن مضارعه أبداً على «يَفْعَلُ» بفتح العين ، نحو قَرَعَ يَقْرَعُ و «فَغَرَ يَفْغَرُ» و «زَارَ يَزَارُ» . وإن لم يكن كذلك فإن مضارعه أبداً يجيء على «يَفْعِلُ» و «يَفْعُلُ» ، بكسر العين وضمها ، نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و «قَتَلَ يَقْتُلُ» و «جَلَسَ يَجْلِسُ» و «قَعَدَ يَقْعُدُ» (٢) . وقد يجتمعان في الفعل (٣) الواحد ، نحو «عَكَفَ يَمَكِفُ وَيَمَكُفُ» . وهما جائزان ، سيما للكلمة (٤) ، أو لم يُسمع إلا أحدهما .

* * *

وأما المزيد على ذلك فإنك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أوله همزة وصل ، أو تاء زائدة ، أو لا يكون كذلك .

فإن كان كذلك فإن المضارع منه بمنزلة الماضي ، إلا أنك تريد حرف المضارعة مفتوحاً ، وتكسر ما قبل الآخر ، فيما أوله همزة وصل ، وتريد حرف

(١) ف : يجيء أبداً .

(٢) م : «وقد يفعد وجلس يجلس» . قلت : وذكره «وقد يفعد» هنا سهو ،

لأنه حلقى العين . (٣) م : للفعل . (٤) م : «كلمة» . وانظر الزهر ٢ : ٣٩ .

المضارعة مفتوحاً لا غير، فيما أوله التاء ، فتقول « انطلقَ ينطلقُ »
و « استخرجَ يستخرجُ » و « تغافلَ يتغافلُ » و « تشجعَ يتشجعُ ».

وإن كان غير ذلك فعلتَ فيه ما فعلتَ فيما في (١) أوله همزة وصلٍ ، إلا أنك تضمُ حرف المضارعة ، فتقول « سلقى يسلقى »
و « جلببَ يجلببُ » و « أكرمَ يكرمُ » و « ضربَ يضربُ »
و « ضاربَ يضاربُ ».

* * *

وشدَّ من « فعلٍ » شيء ، فجاء مضارعه على « يفعلُ » بكسر
العين ، نحو « نعيمَ ينعِمُ » و « حَسِبَ يحسِبُ » و « ومقَ يَمَقُ »
و « ورثَ يرثُ » و « وليَ يلي » و « ورعَ يَرعُ » و « وعِمَ
يَعِمُ » (٢) و « وغِمَ يَغِمُ » (٣) . و « وحِرَ يحِرُ » (٤) و « وغِرَ
صدره يَغِرُ » (٥) [١٦ ب] و « وثِقَ يَثِقُ » و « وفقَ يَفِقُ »
و « وريَ الزَّندُ يَري » و « وطىءَ يطأُ » و « وسعَ يَسعُ » (٦).

-
- (١) سقط من م . (٢) وعِم : قال انعمي .
(٣) وعِم : خقد . (٤) وحر صدره : خقد ووغر .
(٥) وغر صدره : امتلأ غيظاً . (٦) قدم ناسخ م وآخر وأسقط بعض الأمثلة .
وانظر الزهر ٢ : ٣٧ - ٣٨ .

والدليلُ على أنَّ « يَطَأُ وَيَسَعُ » ، في الأصل ، إنما هو « يَوْطِيُ »
وَيَوْسَعُ » - ثم فُتِحَتِ العين ، لكون اللام حرفَ حلق - حَذَفُ
الواو منها . ولم يُعْتَدَ بالفتحة ، لكونها عارضة . ولو كانت أَصْلِيَّةً لم
تُحَذَفِ الواو ، كما لم تُحذف من « يَوْجَلُ » و « يَوْحَلُ » (١) .

وشدَّ منه أيضاً (٢) شيء ، فجاء على « يَفْعُلُ » بضمِّ العين ، وهو
« نَعِمَ يَنْعُمُ » و « فَضِلَ يَفْضُلُ » و « حَضِرَ يَحْضُرُ » و « مِتَّ
تَمُوتُ » في لغة من يكسِرُ الهم و « دِمَتَ تَدُومُ » .

وشدَّ (٣) أيضاً ، من « فَعَلَ » الذي فاؤه واو ، لفظة واحدة ،
فجاء مضارعها على « يَفْعُلُ » بضمِّ العين ، وهي « وَجَدَ يَجْدُ » . وأصله
« يَوْجُدُ » ، فحُذِفَتِ الواو لكون الضمِّ هنا شاذّاً ، والأصل الكسر ،
فحُذِفَتِ الواو كما حُذِفَتِ (٤) مع الكسرة . و [على] (٥) ذلك قوله (٦) :
لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً

(١) يوحل : يقع في الوحل . (٢) م : وشد أيضاً منه .

(٣) نقل البغدادي هذه الفقرة في شرح شواهد الشافية ص ٥٤ . وانظر الزهر ٢ : ٣٩ .

(٤) م : كما تحذف . (٥) من م .

(٦) لجرير ، وينسب إلى ليبد . شرح الشافية ١ : ١٣٢ وشرح شواهدهما ص ٥٣ - ٥٧
والنصف ١ : ١٨٧ ودِيوان جرير ص ٥٣ والمغني ص ٢٧٢ وشرح شواهد ص ٢٢٨ -
٢٢٩ والمصباح واللسان والتاج (وجد) . وسيرد في ص ٤٢٧ . وليس في ديوان ليبد المطبوع .

وَشَذَّ أَيْضاً شَيْءٌ مِنْ «فَعَلَ» الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ، فَجَاءَ مُضَارَعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ «قَلَى يَقْلَى» ^(١) وَ «عَسَى يَعْسَى» وَ «جَبَى يَجْبَى» ^(٢) وَ «أَبَى يَأْبَى» .

وَشَذَّ أَيْضاً مِنْ «فَعَلَ» الصَّحِيحِ اللَّامِ شَيْءٌ ، فَجَاءَ مُضَارَعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ «قَنَطَ يَقْنَطُ» وَ «رَكَنَ يَرَكُنُ» .

وَشَذَّ أَيْضاً مِنْ «فَعَلَ» الْمُضَاعَفِ الْمُعْتَدِّي شَيْءٌ ، فَجَاءَ مُضَارَعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ «هَرََّ الْكَأْسَ يَهْرُِّهَا» ^(٣) وَ «عَلَّه يَعِلُّهُ» ^(٤) وَ «حَبَّ النَّيَّ يَحْبُّهُ» .

[الرَّبَاعِي]

وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ فَغَيْرُ الْمَزِيدِ مِنْهُ يَجِيءُ ^(٥) عَلَى فَعْلَلٍ : نَحْوُ «قَرُطَسَ» .
وَالْمَزِيدُ يَجِيءُ عَلَى اِفْعَلَّلَ : نَحْوُ «اِحْرَنْجَمَ» ^(٦) . وَعَلَى اِفْعَلَّلَ : نَحْوُ

(١) قَلَاة : أَبْفَضَهُ وَكَرِهَهُ غَايَةَ الْكَرَاهَةِ . وَانْظُرِ الْمَزْهَرَ ٢ : ٣٩ - ٤٠ .

(٢) جَبَى : جَمَعَ وَحَصَلَ .

(٣) هَرََّ الْكَأْسَ : كَرِهَهَا . وَانْظُرِ الْمَزْهَرَ ٢ : ٤٠ .

(٤) عَلَّه : سَقَاهُ السَّقِيَّةَ الثَّانِيَةَ بَعْدَ النَّهْلِ (٥) ف وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ غَيْرُ الْمَزِيدِ فَيَجِيءُ .

(٦) اِحْرَنْجَمَ الْقَوْمَ : اَزْدَحَمُوا .

« اطمأنَّ » . وعلى تَفَعَّلَ : نحو « تَدَحْرَجَ » .

ومضارع « فَعَّلَ » : يُفَعِّلُ ، بضم حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . ومضارع « افْعَلَّ » : يَفْعَلُّ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . وكذلك « افْعَلَّ » مضارعه : يَفْعَلُّ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . و « تَفَعَّلَ » مضارعه : يَتَفَعَّلُ ، بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر (١) .

(١) سقط هـ وما قبل الآخر ، من م .

ذكر معاني أبنية الأفعال

مجردة من الزيادة وغير مجردة وتبين المعتدي منها وغم المعتدي

فَعَلَ وفَعِلَ : يَحْيِيَانِ مُتَعَدِّيَيْنِ وَغَيْرِ مُتَعَدِّيَيْنِ . فَاَلْمُتَعَدِّي مِنْهَا «ضَرَبَ» و«عَلِمَ» . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي «قَعَدَ» وَ«أَشْرَعَ»^(١) .
فَعُلَّ : وَلَا يَتَعَدَّى الْبَتَّةَ ، نَحْوُ «ظَرُفَ» وَ«شَرُفَ» .

فَعَلَّلَ : وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا ، نَحْوُ «جَلَبَبَهُ»^(٢) وَ«شَمَلَلَهُ»^(٣) ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّ . فَاَلْمُتَعَدِّي نَحْوُ
«دَحَرَجْتُهُ» وَ«صَعَرَرْتُهُ»^(٤) . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ «قَرَقَرَعَ»^(٥) .

فَيَعْمَلُ وَفَوَعَلَ وَفَعَوْا وَفَعَلَى : تَكُونُ مُتَعَدِّيةً وَغَيْرَ مُتَعَدِّيةً .
فَاَلْمُتَعَدِّي مِنْهَا «بَيَطَرَ الدَّابَّةَ» وَ«صَوَمَعَ الثَّرِيدَ»^(٦) وَ«دَهَوَرَ الْمَتَاعَ»^(٧) .

(١) أشر : مرع وطار . (٢) جليبه : ألبسه الجلباب .

(٣) شملل النخل : أخذ منه شماليله .

(٤) هذا ملحق بالرباعي وليس رباعياً . م : صمرت . وصمرت : دحرجت . ولعله يريد :
صمرتته ، أي : زينتته .

(٥) قرقر البعير : هدر . (٦) صومع الثريد : سوى له صومعة .

(٧) دهوَرَ المتاع : جمعه وقذفه في مهواة .

و « قَلَسَى الرَّجُلَ » (١). وغيرُ المتعدّي « بَيَقَرَ » (٢) و « حَوَقَلَ » (٣) و « هَرَوْلَ » و « عَنَظَى » (٤) و « حَنَظَى » (٥) و « خَنَدَى » (٦) .

فَعَمَلٌ : يكون متعدّيًا ، نحو « قَلَسَ » .

يَفْعَلُ : ولا يكون إلا متعدّيًا ، نحو (٧) « يَرْنَأُ لِحِيَتَهُ » (٨) .

تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ : أكثر ما تجيء غير متعدية ، لأنها مطاوعةٌ للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب . نحو « دَحَرَجْتُهُ فَتَدَحَرَجَ » و « مَدَرَعْتُهُ فَتَمَدَرَعَ » (٩) . وكذلك باقيها . فكان الغالب عليها - لذلك - عدمُ التعدّي ، حتى تكون كـ « انْفَعَلَ » .

تَفَعَّلَتْ : ولا يكون متعدّيًا ، نحو « تَعَفَّرَتْ » .

تَفَاعَلَ : تكون متعدية وغير متعدية . فالتعدية (١٠) نحو « تَقَاضَيْتُهُ »

(١) قلسى لرجل : ألبسه القلنسوة . (٢) ييقر : هلك .

(٣) حوقل : كبر وعجز عن الجماع . (٤) عنظى : فحش . ف و م : عنظى .

(٥) حنظى : صار بذيتاً فاحشاً . ف : حنظى .

(٦) خندى : صار خليعاً . (٧) م : يقال .

(٨) رنأ لحيته : صبغها بالحناء . (٩) مدرعته : ألبسته المدرعة .

(١٠) م : فالتعدي . وانظر في معاني تفاعل ١ : ٩٩ - ١٠٤ من شرح الشافية

« تَنَازَعْنَا ^(١) الحديثَ » و « تَجَاوَزْنَا المكانَ » . وغير المتعدية : « تَغَافَلَ »
و « تَعَاقَلَ » ^(٢) . وإنما يجوز أن تقول « تفاعله » ، وتعدية إلى مفعول ،
إذا لم يكن المفعول فاعلاً ، نحو « تَقَاضَيْتُ الدَّيْنَ » . ولها ثلاثة معانٍ :
أحدها أن تكون لل اثنين فصاعداً ، نحو « تشاعا » و « تقاتلا » .

والثاني الروم ^(٣) : كقولك « تَقَارَبْتُ مِنَ الشَّيْءِ » ^(٤) و « تَرَاءَيْتُ
لزيدٍ » ^(٥) أي : رُمْتُ القُرْبَ ، ورُمْتُ أَنْ يَرَانِي .

والثالث الإيهام : وهو أن يُرِيكَ أنه في حال ليس فيها . كقولك
« تَغَافَلْتُ » و « تَعَامَيْتُ » و « تَنَاعَسْتُ » و « تَجَاهَلْتُ » ، أي :
أظهرتُ ذلك ، وإن لم أكن ^(٦) في الحقيقة موصوفاً بذلك . قال ^(٧) :

(١) ف : تنازعت . (٢) م : تعاقل وتغافل .

(٣) الروم : القصد والطلب . (٤) م : من ذلك .

(٥) م : له . (٦) م : لم يكن .

(٧) الكتاب ٢ : ٢٣٩ واللسان والتاج (خزر) . وتخازر : ضيق عينيه ليحدد النظر .
والخزر : ضيق العين وصفرها خلقة . والبيت من أرجوزة تنسب إلى أربطة بن سهية وطفيل
الغنوي وعمرو بن الماس . انظر الأمالي ١ : ٩٦ والسمط ص ٢٩٩ ووقعة صفين ص ٣٢٧
ووفيات الأعيان ٥ : ١٣٢ والاقضاب ص ٤٠٩ والتشبيهات ص ٢٦٢ وديوان طفيل
ص ٥٨ والمعاني الكبير ص ٢٣٩ وشرح نهج البلاغة ٢ : ٢٨١ واللسان (مرر) و (قرح)
والجاسة البصرية ١ : ٩٥ .

* إِذَا تَخَاذَرْتُ ، وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ *

ي : أظهرتُ ذلك . [١٧ أ] وقوله « وما بي من خزر » يدلُّ على ما قلناه ، من الإيهام .

تَفَعَّلَ : تكون متعمديةً وغيرَ متعمدية . فالتمدية نحو « تَلَقَّفْتُهُ » ، قال تعالى ^(١) ﴿ تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ . و « تَخَبَّطَهُ الشَّيْطَانُ » ، قال تعالى ^(٢) ﴿ كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ . وغير المتعمدية نحو « تَحَوَّبَ » ^(٤) و « تَأَثَّم » ^(٥) . ولها ثمانية معانٍ ^(٦) :

أحدها أن تكون مطاوعة لـ « فَعَّلَ » ، كقولك « كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » و « قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ » . والمطاوعة ^(٧) : أن تُريدَ من الشيء أمراً ما ، فتبْلُغهُ .

والثاني الحرص على الإضافة : فإذا أراد الرجل أن يُدْخِلَ نفسه في

(١) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء . وهذه قراءة غير حفص من السبعة . انظر البحر المحيط ٤ : ٣٦٣ .

(٢) الآية ٢٥٧ من سورة البقرة . (٣) سقط « من المسن » من م .

(٤) تحوب : ألقى الحوب عن نفسه . م : تحوب .

(٥) تأثم : ألقى الاثم عن نفسه . (٦) شرح الشافية ١ : ١٠٤ - ١٠٨ .

(٧) وانظر ص ١٩٠ .

الشجمان والحماة^(١) قيل «نَشَجَعَ» و«تَحَلَّمَ». قال حاتم الطائي^(٢):

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ ، وَاسْتَبَقَ وَدَّهَمُ

وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْوُدَّ ، حَتَّى تَحَلِّمًا

ومنه «تَقَيَّسَ»^(٣) و«تَنَزَّرَ»^(٤) و«تَعَرَّبَ»^(٥).

والثالث أخذ جزء بعد جزء نحو «تَنَقَّصْتُهُ» و«تَجَرَّعْتُهُ»

و«تَحَسَّيْتُهُ» أي : أخذتُ منه الشيء بعد الشيء .

والرابع المختل : كقولك «تَغَفَّلَهُ» أي : أراد أن يختله عن

أمره يعوقه^(٦) عنه . و«تَمَلَّقَهُ» نحو ذلك ، لأنه إنما يديره عن شيء .

والخامس التوقع : كقولك «تَخَوَّفَهُ» لأنَّ مع التخوف^(٧)

توقع الخوف . وأما «خافه» فلا توقع معه^(٨) .

والسادس الطلب كـ «استفعل» : نحو «تَنَجَّزَ حَوَائِجَهُ»

(١) م : والحلم . (٢) ديوانه ص ١٠٨ والكتاب ٢ : ٢٤٠ .

(٣) قيس : انتسب إلى قيس عيلان (٤) تنزر : انتسب إلى نزار .

(٥) تعرب : انتسب إلى العرب ، أو تكلم بلغة العرب .

(٦) م : يعوقه . (٧) م : التخوف .

(٨) سيويه : «أما تخوفه فهو أن يوقع أمراً يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها

أن يوقع أمراً . وأما خافه فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئاً» . الكتاب ٢ : ٢٤٠ .

واستَجَزَها .

والسابع التكثير : كقولك « تَعَطَّيْنَا »^(١)

والثامن الترك : كقولك « تَحَوَّبَ » و « تَأَثَّم » أي : تَرَكَ
الِإِثْمَ وَالْحَوْبَ .

افْعَنْتَلَّ وَاْفَعَنْتَلَى : أما « افْعَنْتَلَّ » فلا يكون أبداً متعدِّياً ، نحو
« اْفَعَنْتَسَسَ »^(٢) و « اْحْرَنْجَمَ »^(٣) .

وأما « افْعَنْتَلَيْتُ »^(٤) فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدِّياً ، وغير
متعدِّياً^(٥) . فغيرُ المتعدِّي نحو « اْحْرَنْبَى الديك »^(٦) . والمتعدِّي نحو
« اغرَنْدَى »^(٧) . و « اسرَنْدَى »^(٨) . قال الراجز^(٩) :

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِي أَدْفَعُهُ عَنِّي ، وَيَسْرَنْدِي

(١) تمطينا : تنازعنا . وفيه معنى التكثير .

(٢) اقمسس : رجع وتأخر . (٣) احرنجم القوم : ازدحموا .

(٤) ومثله في النصف ١ : ٨٦ . (٥) انظر النصف : ٨٦ .

(٦) احرنبى الديك : اتفش ريشه وتهايا للقتال . وزاد بعده في ف : « فهذا غير متعد »

(٧) اغرنداه : اعتلاه . (٨) اسرنداه : اعتلاه .

(٩) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والنصف ١ : ٨٦ وشرح الشافية ١ : ١١٣ وشرح شواهدهما

ص ٤٧ - ٤٨ والمقي ص ٥٢٠ وشرح شواهد ص ٢٩٩ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٩٠ واصحاح
واللسان والتاج (سرند) و (غرند) .

وزعم سيبويه أنه لا يتعدَّى . والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه ، إذ لم يُسمعَ متعدِّياً إلا في هذا الرجز ، وغالبُ الظنِّ فيه أنه مصنوع . قال [أبو بكر] ^(١) الزُّبَيْدِيُّ : أَحْسِبُ الْبَيْتَيْنِ مَصْنُوعَيْنِ .

أَفْعَلَ : يكون متعدِّياً ، وغير متعدِّ . فالمتعدِّي كـ « أَكْرَمَ » وغير المتعدِّي كـ « أَخْطَأَ » . ولها أحد عشر معنى ^(٢) : الْجَعْلُ والهَجُومُ ، والضِّيَاءُ ، ونَفْيُ الْغَرِيرَةِ ، والتَّسْمِيَةُ ، والدُّعَاءُ ، والتَّعْرِيزُ ، وبمعنى « صار صاحب كذا » ، والاستحقاقُ ، والوجودُ ، والوصولُ .

فَالْجَعْلُ على ثلاثة أوجه : أحدها أن تجعله يَفْعَلُ ، كقولك « أَخْرَجْتُهُ » و « أَدْخَلْتُهُ » أي : جعلته خارجاً وداخلياً ^(٣) . والثاني أن تجعله على صفةٍ ، كقولك « أَطْرَدْتُهُ » : جعلته طريداً . والثالث أن تجعله صاحب شيءٍ ، نحو « أَقْبَرْتُهُ » : جعلتُ له قَبْراً .

والهجوم : كقولك « أَطْلَعْتُ عَلَيْهِم » أي : هَجَمْتُ عَلَيْهِم . وأمّا ^(٤) « طَلَعْتُ عَلَيْهِم » ^(٥) فـ « بَدَوْتُ » .

(٢) شرح الشافعية ١ : ٨٣ - ٩٢ .

(٤) م : فأما .

(١) من م .

(٣) م : داخلياً وخارجاً

(٥) سقط « عليهم » من م .

والضَّيَاءُ : كقولك « أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ » : أَضَاءَتْ . فَأَمَّا « شَرَقَتْ »
فهـ « طَلَعَتْ »

وَنَفْيُ الْغَرِيزَةِ : كقولك « أَسْرَعَ » و « أَبْطَأَ » . كأنك قلت
« عَجِلَ » و « احْتَبَسَ » . فَأَمَّا « عَجَلَ » (١) و « بَطُؤَ » فكانه
غريزة (٢) .

والتَّسْمِيَةُ : كقولك « أَكْفَرْتُهُ » و « أَخْطَأْتُهُ » أي سَمَّيْتُهُ
كافراً ومُخْطِئاً .

والدَّعَاءُ : كقولك « أُسْقِيْتُهُ » : دَعَوْتُ لَهُ بالسُّقْيَا (٣) . قال
ذو الرِّمَّة (٤) :

وَأُسْقِيهِ ، حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِئُهُ تَكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ، وَمَلَاعِبُهُ
أَي : أَدْعُو لَهُ بالسُّقْيَا (٥) .

والتَّعْرِيزُ : كقولك « أَقْتَلْتُهُ » أَي : عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ .

وبمعنى صارَ صَاحِبَ كَذَا : كقولك « أَجَدَبَ الْمَكَانُ » أَي : صارَ
ذَا جَدَبٍ .

(١) كذا ! والصواب « سَرَعَ » . (٢) انظر شرح الشافعية ١ : ٨٧ . (٣) م : بالسقي .
(٤) ديوانه ص ٣٨ والكتاب ٢ : ٢٣٥ وشرح الشافعية ١ : ٩١ - ٩٢ وشرح
شواهدهما ص ٤١ (٥) م : بالسقي .

والاستحقاق : كقولك « أَقْطَعَ النَّخْلُ » و « أَحْصَدَ الزَّرْعُ » .
أي : استحقاً أَنْ يُفْعَلَ بهما ذلك . ومن ذلك « أَحْمَدَتْهُ » وَجَدَتْهُ
مستحقاً للحمد و « أَلَامَ الرَّجُلُ » : استحقَّ أَنْ يُلَامَ .

والوجودُ : كقولك « أَبْصَرَهُ » : دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ الْمُبْصَرِ .

والوصولُ : كقولك « أَغْفَلْتُهُ » أي : وَصَلْتَ غَفْلَتِي إِلَيْهِ .

فَاعِلٌ وَتَكُونُ مُتَعَدِّيَةً^(١) ، نحو « ضَارَبْتُ » و « شَاتَمْتُ » .
وقد تكون غير متعددية^(٢) ، نحو « سَافَرَ » . وأكثر ما تجيء^(٣) من
اثنتين ، نحو « ضَارَبْتُ »^(٤) و « قَاتَلْتُ » . وقد تكون^(٥) من واحد ،
نحو « سَافَرَ » و « عَاقَبْتُ »^(٦) اللَّصَّ و « طَارَقَ النَّعْلَ »^(٧)

فَعَلٌّ : وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًّا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ . فَاَلْمُتَعَدِّيُّ نَحْوُ « كَسَرْتُهُ »
و « قَطَعْتُهُ » . وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ نَحْوُ « سَبَّحَ » و « هَلَّلَ » . وَلَهَا
ثَمَانِيَةُ مَعَانٍ^(٨) :

(١) م : وَبِكَوْنٍ مُتَعَدِّيًا .

(٢) م : وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ . (٣) م : مَا يَجِيءُ .

(٤) م : ضَارَبَ . (٥) م : وَقَدْ يَكُونُ

(٦) م : عَاقَبَ . (٧) طَارَقَ النَّعْلَ : صِيرَهَا طَاقًا فَوْقَ طَاقٍ .

وَانْظُرْ مَعَانِي « فَاعِلٍ » فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ١ : ٩٦ - ٩٩ . (٨) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١ : ٩٢ - ٩٦ .

أحدها أن تكون | ١٧ ب | للنقل ، فتُصَيِّرُ الفاعل مفعولاً ، كقولك
« فَرِحَ وَفَرَّحَتْهُ » و « غَرِمَ وَغَرَّمَتْهُ » و « فَزَعَ وَفَزَعَتْهُ » .
والثاني التكريرُ : كقولك « فَتَحَتْهُ » و « كَسَرَتْهُ » و « قَطَعَتْهُ »
و « حَرَّكَتْهُ » .

والثالث الجعلُ على صفةٍ : كقولك « فَطَّرَتْهُ فَأَ فَطَرَ » .
والرابع التسميةُ : كقولك « خَطَّأَتْهُ » و « فَسَّقَتْهُ » ، أي :
سَمَّيْتُهُ مَخْطِئاً [وفاسقاً] (١) .

والخامس الدعاءُ للشيء أو عليه : كقولك « سَقَيْتُهُ » : قَلْتُ لَهُ سَقَاكَ
اللهُ . و « جَدَّعَتْهُ » و « عَقَّرَتْهُ » أي : دَعَوْتُ عَلَيْهِ بِالْجَدْعِ وَالْعَقْرِ .
والسادس القيام على الشيء : كقولك « مَرَّضَتْهُ » أي : قَتْتُ عَلَيْهِ .
والسابع الإزالة : كقولك « قَذَيْتُ عَيْنَهُ » أي : أزلت عنها القَذَى .
والثامن أن يراد بها رميته بذلك : كقولك « شَجَعَتْهُ » و « جَبَّنَتْهُ »
أي : رَمَيْتُهُ بِالشَّجَاعَةِ وَالْجُبْنِ .
انفعلَ : ولا يكون متعدياً أبداً . وإنما يجيء في كلام العرب للمطاوعة .

(١) سقط من النسختين .

وقد تقدّم تفسيرُ المطاوعة^(١) . والمطاوعة فيها تكون بوجهين^(٢) . إمّا بأن^(٣) تُريد من الشيء أمراً ما ، فتبلغه بأن يفعل ما تُريده ، إن كان ممّا يَصِحُّ منه الفعل ، وإمّا بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعل ، وإن كان لا يَصِحُّ الفعل منه . فأماً ما يُطاورُ^(٤) ، بأن^(٥) يفعل فعلاً تُريده منه ، فنحو قولك « أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ » و « صَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذي فعلَ الانطلاقَ والانصرافَ بنفسه ، عند إرادتك إياها منه ، أو بَعَثِكُ إِيَّاهُ عليهما . وأماً ما تبلغ منه مرادك ، بأن^(٦) يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعل ، فنحو قولك « قَطَعْتُ الحبلَ فَاَنْقَطَعَ » و « كَسَرْتُ الحُبَّ^(٧) فَاَنْكَسَرَ » ؛ ألا ترى أن الحبلَ والحُبَّ لا يَصِحُّ منهما الفعل ، لأنه لا قدرة لهما . فإنما^(٨) أردت ذلك منهما ، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما^(٩) تَوَكَّلِيَا الفعل ، لأنَّ الفعل لا يَصِحُّ من مثلهما . ومن ذلك قوله^(١٠) :

(١) انظر ص ١٨٣ وشرح الشافية ١ : ١٠٨ .

(٢) من المنصف ١ : ٧١ - ٧٣ حتى قوله « لضرورة الشعر » بتصرف يسير .

(٣) ف : « أن » . وما أثبتناه من م يناسب ما يليه بعد .

(٤) م : فَأَتَ .

(٥) في حاشية ف : « الحب : الخاية » . (٦) المنصف : وإنما .

(٧) م : لا أنه . (٨) المنصف ١ : ٧٢ واللسان والناج (دخل) .

والبيت للكيت . وفي حاشية ف : « المحيت : الزق » .

[لا خطوتي تتعاطى غير موضعها] ولا يدي في حميت السمن^(١) تندخل
هو مطاوع « أدخلته » . وهو من باب « انقطع^(٢) الجبل » ، لأن
اليد لا تكون فاعلة ، إنما هي آلة يفعل بها .

واعلم أن « انفعَلَ » إنما أصله من الثلاثي ، ثم تلحقه الزيادتان من أوله ،
نحو « قَطَعْتُهُ فانقطع » و « سَرَحْتُهُ فانسرح »^(٣) . ولا يكاد يكون
« فَعَلَ » منه^(٤) إلا متعدياً ، حتى تمكن المطاوعة والانفعال ؛ ألا ترى
أن « قَطَعْتُهُ » و « كَسَرْتُهُ »^(٥) متعديان . قال أبو علي : وقد جاء
« فَعَلَ » منه غير متعدي ، قال الشاعر^(٦) :

وكم منزل ، لولاي : طِحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيقِ منهوي
وإنما هو مطاوع « هَوَى » إذا سقط ، وهو^(٧) غير متعدي ، كما ترى .

(١) كذا رواية ف وفوقها « صح » . م « القوم » . والمشهور : السكن .

(٢) م : القطع . (٣) م : سرجته فالسرج .

(٤) م : منه فعل . (٥) م : كسرتنه .

(٦) يزيد بن الحكم الثقفي . الكتاب ١ : ٣٨٨ والخصائص ٢ : ٢٥٩ والنصف ١ : ٧٢
والأمازي ١ : ٦٨ والسمط ص ٢٣٨ والأغاني ١١ : ١٠٠ والانصاف ص ٦٩١ والميني
٣ : ٢٦٢ والكامل ص ١٠٩٧ والخزانة ١ : ٤٩٦ و ٢ : ٤٣٠ وأمازي ابن الشجري ٢ : ٢١٢
والجمع ٢ : ٣٣ . وطحت : سقطت وهلكت . والقلّة : أعلى الجبل . والنيق : أرفع موضع في الجبل .
(٧) النصف : وهوى .

وجاء في هذه القصيدة «مُنْغَوِي» (١) . قال أبو علي : إِنَّمَا بَنَى مِنْ
«غَوِي» و «هَوَى» مُنْغَوِيًّا ، لضرورة الشعر .

ويجوز عندي أن يكون «مُنْغَوِي» و «مُنْهَوِي» مطاوعين لـ «أَغْوَيْتُهُ»
و «أَهْوَيْتُهُ» ، فيكون مثل «أَدْخَلْتُهُ فاندخلَ» و «أَطْلَقْتُهُ فانطلقَ» .
ولا يكونان ، علي هذا ، شاذَّين .

افْتَعَلَ : تكون متعدية ، وغير متعدية . فالمتعدية نحو «اكتسبَ»
و «اقتلَعَ» . وغير التعدية نحو «افتقرَ» و «استغنى» (٢) . ولها
ستة معانٍ (٣) :

أحدها المطاوعة ، فتكون إذ ذاك بمعنى «انفعلَ» وذلك قليل فيها ،
نحو «شَوَيْتُهُ فاشتَوَى» و «غَمَمْتُهُ فاعْتَمَّ» (٤) . والأفصحُ «انشَوَى»
و «انغمَّ» . وحكمها أيضاً ألا تُبنى إلا مما كان [«فَعَلَ» منه] (٥) متعدياً .
وقد يجيء من غير المتعدّي ، وذلك قليل فيها ، قال الراجز (٦) :

(١) ف والمنصف : منغو . (٢) ف م : «استغنى» . وهو ليس من افتعل .

(٣) شرح الشافعية ١ : ١٠٨ - ١١٠ .

(٤) م : غمّمته فاعتمَّ . (٥) من م

(٦) المنصف ١ : ٧٥ والاسان والتاج (شول) . واشتال : ارتفع . والقابض :
طالب القبس .

حتى إذا اشتال سُهَيْلٌ ، في السَّحَرِ

كَشَعْلَةٍ القَابِسِ ، تَرْمِي بِالشَّرَرِ

فهذا من « شال يَشُولُ » ، وهو غير متعدٍّ ، بدلالة قول الراجز (١) :

* يَشُولُ بالمِجَنِّ ، كالمَخْرُوقِ *

ولو كان متعدياً لقال : « يَشُولُ المِجَنِّ » .

والثاني أن يكون بمعنى « تفاعل » : كقولك « اجتَوَرُوا »
و « اعتَوَنُوا » أي : تجاوروا وتعاونوا .

والثالث أن يكون بمعنى الاتخاذ : كقولك « اشتَوَى القومُ » أي :
اتخذوا شِواءً . فأما « شَرَيْتُ » فكقولك « أَلْتَضَّجْتُ » . وكذلك
« اخْتَبَزُوا » و « اطْبَخُوا » و « اذْبَحُوا » أي : اتخذوا خُبْزاً ،
وطيخاً ، وذبيحةً . فأما « ذَبَحَ » فكقولك « قَتَلَ » .

والرابع التَّصَرُّفُ والاجتهادُ : كقولك « اِكْتَسَبَ » أي :

(١) أبو محمد الحنظلي يصف راعياً . النصف ١ : ٧٥ ومجالس نعلب ص ٢٣٢ والجمهرة
والقائيس والسحاح واللسان والتاج (حرق) . وقوله :
يَظِلُّ تَحْتَ الْفَتَنِ الْوَرِيقِ

يقول : يقوم على رجل واحدة ، يتناول للأفنان ، ويبتئها بالمِجَنِّ ، فينفذها للابل ، كأنه
مخروق . والمخروق : الذي انقطعت حرقته ، وهي عصب الورك .

تَصَرَّفَ واجْتَهَدَ . فأما « كَسَبَ » ف : أصاب ^(١) مالا

والخامس [١٨ أ] أن تكون بمعنى « نَفَعَلَ » : كقولك « ادْخَلَ »
و« ادَّجَلَ » ، تريد : تَدْخُلُ وتَدْجُلُ ^(٢) .

والسادس الخَطْفَةُ : كقولك « انْزَعَ » و« اسْتَلَبَ » : أخذه
بسرعة . فأما « نَزَعَ » فهو تحويلك إياه . وكذلك « قَلَعَ واقتلَعَ » ^(٣)
و« جَذَبَ واجْتَذَبَ » .

استفعلَ : تكون ^(٤) متعدية ، وغير متعدية . فالتعدية نحو
« اسْتَحْصَنْتُ الشَّيْءَ » . وغيرُ التعدية نحو « اسْتَقْدَمَ » و« اسْتَأْخَرَ » .
وتكون مبنية من [فِعْلٍ] ^(٥) متعد وغير متعد . فالمبنية من متعدٍ
نحو « اسْتَعَصَمَ » و« اسْتَعْلَمَ » ، هما مبنيان من « عَصَمَ » و« عَلِمَ » .
والمبنية من غيرِ التعدِّي نحو « اسْتَحْسَنَ » و« اسْتَقْبَحَ » هما مبنيان
من « حَسَنَ » و« قَبُحَ » . ولها خمسة معانٍ :

أحدها الإِصَابَةُ : كقولك « اسْتَجَدُّهُ » أي : أَصَبْتُهُ جَيِّدًا .
و« اسْتَكْرَمْتُهُ » و« اسْتَعْظَمْتُهُ » : أَصَبْتُهُ كَرِيمًا ، وَعَظِيمًا .

(١) م : فأما كسب أصاب . (٢) تدلج : تدخل .

(٣) م : واطلع . (٤) شرح الشافعية ١ : ١١٠ - ١١٢ . (٥) من م .

والثاني الطلبُ : كقولك « استعطيتُ العطيةَ » و « استعبتُهُ » أي : طلبتُ له العُتْبَى ، و « استفهمتهُ » أي طلبتُ منه أن يفهمني .

والثالث التحوُّلُ من حال إلى حال : نحو « استنوقَ الجملُ » و « استتيستِ الشاةُ » .

والرابع بمعنى ^(١) « تفعل » كقولك ^(٢) « نَعَمْظَمَ واستَعْظَمَ » و « نَكَبَّرَ واستكَبَّرَ » .

والخامس بمعنى ^(٣) « فَعَلَ » : كقولك « مرَّ واستمرَّ » و « قرَّ واستقرَّ » .

أفعالٌ : ولا يكون متعدياً . وأكثرُ ما صيغَ للألوان ، نحو قولك « اشبابٌ » و « اسوادٌ » و « ابيضٌ » و « ادهامٌ » . وقد قالوا « املاسٌ » و « اضرابٌ » ، وليساً من اللون

أفعلٌ : هو مقصورٌ من « أفعالٌ » ، لطول الكلمة . ومضناها كمضناها ، بدليل أنه ليس شيء من « أفعلٌ » إلا يُقال فيه « أفعالٌ » . إلا أنه قد تَقِيلُ إحدى اللغتين في شيء ، وتكثر الأُخرى ؛ ألا ترى أن طَرَحَ الألف من

(٢) م : كقولهم .

(١) م : معنى .

(٣) ف و م : معنى .

« احمرّ » و « اصفرّ » و « ابيضّ » و « اسودّ » أكثرُ، وإِنباتُها في « اشهاب »
و « ادهام » [و « اكهاب » ^(١)] أكثرُ. وقد قالوا « ارقدّ في العدوّ » ^(٢)
و « ارعوى » و « اقتوى » ^(٣) ، وكلّهُ « افعلّ » ، ولم يُسمع منهم في
شيء من ذلك ^(٤) « افعال » ، إلاّ أنّه يجوز بالقياس . وهو أيضاً لا يتعدّى ، كما
لا يتعدّى أصله الذي قُصِرَ منه .

افْعُولَ : يكون متعدّياً ، وغير متعدّ . فالتعدّي نحو « اعلوْط »
المُهرّ ^(٥) . وغير متعدّي نحو « اخروْط السفرّ » ^(٦) و « اجلوْذ » ^(٧) .
افْعَوْعَلَ : يكون ^(٨) متعدّياً وغير متعدّ . فالتعدّي نحو « احلّوليتُ
الشيء » . قال الشاعر ^(٩) :

فلَمّا أتى عامانِ ، بعدَ انفصالِهِ
عنِ الضَّرْعِ ، واحلّولى دِمائاً يَرودُها

- (١) من م . واكهاب : صار لونه الكلبة ، وهي غيرة مشربة سواداً
(٢) ارقدّ : أسرع . (٣) اقتوى : خدم بطعام بطنه . م والبدع :
« اكنوى » . وانظر شرح الشافية ١ : ١١٢ في معاني افعال وافعلّ .
(٤) م : هذا . (٥) اعلوط المهر : تعلق بمنقه وركبه .
(٦) اخروط السفر : طال . (٧) اجلوذ السفر : طال . وانظر شرح
الشافية ١ : ١١٢ . (٨) من النصف ١ : ٨١ - ٨٢ حتى
« اعشوشب » ، بتصرف يسير . وانظر شرح الشافية ١ : ١١٣ .
(٩) حميد بن ثور ديوانه ص ٧٣ والكتاب ٢ : ٢٤٢ والنصف ١ : ٨١ والصحاح
واللسان والتاج (حلّو) . والدماء : السهول اللينة . م : ولما أتى .

وروى ابنُ مِقْسَمٍ (١) عن ثعلب (٢) :
 لو كنتَ تُعْطِي ، حينَ تُسألُ ، سامحتُ
 لكَ النَّفْسُ ، واحلّولاكَ كلُّ خليلٍ
 وكذلك « اعروريتُ الفَرَسِ » (٣) . وغير المتمدّي نحو « اغدودن » (٤)
 النَّبْتُ . ومعناه - على كلِّ حالٍ - المبالغةُ ، نحو « خَشُنَ واخشوشَنَ »
 و « أَعْشَبَ واعشوشَبَ » .
 افعلَلَّ : لا يكون متعمّداً أبداً ، نحو « اطمأنَّ » و « اقشعرَّ » .

(١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب . مقرأ . حافظ لأقوال الكوفيين . تاريخ بغداد ٢ : ٢٠٦ .

(٢) النصف ١ : ٨٢ واللسان والتاج (حلو)

(٣) اعرورى : ركب . (٤) اغدودن : طال .

مُحَرَّرَاتُ التَّرْبِيَةِ

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

وأما حروفُ ^(١) الزيادة فمُشَرَّةٌ ، وبجمعها قولك «أمانٌ وتَسْهِيلٌ» .
فإن قيل : ولم سُمِّيتْ حروفُ الزيادة ، وهي قد تكون أصولاً ؟ فالجواب
أنَّ المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادةُ إلَّا منها ؛ ألا ترى أنه متى
وُجِدَ حرفٌ في كلمة زائداً ^(٢) لا بدَّ أن يكون أحدَ هذه الحروف .

فإن قيل : فهلا زِدْتُمْ في حروف الزيادة كافَ الخطاب ، التي في
« تلك » و « ذاك » ^(٣) ونحوهما ، والشينَ اللاحقة للكاف التي هي ضمير
المؤنث في الوقف ، نحو « أعطيتُكِش » و « أكرمتُكِش » ! فالجواب
أنه لا يُتَكَلَّمُ في هذا الموضع ، من حروف الزيادة ، إلَّا فيما جعلته
العرب كالجزء من الكلمة ، نحو همزة « أحر » وتاء « تنضُب » وأشباه
ذلك ؛ ألا ترى أنها من كمال الاسم ، كالـ « زيد » ، لأنَّ هذا
الضرب هو الذي يُحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته ، لما كتبه الأصل
في كونه من كمال البناء . فأما ما لم تجعله كالجزء مما زيد معه فزيادته
بيّنة ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها .

(١) الكتاب ٢ : ٣١٢ وشرح الشافية ٢ : ٣٣٠ - ٣٩٦ .

(٢) م : ذلك .

(٣) م : زائد .

فإن قيل : فإنَّ الكاف قد تُزاد على أنها من نفس الكلمة ، فيقال «هِنْدِيّ» وهِنْدِكِيّ» في معنى واحد ، وهو المنسوب ^(١) إلى الهند ، قال الشاعر ^(٢) :

ومَقْرُونَةٌ ، دُهُمٌ وَكُمْتُ ، كَأَنَّهَا طِمَاطُمٌ ، يُوفُونَ الْوِفَا ، هَنَادُكُ
أي : منسوبون إلى الهند ! فالجواب أن «هِنْدِيَّ» ^(٣) و «هِنْدِكِيَّ» من باب «سَبَطَ وَسَبَطَرُ» ، أعني مما تقارب فيه اللفظ ، والأصل مُخْتَلَفٌ ، لأنه لم يثبت ^(٤) زيادة [١٨ ب] الكاف ، في موضع غير هذا ، فيحمل هذا عليه .

فإن قيل : فإذا كان الأمرُ على ما ذكرتَ فلمَ أوردوا في حروف الزيادة اللَّامَ الزائدة ، في مثل «ذلك» ، والتاء الزائدة للتأنيث ، في مثل «قائمة» ، وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه ؛ ألا ترى أن «قائمة» ^(٥) اسمٌ كاملٌ دون التاء ، وكذلك «ذلك» اسمٌ كاملٌ دون اللَّامَ ، لأنك تقول «ذاك» ؟ فالجواب عن ذلك شيان :

أحدهما أنَّ التاء الزائدة قد تكون ، في موضع ، من نفس الكلمة ^(٦) نحو

-
- (١) م : منسوب . (٢) كثير عزة . ديوانه ٢ : ١٢٧ وسر الصناعة ١ : ٢٨١ والاسان والتاج (هند) . والطباطم : جمع طمطم ، وهو الذي في لسانه عجمة لا يفصح . والوفاز : جمع وفزة ، وهي المكان المرتفع . (٣) م : هنداً . (٤) م : لم تثبت . (٥) م : قائم . (٦) م : البناء .

«عِفْرِيت» ، وكذلك اللّام في نحو (١) «عَبْدِلِ» (٢) و «زَيْدِلِ» (٣) .
 فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ اللّام في «عَبْدِلِ» ليست من كمال الاسم ، لأنك تقول «عَبْدٌ» ،
 وكذلك «زَيْدٌ» لأنك تقول «زَيْدٌ» ! فالجواب أن الذي يقول «عبدلاً»
 و «زيدلاً» ليس «عبد» و «زيد» عنده باسمين كاملين ، بل هما بعضُ اسم ،
 بدليل جعلها حرفي إعراب كاللّام من «زيد» (٤) . فلمّا كانا من نفس
 الحرف في بعض المواضع ذُكرا مع حروف الزيادة .

والآخر أن تاء التانيث في مثل «قائمة» واللّام في مثل «ذلك» بمنزلة
 ما هو من نفس الحرف . أمّا تاء التانيث فلائها قد صارت حرف إعراب .
 وأيضاً فإنك لو أسقطتها لاختلّت دلالة الاسم ، لأنه كان يُعطي التانيث ،
 فإذا سَقَطَتْ منه لم يبقَ ما يدلُّ على التانيث ، وصار مدلول الاسم شيئاً
 آخر . وقد تلزم في بعض المواضع نحو «رفاهية» (١) ، و «كراهية» ،
 و «طواعية» ، لا يجوز حذفها في شيء من ذلك . وأمّا اللّام فإنها إذا
 زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد ، فإذا أسقطتها منه
 اختلّت (٥) دلالاته التي كانت له مع اللّام ، وصار يعطى القريب ،
 نحو «ذا» .

(١) سقط من م . (٢) عبدل : عبد . (٣) زيدل : زيد .

(٤) سقط «بدليل» جعلها حرفي إعراب كاللّام من زيد ، من م .

(٥) م : اختلفت .

فإن قيل : فلم أوردوا فيها الهاء ، وهي لا تزداد إلا لبيان الحركة ، فلم تنزل منزلة الجزء مما زيدت فيه ؟ فالجواب أن المبرد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة . وسنبين كونها من حروف الزيادة في فصل الهاء ^(١) ، إن شاء الله تعالى ^(٢) .

فتبين أن حروف الزيادة ^(٣) ، التي يجب أن تُوردَ هنا ، إنما هي العشرة المتقدمة الذكر . وما عدا ذلك ، من الحروف ، لا يزداد ^(٤) إلا في التضعيف . فإن كل حرف يُضعفُ فإنَّ أحدَ المُضعَّفينِ زائدٌ ، ما لم تَقمِ الدلالةُ على أصالتها ^(٥) . وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، نحو « رد » ، إذ لا بدَّ من فاء وعين ولام ^(٦) . وسنفرد لذلك ^(٧) باباً ، عقب الفراغ من حروف الزيادة ، وسنبين ^(٨) فيه أي الحرفين هو الزائد . فإن في ذلك خلافاً .

ولا يزداد حرف من هذه الحروف إلا :

للإلحاق : نحو واو « كَوثر » .

(١) م : ه فالجواب أنها قد تزداد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف . وسنبين ذلك في فصل الهاء . وانظر المقتضب ١ : ٥٦ ترخلاف ما ذكر المؤلف . (٢) من م .

(٣) م : الزوائد . (٤) م : لا تزداد .

(٥) ف : أصالتها . (٦) سقط ه وذلك بأن ... ولام ه من م .

(٧) م : وسين ذلك . (٨) م : وبنين .

أو لمعنى : نحو حروف المضارعة .

أو للإمكان^(١) : نحو همزة الوصل ، فإنها زيدت ليتوصلَ بها إلى النطق بالساكن ، ونحو الهاء المزيدة ، فيما كان من الأفعال على حرف واحد ، في الوقف ، نحو « فِهْ » و « عِهْ » . فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد ، إذ لا أقلَّ من حرفٍ يُبتدأ به ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه .

أو لبيان الحركة : في نحو ﴿ سُلْطَانِيَّةٌ ﴾^(٢) .

أو للمدِّ : نحو « كتاب » و « عجوز »^(٣) و « قضيب » . وإنما زيدت هذه الحروف ، لينزل معها قلقُ اللسان بالحركات المجتمعة ، أو لينزلَ معها اجتماع الأمثال في نحو « شَدِيدٌ » . ومما^(٤) يدلُّ على أنهم قد يزيدون الحرف ، للفصل بين المثليين ، قولهم في جمع قَرَدٍ « قَرَادِيدٌ » في فصيح الكلام . ولا تفعل [العرب] ذلك فيما ليس في آخره مثلان ، إلَّا في الضرورة ، نحو قوله :^(٥)

[تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ

أو للمِعْوَضِ : نحو تاء التأنيث في « زنادقة » فإنها عِوَضٌ من ياء

(١) ف والمبدع : لامكان . (٢) الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

(٣) له معان كثيرة تبلغ الثمانين . انظر اللسان والتاج : عجز .

(٤) سقط حتى بيت الفرزدق من م .

(٥) الفرزدق . ديوانه ص ٥٧٠ والكتاب ١ : ١٠ .

« زَنَادِق » (١) .

أو لتكثير الكلمة : نحو أَلَف : « قَبَعَتَرَى » (٢) ونون « كَنَسَهْبُل » (٣) ، لأنه لا يمكن فيها الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به . وإذا (٤) أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير ، إذ لا فائدة في ذلك . فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير ، قد قابل الحرف الزائد منها حرف أصلي من ذلك النظير ، للإلحاق [١٩ أ] ، إلا أن يمنع من ذلك مانع .

وقد (٥) تقدّم ما يُعلم به أن الحرف ملحق في الأفعال ، عند ذكر الأفعال . وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابلة حرف أصلي ، من بناء آخر على وفق (٦) البناء الذي فيه الحرف الزائد ، قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلا أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر ، أو ياء أو واواً حركة ما قبلها من جنسها ، نحو « قضيب » و « عجوز » ، أو ميماً أو همزة في أول كلمة .

أمّا الألف فإنها لم يُلحَق بها حشو الكلمة ، لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة ، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة . فإذا قدرتها منقلبة

(١) م : زنديق . (٢) القبشري : الجمل الضخم العظيم .

(٣) الكنهل : شجر عظام . (٤) م : ومها .

(٥) سقط من م حتى « لم يدغم مثل قردد » .

(٦) في حاشية ف : « وفق بالفتح لا غير » .

لم يَجَلْ من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكناً أو متحركاً .
 فلا يُتَصَوَّرُ أن يكون ساكناً ، إذ لا موجب لإعلاله . ولا يُتَصَوَّرُ
 أن يكون متحركاً ، لأنه يؤدي إلى تغيّر الملحق عن بناء ما ألحق به ،
 وذلك لا يجوز . ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثليين في « قَرَدَد » ولم
 يدغموا ، لثلاث تغيّر عن بناء ما ألحق به ، وهو « جَعْفَر » ، فلا يحصل
 الغرض الذي قصد به ، من تصوير الملحق على وفق الملحق به في الحركات
 والسكنات وعدد الحروف . وأمّا إذا كانت طرفاً فيُتَصَوَّرُ الإلحاق بها ،
 لأنها إذ ذاك تُقَدَّرُ منقلبة عن حرف متحرك . ولا يكون ذلك تغيّراً لبناء
 الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به ، لأنّ حركة الآخر ليست
 من البناء .

وأمّا الياء المكسورة ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأُجْرِيَا في منع
 الإلحاق بهما مُجْرَى الألف ، لشبههما بها في الاعتلال والمدّ .

وأمّا الهمزة والياء أو لا فلم يلحق بهما ، لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما
 أو لا ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول ، إلاّ فيما شذّ ، على ما يُبيّن في موضعه .
 فلما عزموا على ألاّ يكونا أصليين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق ، لأنّ
 في ذلك تقريباً لهما من الأصول ، وتزيلاً لهما منزلتهما ، فيكون ذلك نقضاً
 لما اعتزموه من زيادتهما . ومما يُبيّن لك أنّهما ليسا للإلحاق وجودُ
 « أَشَدَّ » و « مَفَرَّ » في كلامهم ، والأصل « أَشَدَدَّ » و « مَفَرَّرَ » . فلو كانا

للإلحاق لم يُدغم كما لم يُدغم مثل «قَرَدَد» (١) .

فإن قال قائل (٢) : ولأي شيء خصّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة ، من بين حروف المعجم ؟ فالجواب أن أمّهات هذه الزوائد ، والذي (٣) هو زائد منها بحق الأصالة ، الواو والياء (٤) والألف ، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها ؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها ، أعني الحركات : الضمّة والكسرة والفتحة ، لأنّ الضمّة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والفتحة بعض الألف . ولما كانت أمّهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادةً ، على ما يُبيّن بعد ، إن شاء الله .

وأما الهمزة والتاء والميم (٥) والنون فزِيدَت لشيءٍ بها بحروف العلة : أمّا الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها ، بالتسهيل ، والحدف ، والبدل .

وأما التاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما ، ولذلك أبدلت منها في مثل «ثراث» و«تُكأة» ، لأنهما من «وَرِثت» و«تَوَكَّأت» .

وأما الميم فمضارعةٌ للواو أيضاً ، من جهة تقاربها في المخرج ، ومضارعةٌ

(١) ينتهي ههنا الخرم في م .

(٢) م : فإن قيل .

(٣) سقط الواو من ف .

(٤) ف : الياء والواو .

(٥) م : والميم والتاء .

لحروف العلة كلها، من جهة الغنة التي فيها، الشبيهة بالتيين الذي في حروف العلة، لأن الغنة فضل صوت في الحرف، كما أن اللين كذلك.

وأما النون فأشبهت أيضاً حروف العلة، من جهة الغنة التي فيها.

ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة، على ما يبين بعد، إن شاء الله تعالى.

وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف (١) العلة:

أما اللام فمشبهة للنون، من حيث تسطيل في مخرجها، حتى تلحق بمخرج النون، على ما يبين في الإدغام.

وأما السين (٢) فإنها تشبه التاء، لهما [١٩ ب] وتقارب مخرجيهما.

وأما الهاء فمشبهة للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما. لأنهما من حروف الحلق

ولما كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العلة، بل أشبهت المشبهة

بها، لم تجيء مزيدة إلا في ألفاظ محفوظة، وأما كن مخصوصة لاتعدادها. فهي أقل الحروف زيادة لذلك.

(١) م: د لحروف، ف: زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بالحروف المشبهة بحروف العلة.

(٢) م: التاء.

ذكر الأماكن التي تراود فيها هذه الحروف

باب اللام

أما اللام فإنها تزداد في « ذلك » و « تلك » بفتح التاء وكسرهما و « تالك » و « أولالك » و « هنالك » . والدليل ، على زيادتها في هذه الأشياء . قولهم في معناها « ذاك » و « تيك » و « أولاك » ^(١) و « هناك » . وتُزداد أيضاً في « عَبْدِلِ » وفي « زَيْدِلِ » وفي « فَحْجَلِ » ^(٢) . فالدليل على زيادتها في « زَيْدِلِ » أن معناه « زيد » ، وكذلك أيضاً « عَبْدِلِ » ^(٣) دليلُ زيادةٍ لامِهِ كونه في معنى « عَبْد » .

وزعم أبو الحسن ^(٤) أن معنى « عَبْدِلِ » : عبد الله . فعلى هذا تحتمل هذه اللام أن تكون زائدة على « عبد » من « عبد الله » . ويحتمل أن تكون هذه ^(٥) اللام من « الله » فيكون « عَبْدِلِ » على هذا اسماً مركباً من « عبد » و « الله » ، كما فعلوا ذلك في « عبد الدار » و « عبد قيس » ، فقالوا « عَبْدَرِي » ، و « عَبْدَقَسِي » . فلا تكون اللام على هذا زائدة ، بل هي بعض اسم . إذ لو

(١) م : د أولئك . وانظر النصف ١ : ١٦٥ .

(٢) م : الفحجل : الذي في رجله اعوجاج .

(٣) م : عبد أيضاً

(٤) الأختف الأوسط .

(٥) م : عزه .

جعلناها زائدة لوجب أن نكون الراء من «عَبْدَرِيَّ» ، والقاف من «عَبْقَسِيَّ» ، زائدتين ، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة . وأمّا «فَحَجَلٌ» فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى «الأَفْحَج» .

وحكى ^(١) علي بن سليمان ، عن أبي العباس المبرّد ، أنه كان يقول : «الْمَشْوَلُ» ^(٢) : الطويل اللحية ، وهو مأخوذ من قولهم : ضَبَعَانُ أَعْتَى ، وضَبَعٌ [عَثَوُ] ، إذ كانا كثيري [الشَّعْر] . وكذلك يقال للرجل والمرأة . فاللّام من «عَثَوَلٍ» زائدة [كما] أنها في «فحجل» كذلك .

فأمّا «فَيْشَلَةٌ» ^(٣) و «هَيْقَلٌ» ^(٤) و «طَيْسَلٌ» ^(٥) فيمكن أن تجعل اللّام فيها ^(٦) زائدة ، لأنه يقال «فَيْشَلَةٌ» في معنى «فَيْشَلَةٌ» ، و «هَيْقَلٌ» في معنى «هَيْقَلٌ» ^(٧) ، و «طَيْسَلٌ» في معنى «طَيْسَلٌ» . ويمكن أيضاً أن تجعل اللّام أصليةً والياء زائدة ، لأنّ زيادة الياء أوسع من زيادة اللّام ، فتكون هذه الألفاظ متقاربةً وأصولها مختلفة ، نحو «ضَيْطَاطٌ» ^(٨) و «ضَيْطَارٌ» ^(٩)

(١) سقط من النسختين حتى قوله «فحجل كذلك» . وأخذه أبو حيان بحاشية ف . وهو بخلاف يسير في التاج (عثل) . وعنه أثبتنا الكلمات المحرومة .

(٢) انظر الكامل ص ٤٦٩ . (٣) الفيشلة : رأس الذكر .

(٤) الهَيْقَل : الظليم . (٥) الطَيْسَل : الكثير من كل شيء . (٦) م : فيها .

(٧) م : يقال فيشه وهيق في معنى هَيْقَل وفَيْشَلَة . (٨) الضَيْطَاط : الرجل الغليظ .

(٩) الضَيْطَار : الرجل الغليظ الضخم . م : ضَيْطَان .

و «سَبَطَ وَسَبَطَر» ؛ ألا ترى أنَّ الراء لا تزداد ، وأنَّ «ضَيَّاطًا» و «ضَيَّاطَارًا» ، و «سَبَطًا»^(١) و «سَبَطَرًا» : متقاربةٌ ، وأصولُها مختلفةٌ .

ولا يُحمل «زيدل» إلَّا على زيادة اللام ، لأنَّ استعمال «زيد» أكثر من استعمال «زيدل» . فدلَّ ذلك على أنَّ «زيدًا» هو الأصل ، وأنَّ اللام زائدة .

وكذلك «فَحَجَلٌ» و «عَبْدَلٌ» اللام فيها زائدة ، ولا يجعلان من ذوات الأربعة ، ويجعل «عبد» و «أفحج» من ذوات الثلاثة ، فيكون من باب «ضَيَّاط و ضَيَّاطَار» ، لأنَّ «عبدًا» و «أفحج» هما الأصلان ، لكثرة استعمالهما ، وقلَّة «عبدل» و «فحجل» .

فأمَّا «فَيْشَةٌ» و «فَيْشَلَةٌ» و «هَيْقٌ» و «هَيْقَلٌ» و «طَيْسٌ» و «طَيْسَلٌ» فكلُّ واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله ، فلذلك ساغ تقديرُ كلِّ واحد منها أصلًا بنفسه .

وزعم محمد بن حبيب أنَّ اللام من «عَنْسَلٍ»^(٢) زائدة ، لأنه في معنى «عَنْس» . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أنَّ لامه أصليةٌ ، وأنه مشتقٌّ من «العَسَلَان» وهو عدو الذئب ، والنون زائدة ، لأنَّ زيادة النون أسهلُّ من زيادة اللام ، واشتقاقه واضح لا تكلف فيه .

(٢) العنسل : الناقة السريمة

(١) سقط من م .

وأما «ازلغَبَّ»^(١) الفرخُ .أي : «زَغَبَ»^(٢) فلامه أصليّة ،
لأنَّ «ازلغَبَّ» في معنى «زَغَبَ»^(٣) كثيرُ الاستعمال ، فينبغي أن
يُجعل أصلاً بنفسه^(٤) ، ولا تُجعل اللّام زائدة ، لقلّة زيادة اللّام .
وبالجملة فإنَّ «ازلغَبَّ» فعلٌ ، ولا تُحفظ^(٥) زائدة في فعل .
فهذه جملة^(٥) الألفاظ التي زينت اللّام فيها .

(١) ازلف : شوك بريشه ، قبل أن يسود
(٢) ضبطت العين في ف بالفتح والكسر معاً
(٣) م : برأسه .
(٤) أي : اللام .
(٥) سقط من م .

باب الهاء

وأما ^(١) الهاء فتزاد لبيان الحركة ، في نحو « فيه » و « ارميه » .
 وزعم أبو العباس ^(٢) أنها لا تزاد في غير ذلك . ولذلك لم يجعلها من الحروف
 الزوائد كما تقدم ^(٣) . والصحيح أنها تزاد في غير ذلك ، إلا أن ذلك
 قليل جداً . فالذي زيدت فيه ، من غير ذلك : « أمهته » ^(٤) و « هجرع »
 و « هير كولة » و « هبلع » ^(٥) و « أهراق » و « أهراح الماشية » .
 أما « أمهته » ففيها خلاف . فمنهم من جعل الهاء فيه ^(٦) زائدة ، ومنهم
 من جعلها أصلية . فالذي [٢٠ أ] يجعلها ^(٧) زائدة يستدل ، على ذلك ، بأنها
 في معنى « الأمم » . قال ^(٨) :

* أمهتي خندف ، والياس أبي *

-
- (١) ف و م : أما .
 في اللسان والتاج (أم) خلاف ذلك .
 (٢) انظر ص ٢٠٤ والمقتضب ١ : ٥٦ . (٤) م : أمهته .
 (٥) م : هجرع . (٦) كذا بتذكير الضمير .
 (٧) ف : جعلها . (٨) قصيد بن كلاب . شرح النافذة ٢ : ٢٨٣
 وشرح شواهد ص ٣٠١ - ٣٠٨ والأمال ٢ : ٣٠٥ والسمط ص ٩٥٠ والعيني ٤ : ٥٦٥
 والزهر ١ : ١٧٩ والخزانة ٣ : ٣٠٦ والجمهرة ٣ : ٢٦٧ واللسان والتاج (أم)

أي : أُمِّي إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ «أُمِّهَة» أَوْ «مَم» أَنَّ «أُمِّهَة» إِنَّمَا تَقَعُ ، فِي الْغَالِبِ ، عَلَى مَنْ يَعْقِلُ . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يَعْقِلُ ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

قَوَالُ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالُهُ عَقَّارُ مَشَى ، أُمِّهَاتِ الرَّبَاعِ
و «أُم» يَقَعُ ، فِي الْغَالِبِ ، عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ . وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْعَاقِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٢) :
لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ ، وَشَامٌ
وَمَا يَدُلُّ أَيْضًا ، عَلَى زِيَادَةِ الْهَاءِ (٣) فِي «أُمِّهَة» ، قَوْلُهُمْ «أُم» بَيِّنَةٌ
الْأُمُومَةُ «بَغِيرِ هَاءٍ . وَلَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَتَبَتَ فِي الْمَصْدَرِ .

وَالَّذِي يَجْعَلُهَا أَصْلِيَّةً يَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ «تَأْمَّهْتُ أُمَّتًا» . فـ «تَأْمَّهْتُ» : تَفَعَّلْتُ بِمَنْزِلَةِ «تَفَبَّهْتُ» ، مَعَ أَنَّ زِيَادَةَ الْهَاءِ قَلِيلَةٌ جَدًّا ، فَمِنْهُمَا أَمْكَنُ جَعْلُهَا أَصْلِيَّةً كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى فِيهَا .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ «الْأُمُومَةَ» حَكَاهَا أَعْمَةُ اللُّغَةِ . وَأَمَّا

(١) السِّفَّاحُ بْنُ بَكِيرٍ وَهُوَ الْبَيْتُ ٥ مِنَ الْفَضْلِيَّةِ ٩٢ . وَالرَّبَاعُ : مَا تَنَجَّ فِي أَوَّلِ التَّنَاجِ .

(٢) جَرِيرٌ . دِيَوَانُهُ ص ٥١٥ . وَالشَّامُ : جَمْعُ شَامَةٍ .

(٣) م : وَمَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْهَاءِ أَيْضًا .

« تَأْمَهَتْ » فانفرد بها صاحب العين . وكثيراً^(١) ما يأتي ، في كتاب العين ،
بما لا ينبغي أن يؤخذ به ، لكثرة اضطرابه وخلله .

وأما « هَجَرَ ع » و « هَبَلَ ع » و « هَرَّ كَوَلَه » فزعم أبو الحسن
أنَّ الهاء فيها زائدة ، واستدلَّ على زيادتها بالاشتقاق . فأما « هَجَرَ ع » فهو
الطويل ، فكأنه مأخوذ من « الجَرَ ع » وهو المكان السهل المنقاد . وأما
« الهَبَلَ ع » فالأَكُول ، ففيه معنى البلع . وأما « الهَرَّ كَوَلَه » فهي
التي تَرَكُلُ في مشيتها . فالهاء فيها^(٢) زائدة . وبعض العرب يقول
« هَرَّ كَلَه » و « هُرَّ كَلَه » . وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصلية .
والصحيح أنَّ الهاء في « هَبَلَ ع » زائدة ، لوضوح اشتقاقه من البلع .

وأما « هَجَرَ ع » فوجه الجمع^(٣) بينه وبين « الجَرَ ع » ليس له ذلك
الوضوح الذي لـ « هَبَلَ ع » . فينبغي أن تجعل الهاء أصلية ، وألاَّ تجعل من
لفظ « الجَرَ ع » . على أنَّ أحمد بن يحيى قد حكى « هذا أهَجَرُ من هذا » ،
أي : أطولُ منه^(٤) . فيحتمل أن يكون من لفظ « هَجَرَ ع » ، وحذفت
لامه^(٥) . ويكون في قولهم « أهَجَرُ من كذا » دلالةٌ على أصالة الهاء .

(١) م : وكثير . (٢) م : فيه . (٣) م : الجمع .

(٤) سقط من م . وانظر مجالس ثواب ص ٤٥٧ حيث زاد « وأحسن » .

(٥) يريد : اللام الثانية .

وأما «الهركولة» فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك .
 فعلى هذا تكون الهاء أصلية ، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ، لأنه - على هذا -
 ليس مأخوذاً من «ر كل » . فإذا ثبت أن الهاء في «هركولة» أصلية ، عند
 من يجعله واقماً على الضخمة^(١) الأوراك ، فكذلك ينبغي أن يجعل^(٢) ، إذا وقع
 على المرأة التي تركل في مشيتها ، وألا يجعل ذلك مشتقاً من «ر كل » ، بل اسم
 للمرأة التي تركل في مشيتها ، إذ قد^(٣) ثبتت أصالتها في موضع .

وكذلك «هلقم» ، من قول الراجز^(٤) :

* هلقم ، يأكل أطراف النجد *

ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة ، لأنه من «اللقم» . إلا أنه لا ينبغي أن يجعل
 مستدركاً على سيبويه ، لأنه لا يحفظ في ثر . وأما «هبلع» فينبغي
 أن يجعل من الفوائت .

وأما «أهراق» و «أهراح الماشية» فإن الهاء فيها^(٥) زائدة ،
 لأنها في معنى «أراق» و «أراح» .

فإن قيل : إنما ينبغي أن يجعل هذا من البدل ، لأن قياس^(٦) قول

(١) م : الضخم . (٢) ف : يحمل .

(٣) ف وم . إذ وقد . وكذلك في ص ٥١٤ . وانظر ص ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٦٧٨ .

(٤) اللسان والتاج (هلقم) . (٥) م : فيها .

(٦) سقط من م .

سيبويه^(١) في «أسطاع» : إنَّ السين عوض من ذهاب حركة العين ،
أن يكون الأمر في «أهراق» و «أهراح» كذلك ! فالجواب أنه ينبغي
أن يجعل^(٢) ذلك في باب البدل من وجه ، وفي باب الزيادة من وجه .
وسنبيِّن^(٣) ذلك في فصل^(٤) السين ، إن شاء الله تعالى .

(١) الكتاب : ٨ .

(٢) م : يورد .

(٣) م : وسين .

(٤) كذا والصواب : باب ، .

باب السين

وَأَمَّا السِّينُ فَتُزَادُ ^(١) فِي « اسْتَفْعَلَ » وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، مِنْ مَضَارِعَ ،
وَأَسْمِ فَاعِلٍ ، وَأَسْمِ ^(٢) مَفْعُولٍ ، وَمَصْدَرٍ . وَ ^(٣) تَزَادُ أَيْضاً فِي الْوَقْفِ ، لِتَبْيِينِ
كَسْرَةِ الْكَافِ ^(٤) مِنَ الْمُؤَنَّثِ ، فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ ، نَحْوُ « مَرَرْتُ بِكَيْسٍ »
و « أَكْرَمْتُكَيْسٍ » . وَزِيَادَتُهَا فِي هَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ يَدِينَةُ ، لَا يُحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ
دَلِيلٍ عَلَيْهَا . أَمَّا فِي الْوَقْفِ فَلِكُونُهَا لَمْ تَجْعَلْ كَالْجُزْءِ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، فَبَانَتَ لَذَلِكَ
زِيَادَتُهَا . وَأَمَّا فِي « اسْتَفْعَلَ » فَلِكُونُهُ أَبْدَأً مَبْنِيًّا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، فَبَانَتَ لَذَلِكَ
زِيَادَتُهَا [٢٠ ب] ، لَوْضُوحِ رَدِّهَا إِلَى الثَّلَاثِيِّ غَيْرِ الْمَزِيدِ .

وَأَمَّا ^(٥) « اسْتَخَذَ فُلَانٌ » ، مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ « اسْتَخَذَ فُلَانٌ أَرْضاً » ،
فَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ « اسْتَخَذَ » وَزَنَهُ « افْتَعَلَ » مِنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٦) ﴿ لَتَخَذَنَّ ﴾ ^(٧) عَلَيْهِ أَجْرًا ، ثُمَّ أَبْدَلُوا السِّينَ مِنَ التَّاءِ الْأُولَى

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٠٩ - ٢١٤ .

(٢) ف : أو اسم . (٣) سقط من م .

(٤) م : كسرة الكسرة . (٥) م : فأما . (٦) الآية ٧٨ من سورة الكهف .

(٧) قراءة أبي عمرو وابن كثير . انظر التبيان ٧ : ٧٦ . م : لاتخذت .

التي هي فاء [الكلمة] ^(١) ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِت » ، لأن أصلها « سِدْسُ » بدليل قولهم « أسداس » . فلما أبدلوا التاء من السين ، فقالوا « سِدْتُ » ، أدغموا الدال في التاء . وإنما جاز ذلك ، لأن السين والتاء مهموسان ، فجاز إبدال ^(٢) كل واحد منهما من الآخر ، بسبب ذلك .

والآخر أن يكون أصله « استَخَذَ » على وزن « استفعل » من « تَخَذَ » أيضاً ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالاً للمثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من « اتَّقَى » ، كراهية لاجتماع المثلين أيضاً ، فقالوا « تَقَى يَتَقَى » . قال الشاعر ^(٣) :

تَقُوهُ ، أَيُّهَا الْفِتْيَانُ ، إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
يريد : اتَّقُوهُ . فعلى هذا تكون السين زائدة . وعلى الأول تكون بدلاً من أصل .

والصحيح من هذين القولين عندي الثاني ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التائين لاجتماع المثلين في « تَقَى » ، وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل « تَذَكَّرُ » و « تَفَكَّرُ » تُريد ^(٤) « تَتَذَكَّرُ » و « تَتَفَكَّرُ » .

(١) من م . وفي سر الصناعة : فاء افتعل . (٢) م : فجأ الدال .

(٣) خدّاش بن زهير النوادر ص ٤ والنصف ١ : ٢٩٠ وسر الصناعة ١ : ٢١٠

وإصلاح النطق ص ٢٨ والعيني ٢ : ٣٧١ . (٤) م : يريد .

ولم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه . وبالدل في مثل هذا ليس بقياس ، فيقال به حيث لم يُسمع . فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي ، لأنَّ فيه الحمل على ما سُمع مثله .

وأما «أُسْطَاعَ» فالسين عند سيبويه ^(١) فيه عوض من ذهاب حركة العين منها . وذلك أنَّ أصله «أَطْوَعَ» ، فنُقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار «أَطْوَعُ» ، ثم قلبت الواو ألفاً ، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ . ثم زيدت السين عوضاً من ذهاب الحركة من العين - وهي الواو - بجعلها على الفاء . وقد تعقَّب المبرِّدُ ذلك على سيبويه ، فقال : إنما يُعوَّضُ من الشيء إذا فُقدَ وذَهَبَ . فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا . وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء .

والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ . وذلك أنَّ العين لما سكنت توهَّنت لسكونها ، ونهَّيت للحذف عند سكون اللام ، وذلك في نحو «لم يُطع» و «أطع» و «أطعْتُ» . ففي هذا كله قد حُذِفَتِ العينُ ، لالتقاء الساكنين . ولو كانت العين متحرِّكة لم تحذف ^(٢) ، بل كنت تقول «لم يُطْوَعُ» و «أَطْوَعُ» و «أَطْوَعْتُ» . فزيدت السين لتكون عوضاً

(١) الكتاب ١ : ٨ . (٢) م : «لما حذفت» . وكذلك عبارة سر الصناعة .

من العين متى حُذِفَتْ . وأما قبل حذف العين فليست بعِوضٍ ، بل هي زائدة . فلذلك ينبغي أن يجعل «أَسْطَاعَ» من قَبيل ما زيدت فيه السين ، بالنظر إليه قبل الحذف . ومن جعل «أَسْطَاعَ» من قَبيل ما السينُ فيه عِوضٌ فبالنظر إلى الحذف .

وكذلك الأمر في «أَهْرَاقَ» و «أَهْرَاحَ» أعني (١) : من أنه يَسُوغُ أن تُورَدَا (٢) في العوض ، بالنظر إليهما بعد الحذف ، وفي الزيادة بالنظر إليهما (٣) قبل الحذف .

فإن قيل : فإن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، لا كما (٤) ذهبت إليه من أنها عوض متى ذهبت (٥) العين ! فالجواب عن ذلك (٦) شيان :

أحدهما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله «مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ» أي : زادوا من أجل ذهاب حركة العين . لأنَّ زيادة السين - لتكون مُعَدَّةً للموضيعة - إنما كان من أجل ذهاب حركة العين ، لأنَّ ذهاب حركة العين

-
- | | |
|-----------------|---------------------|
| (١) م : غير . | (٢) م : تورد . |
| (٣) م : إليها . | (٤) م : العين كما . |
| (٥) م : حذفت . | (٦) م : هذا . |

هو الذي أوجب حذف العين ، عند سكون اللّام .

والآخر أن يكون جعلَ السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، وإن كانت إنما هي عوضٌ من العين ، في بعض المواضع ^(١) ، لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة . فأقام السببَ مقامَ المُسبَّب . وإقامة السبب مقامَ المُسبَّب كثيرٌ جداً .

وقال القراء : شَبَّهُوا «أَسْطَطْتُ» بـ «أَفْعَلْتُ» . فهذا يدل من كلامه ^(٢) على أنَّ أصله «أَسْطَطْتُ» . فلما حُذِفَتِ التاء بقي على وزن «افعلت» ، ففُتِحَتْ [٢١ أ] الهمزة وقُطِعَتْ . وهذا الذي ذهب إليه غيرُ مَرَضِيٍّ ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن «افعلت» بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا «إِسْطَاع» بكسر الهمزة وجعلها للوصل . واطَّرادُ ذلك عندهم ، وكثرته ، يدلُّ على فساد مذهبه .

فإن قيل : ما ذهب إليه سيبويه ، من ^(٣) زيادة السين لتكون مُعَدَّةً لِلْعَوَاضِ ، لم يثبت ، فينبغي أن يحمل «أَسْطَاع» على ما ذهب إليه القراء ! قيل : قد ثبت أنَّ العرب تزيد غير السين لذلك في «أَهْرَاق» و «أَهْرَاح» ، فيحمل «أَسْطَاع» على ذلك . وأما قطع همزة الوصل ، لأنَّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزة قُطْعٍ ، فلم يستقرَّ في موضع من المواضع .

(١) م : في موضع من المواضع (٢) سقط د من كلامه ، من م . (٣) زاد في م : أنَّ .

باب الهمزة

الهمزة (١) لا يخلو أن تقع أولاً ، أو غير أول . فإن وقعت غير أول قُضي عليها بالأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل . وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول ، فيما عُرِف له اشتقاق أو تصريح ، وُجِدَتْ أصليّة ، ولم تُوجد زائدة ، إلا في ألفاظ يسيرة . وهي :

« شَمَالٌ » و « شَامِلٌ » (٢) بدليل قولهم « شَمَلَتِ الرِّيحُ » . ولو كانت الهمزة أصليّةً لقالوا « شَامَلَتِ » و (٣) « شَمَالَتِ » .

و « جُرَائِضٌ » (٤) ، لأنهم قالوا (٥) في معناه « جِرَواضٌ » .

و « حُطَّائِطٌ » ، لأنه الصغير ، المَحْطُوطُ عن قَدْرِهِ المعتاد .

و « قُدَائِمٌ » ؛ لأنه في معنى : قديم .

و « النَّيْدُْلَانِ » ، لأنهم يقولون في معناه : « النَّيْدُْلَانِ » . قال (٦) :

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٢١ - ١٣٤ والكتاب ٢ : ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢) الشَّمَالُ والشَّامِلُ : ربيع الشمال (٣) م : أو .

(٤) الجُرَائِضُ : الجمل الضخم (٥) م : بدليل قولهم .

(٦) سر الصناعة ١ : ١٢٥ والمنصف ١ : ١٠٦ واللسان والتاج (ندل) و (فرج) .
والنفرجة : الجبان الضعيف . وفي النسختين : « قليل النيل » . وألحق « ما » بحاشية ف .

نِفْرَجَةٌ هَمْ، قَلِيلٌ مَا النَّيْلُ يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُ لَأَنَّ بِاللَّيْلِ^(١)
وَالنَّيْدُ لَانِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْكَابُوسُ .

و « ضَهْيَا » ، لأنهم يقولون في معناه « ضَهْيَاءُ » . وحروف « ضَهْيَاءُ »
الأصول إنما هي الضاد والهاء والياء ، فكذلك « ضَهْيَا » المقصور . وأيضاً
فإن « الضهيا » : المرأة التي لا تحيض ، وقيل : التي لا تدي لها . فهو - على هذا -
مشتق من « ضاهيت » أي : شابهت^(٢) . قال تعالى^(٣) ﴿ يُضَاهُونَ قَوْلَ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ . فالهمزة - على هذا - زائدة .

وزعم الزَّجَّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة « ضَهْيَا » أيضاً أصليةً ،
وياؤه زائدة ، ويكون مشتقاً من « ضاهأت » أي :^(٤) شابهت ، لأنه
يقال « ضاهيت » و « ضاهأت »^(٥) . وهو أولى به ، لأنَّ أصالة الهمزة
غير أول أكثر من زيادتها . فيكون « ضهياء » الممدود عنده من
« ضاهيت » أي : شابهت . و « ضَهْيَا » المقصور من « ضاهأت » .

(١) م : « تفرجة » . وفي حاشية ف : « ويقال تفرجة بالتاء » .

(٢) فوقها في ف : شبت .

(٣) الآية ٣٠ من سورة التوبة . وهذه قراءة عامة قراء الحجاز والعراق . تفسير
الطبري ١٤ : ٢٠٧ . (٤) سقط حتى « ضاهيت أي » من م .

(٥) وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ضهياً وزنها فعلل فهي رباعية وليس
فيها زيادة . انظر تهذيب الألفاظ ص ٣٦٨ .

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق ، إلا إنه يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقر في كلامهم . وذلك أنَّ الهمزة إذا جعلت أصليةً والياء زائدةً كان وزن الكلمة « فَعِيلًا » ^(١) ، وذلك بناءً غير موجود في كلامهم ، إلا أن يكون مكسور الفاء ، نحو « طِرِيمَ » ^(٢) و « حِذِيمَ » ^(٣) .

فإن قلت : وكذلك أيضاً جعلُ الهمزة زائدةً يؤدي إلى بناءٍ غير موجود ، وهو « فَعَلًا » ؛ ألا ترى أنه لم يحى منه إلا « ضَبًّا » المختلف فيه ، والمختلف فيه لا يُجعل حُجَّةً . فإذا كان جعلها زائدةً أو أصلاً يؤدي إلى بناءٍ غير موجود ، فالاصالة ^(٤) أولى ، لأنها أكثر ! فالجواب أن « فَعَلًا » و « فَعِيلًا » ^(١) - وإن كانا بناءين معدومين - ينبغي أن يُحمل منهما على « فَعَلًا » ، لأنَّ « فَعِيلًا » يظهر منهم اجتنابه ؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوَّلَه نحو « حِذِيمَ » ^(٥) و « طِرِيمَ » ^(٦) . ولم يظهر منهم ذلك في « فَعَلًا » ، لأنهم لم يجتنبوا « فَعَلًا » كما فعلوا ذلك بـ « فَعِيلَ » . فثبت إذاً أنَّ الذي ينبغي أن يدعى فيه أنه « فَعَلًا » ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة ، لا ثاني لها . وأيضاً فإنَّ الاستدلال على

-
- (١) م : فَعَلًا .
 (٢) م : طِرِيمَ . والطريم : الطويل .
 (٣) م : خديم . والحذيم : الحاذق . (٤) م : فالأصل له .
 (٥) م : خديم .
 (٦) م : طِرِيمَ .

زيادة همزة « ضيأ » بـ « ضياء » الممدودة ، أو ما في معناها ، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها ، وهو « ضاهأت » . فلذلك كان هذا المذهب باطلاً .

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدة غير أول .

فأما ^(١) « العالَم » و « الخاتَم » و « تأبَل » ^(٢) وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف ، ولم تُزد فيها الهمزة ابتداءً ، فينبغي [٢١ ب] أن تذكر في باب البدل .

فلما قلّت زيادة الهمزة ، غير أول ، وجب القضاء على ما لم يُعرف أصله . مما الهمزة فيه غير أول ، بالأصالة ، نحو « السَّاسَم » ^(٣) و « اطمأنَّ » و « بُرائل » ^(٤) ، وأمثال ذلك .

فإن وقعت أولاً فلا يخلو أن يكون بعدها ^(٥) حرفان ، أو أزيد . فإن كان بعدها حرفان خاصّةً كانت أصلاً ، إذ لا بدّ من الفاء العين واللام . وذلك نحو « أَخَذَ » و « أَكَلَ » و « أَمَرَ » .

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف :

(١) م : وأما (٢) التأبَل : الفحا ، كالكون والكسرة ونحوها

(٣) السَّاسَم : شجر . (٤) البرائل : الديك .

(٥) ف : ما بعدها .

مقطوع بأصالتها فصاعداً ، أو ثلاثة ، أو اثنان ، مقطوعٌ بأصالتها ، وما عداها مقطوعٌ بزيادته ، أو محتملٌ للزيادة والأصالة .

فإن كان بعدها أربعة أحرفٍ مقطوعٌ بأصالتها فصاعداً كانت أصلاً .
وذلك نحو «إصطبل» و «إبريسم»^(١) و «إبراهيم» و «إسماعيل» ؛
الأتري أن الصاد والطاء والباء من «إصطبل» مقطوعٌ بأصالتها ، لأنها ليست
من حروف الزيادة . وكذلك اللام ، لأن المواضع التي تراد فيها محصورة كما
تقدّم^(٢) . وليس «إصطبل» منها . وكذلك الباء^(٣) والراء والسين والميم من
«إبريسم» ، والباء والراء والهاء والميم من «إبراهيم» ، والسين والميم والعين واللام
من «إسماعيل» . جميع ذلك أصل ، مقطوعٌ بأصالته .

وإنما قُطِعَ بأصالة الهمزة في مثل هذا ، لأن بنات الأربعة فصاعداً
لا تلحقها الزيادة من أولها أصلاً ، إلا الأفعال نحو «تدحرج» ، والأسماء
الجارية عليها نحو «مدحرج» . فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من
قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأن الهمزة في أولها أصل .
وإن كان بعدها ثلاثة أحرفٍ مقطوعٌ بأصالتها قُطِعَ بأنها زائدة . وذلك

(١) الابريسيم : الحرير . وضبطت في ف بكر الراء . وفتحها ممّا .

(٢) انظر ص ٢١٣ - ٢١٦ . (٣) م : الباء .

نحو « أَفْكَلٍ » ^(١) همزته زائدة . وإنا قضيينا عليها بالزيادة لأنَّ كلَّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة ، نحو « أَمْر » و « أَصْفَر » و « أَخْضَر » ^(٢) ، وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنها مشتقة من « الحُمْرة » و « الصُّفْرة » و « الْخُضْرة » . فلما كانت كذلك فيما عُرِفَ اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلِمَ ، فقُضِيَ بزيادة الهمزة فيه .

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداها مقطوع بزيادته ، كانت الهمزة أصلاً ، إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللام ، كما تقدَّ . وذلك نحو « آخِذٍ » ^(٣) و « آمِرٍ » ^(٤) ؛ ألا ترى أنَّ الألف مقطوع بزيادتها ، وأنَّ الخاء والذال من « آخِذٍ » ^(٣) ، والميم والراء من « آمِرٍ » ، مقطوع بأصالتها ^(٥) . فلذلك كانت الهمزة أصلاً فيها ، وفي أمثالها .

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداها محتمل للأصالة ^(٦) والزيادة ، قُضِيَ على الهمزة بالزيادة ، وعلى ما عداها مما يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصلي . وذلك نحو « أَبْيَنَ » ^(٧) والألف من « إِشْفَى » ^(٨) و « أَفْعَى » .

(١) الأفكل : الرعدة .

(٢) ف : وأخضر وأصفر . (٣) م : أخذ .

(٤) م : أمر . (٥) ف و م : بأصالتها .

(٦) م : يحتمل الأصالة (٧) أبين : اسم رجل من حمير .

(٨) الاشفى : الخرز . م : أشقى .

فإنك - وإن لم يكن معك اشتقاقٌ ولا تصريف - تقضي بزيادة
 الهمزة ، وأسالة ما عداها . وذلك [أنَّ] ^(١) « إشفى » ^(٢) و « أبين »
 و « أفعى » وأمثال ذلك ، الهمزةُ في جميع ذلك زائدة ، والياء من « أبين »
 والألف من « إشفى » ^(٢) و « أفعى » أصلان .

وإنما قُضي بزيادة الهمزة ، في مثل هذا ، لأنَّ جميع ما ورد من ذلك ،
 ممَّا له اشتقاقٌ ، الهمزةُ فيه زائدة ، وما عداها أصلٌ ، نحو قوله « أغوى »
 منه « و « أضوا منه » و « أيدع » ^(٣) ، لأنَّ « أغوى » من النعي ،
 و « أضوا » من الضوء ، ويقولون « يدعته » ^(٤) .

وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق ، من هذا النوع ، همزة زائدة ، وما عداها
 أصليٌّ ، إلا ألفاظاً قليلة شذت من هذا النوع ، وهي « أولق » ^(٥) و « إمعة »
 و « أيسر » ^(٦) و « أرطى » ^(٧) [و « أبطل » ^(٨) . فلذلك حملنا ما ليس له
 اشتقاق ، نحو « أفعى » و « إشفى » و « أبين » ، على الأكثر ، فقضينا بزيادة الهمزة .

(١) سقط من النسختين . (٢) م : أشقى .

(٣) الأبدع : صبغ أحمر . وقيل هو الزعفران .

(٤) م : ويدعته . وفي حاشية ف : وصفته بالزعفران . وانظر المنصف ١ : ١٠٠ .

(٥) الأولق : الجنون . وانظر المنصف ١ : ١١٣ - ١١٨ . (٦) الأيسر : الحشيش .

(٧) الأرطى : نبات يدبغ به . (٨) سقط من النسختين . وانظر التعليقة التالية وص ٢٣٨ .

فإن قيل : فما الدليل على أصالة الهمزة ، في هذه الألفاظ الخمسة ^(١) ؟
 فالجواب [٢٢ أ] أن الذي يدل على أصالة الهمزة في « أيسر » أنهم يقولون في
 جمعه « إصار » ، بإثبات الهمزة وحذف الياء ، فدل على أصالة الهمزة وزيادة الياء .
 ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء ، فيكون أصله « يِصار » ، ثم
 أبدلت الهمزة من الياء ، لأن الياء لا تُبدل همزة في أول الكلام .

والذي يدل على أصالة الهمزة في « إمعة » أنك لو جعلتها زائدة لكان
 وزنها « إفعلة » ، و « إفعلة » لا يكون صفة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير
 صفة نحو « إشفى » و « إنفحة » ^(٢) . فدل ذلك على أن همزتها أصلية ، ويكون
 وزنها ^(٣) « فعلة » ، لأن « فعلة » في الصفات موجود نحو « رجل دنية » ^(٤) .
 وأيضاً فإنك لو جعلت همزة « إمعة » زائدة لكانت إحدى اليمين منه فاء ،
 والأخرى عين ، فيكون من باب « دَدَن » ^(٥) ، وهو قليل جداً ، أعني أن تكون
 الفاء واليمين من جنس واحد . فلما كان جعل الهمزة زائدة ^(٦) يؤدي إلى الدخول
 في هذا الباب القليل ، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقر فيها ، قضي

(١) فوقها في ف عن نسخة أخرى « الأربعة » . وانظر من ٢٣٨ .

(٢) الانفحة : شيء يخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر ، يصير في صوفة مبتلة في اللبن ،
 فيفلظ كالجين . وضبطت في ف بتخفيف الحاء وتشديدها معاً ، وسقطت من م

(٣) سقطت من م (٤) الدنية : القصير . م : دقة .

(٥) الددن : اللهو واللعب . (٦) سقطت من م .

بأصالة الهمزة .

وأما «أرطى» فالدليل على أصالة الهمزة قولهم «أديمٌ مأروطٌ» أي :
مدبوغ بالأرطى . فإثبات الهمزة في «مأروط» ، وحذف الألف ، دليل^(١)
على أصالة الهمزة وزيادة الألف . وحكى أبو عمر^(٢) الجرمي «أديمٌ
مرطبيٌّ» . فالهمزة - على هذا - زائدة ، والألف أصل .

وأما «أولق» فللذي يدلّ على أصالة الهمزة [فيه]، وزيادة الواو ، قولهم
«أَلِقَ الرَّجُلُ» إذا أصابه الأولق . فقولهم «أَلِقَ» بإثبات الهمزة ،
وحذف الواو ، دليلٌ على أصالة الهمزة وزيادة الواو .

فإن قيل: فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو ، والأصل «وَلِقَ» ، نحو قولهم
في «وَعِدَ الرَّجُلُ» «أَعِدَّ» ! فالجواب أنه لو كان من قبيل «أَعِدَّ» لقالوا
«وَلِقَ» كما يقولون «وَعِدَّ» . فالتزامهم الهمزة في «أَلِقَ» دليل على أنها
أصل . وأيضاً فإنهم قالوا «رَجُلٌ مَأْلُوقٌ» ، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا
«مَوْلُوقٌ» بالواو . ولا يُتصورُ أن تُقدَّرَ الهمزة في «مَأْلُوقَ» بدلاً
من الواو ، لأنّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة . وسيُبين ذلك في البذل .

وزعم الفارسي^٤ أن «أولقاً»^(٣) يحتمل ضربين من الوزن : أحدهما

(١) م : دلالة . (٢) صالح بن إسحاق ، قبه لنوي نحوي

بصري . بنية الوعاة ص ٣٦٨ . م : أبو علي (٣) ف : «أولق» .

ما قدّمناه من أنه «فَوَعَلَ» وهمزة أصل، من «تَأَلَّقَ الْبَرْقُ». والآخر (١) أنه «أَفْعَلَ» وهمزة زائدة، من «وَلَقَّ» إذا أسرع، لأنَّ «الأَوَّلَى» : الجنون، وهي توصف بالسرعة.

فإن قيل : فكيف أجاز ذلك، مع قولهم «أَلِقَ» و «مألوقٌ» ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منها (٢) بدلاً من الواو، والأصل «وَلِقَ» و «مألوقٌ». ويجعل هذا من قبيل البدل اللازم، فتكون الواو من «وَلِقَ» لما أبدلت همزة لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مُجرى الأصلية، فقالوا «مألوقٌ». فيكون ذلك نظير قولهم «عِيدٌ» و «أعيادٌ» ؛ ألا ترى أنَّ «عِيداً» من «عادَ يعود»، وأنَّ الأصل فيه «عوْدٌ»، فقُلبت الواو ياءً، لسكونها، وانكسار ما قبلها، فقبل «عِيدٌ». وكان ينبغي، إذا جمعنا، أن نقول في جمعه «أعواد» بالواو، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً، كما قالوا في جمع «ريح» : «أرواح» بالواو، لزوال موجب قلبها ياءً في «ريح»، وهو سكونها وانكسار ما قبلها. قال (٣) :

* تَلَفُّهُ الْأَرْوَاحُ، وَالسَّمِيُّ *

(١) نسب ابن جني هذا المذهب في الخصائص ١: ٩ إلى أبي إسحاق الزجاج. وانظر ص ٤٢ .
(٢) م : فيها . (٣) المجاج . ديوانه ص ٦٩ والصحاح واللسان والتاج
(سمو) . والسَّمِيُّ : جمع سماء .

إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا أَبْدَلُوا الْوَاوِ يَاءً فِي «عِيد» أَجْرُوا هَذِهِ الْيَاءَ مُجْرَى الْأَصْلِيَّةِ .
 إِلَّا أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْبَدْلِ - أَعْنِي اللَّازِمَ - قَلِيلٌ ، وَأَصَالَةُ الْهَمْزَةِ أَيْضاً ،
 إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا فِي مِثْلِ هَذَا ، قَلِيلٌ ، فَتَكَافَأَ الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ ، فَلِذَلِكَ أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ .
 وَالصَّحِيحُ أَنَّ «أَوَّلَقِ» ^(١) هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى بَابِ
 «عِيدٍ وَأَعْيَادٍ» ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْبَابِ قَدْ سُمِعَ فِيهِ الْأَصْلُ ، فَتَقُولُ «عِيدٌ
 وَأَعْوَادٌ» . وَلَمْ يَقُولُوا «وُلِقِ» ^(٢) وَلَا «مَوْلُوقٌ» ، فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ .
 فَلِذَلِكَ وَجَبَ حَمْلُ «أَوَّلَقِ» عَلَى أَنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلِيَّةٌ .

وَيَجُوزُ أَيْضاً فِي «أَوَّلَقِ» أَنْ يَكُونَ «فَوَعَلًا» ، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهُ
 مُشْتَقًّا مِنْ «وَلَقَ» . وَيَكُونُ أَصْلُهُ «وَوَلَقًا» [٢٢ ب] ، فَأُبْدِلَتْ
 الْوَاوُ الْوَاحِدَةُ هَمْزَةً ، وَلِزِمَ عَلَى قِيَاسِ كُلِّ ^(٣) وَاوَيْنِ يَجْتَمِعَانِ فِي أَوَّلِ
 الْكَلِمَةِ ^(٤) . إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى ، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهُ ^(٥) مُشْتَقًّا مِنْ «وَلَقَ» ،
 أَنَّ تَكُونَ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ، وَيَكُونُ وَزْنُهُ «أَفْعَلٌ» ^(٦) ، لِأَنَّ «أَفْعَلٌ»
 أَكْثَرُ مِنْ «فَوَعَلٌ» . وَأَيْضاً فَإِنَّ الْهَمْزَةَ يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ فِيهَا مَعَ
 الظَّاهِرِ ، وَلَا يُدْعَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ .

(٢) م : وَلَقِ .

(٤) م : أَوَّلُ كُلِّ كَلِمَةٍ .

(٦) ف : أَفْعَلًا .

(١) م : أَوَّلَقِ .

(٣) م : عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ .

(٥) م : يَجْعَلُهَا .

وأما (١) «أَيْطَلُ» فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم
في معناه : «إطل» . فيحذفون الياء ويثبتون همزة. ولو كانت همزة
هي الزائدة ل قيل «يَطِلُ» بالياء . ولا يمكن أن يدعى أنّ همزة
بدل من الياء ، لما ذكرناه ، من أنّ الياء لا تبدل همزة أولاً .

(١) سقطت بقية الباب من م . وفي حاشية ف : وسقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة
الخطاف والخزرجي .

باب الميم

الميم^(١) لا تخلو أن تقع أوّلاً ، أو غير أوّل . فإن وقعت غير أوّلٍ قضي عليها بالأصالة . وذلك أنها إذا وقعت غير أوّل ، فيما يُعرفُ له اشتقاق ، وجُدت أصليّة . نحو « شأمل » و « كريم » وأمثالهما ، مما لا يُحصى كثرة ؛ ألا ترى أن « شأملًا » ميمه أصليّةٌ ، بدليل قولهم « شملتِ الرياحُ » ، وأن « كريمًا » كذلك ، لانه من « الكرم » . ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة ، تُحفظُ ، ولا يُقاس عليها . وهي : « دُلاميصٌ » و « دُماليصٌ » بمعنى برّاق . قال^(٢) الأعشى^(٣) :

إذا جُرِدَتْ ، يوماً ، حَسِبْتَ خَمِيصَةً

عليها . وجريال النّضير ، الدّلاميصا^(٤)

أي : البرّاق . وقد تُحذف الألفُ منها تخفيفاً ، كما تُحذف من « علّابيط »^(٥) ، فيقال « دُمَلِصٌ » و « دُمَلِصٌ » . والدليل على زيادة الميم فيها

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٠ و ٣٥٢ . (٢) ف : وقال .

(٣) ديوانه ص ١٠٨ . والخميصة : كساء معلم ، شبه شعرها به . والجريال لون الذهب . والنضير : الذهب . (٤) ف : والنضارة . وقد صوبت في الحاشية كما أثبتنا .

(٥) العلابيط من اللبن الخائر الغليظ المتلبّد .

أُنْهَما مشتقان من «الدَّليص» وهو البريق^(١) .

و «قُمَارِصٌ» ، لأنه يقال «لبنٌ قُمَارِصٌ» بمعنى : قارص .

و «سُتْهُمْ»^(٢) و «زُرْقُمٌ»^(٣) و «فُسْحُمٌ»^(٤) ، لأنها من الزُرقة والأُستة والفُسحة .

و «ضِرْزِمٌ» و «دِرْدِمٌ» و «دِلْقِمٌ» و «دِقْعِمٌ» و «حُلْكُمٌ»^(٥) و «خِضْرِمٌ» ، لأنَّ «دِرْدِمًا»^(٦) من «الأذْرَدُ» ،

وهو الذي تكسَّرت أسنانه . و «الحُلْكُم» : الشديدُ السوادِ . فهو من «الحُلْكة» وهي السواد . و «الدَّقْعِم» : الترابُ . فهو من «الدَّقْعاء» .

و «الدِّلْقِم» : الناقة التي تكسَّرت أسنانها فاندلقت لسانها ولعابها . ولذلك قالوا «سيفٌ دَلُوقٌ» إذا كان لا يثبت في غمده . و «الضِرْزِم» بمعنى «الضِرْزَز» وهو الشديد البخيل . و «خِضْرِم» : البحر ، سُمِّيَ بذلك لخضرته^(٧) .

و «خَدَنَمٌ»^(٨) و «شَدَقَمٌ» و «شَجَعَمٌ» ، لأنَّ «خَدَلًا» معنى

(١) م : البرق .

(٢) انظر النصف ١ : ١٥٠ - ١٥١ . والسهم : العظيم الاست .

(٣) الزرقم : الشديد الزرقة . (٤) الفسح : الواسع الصدر .

(٥) ضبط في م بكسر الحاء والكاف هنا وفيا يلي .

(٦) الدرهم : الناقة المسنة . (٧) سقط تفسير الخضر من م .

(٨) الخدلم : الفليضة الساق المستديرتها ، والمتلثة الأعضاء .

« خَدَلَةٌ » . قال (١) :

ليست برِسحاءَ ، ولكن سَتَهُمَ ولا بِكِرَواءَ ، ولكن خَدَلَمَ
و « الشَّدَقَمُ » بمنزلة الأَشْدَقِ ، وهو العظيم الشَّدَقِ . و « الشَّجَعَمُ »
لتأكيدهم به « الشُّجاع » ، في مثل قوله (٢) :

* الأُفْعوانَ ، والشُّجاعَ ، الشَّجَمَا *

فهو من لفظه ، وفي معناه .

وزيدت أيضاً في (٣) المضمرات ، في « أَتَمَّا » و « أَتَمُّ » ، و « قُمْتُما »
و « قُمْتُمُ » ، و « ضَرَبَكِما » و « ضَرَبَكُم » ، و « هَمَّا » و « هُم » ، علامةً
على تجاوز الواحد ، ثم لحقت بعد ذلك الألفُ علامةً على التثنية ، والواو علامةً
على الجمع . والدليل على زيادتها في ذلك أنه (٤) قد تقرر أن ما قبل
الميم اسم ، إذا (٥) لم تُرِدِ التثنيةَ ولا الجمعَ
وزيدت ، من الأفعال ، في « تَمَسَّكَنَّ » و « تَمَدَّرَع » (٦)

(١) النصف ٣ : ٢٥ والصحاح واللسان والتاج (كرا) و (خدل) و (زلد) واللسان
والتاج (زرق) . والرسحاء : القليلة لحم الألية والفخذين . والكرواء : الدقيقة الساقين
والذراعين . وقال ابن بري : « صوابه أن ترفع قافيته » . اللسان (كرا) .

(٢) خرجناه في شرح اختيارات المفضل س ٥٤٦ .

(٣) الأنسب أن تكون « من » . انظر الفقرة التالية .

(٤) سقط من م . (٥) م : إذ . (٦) تَمَدَّرَع : لبس المدرعة .

و «تَمَنَدَل» ^(١) و «تَمَنطَق» ^(٢) و «تَمَسَلَمَ» و «تَمَوَلَى عَلِينَا»
و «مَرَّحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ» ^(٣). وقد حُكِيَ «مَخْرَقَ» و «تَمَخْرَقَ»،
وضَعَفَهَا ابن كَيْسَانَ، والصَّحِيحُ أَنَّهُمَا لَمْ يَثْبُتَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ^(٤). والدليل على
زيادتهما في الأفعال أَنَّ «تَمَسْكَنَ» من لَفْظِ «المَسْكِينِ»، والميم في «مَسْكِينِ»
زائِدة. وكذلك «تَمْدَرَعُ» من لَفْظِ «المِدرَعَةِ»، والميم في «المِدرَعَةُ» أيضاً
زائِدة. وأيضاً فَإِنَّ أَكْثَرَ كَلَامِ الْعَرَبِ «تَسْكُنَنَّ» و «تَدْرَعُ». و «تَمَنَدَلُ»
من «الْمِنْدِيلِ»، والميم في «الْمِنْدِيلِ» زائِدة. و «تَمَنطَقُ» من «النِّطَاقِ».
و «تَمَسَلَمَ» أي: صَارَ يُدْعَى مَسَلَمَةً ^(٥) بعد أن كَانَ يُدْعَى بِخِلَافِ ذَلِكَ.
فهو من لَفْظِ «مَسَلَمَةً»، والميم في «مَسَلَمَةً» زائِدة. وكذلك «تَمَوَلَى عَلِينَا»
أي: تَعَاظَمَ عَلِينَا. فهو من لَفْظِ «المَوَلَى»، والميم في «المَوَلَى» زائِدة.
و «مَرَّحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ» من «الرَّحْبِ» و «السَّهْلِ».

وزعم بعض النحويين أَنَّ الميم في «هَرِمَاسٍ» و «ضُبَارِمٍ» و «حُلُقُومٍ»
و «بُلْعُومٍ» و «سَرَطَمٍ» و «صَلَقَمَ» [٢٣ أ] و «دُخْشَمَ» و «جُلْهَمَةَ»
زائِدة، لأنَّ «هَرِمَاساً» من أسماء الأسد، وهو يوصف بأنه هَرَّاسٌ، لأنه
يَهْرَسُ فَرِيستَه. و «ضُبَارِمٍ»: الأسد الوثيق، فهو من «الضَّبْرِ» وهو

(١) تمندل : تمسح بالنديل (٢) تمنطق : شد على وسطه النطان أو النطقة .
(٣) كلمة ترحيب (٤) انظر النصف ١ : ١٣٠ .
(٥) كذا ، والمشهور أنه يدعى مُسَلَمًا . النصف ١ : ١٠٨ واللسان والتاج (مسلّم) .

شدّة الخلق . و « الحلقوم » من الخلق . و « البلعوم » : مجرى الطعام في الخلق ، فهو راجع لمعنى البلع . و « السرطَم » : الواسع السريعُ الابتلاع ، فهو من « السرط » وهو الابتلاع . و « الصلّقم » : الشديد الصّراخ ، فهو من « الصلّق » ، لأنّ « الصلّق » : الصياح . و « دُخْشُم » و « جُلْهُمة » : اسمان علمان . فأما « دُخْشُم » فشتقُّ من « دَخِشَ يَدْخِشُ » إذا امتلأ لهما^(١) . و ما « جُلْهُمة » فن « جَلْهُة »^(٢) الوادي وهو ما استقبلك منه .

وينبغي عندي أن تجعل الميم في هذا كَلَمَةً أصليّةً : وذلك لأنّ زيادة الميم غير أوّل قليلة ، فلا ينبغي أن يذهب إليها ، إلّا أن يقود^(٣) إلى ذلك دليل قاطع . وليست هذه الألفاظ كذلك

أما « هِرْماس » فهو من أسماء الأسد ، وليس بصفة مشتقة^(٤) من « الهَرَس » . فلملّه اسم مُرتجل ، وليس مشتقاً من شيء ، إذ قد يُوجد من الأسماء ما هو بهذه الصفة . أعني : ليس بشتق من شيء .

وكذلك الأمر في « دُخْشُم » و « جُلْهُمة » ، لأنها اسمان علمان ، والأعلام قد يكون فيها المرتجل ، وإن كان أكثرها ليس كذلك

(١) في النسختين : غمّا . (٢) م : « جُلْهُمة » . وانظر النصف ١٥١ : ١ .
(٣) م : يقوم . (٤) ف : فشتقه .

وَأَمَّا ضُبَارِمٌ فَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى : جَرِيءٌ . يُقَالُ : رَجُلٌ ضُبَارِمٌ ، أَي : جَرِيءٌ عَلَى الْأَعْدَاءِ . فَلَعَلَّ الْأَسَدَ الْوَيْتَقَ وَصَفَ بِهِ «ضُبَارِمٌ» ، لَجَرَأَتِهِ ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا مُشْتَقًّا مِنْ «الضَّبَر» ، لِأَنَّ الضَّبَرَ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْجَرَأَةِ .

وَأَمَّا «الْحُلُقُوم» فَلَيْسَ أَيْضًا بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنْ لَفْظِ «الْحَلْق» . فَيَلِزَمُ أَنْ تَكُونَ الْمِيمُ زَائِدَةً . بَلْ هُوَ اسْمٌ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَلْق ، وَتَكُونُ ذَاتُهُ مُخَالَفَةً لِذَاتِ «حَلَقَ» ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ «سَبَطَ وَسَبَطَ» ، لَا سِيمًا وَقَدْ قَالُوا «حَلَقَمَهُ حَلَقَمَةً» إِذَا قَطَعَ حُلُقُومَهُ ، فَأَثْبَتُوا الْمِيمَ فِي تَصْرِيفِهِ .

وَكَذَلِكَ «الْبُلْعُوم» أَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنْ «الْبَلْع» ، بَلْ هُوَ اسْمٌ - كَمَا ذَكَرْنَا - لِمَجْرَى الطَّعَامِ فِي الْحَلْق . فَلَعَلَّهُ اسْمٌ لَهُ ، لَا مِنْ حَيْثُ لُحِظَ فِيهِ مَعْنَى «الْبَلْع» ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَيَاضَ الَّذِي فِي طَرَفِ فَمِ الْحِمَارِ يُسَمَّى «بُلْعُومًا» ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُجُوعُهُ إِلَى مَعْنَى «الْبَلْع» . فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَلَّا يُجْعَلَ ^(١) بِالنَّظَرِ إِلَى مَجْرَى الطَّعَامِ فِي الْحَلْق .

وَأَمَّا «الصِّلَقَم» فَيُمْكِنُ ^(٢) أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ «الصِّلَق» ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ «جَمَلٌ صِلَقَمٌ» أَي : ضَخْمٌ . فَلَعَلَّ الشَّدِيدَ الصِّيَاحَ قِيلَ لَهُ

(١) ف و م : «أَنْ يَجْعَلَ» . وَصَوَّبَ فِي حَاشِيَةِ ف مِنْ نَسْخَةِ الْخَفَافِ كَمَا أَثْبَتْنَا .

(٢) م : فَمُمْكِنٌ .

« صَلَّقَمَ » ، لضخامة صوته ، لا لأجل الصراخ نفسه . إذ قد وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى « الصَّلَّق » ، وهو الضخم من الإبل . وأما « السَّرْطَم » فإنه يحتمل (١) - وإن كان واقعاً على الواسع الحلق ، السريع الابتلاع - ألا يكون مشتقاً من « السَّرْط » بمعنى البلع ، لأنهم قد يوقعون « السَّرْطَم » على القول اللتين ، فيكون الرجل الواسع الحلق وُصف بـ « سَرْطَم » ، لسهولة الابتلاع في حلقه (٢) ولينه عليه ، لأنفسـ « السَّرْط » الذي هو الابتلاع ، كما أن « السَّرْطَم » إذا عُنِيَ به القول اللتين ليس براجع لمعنى « السَّرْط » .

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملها على ما ذكرت لك كان أولى من جعل الميم زائدة غير أول ، لقلة ما جاء من ذلك .

وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان المازني (٣) ، أن « دُلَامِصاً » (٤) من ذوات (٥) الأربعة ، وأن معناه كمعنى « دَلِيس » (٦) ، وليس بمشتق منه ، فجعله من باب « سَبَطَ وَسَبَطَ » . والذي حملها على أن يقولوا ذلك في

(٢) م : حقه .

(١) م : يجعل .

(٤) الدلامص : البراق . وانظر ص ٢٣٩ .

(٣) انظر المنصف ١ : ١٥٢ .

(٦) الدليس : الدرع البراق اللينة .

(٥) سقط من م .

« دلامص » ، ولم يقوله في « زَرْقُم » و « سُسْتُم » وأشباهها ، قلّةٌ مجيء الميم زائدة حشواً ، بل إذا جاءت زائدة غير أولٍ فإنما (١) تُزاد طرفاً . وكذلك ينبغي أن يكون « قمارص » (٢) عندهما .

وبالجملة ليس « دلامص » مع « دليص » كـ « سبَطَر » مع « سَبِط » (٣) ، لأنّ الذي قاد إلى ادّعاء أن « سَبِطاً » و « سَبِطَراً » أصلان مختلفان أنّ الراء لا تحفظ زائدة في موضع . وأمّا الميم فقد جاءت زائدة ، طرفاً غير أول ، فيما ذكرنا ، وحشواً في « تَمَسْكَن » وأخواته ، وأوّلًا فيما لا يحصى كثرة . فإذا دلّ اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ، إذ باب « سَبِط » و « سَبِطَر » قليل [٢٣ ب] جدّاً ، لا ينبغي أن يُرتكب ، إلّا إذا دعت إلى ذلك ضرورة .

وإن وقعت أولاً فإنها بمنزلة الهمزة . فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان ، أو أكثر .

فإن كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالاصالة ، إذ لا بد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأنّ ذلك أقلُّ أصول الأسماء المتمكنة والأفعال . وذلك نحو

(١) ف : إنفا . (٢) القمارص : القارص .

(٣) ف : كسبط مع سبطر .

«مَذْك» و «مَسْنَح» وأمثالهما

وإن^(١) كان بعدها أكثر فلا يخلو ن يقع بعدها أربعة أحرف^(٢) مقطوع بأصالتها، أو ثلاثة مقطوع بأصالتها، أو اثنان مقطوع بأصالتها، وما عدها مقطوع بزيادته، أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعاً^(٣) بأصالتها قُضي على الميم بالأصالة، إلا في الأفعال^(٤) والأسماء الجارية عليها. وإنما كان الوجه ذلك، لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها، إلا في النوعين المذكورين. وأما بنات الخمسة فلا يلحقها من أولها زيادة أصلاً^(٥)، لأنها لا تكون فعلاً، وذلك نحو «مَرَزَتْجُوش»^(٦)، ينبغي^(٧) أن تكون الميم فيه أصليّة وكذلك كل ما جاء من هذا النحو^(٨).

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعاً بأصالتها قُضي عليها بالزيادة، لأن كل ما جاء من ذلك، مما يُعرف له اشتقاق، توجد الميم فيه زائدة، نحو «مَلهى» و «مَضْرِب» وأمثال ذلك، مما لا يُحصى كثرة. ولم تجيء أصليّة، إلا في

(١) ف : فإن (٢) م : حروف .

(٣) م : مقطوع . (٤) كذا ! والميم لا تزداد في أول الأفعال الرباعية .

(٥) م : فلا تلحقها زيادة في أولها . (٦) المرز نجوش : بنت .

(٧) ف : نحو المحفوظ . وهو كل شيء يصبح على شفا الموت ، فينبغي .

(٨) م : من نحو هذا

«مُغْرُودٍ»^(١) و «مُغْفُورٍ»^(٢) و «مَرَّاجِلٍ»^(٣)

فالدليل على أصالتها في «مراجِل» ثباتها في تصريفه ، فقالوا
«المُمرَجَل» . قال^(٤) :

* بِشِيَّةٍ ، كَشِيَّةٍ المُرَجَلِ *

وكذلك «مُغْفُورٍ» ، لأنَّ الميم قد ثبتت في تصريفه ، قالوا^(٥) «ذَهَبُوا
يَتَمَغْفَرُونَ» أي : يجمعون المغفور ، وهو ضرب من الكمأة^(٦)

وأما «مُغْرُودٍ» فبدل على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم «مُفْعُول» ،
وفيه «فُعْلُول» .

فاذا جاء ما لا يُعرف اشتقاقه قُضي بزيادة الميم فيه ، حملاً على الأكثر
بما عُرِف له اشتقاق نحو «مأسَل»^(٧) ينبني^(٨) أن يُقضي بزيادة الميم فيه

(١) المغرود : ضرب من الكمأة . وفي حاشية ف : «ذكر في الأبنية أن وزنه مفعول
وأن الميم زائدة» . انظر ص ١٠٨ . (٢) المغفور : صمغ يشبه بالناطف .

(٣) المراجِل : ضرب من برود اليمن .

(٤) المعجاج . ديوانه ص ٤٥ والكتاب ٣٤٥:٢ وشرح الشافية ٣٣٧:٢ وشرح
شواهد ص ٢٨٥ - ٢٨٦ . والمرجل : ضرب من ثياب الوشي

(٥) م : فقالوا . (٦) كذا ! والمغفور ليس من الكمأة في شيء .

(٧) مأسَل : اسم موضع . (٨) ف : فينبني .

وفي أمثاله ، وإن لم يُعرف له اشتقاق (١) .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتها ، وما عداها مقطوع بزيادة ، قضيت على الميم بالأصالة ، إذ لا أقل من ثلاثة أحرف أصول ، كما تقدم . وذلك نحو « مالِك » و « ماسِح » وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أن الألف مقطوع بزيادتها . وإذا (٢) كان كذلك وجب أن تكون الميم أصلية .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتها ، وما عداها محتمل الأصالة والزيادة ، قضي على الميم بالزيادة ، لأن كل ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدة ، ولم توجد أصلية ، إلا في ألفاظ محفوظة . وهي « مِعْزَى » و « مَأْجَج » (٣) و « مَهْدَد » (٤) و « مَعَد » و « مَنجنيق » و « مَنجنون » (٥) . فلما كانت زائدة في الأكثر ، مما عُرف له اشتقاق ، حُمِل ما لم يُعرف له اشتقاق ، من ذلك ، على ما عُرف اشتقاقه . [وذلك] (٦) نحو « مِذْرَى » (٧) و « المِذْرَوَيْنِ » .

فإن (٨) قيل : وما الدليل على أصالة الميم في ستة الألفاظ المذكورة ؟

(١) م : اشتقاقاً . (٢) م : وإن .

(٣) مأجج : اسم موضع . م : مأجج . (٤) مهدد : اسم امرأة .

(٥) المنجنون : الدولاب . (٦) من م .

(٧) المذرى : جانب الآلية . (٨) م : وإن .

فالجواب أن الذي يدلُّ على أصالة الميم في «معزى» أنهم يقولون (١) «مَعَزُ»،
فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة (٢) لقالوا «عَزَيُّ» (٣)

فإن قيل (٤): إن «المِعْزَى» أعجميٌّ، وقد تقدَّم أن «الأعجميَّ»
لا يدخله تصريف! فالجواب أن ما كان من الأعجمية نكر فإنه قد يدخله
التصريف، لأنه محكوم له بحكم العربي، بدلالة أن هذا النوع من العُجمة
لا يمنع الصِّرف (٥)، بخلاف العُجمة الشخصية. وسبب ذلك أنها أسماء
نكرات. والنكرات هي الأول - وإنما (٦) تمكَّنت بدخول الألف واللام
عليها، كما تدخل على الأسماء العربية. ويدلُّ على أنهم قد أجروها مجرى
العربي أنهم قد اشتقوا منها، كما يشتقون من العربي. قال رؤية (٧):
هل يُنجِسُنِي حَلِفٌ سَخِيتٌ أو فِضَّةٌ، أو ذَهَبٌ كَبِيرٌ؟
فقال «سَخِيت» من «السَّخْتِ» وهو الشديد، وهو أعجميٌّ.

والذي يدلُّ على أصالة الميم في مَعَدٍ (٨) أنهم يقولون «نَمَعَدَدَ الرَّجُلُ»

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٤ . (٢) م : الميم هي الزائدة .

(٣) م : «عزاة» . الكتاب : عزاء . (٤) م : فإن قال قائل .

(٥) انظر النصف ١ : ١٣٢ - ١٣٣ . (٦) م : وأنها

(٧) ديوانه ص ٢٧ والنصف ٣ : ٣٣ . والكبريت : الأحمر .

(٨) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والنصف ١ : ١٢٩ - ١٣٢ .

إذا تكلمتم بكلام مَعَدٍّ ، وقيل : إذا كان على خُلُقٍ مَعَدٍّ . [٢٤ أ] والميم في « تَمَعَدَدَ » أصليّةٌ ، لأنَّ « تَمَفْعَلَ » قليل ، نحو ما ذكرنا من قولهم « تَمَسْكَنَ » و « تَمْدِرَعُ » ، والأَحْسَنُ « تَسْكَنُ » و « تَدْرَعُ » .
و « مَعَدٌّ » هذا - أعني اسم القبيلة - منقول من « مَعَدٍّ » الذي يُراد به موضع رجلٍ الرَّاكِب ، لأنَّ الأَعلام إذا عُلِمَ لها أَصل في النكرات فينبغي أن تُجعل منقولة منه . وإذا ثَبَتَ النِّقْلُ تَيَّيَّنَ أَنَّ الميم [في « مَعَدٍّ » هذا - أعني اسم القبيلة - أصليّةٌ ، لأنَّ الميم] ^(١) في « مَعَدٍّ » الذي هو ^(٢) موضع رجلٍ الرَّاكِب أصليّةٌ أيضاً ، لأنَّ ^(٣) موضع رجلٍ الرَّاكِب فيه شِدَّةٌ وصلابةٌ ، وقد قالوا « مَعَدَّ » في معنى : اشتدَّ . فالميم فيه أَصل ، لذلك قال ^(٤) :

و خَارِبِينَ ، خَرَبًا فَمَعَدًا لَا يَحْسِبَانِ اللَّهَ إِلَّا رَقْدًا

فإن قيل : جعلك الميم أيضاً أصليّةً في أَوَّلِ الكلام ، وبعدها ثلاثة أحرف . قليلٌ ، و « تَمَفْعَلَ » قليل ، فهلاً اعتدل الأمر عندك فيها ، فأجزت في « مَعَدَّ » الوجهين ، أعني زيادة الميم وأصلاتها ! فالجواب أنه لما كان جعلها أصلاً وجعلها

(١) من م . (٢) م : يراد به .

(٣) ف : وأيضاً فإن .

(٤) النصف ٣ : ١٩ واللسان والتاج (خرب) والسمط ص ٧٧٩ . وقبلها في السمط : أَخْشَى عَلَيْهِ طَيْئًا وَأَسَدًا وَقَيْسَ عَيْلَانَ ، وَدِينًا فَسَدًا

زائدة يؤدیان إلى قليل كانت الأصالة ، وما يعضده الاشتقاق ، أولى .

والذي يدلُّ على أصالة الميم في «مأجج» و «مهدد»^(١) أن الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام ، فتقول «مهدد» و «مأجج» ، كما تقول [«مقرّر» و]^(٢) «مكرّر» و «مفرّر» و «مردد» . فدلّ ذلك على أن الميم أصل ، وأنها ملحقان بـ «جعفر» نحو «قردد»^(٣) ولذلك لم يدغم .

فإن قلت : أجعل الميم زائدة فيها ، ويكون فكّ الإدغام شاذّاً ، فيكون من باب «لححت»^(٤) عينه و «ألل»^(٥) السقاء و «ضبيب»^(٦) البلد ، إذ جعل الميم أصليّة أيضاً ، في أوّل وبعدها ثلاثة أحرف ، قليل ! فالجواب ما تقدّم في «معدّ» ، من أنه لما كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى .

فإن قيل : فهلاّ جعلتم الميم أصليّة في «محبّب»^(٧) ، بدليل فكّ الإدغام ،

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والنصف ١ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٢) من م . (٣) القرد : الأرض المستوية .

(٤) لححت : لصقت . (٥) ألل : تغيرت رائحته .

(٦) ضبب : كثرت ضبابه . (٧) محبب : اسم رجل . وانظر النصف

١ : ١٤١ - ١٤٣

كما فعلتُم ذلك في « مَهْدَد » ! فالجواب انه لما كان جعل الميم فيها أصليّة يؤدّي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدّي أيضاً إلى ذلك، كانت الأولى الزيادة هنا ^(١)، لأنّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب « ح ب ب » وهو موجود، وإذا كانت الميم أصليّة كانت الكلمة من تركيب « م ح ب » وهو غير موجود . فكان الحمل على الموجود أولى .

والذي يدلّ، على أنّ الميم ^(٢) في « مَنَجْنِيق » أصليّة، أنه قد استقرّ زيادة النون الأولى، بدليل قولهم « مَجَانِيق » بحذفها . ولو كانت أصليّة لقلت « مَنَاجِيق » . فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم، إذ لو كانت زائدة، والنون بعدها زائدة، لآدّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أوّل كلمة، وذلك لا يوجد إلّا في الأفعال نحو « استفعل » ^(٣)، أو في الأسماء الجارية عليها، نحو « انطلق » و « مُنْطَلَق » . و « منجنيق » ليس باسم جار على الفعل ^(٤) . فإذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى ^(٥) وجب أن يُقضى على النون الثانية بالأصالة، لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة « فَنَعْنِيلاً »، وذلك بناء غير موجود . وإذا

(١) سقط من م .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والنصف ١ : ١٤٦ - ١٤٩ وشرح الشافية ٢ : ٣٥٠ - ٣٥٣ .

(٣) كذا ، الصواب « انفعل » ، وقد مثل له بعد . (٤) م : على فعل .

(٥) وهذا مذهب سيويه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٣٧ . وقال السيوطي :

« قال سيويه : هو من الخماسي » : الزهر ٧ : ٣٣ .

جعلتها أصليّة كان وزن الكلمة «فَنَعَلِيلاً» نحو «عَنْخَرِيْس» (١). وأيضاً فإنّها ليست في موضع لَزَمَتْ فيه زيادتها، ولا كَثُرَتْ، فتُجْعَل زائدة.

فإن قيل: فهلاً استدللتم على زيادة الميم، بما حكاه أبو عثمان عن التَّوْزِي، عن أبي عبيدة، من أنه سأل أعرابياً عن حروب، كانت بينهم، فقال (٢): «كانت بيننا (٣) حروبٌ عُون، تُفَقُّ فيها العُيُون. مرّةٌ نُجْنَق (٤)، ومرّةٌ نُرَشَق». فقوله «نُجْنَق» دليل على أن الميم زائدة، إذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول «نُجْنَق». وحكى الفراء (٥): «جَنَقُوم بِالْمَجَانِيقِ» فالجواب أن الكلمة أعجميّة، والعرب قد تُخَلِّط في اشتقاقها من الأعجمية (٦)، لأنّها ليست من كلامهم؛ ألا ترى أن (٧) قول الراجز (٨):

هلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لَا تُمَّ الْخَزْرَجِ منها، فَظَلَّتَ الْيَوْمَ كَالْمُزْرَجِ
أراد: سكران كالذي يشرب (٩) الزَّرَجُون. وكان القياس أن يقول «كالمُزْرَجِن» (١٠)، لأنَّ نون «زَرَجُون» أصليّة. لكنه حذف النون،

(١) المتريس: الناقة الشديدة. (٢) النصف ١: ١٤٧ وشرح الشافية ٢: ٣٥٠.

(٣) سقط من م. (٤) في النسختين «تجنق». النصف: مرة ثم نجق.

(٥) وفي المزمهر ١: ١٣٥ أن أبا زيد انفرد بهذا القول. (٦) ف: الأعجمي.

(٧) ف: إلى. (٨) الخصائص ١: ٣٥٩ والنصف ١: ١٤٨ واللسان (زرج).

(٩) م: «شرب». والزرجون: الخمر. (١٠) م: المرجن.

لأنَّ الكلمة (١) أعجبيَّة، والعرب قد تُخَلِّطُ في اشتقاقها من الأعجميِّ، كما تقدَّم.

فإن قيل : فهلاَّ قلتم [٢٤ ب] إنَّ (٢) قولهم في الجمع (٣) « مَجَانِق » بحذف النون من قبيل ما خُلِّطَ فيه ! فالجواب أنَّ قولهم « مجانيق » يؤدِّي إلى أن يكون وزن الكلمة « فَنَعْلِيلاً » كما تقدَّم ، وهو من أبنية كلامهم . وقولهم « نُجْنَق » و « جَنْقُوم » يؤدِّي إلى كون الميم والنون زائدتين ، فيكون وزن الكلمة « مَنَفْعِيلاً » ، والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أولِّها ، إلَّا أن تكون جارية على الأفعال ، كما تقدَّم .

والذي يدلُّ على أصالة الميم في « مَنَجْنُون » (٤) أنه لا يخلو أن تُقَدَّر الميم والنون (٥) زائدتين ، أو أصليَّتين ، أو إحداها زائدة والأخرى أصلية (٦) . فجعلها زائدتين فاسد ، لما تبين من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أولِّها إلَّا الأفعال والأسماء الجارية عليها ، و « منجنون » ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال . وجعل إحداها زائدة والأخرى أصلية فاسدٌ ، لأنك إن قدرت أنَّ الميم هي

(١) ف : لأنها (٢) م : فهلاَّ جعلتم .

(٣) م : الجميع . (٤) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والنصف ١ : ١٤٥ - ١٤٦

وشرح الشافية ٢ : ٣٥٣ - ٣٥٥ . (٥) م : النون والميم .

(٦) ف : أو إحداها أصلية والأخرى زائدة .

الزائدة (١) كان وزن الكلمة « مَفْعَلُولاً » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم .
 وإن (٢) قَدَرْتَ أَنَّ النون هي الزائدة كان فاسداً ، بدليل قولهم « مَنَاجِينَ »
 في الجمع ، بإثبات النون الأولى . فدل ذلك على أنها أصلان ، ويكون
 وزن الكلمة « فَعْلَلُولاً » ، فيكون (٣) نحو « حَنَدَقُوق » (٤) .

-
- (١) م : أن الميم زائدة .
 (٢) ف : فإن .
 (٣) سقط من م .
 (٤) الحندقوق : بقلة . والرجل الطويل المضطرب . م : حندقون .

باب النون

النون (١) تنقسم قسمين : قسم يُقضى عليه بالزيادة ، وقسم يقضى عليه بالأصالة ، ولا يُقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل .

فالقسم الذي يُقضى عليه بالزيادة : النون التي هي حرف المضارعة ، نحو « نَقُوم » و « نَخْرُج » . والنون في « انْفَعَلَ » وما تصرف منه ، نحو « انطلق » و « منطلق » . ونون التثنية ، وجمع السلامة ، من المذكر ، نحو « الزَّيْدَيْنِ » و « الزَّيْدَيْنِ » . والنون التي هي علامة الرفع في الفعل : نحو « يفعلان » و « تفعلون » . والنون اللاحقة الفعل للتأكيد ، شديدة كانت أو خفيفة ، نحو « هل تَقُومَنَّ » و « هل تَقُومَنَّ » . ونون الوقاية اللاحقة مع ياء المتكلم ، نحو « ضَرَبَنِي » . ونون التنوين في نحو « رَجُلٍ » . والنون اللاحقة آخر جمع التكسير ، فيما كان على وزن « فُعْلان » و « فِعْلان » ، نحو « قُضْبَان » و « غِرْبَان » ، لأنه لا يُتصَوَّر جعلها أصليّة ، إذ ليس في أبنية المجموع ما هو على وزن « فِعْلان » (٢) بضم الفاء ، ولا بكسرهما . فجميع هذا

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٩ - ٣٥٢ . (٢) م : فصال .

لا تكون النون فيه إلا زائدة ، ولا يحتاج على ذلك إلى إقامة دليل ،
لوضوح كونها زائدة فيه .

وأما النون الواقعة آخر الكلمة ^(١) ، بعد ألف زائدة ، فإنه يُقضى عليها
بالزيادة ، فيما لم يُعرف له اشتقاق ولا تصريف ، لكثرة تبينها زائدة
فيما عُرف اشتقاقه أو تصريفه ، فيُحمل ما لا يُعرف على الأكثر .
وذلك بشرطين :

أحدهما أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفين [أصليين] ^(٢) .
إذ لو كان قبلها حرفان خاصة لوجب القضاء بأصالة النون ، إذ لا بد من
الفاء والعين واللام ، وذلك نحو «سنان» و «عينان» و «بنان»
و «قران» . وأمثال ذلك النون فيه أصليّة .

والآخر ألا تكون الكلمة من باب «جَنَجان» ، فإنه ينبغي أن تجعل النون
فيه أصليّة . إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيّة ، ويكون فاؤه جيماً
ولا مها جيماً ^(٣) ، فيكون من باب «سَكس وقلق» ^(٤) ، أعني مما فاؤه ولامه ^(٥)

(١) انظر النصف ١ : ١٣٣ - ١٣٥ .

(٢) زيادة تقيد هذا الشرط ، لثلاث يلتبس الأمر في مثل : تبيان وحُستان .

(٣) م : جيم .

(٤) م : رفاق .

(٥) م : مما لامه وفاؤه .

من جنس واحد، وذلك قليل جداً. وإن جعلت النون أصليّةً كانت من باب
الرُّباعيّ المضعّف، نحو «صَلَّصْتُ» و«قَلَقَلْتُ»، وذلك باب واسع.

ومن الناس (١) من اشترط أيضاً ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً، فيما
قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو «مُرَّان» (٢) و«رَمَّان»، لاحتمال أن تكون
النون زائدة، وأن تكون أصليّةً وأحد المضعّفين زائدٌ، ويتساوى (٣) الأمران
عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعّفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدين، بدليل
السماع، والقياس.

أمّا القياس فأنّ النون اختصّت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثةً ساكنةً،
على ما يبيّنُ بعدُ. وأحد المضعّفين (٤) زائدٌ (٥) حيث كان. وما اختصّت
زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً مما لم يختصّ؛ ألا ترى أنّ
الهمزة [أ ٢٥] في «أفمى» قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة، لأنّ
الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أولاً

(١) انظر النصف ١ : ١٣٤ .

(٢) الران : شجر الرماح . م رمان ومران .

(٣) م . وتساوى . (٤) م : المضاعفة .

(٥) ف : ي زاد .

خاصة، فكان المختص يشارك غير المختص، بكثرة^(١) زيادته في ذلك الموضع،
وزيد^(٢) عليه بقوة الاختصاص.

وأما السماعُ فقولُه عليه السلام، للقوم الذين قالوا له «نحن بنو غِيَّان»،
فقال لهم، عليه السلام^(٣) : «بل أنتم بنو رَشْدانَ». ألا تراه، عليه
السلام، كيف تكررَ لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغي، ولم يأخذه
من الغين، وهي السحاب^(٤). فقد دلَّ هذا على أنه إذا جاء مضاعف، في
آخره ألف ونون مثل «رُمَّان»، أنه ينبغي أن يُقضى عليه بزيادة الألف
والنون، إلا أن يقوم دليل على أن النون أصلية، نحو^(٥) «مُرَّان» فإن الخليل
ذهب إلى أن نونه أصلية، لأنه مشتق من «المَرَّاة» التي هي اللين.

ومنهم من شرط ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً، مما قبل الألف منه
ثلاثة أحرف^(٦)، وألا يكون^(٧) مع ذلك مضموم الأول، اسماً لبنات، نحو
«رُمَّان»، لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصلية، ويكون وزنه
«فُعَالاً»، لأنه قد كثر في أسماء النِّبات «فُعَالٌ»، نحو «حُمَاض»

(١) م : لكثرة . (٢) م : وزيد .

(٣) الخصائص ١ : ٢٥٠ والنصف ١ : ١٣٤ .

(٤) سقط « ولم يأخذه .. السحاب » من م . (٥) ف : فأما .

(٦) سقط « مما قبل ... أحرف » من م و ف، وألحق بحاشية ف .

(٧) ف : « ويكون » . وصوب في الحاشية عن نسخة الخفاف كما أثبتنا .

و «عُتَاب» و «قُتَاء» . فَحَمَلَهُ عَلَى مَا كَثَرَ فِيهِ .

وهذا فاسد ، لأنَّ زيادة الألف والنون في الآخر أكثر من مجيء اسم النبات على «فُعَال» ؛ ألا ترى أنَّ ما جاء من الأسماء ، أعني (١) أسماء النبات ، على غير وزن «فُعَال» لا ينضبط كثرةً ، وإن كان «فُعَال» قد كثر واطَّرد .

وذهب السيرافي^٢ إلى أنَّ النون إذا أتت في الآخر ، بعد ألف زائدة ، فإنه لا يخلو أن يكون جعلها أصليَّة يؤدِّي إلى بناء غير موجود ، أو إلى بناء موجود . فإن أدَّى إلى بناء غير موجود قضى عليها بالزيادة ، نحو «كَرَوَان» و «زَعْفَرَان» ؛ ألا ترى أنَّ النون فيها لو كانت أصليَّة لكان وزن «كَرَوَان» : «فَعْلَلًا» ، ووزن «زَعْفَرَان» : «فَعْلَلًا» ، وهما بناءان غير موجودين . وإن أدَّى ذلك إلى بناء موجود قضى عليها (٣) بالأصالة ، نحو «دِهْقَان» (٣) و «شَيْطَان» ، لأنَّ نون «دِهْقَان» إذا جُعِلَتْ أصليَّة كان وزنه «فَعْلَلًا» ، ونون «شَيْطَان» إذا كانت أصليَّة كان وزنه «فِعْمَالًا» . وهما بناءان موجودان ، نحو «شِمْلَال» (٤) و «بَيْطَار» .

وهذا الذي ذهب إليه - من أصالة النون (٥) فيما يؤدِّي جعل النون فيه

(١) سقطت الأسماء أعني ، من م . (٢) م : على النون .

(٣) الدهقان : القوي على التصرف مع شدة وخبرة .

(٤) الشملال : السريعة الخفيفة . (٥) سقطت من أصالة النون من م .

أصليةً إلى بناء موجود - باطلٌ، لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليةً في «دهقان» و «شيطان». ولم يفعل ذلك سيبويه، لئلا ذكر من أن جعل النون فيها أصليةً يؤدي إلى بناء موجود . بل لقولهم «تدهقن» و «تشيطن» ، لأنه ليس في كلامهم «تفعلن» . فدل ذلك على أصالة النون . فأمّا «تدهق» و «تشيطن» فليس في قوة «تدهقن» و «تشيطن»^(١)، لأنّ أبا علي^(٢) قد دفعهما من طريق الرواية^(٣) .

فإذا جاءت النون بعد ألف زائدة، فيما لا تعرف له اشتقاقاً^(٤)، بالشرطين المذكورين، فاقض بالزيادة حملاً على الأكثر . وكذلك تفعل إذا احتمت الكلمة اشتقاقين، تكون^(٥) في أحدهما أصليةً، وفي الآخر زائدة . فينبغي^(٦) أن تحمله على الذي تكون فيه زائدةً، حملاً على الأكثر، نحو «دكان»^(٧)، فإنه يحتمل أن يكون مشتقاً من «دكته أدكنه دكناً» إذا تضدت بعضه فوق بعض، فتكون نونه أصليةً . ويحتمل^(٨) أن يكون مشتقاً^(٩) من قولهم «أككة دكاء» إذا كانت مُبسطة، و «ناقة دكاء»

(١) ف : تشيطن وتدهقن . (٢) ف : أباكا . (٣) انظر النصف ١ : ١٣٥ .

(٤) م : لا يعرف له اشتقاق . (٥) م : يكون . (٦) م : ينبغي .

(٧) م : دكنت . وانظر النصف ١ : ١٣٥ . (٨) م : ومحتمل .

(٩) وهذا قول الأخفش ، رواه عنه الأشتانداني . النصف ١ : ١٣٥ .

إذا كان سنامها مفترساً في ظهرها، فتكون نونه زائدة . لكن الذي ينبغي أن يُحمل عليه هذا الاشتقاق الآخر ، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر .

وأما النون إذا وقعت تالفة ساكنة، غير مدغمة ^(١) ، في كلمة على خمسة أحرف، نحو « جَحَنفَل » و « عَبَنَقَس » ^(٢) وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تقضي عليها ^(٣) بالزيادة، وإن لم تعرف ^(٤) للكلمة اشتقاقاً ولا تصريفاً، لأن كل ما عُرف ^(٥) له اشتقاق أو تصريف، من ذلك، وُجدت النون فيه زائدة، فيحمل ^(٦) ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه. فما عُرف اشتقاقه فوُجدت النون فيه زائدة « جَحَنفَل » و « جَرَنَفَش » ^(٧)، لأن « الجحافل » : الكثير، و « الجحفل » . الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. و « الجحافل » أيضاً: العظيم الجحفة ^(٨)، فهو [٢٥ ب] من لفظ الجحفة ^(٩)، فنونه زائدة. وقالوا « جَرَفِش » في ^(١٠) « جَرَنَفَش ». ومثل ذلك كثير، إلا أنني لم أذكر من ذلك،

-
- (١) سقط « غير مدغمة » من م . (٢) العبنقس : السبيء الخلق .
 (٣) م : عليها . (٤) م : وإن يعرف .
 (٥) م : ما علم . (٦) م : فحمل .
 (٧) الجرنفش : الرجل الضخم وهو في م بالسين ، وفي ف بالسين والشين معاً .
 (٨) الجحفة : مشفر البعير . (٩) م : الجحفل .
 (١٠) زاد في ف « جمع » ثم ضرب الناسخ عليها بالقلم .

لِما فيه من التَّطْوِيل (١). فلمَّا كان الأمر، فيما له اشتقاقٌ أو تصريف، على ذلك حُمِلَ ما ليس له اشتقاق ولا تصريف نحو «عَبَثَقِس»، على ذلك، فقضي على النون بالزيادة.

وزعم ابن جنِّي (٢) أنه إن جاء مثل «خَزَنَزَن» (٣) أو «عَصَنَصَن» (٤) فإنه يُجْعَل نونه محتملةً، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلاَّ بدليل. وإنما احتمل هذا النحو أن تكون النون فيه أصلية وزائدة، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب «صَمَحَمَح» (٥) و«دَمَكَمَك» (٦)، وإن كانت زائدةً كان من باب «عَقَنَقَل» (٧). وبابُ «صَمَحَمَح» أكثر وأوسع (٨). فإِزاء كون النون ساكنةً ثالثةً كَوْنُ باب «صَمَحَمَح» أوسع من باب «عَقَنَقَل».

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة، لأنَّ زيادة النون ثالثةً ساكنةً لازمةٌ فيما عُرِفَ له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإِزائه كونُ باب «صَمَحَمَح» أوسعَ من باب «عَقَنَقَل»، لأنَّ دليل

(١) م : التطويل (٢) المنصف ١ : ١٣٧ (٣) م : «خززن».

(٤) م : «عصنصر» . المنصف : فدنن .

(٥) الصمحمح : الفليظ . (٦) الدمكمك : الشديد القوي .

(٧) المعنقل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل . (٨) : أوسع وأكثر .

اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

ولأنما ^(١) لُزمت زيادتها إذا كانت على ما ذُكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع في هذا الموضع . فكما أنَّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً مثل « جُرَافِيس » كان زائداً، فكذلك ما كان بمنزلة . ولذلك حذفوا نون « هَرَقُصَان » ^(٢) تخفيفاً، فقالوا « عَرَقُصَان » . كما حذفوا الألف من « عَلَابِط » ^(٣) و « هُدَايِد » ^(٤) وأمثالهما، حين قالوا « عُلْبِط » و « هُدَبَد » . ووجه الشبه بينهما أنَّ في النون غنة في الخياشيم، كما أنَّ في حروف المدّ واللين مدّاً، والغنة والمدّ كلُّ واحد منهما فضلٌ صوت في الحرف . ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، إلّا أنها مدغمة نحو « عَجَنَس » ^(٥) لم تكن إلّا أصلية ^(٦) لأنها إذ ذاك تشبّث بالحركة، والنون إذا تحرّكت كانت من القم وضعت الغنة فيها . ولذلك لم تُزد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق، لأنها إذ ذاك تكون من القم وتضعف فيها الغنة، فلا تشبه حرف العلة . ولو ورد في الكلام مثل « جَحَنَعَل » مثلاً لجعلت النون فيه أصلية كما جعلت في « عَجَنَس » كذلك، لمفارقتها إذ ذاك الغنة التي أشبهت

(١) سقط حتى قوله « أشبهت بها حرف العلة » من م ، ومن نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف .

(٢) المرقصان : نبات . (٣) الملايط : الضخم الغليظ .

(٤) الهدايد : اللين الخاثر . (٥) المجنس : الجدل الضخم الصلب الشديد .

ووزله : قَعْلَلٌ (٦) يريد أنها مكررة من نون أصلية .

بها حرف العلة.

فهذه جملة الأماكن التي يُقضى على النون فيها بالزيادة . وما عدا ذلك قُضي عليه بالأصالة ، ولا يقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل (١) :

فما زيدت فيه النون أولاً لقيام الدليل على زيادتها « نَرَجِسُ » (٢) وزنه « نَفْعِلُ » . وإنما لم تكن نونه أصليّة لأنه ليس في كلامهم « فَعْلِلُ » (٣) .

فإن قيل : وكذلك ليس في كلامهم « نَفْعِلُ » ! فالجواب أنه قد تقدّم أنّ الحرف إذا كان جمعه زائداً يؤدي إلى بناء غير موجود ، وكذلك (٤) جمعه أصلياً ، قُضي عليه بالزيادة ، للدخول في الباب الأوسع ، لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول .

وزعم ابن جنّي أنّ النون في « نِيرَاسٍ » (٥) زائدة ووزنه « نِفْعَالُ » ، وجعله مشتقاً من « البِرْسُ » وهو القطن ، لأنّ الفتل يتخذ في الغالب من القطن . وذلك اشتقاقٌ ضعيف جداً . بل لقائل أن يقول : الغالب في الفتل ألاّ يكون من القطن . وكذلك قولهم (٦) « نِفْرِجَةُ القلب » وزنه

(١) وهذا هو القسم الثاني الذي أشار إليه في مستهل الباب . (٢) النصف ١ : ١٠٤ .

(٣) كذا ! وقد ذكر في الرباعيّ المجرّد بناء فَعْلِلَ ونظّر له بطحربة . انظر ص ٦٧ .

(٤) م : ولذلك (٥) النيراس : المصباح . م : نيراس . (٦) سقطت .

عنده (١) « نِفْعِلَةٌ » ، لأنَّ « النَّفْرِجَةَ » : الجبان الذي (٢) ليست له جلادة ولا حزم . واستدلَّ على ذلك بقول العرب « رَجُلٌ أَفْرَجٌ وَفَرَجٌ » (٣) إذا كان لا يكتم سِرّاً ، فجعل « نِفْرِجَةَ القلب » مشتقاً (٤) منه ، لأنَّ إفشاء السِّرِّ من قِلَّةِ الحزم . وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيفٌ ، لأنَّ إفشاء السِّرِّ ليس بقِلَّةِ حزم (٥) ، بل هو بعض صفات القليل الحزم . وأيضاً فإنَّ (٦) « الأَفْرَجُ » و « الفَرَجُ » لا يراد بهما الجبان كما يراد بـ « نفْرِجة القلب » . فدلَّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق . فينبغي أن تجعل النون فيها أصليةً .

وزيدت ثالثةً في « قِنْعَاسٍ » (٧) و « قِنْفَخِر » (٨) و « عَنَبَس » (٩) و « عَنَسَل » (١٠) و « عَنَتْرِيس » (١١) و « خَنَفَقِيق » (١٢) و « كَنَهَيْل » (١٣) و « جُنْدَب » بضم الدال وفتحها و « عُنْصَر » و « قُنْبَر » و « كِنْثَاو » (١٤) و « حِنْطَاو » (١٥) و « سِنْدَاو » (١٦) و « قِنْدَاو » (١٧) .

-
- (١) م : عنده وزنه . (٢) م : التي .
(٣) م : « وفروج » هنا وفيما يلي . (٤) م : مشتقة . (٥) م : الحزم .
(٦) م : فإنه . (٧) القنماس : الضخم العظيم . (٨) القنفخر : الفائق في نوعه .
(٩) العنيس : الأمد . (١٠) المنسل : الناقة السريمة .
(١١) المنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .
(١٢) الخنفقيق : السريمة الجريئة . (١٣) الكنهيل : شجر .
(١٤) الكنثاو : الوافر اللحية . م : كشاء . (١٥) الحنطاو : الوافر اللحية .
(١٦) السنداو : الحديد الشديد . (١٧) القنداو : الغليظ القصير .

فأما (١) «قِنَعَس» فنونه زائدة، لأنه من القَنَس . و «قِنْفَخَر» لأنه يقال في معناه [٢٦ أ] «قُفَا خِرِي» . و «عَنْبَس» من العُبُوس . و «عَنْسَل» من العَسَلَان . و «عَتْرِيس» من العَتْرَسَة وهي الشِدَّة . و «الْخَفَقِيق» من الخَفَق .

وأما «كَنْهَبُل» فنونه زائدة ، لأنها لو جعلت أصليةً لكان وزن الكلمة «فَعْلَلًا» ، وهو بناء غير موجود في كلامهم .

وأما (٢) «جُنْدَب» و «عُنْصَر» و «قُنْبَر» فبدلت على زيادة النون فيها أنك لو جعلتها أصليةً لكان وزن الكلمة «فُعْلَلًا» ، وهو بناء غير موجود في كلامهم . فأما «جُوْذَر» (٣) فأعجمي . و «بُرْقَع» و «جُخْدَب» (٤) مخفَّفان من «بُرْقَع» و «جُخْدَب» بالضم . وأيضاً فإنَّ هذه النون قد لزمت هذا البناء ، وهي حرف زيادة، فدلَّ ذلك على زيادتها ، إذ لو كانت أصلاً لجاز أن يقع موقعها غيرُها من الأصول . وأيضاً فإنَّ ما جاء من هذا النحو ، وعُلم له تصريف ، وجدت النون فيه زائدة نحو «قُنْبَر» ، لأنهم يقولون في معناه «قُبْر» ، فيحذفون النون ، فيُحْمَل ، (٥) ما جهل تصريفه على ما عُلِم . وأما

(١) م : أما . (٢) النصف ١ : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٣) الجوذَر : ولد البقرة الوحشية . (٤) الجُخْدَب : ضرب من الجنادب .

(٥) م : قالوا في مثله قبر فحذفوا النون فحمل .

« جندب » بكسر الجيم و « جندب » بضم الجيم والذال^(١) فنونه زائدة لأنه في معنى « جندب » المضموم الجيم. فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم .

وأما « كِثَاو »^(٢) وأخواته فنونه زائدة، بدليل أن هذه الأسماء فيها ثلاثة أحرف من حروف الزيادة : النون والهمزة والواو . فقُضِيَ على الهمزة بالأصالة، لقلّة زيادتها غير أوّل . وقُضِيَ على الواو بالزيادة ، لملازمتها المثال^(٣) .

فإن قيل : فإن الهمزة أيضاً قد لازمت المثال ! فالجواب أنه لا يمكن أيضاً^(٤) القضاء بزيادتها مع زيادة النون ، لثلاثاً يؤدي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف ، إذ الواو زائدة . فلمّا تعذّرت زيادتها معاً قُضِيَ بزيادة النون ، لأنّ زيادة النون غير أوّل أكثر من زيادة الهمزة .

فإن قيل : فهلاّ جعلت الواو أصليّة وقُضيت على النون والهمزة بالزيادة ! فالجواب أن القضاء على الواو بالزيادة أولى من القضاء على الهمزة والنون بذلك ، لأنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة^(٥) غير أوّل .

ومما يدلّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنّه قد تقرر في « كِثَاو »

(١) سقط و وجندب بضم الجيم والذال ، من م . (٢) النصف ١ : ١٦٤-١٦٥ .

(٣) النصف : « ملازمتها هذا الموضع من هذا المثال » .

(٤) سقط من م . (٥) ف : الهمزة والنون .

زيادة النون بالاشتقاق ، لأنهم ^(١) قد قالوا « كَثَّاتٌ لِحِيَّتُهُ » إذا كانت كَثَّاءً ، فحذفوا النون . قال الشاعر ^(٢) :

وَأَنْتَ أَمْرٌ ، قَدْ كَثَّاتُ لَكَ لَحِيَّةٌ كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِ
فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مَا لَمْ يُعْلَمْ لَهُ اشْتِقَاقٌ ، مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، عَلَى مَا عُلِّمَ لَهُ ذَلِكَ .
وَأَمَّا ^(٣) « خِنْزِيرٌ » فنونه أصليَّة . وليس في قوله ^(٤) :

لَا تَفْخَرُنَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ لَكُمْ يَا خُزْرَ تَغْلِبَ ، دَارَ الذَّلِّ وَالْهُونِ
دليل على أنَّ النون زائدة ، لأنَّ « خُزْرًا » ليس بجمع خِنْزِيرٍ ، بل هو جمع أَخْزَرٍ . لأنَّ كُلَّ خِنْزِيرٍ عِنْدَهُمْ أَخْزَرٌ ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ « خُزْرًا » جمع خِنْزِيرٍ . وذلك فاسد . لأنه ليس بقياس خِنْزِيرٍ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى خُزْرٍ . فَمِنْهُمَا أَمْكَنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَطْرَدِ ^(٥) كَانَ أَوَّلَى .

وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو « فِرْنَاس » و « ذُرْنُوح » ^(٦) . أمَّا « ذُرْنُوح » فإنَّهم يقولون في معناه « ذُرْوُوح » فيحذفون النون . وأمَّا « فِرْنَاس »

(١) سقط من م حتى الشاهد ، واستبدل به و لأنه للكت اللحية .

(٢) النصف ١ : ١٦٥ و ٣ : ٢٦ واللسان والتاج (كَثَّاتٌ) والأمازي ٢ : ٧٩ . وهو في الأبدال ٢ : ٥٥ برواية : كَأَنَّكَ مِنْهَا يَنْ تَيْسْتِيْنِ قَاعِدٌ .

(٣) ف : فأما . (٤) التاج (خُزْر) (٥) م : فمنها أمكن حمله على المطرد .

(٦) الذرئوح : دويبة وقد أنكر في ص ١١٨ أن تكون النون في ذرئوح زائدة .

الأسد فإنه مشتق من « فَرَسٌ يَفْرِسُ » ، لأنَّ الافتراس من صفة الأسد^(١) وزيدت رابعة^(٢) في « رَعَشَنٍ »^(٣) و « عَلَجَنٍ » و « ضَيْفَنٍ » و « خِلْفَنَةٍ »^(٤) و « عِرَضَنَةٍ »^(٥) . فأما « رَعَشَنٌ » فن الارتعاش . و « عَلَجَنٌ » من العَلَج ، وهو الغليظ ، لأنَّ « العَلَجَن » : الناقة الغليظة . و « رَجُلٌ خِلْفَنَةٌ » و « ذُو خِلْفَنَةٍ »^(٦) أي : في أخلاقه خلاف^(٧) . و « عِرَضَنَةٍ »^(٥) من التعرّض .

وأما « ضَيْفَنٌ » ففيه خلاف : مهم من جعل نونه زائدة ، لأنه الذي يجيء مع الضيف . فهو راجع إلى معنى الضيف . ومنهم من ذهب إلى أنَّ نونه أصليةٌ - وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم « ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ » إذا جاء ضيفاً مع الضيف . فـ « ضَيْفَنٌ » على هذا المذهب « فَيَعْمَلُ » . وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى . ويقويه أيضاً^(٨) أنَّ باب النون ألا تكون في مثل هذا إلا أصلية . وأيضاً فإنَّ نونه إذا كانت زائدة كان وزنه « فَعَلْنَا » ، و « فَيَعْمَلُ » أكثر من « فَعَلْنَا » .

(١) النصف ١ : ١٦٧ . (٢) النصف ١ : ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) الرعشن : الجبان الذي يرتعش (٤) م : خلقة

(٥) العرضنة : الذي يعترض الناس بالباطل . م : عرضة .

(٦) م : ورجل خلقة ودو خلقة (٧) م : اختلاف

(٨) م : ويقوي أيضاً مذهب أبي زيد .

باب التاء

التاء ^(١) تنقسم قسمين : قسم يُحْكَمُ عليه بالأصالة ، ولا يحكم [٢٦ ب] عليه بالزيادة إلاّ بدليل ، وقسم يُحْكَمُ عليه بالزيادة أبداً ، ولا يكون أصلاً .
فالقسم ^(٢) الذي يحكم عليه بالزيادة :

التاء التي في أوائل أفعال المطاوعة ^(٣) ، نحو قولك « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » و « قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ » و « دَحَرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ » .

والتاء في أول « تَفَاعَلَ » ، نحو « تَغَافَلَ » و « تَجَاهَلَ » ، وما تصرف من ذلك .

والتاء التي هي من حروف المضارعة ، نحو « تَقُومُ » و « تَخْرُجُ » .

والتاء التي في « افْتَعَلَ » و « اسْتَفْعَلَ » وما تصرف منها .

والتاء التي للخطاب في نحو « انتَ » و « أنتِ » و ^(٤) « أنتمَا » و « أنتم » و « اتنَّ » .

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٧٤ - ١٨٨ والكتاب ٢ : ٣٤٧ - ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٩ (٣) كذا ، وفاته ذكر ما تصرف من هذه

الأفعال . (٤) م : وفي .

وتاء التأنيث نحو «قامت» و «خرجت» ، و «قائمة» و «خارجة» ،
و «ربت» و «ثمت» و «لات» .

ومع «الآن» ^(١) ، في نحو قوله ^(٢) :

نَوَلِّي قَبْلَ نَائِي دَارٍ ، جُمَانَا وَصِلِينَا ، كَمَا زَعَمْتَ ، تَلَانَا
أَرَادَ : الْآنَ ^(٣) . وَحَكَى أَبُو زَيْد أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ «حَسْبُكَ تَلَان»
يُرِيدُ : حَسْبُكَ الْآنَ . [فَزَادَ التَّاءَ] ^(٤) .

ومع «الحين» ، في أحد القولين ، في نحو قوله ^(٥) :

الْمَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ، وَالْمُسْبِفُونَ نَدَى ، إِذَا مَا أَنْعَمُوا

جميع هذا يُحْكَمُ عَلَى التَّاءِ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ ، لَوْ ضُوحٌ

- (١) ف : وتلان . (٢) م : د فولي . والبيت لجميل بثينة ،
وينسب إلى عمرو بن أحمـر . ديوان جميل ص ٢٢٩ وسر الصناعة ١ : ١٨٥ والانصاف ص ١١٠
والخزانة ٢ : ١٤٩ واللسان (حين) د (تلن) والتاج (تلن) والزهر ١ : ٢٣٧ .
(٣) قال صاحب التاج (تلن) : د قال شيخنا رحمه الله تعالى : وجزم ابن عصفور رحمه
الله في المتع بزيادة التاء . (٤) من م .
(٥) م : د والمسبفون يداً . والبيت لأبي وجزة السمدي . الخزانة ٢ : ١٤٧ - ١٥٠
وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والانصاف ص ١٠٨ والصحاح واللسان والتاج (حين) . ورواه
السيرافي : د الماطفونة حين .

كونها زائدةً فيه .

وأما القسم الذي يُحكم عليه بالأصالة ، ولا يكون زائداً إلاً بدليل ، فاعدا ذلك . وإنما قضينا على التاء بالأصالة ، فيما عدا ذلك ، لكثرة تبين أصالة التاء فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف ^(١) ، نحو « تَوَّعَمَ » - فإنَّ تاءه أصلية لأنك تقول في الجمع : تُوَّامٌ . و « تُوَّامٌ » : « فُعَالٌ » فتاوؤه أصل - وأمثال ذلك . ويقل وجودها زائدة فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف . فلما كان كذلك حُمِلَ ما جُهِلَ أصله على الكثير ، فقُضِيَ على تائه بالأصالة .

فما جاءت فيه التاء زائدة أولاً « تَأَلَّبَ » و « تُرْتَبُ » ^(٢) و « تُدْرَأُ » ^(٣) و « تَجْفَافٌ » ^(٤) و « تَعَضُّوضٌ » ^(٥) و « تَعَالٌ » و « تَبْيَانٌ » و « تَبْلَقَاءٌ » و « تَضْرَابٌ » ^(٦) و « تِهْوَاءٌ » ^(٧) من الليل و « تِمْسَاحٌ » للكذاب و « تِمْرَادٌ » لبيت الحمام و « رَجَلٌ يَقُولُ » . فالدليل ^(٨) ، على زيادتها في « تَأَلَّبَ » اسم الحمار ، أنه ^(٩) مأخوذٌ

(١) المنصف ١ : ١٠٢ - ١٠٣ . وغفل عن نحو : اتملّ واتماّر واتمالّ

(٢) الترتب : الشيء الراتب الثابت . ف : تدر أو ترتب .

(٣) التدرأ : الدرء والدفع .

(٤) التجفاف : ماجل الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح .

(٥) التعضوض : تمر أسود . (٦) التضراب : الناقة التي ضربها الفحل .

(٧) التهواء : القطعة . (٨) المنصف ١ : ١٠٣ - ١٠٤ . (٩) م : فإنه .

من [قولك] ^(١) : أَلَبَ الحَارُ أُنْتَهَ يَأْلِبُهَا ، إِذَا طَرَدَهَا . وكذلك ^(٢) « تُرْتَبُ » : « تُفْعَلُ » مِنْ الشَّيْءِ الرَّاتِبِ . و « تُدْرَأُ » ^(٣) مِنْ دَرَأْتُ ، أَي : دَفَعْتُ . وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ جَعْلُ التَّاءِ فِي « تُرْتَبِ » و « تُدْرَأُ » أَصْلاً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ « فُعْلَلُ » .

وكذلك « تَتَفُلُّ » ^(٤) تَأْوُهُ زَائِدَةٌ ، لِأَنَّهُا لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَكَانَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ « فَعْلُلًا » ، وَذَلِكَ بِنَاءٌ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي كَلَامِهِمْ . وَمَنْ قَالَ « تَتَفُلُّ » بَضَمَ التَّاءَ فِيهِ عِنْدَهُ أَيْضاً زَائِدَةٌ ، لِثَبُوتِ زِيَادَتِهَا فِي لُغَةِ مَنْ فَتَحَ التَّاءَ .

وكذلك ^(٥) « تَجْفَافٌ » و « تَعْمُوضٌ » و « تَبْيَانٌ » و « تَلِقَاءٌ » و « تِمْسَاحٌ » و « تِقْوَالَةٌ » و « نَاقَةٌ تَضْرَابُ » ، هِيَ ^(٦) مُشْتَقَّةٌ مِنْ : الْجُفُوفِ وَالْعَضِّ وَالْبَيَانِ وَالتَّلْقَاءِ وَالتَّمْسَحِ وَالضَّرَابِ وَالْقَوْلِ . و « تِمْرَادٌ » ^(٧) لِأَنَّهُ مِنْ « مَارِدٍ » أَي : طَوِيلٍ . وَمِنْهُ « قَصْرٌ مَارِدٌ » . و « تِهَوَاءٌ مِنْ اللَّيْلِ » مِنْ فَوَلَّهُمْ « مَرَّهَوِيٌّ » ^(٨) مِنْ اللَّيْلِ . وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي « تِنْبَالٌ » زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ « التَّنْبَالَ » هُوَ الْقَصِيرُ ، وَ « النَّبَلُ » هُمُ الْقَصَارُ ، فَيَكُونُ

(١) مِنْ م .

(٢) الْكِتَابُ ٢ : ٣٤٨ وَالْمَنْصَفُ : ١٠٤ - ١٠٥ . (٣) م : تَدْرُ .

(٤) التَّنْقِلُ : وَلَدَ التَّمْلَبِ . وَانْظُرْ ٦٦ . (٥) الْكِتَابُ ٢ : ٣٤٨ .

(٦) ف : فِيهِ . (٧) التَّمْرَادُ : بَيْتُ الْحَمَامِ . (٨) الْهُوَيُّ : الْهَزِيعُ .

« التَّيْبَال » (١) منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة (٢) .

وزيدت آخراً (٣) في « سَنَبَتَة » ، بدليل قولهم « مَرَّتْ عليه » (٤)
سَنَبَةٌ من الدهر « بمعنى « سَنَبَتَة » أي : قِطْعَة . فيحذفون التاء . وفي
« رَغَبُوت » و « رَهَبُوت » و « طَاغُوت » (٥) و « رَحْمُوت »
و « مَلَكُوت » و « جَبَرُوت » ، لأنها بمعنى الرغبة والرغبة والرحمة والمَلِك
والتجبر والطغيان . [وقد] (٦) قالوا « رَغَبُوتِي » و « رَهَبُوتِي »
و « رَحْمُوتِي » (٧) ، والتاء فيها أيضاً (٨) زائدة .

فأما « التَّلَبُوت » (٩) ، من قول لبيد : (١٠)

بأَحْزَةٍ التَّلَبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفَرَ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا

(١) م : التبيات .

(٢) قال صاحب التاج (نبل) : « ذهب ثلث إلى أنه من النبل . وبه صرح الشيخ أبو
حيان وجزم ابن هشام في شرح الكعبة والسهلي في الروض ، وأقره البغدادي شيخ مشايخنا
في الحاشية التي وضعها على شرح ابن هشام المذكور ، وهي عندي . وجمله سيويه رباعياً . »

(٣) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والنصف ١ : ١٣٩ . (٤) م : عليهم

(٥) م : وطاغوت ورهبوت . (٦) من م .

(٧) م : رغبوتي ورهبوتي ورحموتي . (٨) ف : والتاء أيضاً فيها .

(٩) التلبوت : اسم واد بين طييء وذيان . م . التلبوت .

(١٠) من مملته . ديوانه ص ٣٠٥ . والأحزة : جمع حزير ، وهو ما ارتفع من الأرض
وغلظ . والآرام : الأعلام . يصف حمار وحش مع أثنه .

فالتاء فيه أصل . وأجاز ابن جنّي أن تكون التاء زائدة، حملاً على «جَبَرُوت» وأخواته . قال : وليس ذلك بالقوّي (١) . والصحيح أنه لا يَسُوغُ جعلُ التاء فيه زائدةً ، لقلة ما زيدت فيه التاء ، مما هو على وزنه ، إذ لا يُحفظ منه إلا سِتَّةُ الألفاظ المذكورة (٢) .

وكذلك هي في «عنكبوت» زائدة . واستدلّ على ذلك سيبويه (٣) ، بقولهم في جمعه «عناكب» . ووجه الدليل من ذلك أنهم كَسَرُوا «عنكبوتا» من غير استكراه . أعني : من غير أن يُكَلِّفُوا ذلك (٤) . ولو كانت التاء أصليةً لكان من بنات الحُصّة . وهم لا يكسرون بنات الحُصّة إلا بعد استكراه . فدلّ ذلك على أنه ليس من بنات الحُصّة ، وأنّ تاءه زائدة . وأيضاً فإنهم يقولون في معناه (٥) «العنكباء» ، وذلك قاطع [٢٧ أ] بزيادة التاء .

وفي (٦) «عَفريت» و«غَزويت» (٧) . أمّا «غزويت» فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليتين ، أو تجعل التاء أصليةً

(١) المنصف ١ : ١٣٩ . (٢) كذا ، وقيل : بَرَهُوت .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩ . (٤) سقط من م .

(٥) م : مثله . وزاد في المنصف : «العنكب» .

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : « سقط من هنا إلى قوله وزيدت أيضاً في أول الكلمة ، في نسخة الخفاف » .

(٧) الغزويت : الداهية . وهو الغزويت أيضاً . انظر المنصف ١ : ١٦٩ و ٢٨ : ٣ .

والواو زائدة^(١) أو العكس . فجعلها أصليتين^(٢) يؤدي إلى كون
الواو أصلاً^(٣) ، في بنات الأربعة [من غير المضعفات]^(٤) . وذلك فاسد .
وجعل الواو زائدة^(٥) والتاء أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود ، وهو
« فِعْمِيل » . فلم يبق إلا أن تكون تاءه زائدة وواوه أصلية . وأما
« عِفْرِيت » فتأوه زائدة ، بدليل قولهم في معناه « عِفْرِيتٌ » .

وزيدت أيضاً في أول الكلمة وآخرها في^(٦) « تَرْنَمُوت » ، ووزنه
« تَفْعَلُوت » ، وهو : صوتُ ترنمِ القوسِ عند الإنباض . قال الراجز^(٧) :
* تَجَاوُبَ الْقَوْسِ بِتَرْنَمُوتِهَا *

أي : بترنمها .

(١) م : زائد .

(٢) م : أصليين .

(٤) من م .

(٣) م : الواو والتاء

(٥) سقط من م .

(٦) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والنصف ١ : ١٣٩ .

(٧) سر الصناعة ١ : ١٧٥ والنصف ١ : ١٣٩ والصحاح واللسان والتاج (رنم) .

باب الألف

الألف ^(١) لا تكون أبداً أصلاً . بل تكون زائدة ، أو منقلبةً عن ياء ، أو واو . فمثال الزائدة ألف « ضاربٍ » لأنه من الضرب . ومثال المنقلبة عن الياء ألف « رمى » لأنه من الرمي . ومثال المنقلبة عن الواو ألف « غزا » لأنه من الغزو . إلاّ فيما لا يدخله التصريف ، نحو الحروف ، والأسماء المتوغلة في البناء ، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصلية . إذ لا دليل على جعلها زائدة ، ولا يُعلم لها أصلٌ في الياء ، ولا في الواو ، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل . ومما يُبين ذلك وجود « ما » و « لا » وأمثالهما ، في كلامهم . وقد تقدّم تبين ذلك ^(٢) .

والألف لا تخلو ^(٣) أن يكون معها حرفان أو أزيد . فإن كان معها حرفان قصيت ^(٤) عليها بأنها منقلبة من أصل ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام ، نحو « رمى » و « غزا » .

وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف ، مقطوع

(١) النصف ١ : ١١٨ والكتاب ٢ : ٣٤٤ - ٣٤٦ .
(٢) انظر ص ٣٩ .
(٣) م : لا يخلو .
(٤) في النسختين : قطعت .

بأصالتها ، فصاعداً ، أو حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداها مقطوعٌ
بزيادته ، أو محتملٌ أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتها ، وما عداها مقطوعٌ بزيادته ،
كانت الألف منقلبة عن أصل ، إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف أصول ، كما
تقدم . وذلك نحو «أرطى»^(١) في لغة من يقول «أديمٌ مرطبيٌّ» ؛
ألا ترى أن قوله «مرطبيٌّ» يقضي بزيادة الهمزة ، وإذا ثبتت زيادتها
ثبت كون الألف منقلبة عن أصل .

وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميماً ،
أو همزة في أول الكلمة ، أو نوناً ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف ،
أو غير ذلك من الزوائد .

فإن كان ميماً أو همزة [أولاً]^(٢) أو نوناً ثالثة ساكنة قضيت على
الألف بأنها منقلبة من أصل ، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة .
وذلك نحو «أفمى» و «مومى» . ونحو «عقنقى» إن ورد في كلامهم ،
إلا أن يقوم دليل على أصالتها^(٣) وزيادة الألف ، وذلك قليل ، لا يحفظ
منه إلا «أرطى» ، في لغة من قال «أديمٌ»^(٤) مأروطٌ .

(١) الأرطى : شجر يذبح به . (٢) سقط من النسختين .

(٣) م : أصالتها . (٤) سقط من م .

فإن قيل : فلائي شيء قضيت بزيادة الميم والهمزة والنون ، وقضيم على الألف أنها متقلبة عن أصل ؟ فالجواب أن الذي حمل على ذلك أشياء :

منها أن ما عُرِف له اشتقاق ، من ذلك ، وُجد الأمر فيه على ما ذكرنا ، من زيادة الميم والهمزة والنون ، نحو « أعمى » و « أعشى » و « ملهى » و « مغزى » (١) .

ومنها أن الميم والهمزة (٢) والنون قد سبقت فقضي عليها بالزيادة لسبقها إلى موضع الزيادة . فلما قضي عليها بالزيادة وجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل .

ومنها أن الميم والهمزة والنون قد ساوت الألف ، في كثرة الزيادة ، وفضلتها بقوة الاختصاص ؛ ألا ترى أن الميم والهمزة قد كثرت زيادتهما أو لا (٣) ، كما كثرت زيادة الألف ، واختصتا (٤) بالزيادة أو لا ، وليست الألف كذلك . وأن النون كثرت زيادتها ، ثلاثة ساكنة ، فيما هو على خمسة أحرف ، وبعد الألف الزائدة قبل آخر الكلمة (٥) ، بالشرطين المتقدمين في فصل (٦) النون ، واختصت بالزيادة في هذين الموضعين ، وليست الألف كذلك .

(١) م : مغزى . (٢) ف : أن الهمزة والميم .

(٣) م : أولين . (٤) ف : اختصا

(٥) سقطت بقية الفقرة من م . (٦) كذا ، والصواب : باب .

وإن كان غير ذلك من الزوائد قُضيت على الألف بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة - إلا ما شذَّ - (١) نحو «عُزِّي» (٢)، إلا أن يقوم دليل على أن الألف منقلبة عن [٢٧ ب] أصل، وذلك نحو «قَطَوَطَى» (٣) و«شَجَوَجَى» (٤) و«ذَلَوَى» (٥). الألف في جمع ذلك أصل (٦).

وذلك أن الألف لو جعلت زائدة لم تخلُ الواو من (٧) أن تكون أصلاً، أو زائدة. فلو جعلتها زائدة لكان وزنها «فَعَوَلَى»، وذلك (٨) بناء غير موجود. ولو جعلت الواو أصلية لم تخلُ من أن (٩) تجعل المضعفين أصليين، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً. فلو جعلتها أصليين لم يحز، لأن ذلك يؤدي إلى جعل الواو أصلاً، في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلا في باب «ضَوْضَيْتُ» (١٠) و«قَوَقَيْتُ» (١١)، على ما يبيِّنُ بعدُ، إن شاء الله. ولو جعلت أحدهما أصلاً والآخر زائداً لكان وزنها «فَعَلَمَى»، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، فثبت أن الألف بدلٌ من أصل.

-
- (١) سقط هـ إلا ما شذَّ من م . (٢) العزى : اسم صنم . ف : معزى .
 (٣) القَطَوَطَى : التبختر . (٤) الشجوجى : المفرط في الطول .
 (٥) الذَلَوَى : السرع المستخفي . م : دولى . (٦) الكتاب ٢ : ٣٤٥ .
 (٧) م : في . (٨) ف : وهو .
 (٩) ف : لم يخل أن . (١٠) ضوضيت : من الضوضاء والجلبة .
 (١١) قوقيت : من قوقت الدجاجة إذا صاحت .

وإذا ثبت ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة ، من غير لفظ اللآم ، وأن تكون من لفظ اللآم . فإن كانت من غير لفظ اللآم كان وزن هذه الأسماء « فَمَوْعَلًا » نحو « عَثَوْتَلِي » ^(١) و « غَدَوْدَنِي » ^(٢) وإن كانت من لفظ اللآم كان وزنها « فَعَلَمَلًا » نحو « صَمَحَمَحِي » ^(٣) و « دَمَكَمَكِي » ^(٤) . وجعلها على أن تكون من باب « صَمَحَمَحِي » أولى ، لأنه أوسع من باب « عَثَوْتَلِي » . وهو الظاهر من كلام سيبويه ، أعني أنها تحتمل ضربين ^(٥) من الوزن ، وباب « صَمَحَمَحِي » أولى بها .

وأما من زعم أن « قَطَوَطِي » و « ذَلَوَلِي » ^(٦) لا يكون وزنها « فَمَوْعَل » ، واستدل على ذلك بأن « اقَطَوَطِي » و « اذَلَوَلِي » ^(٧) وزنها « افمَوْعَل » ، وزعم أن سيبويه لو حفظ ^(٨) « اقَطَوَطِي » لم يُجِزْ في « قَطَوَطِي » إلا أن يكون « فَمَوْعَلًا » فلا يُلْتَفَت إليه ، إذ ليس

(١) المَثَوَّل : الشيخ الثقيل . (٢) الغَدَوْدَن : السرخي . م : عددون .

(٣) الصَمَحَمَح : الشديد القوي . (٤) الدَمَكَمَك : الشديد .

(٥) وزعم الرضي أن المبرد هو الذي جعلها من باب « فَعَمَل » ، وأن سيبويه جعلها من باب « فَمَوْعَل » فقط . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٩ و ٣٤٥ - ٣٤٦ و شرح الشافعية

٢٥٣ : ١ (٦) م : دولي . (٧) م : ادلولي

(٨) قال الرضي : « قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطِي إذا أبطأ في شئ » ؛ شرح الشافعية ٢٥٣ : ١ . قلت : ولم أقف على مانسبه الرضي الى سيبويه في كتابه . انظر الكتاب

٢ : ٢٤١ - ٢٤٢ و ٣٢٩ و ٣٤٥ .

« قَطَوَطَى » باسم جار على « اقْطَوَطَى » ، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام ، كما هي في « اقْطَوَطَى » . بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا « اقْطَوَطَى » من لفظ « قَطَوَطَى » أكثر من أن تكون أصولها واحدة ، وذلك موجود فيها . لأن « قَطَوَطَى » إذا كان وزنه « فَعْلَعَلًا » كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين ، فتكون حروفه الأصول : القاف والطاء والواو . وكذلك « اقْطَوَطَى » الواو وإحدى الطائين زائدتان ، وحروفه الأصول : القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفاً . والدليل على أن حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم « قَطَوَانٌ » في معناه .

وإن كان مع الألف ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قُضي على الألف أنها زائدة ، إلا في مضاعف بنات الأربعة فإن الألف يُقضى عليها بالأصالة ، لأن الألف لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ^(١) - كما ذكرنا - إلا متقلبة عن ياء أو واو ، والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات الخمسة ، إلا فيما شذَّ ممَّا يُبَيَّن ^(٢) في بابها ، ولا في بنات الأربعة ، إلا في المضاعف نحو « قَوَقَى » ^(٣) و « ضَوَضَى » ^(٤) .

فإن قيل : وما الدليل على أن الألف ليست زائدة ^(٥) في « ضَوَضَى »

(١) سقط د في بنات الأربعة ، من م . (٢) ف : بما يتبين .

(٣) قوت الدجاجة : صاحت . (٤) ضوضى : من الضوضاء والجلبة . (٥) ف : بزائدة .

و «قَوَى» ؟ فالجواب (١) أَنَّ جَعَلَ الألف زائدة يُوْدِّي إلى الدخول في باب «سَلَسَ» و «قَلَقَ»، وذلك قليل . وأيضاً فإنهم قد قالوا «ضَوَّضَ» و «غَوَّضَ» (٢) كـ «قَلَقَ» و «صَلَّصَ». ولا نحفظ (٣) في بنات الثلاثة اسماً على «فَعْلَاءَ» نحو «سَلَّعَ» و «ضَرَبَ» (٤) منوَّناً . فدلَّ بجيء «ضَوَّضَ» و «غَوَّضَ» على أَنَّ «ضَوَّضَ» (٥) و «قَوَى» من بنات الأربعة كـ «صَلَّصَ» (٦) و «قَلَقَ» .

(١) النصف ١ : ١٦٨ - ١٧٢ .

(٢) الغوَّض من «غوَّضت»، ولم يذكره بعد ، وإنما يمثِّل لـ «قَوَى» ، فكان عليه أن يذكر هنا «قَوَّضَ» .

(٣) ف : ولا يُحفظ

(٤) م : ضرباء .

(٥) ف : ضوضيت .

(٦) م : صلصال .

باب الياء

الياء (١) أيضاً لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً ، إذ لا أقل من ثلاثة أحرف ، نحو « ظَبْنِي » و « رَمْنِي » . وإن كان معها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصلتها ، فصاعداً ، أو حرفان مقطوع بأصلتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتمل أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصلتهما وما عداهما مقطوع بزيادته ، فالياء أصل ، إذ لا أقل من ثلاثة أحرف أصول (٢) ، نحو « ياسِر » و « يافِع » من اليُسْرِ ، ومن يَفْعَة .

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أو لا ، أو الهمزة ، أو غير ذلك من الحروف الزوائد . فإن كان الميم أو الهمزة قضيت على الياء بالأصالة ، وعلى الميم والهمزة بالزيادة ، كما فعلت بهما إذا اجتمعا مع الألف . والسبب في ذلك ما قدّمناه في فصل (٣) الألف . وذلك نحو « أَيْدَع » (٤)

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .
(٢) سقط من م .
(٣) كذا ، والصواب : باب .
(٤) الأيدع : صبغ أحمر .

و «ميراث» . ولا يحكم على [٢٨ أ] الهمزة ولا على الميم بالأصالة ،
ويحكم^(١) على الياء بالزيادة ، إلا أن يقوم دليل على ذلك نحو «أَيَصِرَ»^(٢) .
وقد تقدم الدليل على أصالة همزته في فصل^(٣) الهمزة .

وإن^(٤) كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة ، وعلى
على ما عداها بالأصالة ، نحو «يَرْمَعُ»^(٥) ، إلا أن يقوم دليل على
خلاف ذلك ، نحو «ضَهِيًّا» و «يَأْجَجُ»^(٦) .

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها قضي عليها
بالزيادة ، لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة ،
إلا أن يشذ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ، أو في مضاعف بنات الأربعة ،
نحو «حَيَحَى»^(٧) .

والدليل ، على أن الياء في «حَيَحَى» أصلية ، أنك لو جعلتها زائدة لكان
«حَيَحَى» من باب «دَدَنٍ» ، وذلك قليل جداً . فجعلنا الياء أصلية ، إذ قد قام

(١) سقط من م . (٢) الأيصر : الحشيش . م : الصر .

(٣) كذا والصواب : باب .

(٤) سقط حتى «يَأْجَجُ» من م وف ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

(٥) اليرمع : حصىبيض تلعب . (٦) يَأْجَجُ : اسم موضع .

(٧) حيحييت بالفتح ؛ صوت . وهو أصل حاجيت .

الدليل على أنَّ الواو والياء ^(١) يكونان أصليين ^(٢) ، في مضاعفات بنات الأربعة ، نحو « ضَوْضَيْتُ » و « قَوْقَى » ^(٣) .

والذي شَدَّ من غير المضاعف ، فجاءت الياء فيه أصليَّة ، نحو ^(٤) « يَسْتَمُور » ^(٥) . وذلك أنَّ السين والتاء ^(٦) أصلان ، إذ ليست السين في موضع زيادتها ، ولم يَقم دليل على زيادة التاء . فلو جعلنا ^(٧) الياء زائدة لأدَّى ذلك إلى شيئين : أحدهما أن يكون وزن الكلمة « يَفْعَلُول » ^(٨) ، وذلك بناء غير موجود . والآخر لحاق بنات الأربعة الزيادة من أولها ، في غير الأسماء الجارية على الأفعال ، وذلك غير موجود في كلامهم ^(٩) . فلمَّا كان جعلها زائدة يؤدِّي إلى ما ذُكِرَ جعلناها أصلاً .

فإن قيل : فإنَّ في جعلها أصلاً أيضاً خروجاً عما استقرَّ في الياء ، من كونها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فصاعداً إلاَّ في باب « ضَوْضَيْتُ » ! فالجواب أنه لمَّا كان جعلها زائدة يؤدِّي إلى الخروج عما استقرَّ ، من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أولها ، وجعلها أصليَّة يؤدِّي

(١) ف : الياء والواو . (٢) م : أصليين .

(٣) م : وقوقيت . (٤) سقط من م .

(٥) يستمور : شجر . وانظر النصف ١ : ١٤٥ . (٦) م : والياء .

(٧) م : جعلت . (٨) م : يفعلون .

(٩) سقط ، وذلك غير موجود في كلامهم ، من م .

[أيضاً] ^(١) إلى الخروج عما استقرّ لياؤه ، من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ^(٢) إلا في باب «ضوضيت» ، كان الذي يؤدي إلى الأصالة ^(٣) أولى . وأيضاً فإنّ الياء قد تكون أصلاً في مضاعف بنات الأربعة ، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعداً الزيادة من أولها ، في موضع من المواضع . وأيضاً فجعلها أصلاً يؤدي إلى بناء موجود ، وهو «فعللؤل» ^(٤) نحو «عصفوط» ^(٥) ، وجعلها زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود ، وهو «يفعلول» .

وزعم أبو الحسن أيضاً أنّ الياء في «شيراز» ^(٦) أصل ، وهي بدل من واو ، بدليل قولهم في الجمع «شواريز» .

فإن قيل : وما الذي حمّله على جعلها أصلية ؟ فالجواب أنّ الذي حمّله على ذلك أنه إن جعل الواو ، التي الياء ^(٧) بدل منها ، أصلاً أدّى ذلك إلى بناء موجود ، وهو «فعللال» نحو «سرداح» ^(٨) . وإن جعلها زائدة أدّى ذلك إلى بناء غير موجود ، وهو «فوعال» . فحملها على ما يؤدي إلى بناء موجود .

(١) من م . (٢) سقط « في بنات الأربعة » من م .

(٣) م : الأصل . (٤) م : فعلول .

(٥) المضرفوط : ذكر المظاء . م : عصفوط .

(٦) الشيراز : اللبن الرائب المستخرج مأؤه .

(٧) ف : إن جعل الياء التي الواو . (٨) السرداح : الناقة الكريمة .

فإن قيل : وفي جعلها أصليّة خروج أيضاً عن المهود فيها ! فالجواب
أنه لما كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المهود كان ما يُفضي
إلى الأصالة أولى ، لأنه مهما قُدِرَ على أن يُجعل الحرف أصلاً لم يُجعل
زائداً . وأيضاً فإنه لم يثبت^(١) زيادة الواو في أول أحوالها ساكنة بعد
كسرة ، فلذلك كان الآولى عنده أن تكون أصليّة .

(١) م : لم تثبت .

باب الواو

الواو^(١) أيضاً لا يخلو أن يكون معها حرفان ، و أزيدُ . فإن كان معها حرفان كانت أصلاً ، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف . وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، فصاعداً - أي^(٢) : أزيد - أو حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداها مقطوع بزيادته ، أو محتمل للأصالة والزيادة . فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها ، وما عداها مقطوع بزيادته ، كانت الواو أصلاً ، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف ، نحو « واقِدِ » و « واعدِ »

وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون^(٣) الميم ، أو الهمزة أو لا ، أو غير ذلك من حروف الزيادة^(٤) . فإن كان الميم أو الهمزة قضيتَ عليها بالزيادة ، وعلى الواو بالأصالة ، لما ذكرناه في فصل^(٥) الألف ، وإن لم يُعلم الاشتقاق نحو « الآ ونكسى »^(٦) وهو ضرب من التمر . إلا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة ، من اشتقاق أو تصريح ، أو غير ذلك ، كـ « أولق » ،

(٢) في النسختين : أو .

(٤) ف : من الحروف الزوائد .

(٦) م الأرتكى .

(١) الكتاب ٢ : ٣٧ .

(٣) م : تكون .

(٥) كذا ، والصواب : باب

فيجمل الواو إذ ذاك [٢٨ ب] زائدة .

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قُضيتَ على الواو بالزيادة، وعلى ذلك الغير بالأصالة . إلا أن يقوم دليل على أصالة الواو ، نحو « غَزَوِيَّت »^(١) ، فإنَّ واوه أصليَّة وتاؤه زائدة ، لِمَا ذُكِرَ في فصل^(٢) التاء^(٣) .

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قُضيتَ على الواو بالزيادة، لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة^(٤) إلا في المضعف^(٥) ، نحو « قَوَقِيَّت » و « ضَوَضِيَّت » ، فإنَّ الواو فيه أصل . وقد تقدَّم الدليل على ذلك ، بقول^(٦) العرب « ضَوُضَاء » و « غَوُغَاء » في فصل^(٧) الألف . ولا تُجعل أصليَّةً ، فيما عدا باب « ضوضيت » ، إلا أن يقوم على ذلك دليل ، فيكون شاذّاً نحو « وَرَتَل »^(٨) ، فإنَّ الواو فيه أصليَّة ، ووزن الكلمة « فَعَمَلَل »^(٩) . ولا تُجعل زائدةً ، لأنَّ الواو لا تُزادُ أوَّلاً أصلاً .

-
- | | |
|-------------------------|---------------------------------------|
| (١) الغزويت : الداهية . | (٢) كذا ، والصواب : باب . |
| (٣) م : الياء . | (٤) ف : لا تكون أصلاً في بنات الأربعة |
| (٥) م : المضعف . | (٦) م : يقول . |
| (٧) م : يقول . | (٨) الورتل : الشر والأمر العظيم . |
| (٩) ف : فعمللاً | (١٠) كذا ، والصواب : باب . |

فإن قيل : وفي جعلها أيضاً أصلاً خروجٌ عما استقر لها ، من أنها لا تكون أصلاً ، إلا في باب « ضَوْضَيْتُ » ! فالجواب أنه قد تقدم أنه متى كان في الكلمة وجهان شاذان ، أحدهما يؤدي إلى أصالة الحرف ، والآخر يؤدي إلى زيادته ، كانت الأصالة أولى . وأيضاً فإن الواو قد جاءت أصلاً في ضرب (١) من بنات الأربعة ، وهو المضاعف ، ولم تزد أولاً (٢) في موضع من المواضع . وأيضاً فإن جعلها زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود ، وهو « وَفَعَنْعَلُ » (٣) . وجعلها أصليّة يؤدي إلى بناء موجود ، وهو « فَعَنْعَلُ » نحو « جَحَنْفَلُ » (٤) .

فإن قال قائل : إنكم استدللتم على أن « ضَوْضَيْتُ » وبابه من بنات الأربعة ، بقولهم « ضَوْضَاءُ » و « غَوْغَاءُ » لأنه لم يوجد مثل « فَعَلَاءُ » في كلامهم ، ولا دليل في ذلك ، لاحتمال أن تكون الواو زائدة ، ويكون وزن الكلمة « فَوْعَالاً » كـ « تَوَارِبِ » (٥) ! فالجواب أنه لو كان « فَوْعَالاً » لكان من باب « دَدَنٍ » ، أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد ، وذلك قليل جداً ، وباب « ضَوْضَاءُ » و « غَوْغَاءُ » و « ضَوْضَيْتُ » و « غَوْغَيْتُ » كثير ، ولا يتصور حمل ما جاء كثيراً على باب لم يحى منه إلا اليسير . وأيضاً فإن

(١) م : ضروب . (٢) م : ولم يرد أولاً .

(٣) م : فنعمل . (٤) الجحنفل : العظيم الشفة

(٥) التوراب : التراب .

«فوعلاً» كـ «توارب» قليلٌ جداً^(١) . وإذا كانت الواو أملاً كان وزن الكلمة «فَعْلَلاً» كـ «مَلَصَالٍ» و «قَلْقَالٍ» ، وذلك بناء موجود في المضعف كثيراً^(٢) . فحمله على ذلك أولى^(٣) .

(١) ف ، فوعلاً قليل جداً كتوارب .

(٢) ف : كثير .

(٣) سقط من م .

باب

ما يزداد من الحروف في التضعيف

اعلم أن التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقاربين^(١) ، أو من باب إدغام المثليين^(٢) . فإن كان من باب إدغام المتقاربين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائداً . بل قد يمكن أن يكون زائداً ، وأن يكون أصلاً . وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثليين كان أحد المثليين زائداً ، إلا أن يقوم دليل على أصالتها^(٣) ، على ما يُبين .

فإن قيل : فيم يمتاز^(٤) إدغام المتقاربين من إدغام المثليين ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول : إذا وُجد حرف مضعف فينبغي أن يجعل من إدغام المثليين ، ولا تجعله من إدغام المتقاربين إلا أن يقوم على ذلك دليل ، لأنه لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه من^(٥) كلمة واحدة ، لئلا يلتبس بأنه من إدغام المثليين ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أمثلة^(٦) : « أمثلة » ، لأن

(٢) م : التقاربين .

(١) م : المثليين .

(٤) م : يختار .

(٣) ف : أصالته .

(٦) الأمثلة : الفصل الأعلى من الأصبع .

(٥) م : في .

ذلك ملبس^(١)، فلا يُدرى هل هو في الأصل «أُمْلَة» أو «أُمْلَة». فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدل على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك «امْحَى الكتابُ»، أصله «انْمَحَى»، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب^(٢) إدغام المثلين. إذ لو كان كذلك لكان «افْعَلْ»، و«افْعَلْ» ليس من أبنية كلامهم. فأمّا لم يمكن حمله على أن^(٣) الإدغام فيه من قبيل إدغام المثلين تبين أنه في الأصل «انْمَحَى»، لأن في كلامهم «انْفَعَلْ».

فأمّا «هَمَرِشْ»^(٤) فينبغي أن يحمل^(٥) على أن إدغامه من قبيل إدغام المثلين، ويكون وزن الكلمة «فَعْلِلًا»^(٥)، فتكون ملحقة بـ «جَحْمَرِشْ»^(٦)، لهما ذكرناه من أن الأصل في كل إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يُحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلا أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صَغُرَتْ «هَمَرِشًا» على هذا القول، أو كَسُرَتْه، قلت «هَمِيرِشُ» و«هَمَارِشُ»، فتحذف إحدى اليمين، لأنها زائدة.

وأمّا أبو الحسن فزعم^(٧) أن «هَمَرِشًا» حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولٌ، وأنَّ

(١) م : يلبس . (٢) سقط من م .

(٣) الهمرش : المعجوز الكبيرة المسنة . وانظر شرح الشافية ٢ : ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٤) م : يحمل . (٥) م : «فَعْلِلًا» . وفعلل لم يذكره المؤلف في الأبنية .

(٦) الجحمرش : المعجوز الكبيرة (٧) سقط من م .

الأصل «هَمَرِشٌ» بمنزلة [٢٩ أ] «حَجَمَرِشٍ»، ثم أُدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس، وذلك أن هذه البنية - أعني «فَعْلَلًا» - لم توجد في موضع من المواضع، قد تلحقها زوائد ^(١) للإلحاق. فيعلم بذلك أن «هَمَرِشًا» في الأصل «هَمَرِشٌ». إذ لو لم يُحمل على ذلك، وجُعِل من إدغام المثلين، لكان أحد المثلين زائداً فيكون ذلك كسراً لما نَبَتَ في هذه البنية واستقرَّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق. فتقول - على هذا - في تصغير «هَمَرِشٍ» ^(٢) وتكسيره: «هَنِيمِر» و«هَنَامِرُ». فتزد النون إلى أصلها، لما زال الإدغام، وتحذف الآخر، لأنَّ حروف الكلمة كلها أصول.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ^(٣)، لأنه مبنيٌّ على أن هذه البنية لم تلحقها زيادة للإلحاق، في موضع. وقد وُجِدَ هذا الذي أنكر، قالوا «جِرَوْ نَخُورِشٌ» أي: إذا كَبِرَ خَرَشٌ ^(٤)؛ لا ترى أن الواو زائدة ^(٥)، وأن

(١) ف : زائدة . (٢) م : همرس .

(٣) م : باطل . (٤) م : خرش .

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان : «قد ادعى في الأبنية أن الواو في نخورش أصل، وأن حروفه كلها أصول، وأن وزنه فعلل نحو ججمرش . وهو مخالف لما ردد به على الأخفش هنا . انظر ص ٩٤ . وقال صاحب التاج : «قال شيخنا : وقد تعارض فيه كلام ابن عصفور في المتمع، فحكم مرة بأصالة الواو زاعماً أنه ليس لهم فعلل [في المطبوعة: فموعل. ولعلها: نفوعل] غيره وزعم مرة أنها زيدت للإلحاق . قلت: وابن عصفور لم يزعم أنه ليس لهم فعلل غير نخورش. انظر ص ٧٠ .

الاسم ملحق بـ «جَحْمَرَش». فإذا تقررَ أنَّ هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام «هَمَرَشٍ»، بأنه ^(١) من قبيل إدغام المثلين.

فإذا ^(٢) كان الإدغام من جنس إدغام المتقاربين فلذي ينبغي أن يحكم به على الحرفين المتقاربين الأصالة، إلا أن يقوم دليل من الأدلة المتقدمة على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين فلا يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثة، أو من ذوات الأربعة، أو من ذوات الخمسة. فإن كان من ذوات الثلاثة قُضي على المثلين بالأصالة، إذ لا بد من الفاء والعين واللام، نحو «رَدَّ» و «فَرَّ».

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعف بين الفاء واللام نحو «ضَرَبَ»، أو في الطرف بعد العين نحو «قَرَدَدٍ» ^(٣)، أو غير ذلك. فإن كان المضعف على ما ذكرنا ^(٤) كان أحد المثلين زائداً. وذلك أن كل ما له اشتقاق من ذلك يوجد أحد المثلين منه زائداً ^(٥)، نحو «ضَرَبَ»، فإنه من الضَّرْبِ، و «قُعْدُدٍ» ^(٦) فإنه من القُعُود. فحُمِلَ ما ليس له اشتقاق نحو «سُلِّمَ» و «قَنَّبَ» على أن أحد المثلين منه زائد.

(١) م : وجب القضاء على همرش بأن إدغامه.

(٢) م : وإذا .

(٣) الفردد : الوجه .

(٤) م : ماذكر .

(٥) م : زائد

(٦) : القعدد: القاعد عن المكارم.

وإن لم يكن المضعف على ما ذكر كان كل واحد منهما أصلاً ، وذلك نحو « صَلَّصَ » ^(١) و « فَرَفَخَ » ^(٢) و « قُرْبُقَ » ^(٣) و « دَيْدَبُونِ » ^(٤) و « شَعَلَّعَ » ^(٥) . والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المثليين في مثل ^(٦) ما ذكر ، باشتقاق أو تصريف ، في موضع من المواضع ، فيُحمل ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة . بل الواجب أن يُعتقد في المثليين الأصالة ، إذا الزيادة لا يُعتقد ^(٧) إلاً بدليل . وأيضاً فإنك لو جمعت أحد المثليين في جميع ذلك زائداً لكان ^(٨) ووزن « فَرَفَخَ » : « فَعَفَلَا » ، ووزن « قُرْبُقَ » : « فُعْلُفَا » ، ووزن « دَيْدَبُونِ » : « فَيْفَعُولَا » ، ووزن « شَعَلَّعَ » : « فَعَلَّعَا » ، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم . وإذا جمعت المثليين أصليين كان وزن « فَرَفَخَ » ^(٩) : « فَعَلَّلَا » ^(١٠) ، ووزن « قُرْبُقَ » : « فُعْلَلَا » ، ووزن « دَيْدَبُونِ » : « فَيْعَلُولَا » ^(١١) ، ووزن « شَعَلَّعَ » : « فَعَلَّلَا » ، وهي أبنية موجودة في كلامهم . وما يؤدي إلى مثال موجود أولى .

-
- (١) الصلصل : ناصية الفرس . (٢) في حاشية ف : « فرفخ هي البقلة الحقاء .
 (٣) القربق : الحانوت . (٤) الديدبون : اللهو واللعب .
 (٥) في حاشية ف : « الشملع : الطويل » . وفي كل من ديدبون وشملع أكثر من أربعة أحرف .
 (٦) وكذلك في نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف . ف : « كل » .
 (٧) م : لا تثبت . (٨) سقط من م حتى قوله « أصليين كانا » .
 (٩) م : فرفج . (١٠) في النسختين : فملل .
 (١١) ف : « فعللولا » . م : « فعلول » . وكلاهما خلاف ما وزنه به قبل ، حيث أثبت أن الياء زائدة وليست أصلاً .

وَأَمَّا صَلَّصٌ « وبابه فلو جعلتَ كلَّ واحد من المثلين زائداً لأدى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف . ولو جعلتَ إحدى الصادين أو اللامين من « صلصل » زائدة ، لا مجموعها ، لم يحز ذلك ، لأنه إن جُمِلَ إحدى الصادين ^(١) زائدة لم يخلُ من أن تكون الأولى ، أو الثانية . فإن كانت الزائدة الأولى كان وزن الكلمة « عَفْعَلًا » ^(٢) ، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب « سَلَسَ » و « قَلَبَ » ، أعني مما لامه وفاؤه من جنس واحد ، وذلك قليل . وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة « فَعْفَعَلًا » ^(٣) ، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء ، نحو « مَرْمَرِيس » ، لأنَّ وزنه « فَعْفَعِيل » ، وذلك قليل جداً ، لا يُحفظ منه إلا « مَرْمَرِيس » ^(٤) و « مَرْمَرِيت » بمعناه .

وإن جعلتَ اللَّامَ زائدة لم تخل ^(٥) من أن تكون الأولى ، أو الثانية . فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة « فَلَغَلًا » ^(٦) ، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب « دَدَن » ، أعني مما فاؤه وعينه من جنس

(١) سقط د أو اللامين ... الصادين ، من م .

(٢) م : فعفل . (٣) م : فعفل .

(٤) المرمريس : المداهية . قلت : وقد تكون الفاء مكررة في : بریطياء وقرقيسيا وفشفارج وفشلق وصهلقي وسلسيل وصفصائي ...

(٥) م : لم يجد . (٦) م : فلعل .

واحد . وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة «فَعْلَمًا»^(١) ، وذلك بناء غير موجود ، وأيضاً فإنه يكون من باب «سَكِس» و «قَلِق» ، لأنَّ فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد ، وقد تقدّم [٢٩ ب] أنه بناء قليل .

فلما ثبت أنك كيفما فعلت في جعل أحد الحرفين زائداً يؤدي إلى بناء معدوم ، ودخول في باب قليل ، وكان باب «صَلَصَل» كثيراً ، جُعِلَتْ حروفه كلها أصولاً ، وجُعِلَ صِنْفاً برأسه ، ولم يدخل في باب من الأبواب المذكورة .

وإن كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أن يكون المضعف منه حرفاً واحداً ، أو أزيد . فإن كان المضعف منه حرفاً واحداً فلا يخلو أن يفصل بينها أصل ، أو لا يفصل . فإن فصلَ بينها أصلٌ كان كل واحد من المثليين أصلاً نحو «دَرْدَبَيْس»^(٢) و «شَفَشَلِيق»^(٣) ؛ ألا ترى أنَّ الراء والفاء قد فصلتا^(٤) بين المثليين ، وليستا^(٥) من حروف الزيادة . وإنما جعل المثليان أصليين في مثل هذا ، لأنه لم يثبت زيادة أحد المثليين في مثل ذلك ، في موضع من المواضع ،

(١) م : فعلع . (٢) الدرديس : الداهية . وفيه ستة أحرف .

(٣) الشفشليق : المعجوز المسترخية اللحم . وفيه ستة أحرف . م . سفسليق .

(٤) م : فصلت . (٥) في النسحتين : ولسا .

باشتقاق ولا تصريف (١)، فحُملَ (٢) ما ليس له (٣) اشتقاق ولا تصريف على ذلك . وأيضاً فإنك لو جمعتَ أحدَ المثليين زائداً لكان وزن «شَفَشَلِيقَ» : «فَعْفَلِيلَ» ، وذلك بناء غير موجود .

وإن لم يَفْصِلْ بينهما أصلٌ ، بل زائدٌ ، أو لم يقع بينهما فاصل ، كان أحدَ المثليين زائداً ، وذلك نحو «شُمَخْرٍ» (٤) و «خَنْفَقِيْقٍ» (٥) ، إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان (٦) . وذلك أن كلَّ ما عُلِمَ له من ذلك اشتقاقٌ ، أو تصريفٌ ، وُجدَ (٧) أحدَ المضعفين منه زائداً ؛ ألا ترى أن «اشْمَخَرَ» يدلُّ على أن إحدى الميمين من «شُمَخْرٍ» زائدة . فحُملَ ما ليس له اشتقاقٌ على ذلك .

وإن كان المضعفُ أزيدَ كان كلُّ واحدٍ من المثليين زائداً ، نحو «صَمَحَمَحٍ» (٨) و «دَمَكَمَكٍ» (٩) ، إحدى الميمين وإحدى الحامين (١٠) ، أو الكافين ، زائدتان (١١) ، بدليل أن ما له اشتقاقٌ أو تصريفٌ من ذلك

(١) م : ولا تصريف . (٢) م : فيحمل .

(٣) م : فيه . (٤) الشمخر: الطامح النفس المتكبر . وفيه ستة أحرف . ف: شـمـخـر .

(٥) الخنفقيق : الدامية ، والخفيفة من النساء الجريئة . وفيه ستة أحرف .

(٦) م : زائدتين . (٧) م : وجرى .

(٨) الصمحمح : الشديد الهوي . (٩) الدمكمك : الشديد .

(١٠) م : الحالين . (١١) في النسختين : زائدة .

وُجِدَ^(١) كلُّ واحدٍ من المثليين فيه زائداً ، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك ، نحو « مَرْمَرِيس » فإنه^(٢) من المراساة^(٣) ، فأحدى الميعين وإحدى الراين زائدتان .

فإن قيل : فأَيُّ الحرفين هو الزائد ؟ فالجواب أن في ذلك خلافاً^(٤) :
 فذهب الخليل^(٥) أن الزائد الأول ، فاللأم الأولى من « سَلَم » هي الزائد ، وكذلك الزاي الأولى من « بَلِز »^(٦) . وحجته أن الأول قد وقع موقعاً تكثر^(٧) فيه أمّهات الزوائد ، وهي الياء والألف والواو ؛ ألا ترى أن حروف العلّة الثلاثة قد تقع ثانية زائدة نحو « حَوَمَل »^(٨) و « صَيْقَل » و « كَاهِل » . فإذا قضينا بزيادة اللأم الأولى من « سَلَم » كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها . وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثة نحو « كِتَاب » و « عَجُوز » و « قَضِيب » . فإذا جعلنا الزاي الأولى من « بَلِز » زائدة كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها .

(١) م : وجر . (٢) م : كانه وفي مرمريس ستة أحرف .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٥٣ . (٤) شرح الشافية ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٥٤ . (٦) الباز : الضخمة م : بلز .

(٧) م : يكثر .

(٨) حومل : اسم موضع . ف « حوقل » . والحوقل : الذكر اللين .

ومذهبُ يُونُسَ^(١) أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذكر وقعت الزيادة موقعاً تكثر فيه أمَّهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعَا زائدين متحرِّكتين ثالثتين، نحو «جَهْوَرٍ»^(٢) و«عِشِيرٍ»^(٣). فإذا جعلنا اللام الثانية من «سُلِّمٍ» هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من «عِشِيرٍ» والواو من «جَهْوَرٍ» ومتحرِّكةً مثلها. وكذلك أيضاً تكثرُ زيادتها^(٤) رابعتين متحرِّكتين نحو «كَنْهَوَرٍ»^(٥) و«عِفْرِيَّةٍ»^(٦). فإذا جعلنا الزاي الثانية^(٧) من «بَلِزٍ»^(٨) زائدة كانت واقعةً موقع الواو من «كَنْهَوَرٍ» والياء من «عِفْرِيَّةٍ» ومتحرِّكةً مثلها.

قال سيبويه^(٩) : وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ .

وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه، لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع^(١٠) .

(١) الكتاب ٢ : ٣٥٤ وشرح الشافية ٢ : ٣٦٥

(٢) الجهور : المجريء الماضي المقدم . (٣) العشير : التراب .

(٤) ف : زيادتها . (٥) الكنهور : العظيم المتراكب من السحاب .

(٦) العفريّة : الخبيث النكر . (٧) ف : الواحدة .

(٨) م : بلز . (٩) في الكتاب ٢ : ٣٥٤ وكلا الوجهين صواب ومذهب

(١٠) شرح الشافية ٢ : ٣٦٦ .

وزعم الفارسي^(١) أنَّ الصحيح ما ذهب إليه يونس ، من زيادة الثاني من المثلين . واستدلَّ على ذلك بوجود « اسحنكك »^(٢) و « اقمسس »^(٣) وأشباههما في كلامهم . وذلك أنَّ النون في « اقمئل » من الرباعي لم توجد قطُّ إلا بين أصلين ، نحو « احرنجم »^(٤) . فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي^(٥) بين أصلين ، لئلاَّ يخالف الملحق ما ألحق به . ولا يمكن جعل^(٦) النون في « اسحنكك »^(٧) و « اقمسس » وأشباههما بين أصلين ، إلاَّ بأن يكون الأوَّل من المثلين هو الأصل ، والثاني هو الزائد . وإذا ثبت في هذا الموضع أنَّ الزائد من المثلين هو الثاني حُمِلت سائر المواضع عليه .

وهذا الذي استدلَّ به لا حجة فيه ، لأنه [٣٠] لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ألا ترى أنَّ النون في « اقمئل » من الرباعي بعدها حرفان أصلان ، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي إلاَّ حرفان ، أحدهما أصلي ، والآخر زائد . فكما خالف الملحق الملحق به ، في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين ، وفي الملحق

(١) م : المازني .

(٢) اسحنكك الليل : اشتدت ظلمته . (٣) اقمسس : رجع وتأخر .

(٤) احرنجم القوم : اجتمعوا . (٥) في النسختين : والثلاثة .

(٦) م : حمل . (٧) اسحنكك .

واقعة بين أصل وزائد .

والصحيح عندي ما ذهبَ إليه الخليلُ ، من أنَّ الزائد منها هو
الأوَّلُ ، بدليلين :

أحدهما أنهم لما صَفَّروا « صَمَحَمًا » قالوا « صُمَيْمِحُ » (١) ،
فحذفوا الحاء الأولى . ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب
حذف الثانية ، لأنه لا يُحذف في التصغير الأصلُ ، ويبقى الزائد . فإن
قال قائل : فلمَّا الذي منعَ من حذف الحاء الأخيرة ، وإن كانت هي
الزائدة ، ما ذكره الزُّجَّاجُ ، من أنك لو فعلتَ ذلك لقلت
« صُمَيْحِمُ » ، ويكون تقديره من الفعل « فَعَيْلَعُ » ، وذلك بناء غير
موجود ، فالجواب أنَّ هذا القدر ليس بمُسوِّغٍ لحذف الأصلي وترك
الزائد ، لأنَّ البناء الذي يُؤدِّي إليه التَّصْغِيرُ عارضٌ لا يُعتدُّ به ،
بدليل أنك تقول في تصغير « افتقار » : « فُتَيْقِيرُ » (٢) ، فتحذف همزة
الوصل ، وتصير كأنك صغرت « فِتْقَارًا » ، و « فِتْمَال » ليس من
أبنية كلامهم . فكذلك كان ينبغي أن يقال « صُمَيْحِمُ » ، وإن أدَّى إلى
بناء غير موجود .

والآخر أنَّ العين إذا تَضَعَّفتُ ، وفصلَ بينهما حرف ، فإنَّ ذلك

(٢) م : فتيقير .

(١) م : صميميح .

الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً نحو «عَثَوْنَلِ» ^(١) و «عَقَنْقَلِ» ^(٢)؛
 ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان. فإذا ثبت ذلك
 تبين أن الزائد من الحاءين في «صَحْمَحِ» هي الأولى، لأنها فاصلة
 بين العينين، فلا يُتصور أن تكون أصلاً، لئلا يكون في ذلك
 كسرٌ لهما استقرَّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين
 إلا بحرف زائد. وإذا ثبت أن الزائد من المثليين، في هذين الموضعين،
 هو الأول حُمِلت سائر المواضع عليها ^(٣).

* * *

وإذ قد فرغنا من تبين الحروف الزوائد، والأدلة الموصلة إلى معرفة
 الزائد من الأصلي، فينبغي أن أضع ^(٤) عقب ذلك باباً أُبين فيه كيفية وزان
 الأسماء والأفعال، والاختلاف الذي بين النحويين في ذلك.

(١) العثول : الشيخ الثقيل . (٢) العقنقل : الكتيب العظيم من الرمل.

(٣) م : عليها . (٤) ف : نضع .

باب التمثيل

اعلم أنَّك إذا أردتَ أن تُبيِّنَ وزن الكلمة من الفعل (١) عمدتَ إلى الكلمة ، فجعلتَ في مقابلة الأصول منها الفاء والعين واللام ؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأول ، والعينَ في مقابلة الثاني ، واللامَ في مقابلة الثالث . فإنَ قَنِيَتَ الفاء والعين واللام ولم تكنَ الأصولَ كَرَّرْتَ اللامَ في الوزن ، على حَسَبِ ما بقي لك من الأصول (٢) . حتى تَفَنَّى .
وأما الزوائد (٣) فلا يخلو أن تكون مكررة من لفظ الأصل ، أو

(١) شرح الشافية ١ : ١٠ - ٣٢ . (٢) ف : الأصل

(٣) في حاشية ف استدراكا لأبي حيان . أما الأول فهو مايلي : والزائد يبر عنه بلفظه ، إلا المبدل من تاء الافتعال فبالتاء . فلا تقول في مثل ازدجر واضطرب : افدعل ولا افطعل ، ولكن : افعل ، كراهية الاستنقال ، أو قصداً لبيان أصل الزنة . وإلا المكرر للالحاق أو لغيره فبالحرف الأصلي الذي قبله ، فصل بينها زيادة أو لم ، كان التكرير من حروف الزيادة أو لم . فيقولون في جلبب واحمر وعلم : فعلل وافعل وفعل ، .

وأما الاستدراك الثاني فهو قوله : « إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله ، كقولك آدُر : أعفل » . ويعرف القلب بالأصل نحو : فاء بناء ، هو مأخوذ من النأي ، وهو المصدر وهو أصل له ، فجعلوا اللام موضع العين ، والعين موضعها . وأمثلة اشتقاقه كالجاء فإنه من الوجه . والحادي لأنك تقول : واحد وتوحد ، وهو منه ، والقسي لأنك تقول : =

لا تكون . فإن لم تكن مكررة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها ، ولم تجعل في مقابلتها شيئاً . وإن كانت مكررة من لفظ الأصل وزنتها بالحرف الذي تزن به الأصل الذي تكررت منه .

فعل هذا إذا قيل لك : ما وزن « زيد » من الفعل ؟ قلت « فَعَلٌ » ، لأن حروفه كلها أصول ، وهي ثلاثة . فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللام .

فإن قيل لك : ما وزن « جَعَفَر » من الفعل ؟ قلت : « فَعَمَلٌ » ، لأن حروفه كلها أصول أيضاً ^(١) . فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام ، فبقى حرف من الأصول ، فكررت اللام كما تقدم .

فإن قيل لك : ما وزن « أحمد » ؟ قلت : « أَفْعَلٌ » ، لأن « أحمد » همزته زائدة ، فأبقيتها في الوزن بلفظها ، وسائر حروفه كلها أصول . فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام .

فإن قيل لك : ما وزن « عَقَنْقَل » ^(٢) ؟ قلت : « فَعَمَنْعَلٌ » ، لأن حرفين من حروفه زائدان - وهما النون وإحدى القافين - وسائر حروفه

= قوس "وقوس" . وبصحته كأيس لأنه يقال : يش ، فأيس مقلوب منه ، إذ لو كان أصلاً لقبيل : آس ، لأن العين المتحركة وهي ياء
(١) م : لأن حروفه أيضاً كلها أصول . (٢) المقنقل : الكتيب العظيم من الرمل .

أصليّة^(١)، فجعلت^(٢) في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام، وبقيت النون في المثال بلفظها، لأنها زائدة^(٣)، وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين، ولم تنهها بلفظها، لأنها تكررت من لفظ العين [٣٠ب]، فكررته^(٤) في المثال من لفظ العين، حتى يوافق المثال الممثل.

فإن قيل : وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا وزنت «أحمد» بـ «أفعل» غنى ذلك عن قولك^(٥) : الهمزة من «أحمد» زائدة، وسائر حروفه أصول. وكان أخصر منه.

فإن قيل : فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب أن الذي حملهم على ذلك أن حروف الـ «فعل» أصول، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول.

فإن قيل : فهلا كنوا عن الأصول بنير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول، كـ «ضرب» مثلاً؛ ألا ترى أن الضاد والراء والباء أصول؟ فالجواب

-
- (١) م : أصليات .
 (٢) م : فجعلت .
 (٣) سقط من م حتى قوله « ولم تنهها بلفظها لأنها » (٤) سقط من م .
 (٥) ف : قولهم .

أنهم لما أرادوا أن يَكْنُوا عن الأصول كَنُوا بما من عادة العرب أن تَكْنِي به ، وهو « الفعل » ؛ ألا ترى أن القائل يقول لك : هل ضربت زيداً ؟ فتقول : فعلتُ . وتكني بقولك « فعلتُ » عن الضرب .

وزعم أهل الكوفة أن نهاية الأصول ثلاثة ، فجعلوا الراء من « جعفر » زائدة ، والجيم واللام من « سفرجل » زائدتين . وجعلوا وزن « جعفر » من الفعل « فَعَلَلًا » ، ووزن « سفرجل » : « فَعَلَّلًا » (١) كما فعلناه نحن . وأما الكسائي منهم فجعل الزيادة من « جعفر » وأشباهه ما قبل الآخر . وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه ؛ ألا ترى أن إحدى اللاتين من « فَعَلَّل » زائدة . وكذلك « فَعَلَّل » اللاتان من هذه الثلاثة زائدتان . هكذا قياس كل مضَعَّف . أعني أن يُحْكَم على أحد (٢) المثليين ، أو الأمثال ، بالأصالة ، وعلى ما عداها بالزيادة . فلما رأى ذلك لازماً في المثال قضى على الممثل بمثل (٣) ما يلزم في المثال .

وذلك فاسدٌ (٤) من وجهين :

أحدهما أنه لا يُحْكَم بزيادة حرف إلاًّ بديل ، من الأدلة المتقدمة الذكـر ،

(١) سقط « ووزن سفرجل فعلاً » من م .
(٢) م : إحدى .
(٣) ف : مثل .
(٤) انظر المسألة ١١٤ من الانصاف .

أعني الاشتقاق والتصريف وأخواتها^(١) . ولا شيء من ذلك موجود في «جعفر» ، ولا «سفرجل» . فالقضاء بالزيادة فيهما تحكّم محض .

والآخر أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه ، إذا لم يكن من لفظ الأصل . فكان ينبغي أن يجعل وزن «جعفر» من الفعل - على هذا - : «فَعَلَّر»^(٢) ، عند من يجعل الآخر زائداً ، و^(٣) «فَعَفَل» عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر ، وأن يجعل وزن «سَفَرَجَل» : «فَعَلَجَل» [أو «فَعَرَجَل»]^(٤) .

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أن الأصول ثلاثة ، إلا أنه وزن ما عدا الأصول بلفظه ، فجعل^(٥) وزن «جعفر» : «فَعَلَّر»^(٦) ، و «سفرجل» : «فَعَلَجَل» .

ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة ، إلا أنه لا يَزِنُ . فإن قيل له : ما وزن «جعفر» و «فَرَزْدَق»^(٦) ؟ قال : لا أدري !

(١) م : وأخواتها .

(٢) م : فعلن .

(٣) م : أو .

(٤) سقط ما بين مقوفين من النسختين .

(٥) م : فجعل .

(٦) م : أو فرزدق .

وكله^(١) ذلك باطلٌ ، لِمَا ذكرناه ، من أنه لا ينبغي أن يُقضى على
حرف بزيادة ، إلّا بدليل . فالصحيح في النظر ، والجاري في تمثيل
الكلمة بالفعل ، ما ذهب إليه أهل البصرة .
نجز الفسر الأوّل^(٢) .

(١) م : وكان .
(٢) سقطت العبارة من م .

فكر القسم الثاني من التصريف

الإبْدَال

[حروف البدل]

فمن ذلك حروف البدل لغير (١) إدغام ، وهي الحروف التي يجمعها قولك « أَجْدُ طُوِيَتْ مَنَهِلا » . فهذه الحروف تُبدَل من غير إدغام ، على ما يُبيِّن (٢) بعدُ ، إن شاء الله . فإن كان البدل لأجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائز في كلِّ حرف يدغم في مقاربه أن يُبدل حرفاً من جنس مقاربه الذي يدغم فيه ، على ما يُبيِّن (٢) في الإدغام ، إن شاء الله .

(١) م : «غير» . وانظر شمس العلوم ١ : ١ - ١٦ والأمازي ١٨٦ : ١٨٧ وشرح الشافية ٤ : ١٩٧ - ٢٣٣ وشرح الفصل ١٠ : ١ - ٥٤ .
(٢) : : يبيِّن .

[ابدال الهمزة]

فأما الهمزة فأُبدلت من خمسة أحرفٍ . وهي الألف ، والياء ،
والواو ، والهاء ، والعين .

[باب ابدال الهمزة من الواو]

فأُبدلت (١) من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكنٌ ،
فِراراً من اجتماع الساكنين . نحو ما حُكي عن أيوبَ السَّخَيَّانِي (٢) ،
من أَنَّهُ قرأ ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) . فهِمَزَ الألفَ ، وحرَّكها بالفتح ،
لأنَّ الفتح أخفُ الحركات . ونحو ما حُكي أبو زيد في كتاب الهمز (٤)
من قولهم « شَابَّةٌ » و « دَابَّةٌ » . وأنشدتِ الكافَّةُ (٥) :

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٨٢ - ١٠٦ .

(٢) تابعي من البصرة ، سيد فقهاء عصره ، ثقة من حفاظ الحديث . تهذيب التهذيب

١ : ٣٩٧ - ٣٩٩ .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة . وانظر الخصائص ١ : ٢٨١ والابدال ٢ : ٥٤٤ والبحر

المحيط ١ : ٣٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهدا من ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) ذكر البندادي أن هذا في آخر كتاب الهمز . شرح شواهد الشافية من ١٦٨ .

ولكن مطبوعة كتاب الهمز بيروت خالية منه .

(٥) الرجز مما تحيكه العرب على السنة البهائم . الخصائص ٣ : ١٤٨ والنصف ١ : ٢٨١ =

يا عَجَبًا ، لقد رأيتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَّانٍ ، يَسُوقُ أَرْنَبًا
خاطمها زامها ، أن تذهبها

أراد « زامها » فأبدل . وحكى ^(١) المبرد عن المازني ، عن أبي زيد ، قال :
سمعتُ عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا
جَانٌّ ﴾ ^(٢) ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعتُ العرب تقول « دَابَّةٌ »
و « شَابَّةٌ » . [٣١ أ] ومن ذلك قولُ الشاعر ^(٣) :

وبعدَ انتهاضِ الشَّيْبِ ، من كلِّ جانبٍ

على لِمَتِي ، حتَّى اشْتَعَلَ بِهَيْمِهَا
يريد « اشعل » من قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأسُ شيباً ﴾ ^(٤) . وقال دُكَيْنٌ ^(٥) :
راكدةٌ مِخْلَاتهُ ، ومَحَلَبُهُ وجُلُهُ ، حتَّى أياضٌ مَلَبَبُهُ

= سر الصناعة : ٨٢ وشرح الشافعية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهد ص ٧٦٧-١٧٤
واللسان (زمم) . م : « وأنشد الكلبي » . وحمار قبان : دوية

(١) في الخصائص والنصف سر الصناعة والمختب وشرح الشافعية والبحر المحيط .

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٣) سر الصناعة ١ : ٨٣ وشرح شواهد الشافعية ص ١٦٩ واللسان والتاج (شعل) .

(٤) الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) سر الصناعة ١ : ٨٣ والخصائص ٣ : ٤٨ والايصال : ٥٤٥ وسمط اللآلي ص

٥٨٦ - ٥٨٧ . وفي النسختين : « رائدة مغلته » . والتصويب من المصادر المذكورة .
والملبب : موضع الالة . والأصل : اللب ، بالادغام . يصف إكرامه لفرسه .

يريد « ابيض » . وقال كثير (١) :

وللأرض : أمّا (٢) سودها فتجلّت

بياضاً ، وأمّا بيضها فادهامت

يريد « فادهامت » .

وقد كاد يتسع هذا عندم (٣) ، إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس . قال (٤) أبو العباس : قلت لأبي عثمان : أتقيسُ هذا النحو ؟ قال « لا ، ولا أقبله » . بل يتقاس ذلك عندي ، في ضرورة الشعر . ومن هذا القليل جعل ابن جني (٥) قولَ الراجز (٦) :

من أيّ يَوْمَيَّ من الموتِ أفرُّ أيومَ لم يُقدَرْ أم يومَ قدِرْ ؟
وذلك (٧) أن الأصل « أيوم لم يُقدَرْ أم يوم » ، فأُبدلت الهمزة ألفاً ، وإن كان

(١) ديوانه ٢ : ١١٣ وسر الصناعة والخصائص وشرح شواهد الشافية .

(٢) سقط من م .

(٣) في سر الصناعة وشرح شواهد الشافية : « عنهم » .

(٤) المنصف ١ : ٢٨١ . (٥) الخصائص ٣ : ٩٤ - ٦٥ وسر الصناعة ١ : ٨٥ .

(٦) النواذر ص ١٣ والخصائص ٣ : ٩٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والخزانة ٤ : ٥٨٩ ووقعة

صفين ص ٣٩٥ . ونسب في الأخير إلى الامام علي برواية « أيوم ما قدّر » ،

(٧) م : ومن ذلك .

قبلها ساكن، على حد قولهم في المرأة «المرأة»، و«مُتَار» «مُتَار»^(١). قال :
إذا اجتمعوا عليّ، وأشقذوني فصيرتُ كأنني فرأى، مُتَار^(٢)

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن ، ولم يحذفوا الهمزة ، بل
جاءت ساكنة بعد الفتحة ، فأبدلت ألفاً ، كما فعل ذلك بـ «كلس» ،
فصار «يقدرام» ، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة ، فأبدلت همزة
مفتوحة فراراً من اجتماع الساكنين . وقد تقدّم في «الضرائر»^(٣) أنه
مما حُذف^(٤) منه النون الخفيفة ، نحو قول الآخر^(٥) :

اضربَ عنكَ المُمومَ ، طارقها ضَرَبَكَ بالسَّوطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
وأبدلت أيضاً من الألف ، وإن لم يكن بعدها ساكن . وذلك قليل

(١) م : وفي مُتَار مُتَار .

(٢) عامر بن كثير المحاربي . سر الصناعة ١ : ٨١ والخصائص ٢ : ١٧٦ و ١٤٩ : ٣
واللسان (تأرا) و (قور) و (ثمذ) . وأشقذوني : طردوني . والفراء : حمار الوحش .
والتار : المضروب بالعصا ليترد .

(٣) يريد كتابه الموسوم بالضرائر

(٤) م . م . متى حذفت . ويريد ابن عصفور أن الرجز المذكور حملة في كتاب
الضرائر على حذف النون .

(٥) ينسب إلى طرفة ، وقيل إنه مصنوع عليه . ديوان طرفة ص ١٩٥ والنوادر ص ١٣
وسر الصناعة ١ : ٩٣ واللسان والتاج (قنس) . وقونس الفرس : عظم فانيء بين أذنيه .

جَدًّا لَا يُقَاسُ ، لِقَلَّتْهُ ، فِي الْكَلَامِ ، وَلَا فِي الضَّرُورَةِ . فَقَدْ رُوي
أَنْ الْمَجَاجَ يَهْمِزُ « الْعَالَمِ » وَ « الْخَاتَمِ » ^(١) . قَالَ :

* يَا دَارَ سَمَى ، يَا اسْمَى ، ثُمَّ اسْمِي

ثُمَّ قَالَ ^(٢) :

* فَخَنِدَفُ ^(٣) هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ *

وَحُكِّيَ عَنْ بَعْضِهِمْ « تَأَبَّلْتُ الْقِدَرَ » إِذَا جَعَلْتَ فِيهَا التَّأَبَلَ ^(٤) .

وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ سَاكِنَةً ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ فِي النِّيَّةِ مُتَحَرِّكَةً
فَإِنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا ذَاكَ تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً بِالْحُرْكَاتِ الَّتِي لِلْأَلْفِ فِي الْأَصْلِ . فَمِنْ
ذَلِكَ مَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ « قَوَقَاتِ الدَّجَاجَةِ » وَ « حَلَّاتُ » ^(٥)
السُّوقِ وَ « رَتَّاتِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا » وَ « لَبَّاءُ الرَّجُلِ بِالْحَجِّ » . وَمِنْهُ قَوْلُ

(١) م : « الْعَالَمِ وَالْجَارِ » . وَانْظُرْ الصَّنَاعَةَ ١ : ١٠٢ وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٣ : ٢٠٤
وَشَرَحَ شَوَاهِدَهَا ص ٤٢٨ .

(٢) دِيْوَانُ الْمَجَاجِ ص ٥٨ - ٦٠ وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٣ : ٢٠٥ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهَا ص ٤٢٨
وَسَرِ الصَّنَاعَةَ ١ : ١٠١ . وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي « الضَّرَائِرِ » أَنَّ الْمَجَاجَ هَمْزُ الْأَلْفِ هُنَا
ضَرُورَةٌ ، لِيَجْنِبَ الْبَيْتَ السَّنَادَ . (٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ : وَخَنِدَفُ .

(٤) التَّأَبَلَ : أَبْزَارُ الطَّلَامِ . وَقَدْ تَهْمَزُ . الْخَصَائِصُ ٢ : ١٢٥ وَسَرِ الصَّنَاعَةَ ١ : ١٠٢ .

(٥) الْخَصَائِصُ ٣ : ١٤٦ . قُلْتُ : التَّمْثِيلُ بِقَوْلِهِمْ « حَلَّاتُ » سَهْوٌ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ
فِيهِ سَاكِنَةٌ لَا مُتَحَرِّكَةٌ .

ابن كثوة (١) :

ولسَى نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاةٌ لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي النَّابِ قَدِ وَثَبَا

ومنه ما أشده الفراء ، من قول الآخر (٢) :

يَا دَارَ مَيِّ ، بَدِ كَادِيكَ الْبَرْقُ

صَبْرًا ، فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

وحكى أيضاً من كلامهم « رَجُلٌ مَثِلٌ » من المال . والأصل في ذلك :
« قَوْقَى » و « حَلَّى » (٣) و « رَثَى » و « لَبَّى » و « الزَّوْزَاةُ »
و « المُشْتَقُّ » و « رَجُلٌ مَالٌ » (٤) .

وأبدلت من الألف باطّراد في الوقف . نحو قولك في الوقف (٥) على
« حُبْلَى » و « مُوسَى » و « رأيت رجلاً » : « حُبْلًا » و « مُوسًا »

(١) في النسختين « قول كثير » والتصويب من الخصائص وسر الصناعة والشاعر هو
زيد بن كثوة . الخصائص ٣ : ١٤٥ وسر الصناعة ١ : ١٠٢ والحيوان ٦ : ١١٦ والصحاح
واللسان والتاج (كثو) . والزوزاة من قولك زوزى إذا نصب ظهره وأسرع .
(٢) رؤبة . سر الصناعة ١ : ١٠٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٥٠ و٣ : ٢٠٤ وشرح شواهدنا
ص ١٧٥ - ١٧٦ . والدكاديك جمع دكدك ، وهو الرمل المتلبّد في الأرض والبرق : جمع
برقة ، وهي غلظ فيه حجارة ورمل . (٣) م : حلاي .
(٤) رجل مال أي : كثير المال . (٥) الكتاب ٢ : ٢٨٥ والابدال ٢ : ٥٤٥ .

و «رَأَيْتُ رَجُلًا» . وقد تَقَدَّمَ ذلك في باب الوقف (١) .

وأبدلت أيضاً باطراد من الألف الزائدة، إذا وقعت بعد ألف الجمع، في نحو «رسائل» في جمع «رسالة»، هروياً من التقاء الساكنين: الف الجمع وألف «رسالة» فقلبت همزةً، لأنَّ الألف لا تقبل الحركة، والهمزة قريبة المخرج (٢) من الألف لأنهما معاً من حروف الحلق . وحررت الهمزة بالكسر، على أصل التقاء الساكنين . ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا البدل .

ومن هذا القبيل (٣) إبدالها من الياء والواو، إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، نحو «كيساء» و «رداء» وذلك أن الأصل «كيساؤ» و «رداي»، فنحرت كـت الواو والياء (٤)، وقبلها فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف، وهي حاجز غير حصين، لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محل التغير - أعني طرفاً - فقلبتا (٥) ألفاً . فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو (٦)، مع الألف الزائدة، فقلبت همزة . ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء (٧)، لثلاث يرجع إلى ما فُرَّ منه .

(١) كذا: ولم يتقدم للوقف باب في هذا الكتاب . وانظر ص ٨٩ و ١٠٤ و ١١١ و ١٦٣ .

(٢) م: قريبة في المخرج . (٣) زاد في م «أعني» : ولعل المؤلف يريد عندي .

(٤) ف: الياء والواو . (٥) م: «قبلتها» . ف: «قلبت» .

(٦) ف: والواو . (٧) م: من الياء والواو .

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث ، أو زيادة التنينة ، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت على التاء أو الزيادتين ، أو لا تُبنى . فإن بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ، ولم يُغيّرَا ، نحو « رِمَاية » و « شَقَاوة » و « عَقَلْتُه بِثَنَائَيْنِ »^(١) . وإن لم تُبن عليها ، وجعلت كأنها^(٢) أيسر في الكلمة ، قلبت نحو « عَطَاءَة »^(٣) و « صَلَاة »^(٤) و « كِسَاءَان » و « رَدَاءَان » .

وقد يُفعل ذلك بالياء والواو ، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة ، نحو قولهم في « آية » و « ناية »^(٥) و « طاية »^(٦) في النسب : [٣١ ب] « آئي » و « نائي » و « طائي » ، تشبيهاً للألف غير الزائدة بالألف الزائدة .

ومن هذا القليل أيضاً ، عندي^(٧) ، إبدالهم الهمزة من الياء والواو ، إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل ، بعد ألف زائدة ، بشرط أن يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل قد اعتلّت عينه ، نحو « قائم » و « بائع » . الأصل فيهما « قاوم » و « بايع » ، فتحركت الواو [والياء]^(٨) ، وقبلهما فتحة ، وليس بينهما وبينهما

(١) عقلت البعير بثنايين أي : عقلت يديه بجبل أو بطن في جبل . انظر التاج (ثي)

(٢) م : كأنها . (٣) العطاءة : دوية .

(٤) الصلاة : مدق الطيب . (٥) الثانية : مأوى النعم والبقر .

(٦) الطاية : مربد التمر .

(٧) سقط من م .

(٨) من م .

حاجز إلاّ الألف الزائدة - وهي كما تقدّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ - وقد كانت الياء والواو قد اعتلّتا في الفعل في «قام» و«باع»، فاعتلّتا^(١) في اسم الفاعل حملاً على الفعل ، فقلبتا^(٢) ألفاً ، فاجتمع ساكنان ، فأُبدل من الثانية همزة ، وحرّكت^(٣) هروباً من التقاء الساكنين . وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين .

وزعم^(٤) المبرد أنّ ألف «فاعل» أدخلت قبل الألف المنقلبة ، في «قال» و«باع» وأمثالهما ، فالتقى ألفان ، وهما لا يكونان إلاّ ساكنين ، فلزم الحذف - لالتقاء الساكنين - أو التحريك . فلو حذف لالتبس^(٥) الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، فتحركت العين لأنّ أصلها الحركة . والألف إذا تحرّكت صارت همزة .

فإن صحّ حرف العلة في الفعل صحّ في اسم الفاعل ، نحو «عاور»^(٦) المأخوذ من «عَوَرَ»^(٧) ، على ما يُحكم في باب القلب .

(١) في النسختين : فاعتلت . (٢) في النسختين : فقلبت .

(٣) م : وحركة .

(٤) سقط حتى قوله «صارت همزة» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بجاشية ف على طيارة . وقد نقل جهم مالكي النسخة هذه الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب ، فأثبتناها هنا

على الصواب . وانظر المقنضب ١ : ٩٩ (٥) ف : لا التبس .

(٦) ف : معاود . (٧) ف : عاود .

فالهمزة في هذا الفصل ، والذي قبله - وإن كانت مبدلة من الياء والواو - من جنس ما أبدلت فيه الهمزة من الألف ، لأنها لا تُبدل منها همزة إلا بعد قلبها ألفاً ، كما تقدّم ، ولا يجوز اللفظ بالأصل في «قائم» و «بائع» وبابها ، لا تقول «قاوم» ولا «بايع» .

و (١) من قبيل ما أبدلت الهمزة فيه من الألف باطرادٍ إبدالهم الهمزة من ألف التانيث في نحو «صحراء» و «حمراء» وأشباهها . الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التانيث .

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟ فالجواب أن تقول (٢) : الدليل على ذلك أن الهمزة لا تخلو من أن تكون للتانيث بنفسها ، أو بدلاً من ألف التانيث . فباطل أن تكون بنفسها للتانيث ، لأمرين :

أحدهما أن الألف قد استقرت للتانيث في «حُبلى» وأشباهه ، والهمزة لم تستقر له ، إذ قد يمكن أن تجعل بدلاً من ألف . وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت كان أولى من أن يدعى أنه خلاف الثابت والمستقر (٣) .

والآخر أنهم قالوا في جمع «صحراء» : «صحاري» ، وفي «بطحاء» :

(١) سقط من م . (٢) م : يقول . (٣) م : خلاف المستقر

« بَطَاحِيٌّ » . قال الوليد بن يزيد (١) :

لقد أَغْدُو ، على أَشَقَّ — سرّ ، يَنْتَالُ الصَّحَارِيَّ
وقال غيره (٢) :

إذا جَاشَتْ حَوَالِبُهُ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِيُّ ، الرِّغَابُ
ولو لم تكن هذه الهمزة مُبْدَلَةً من ألف التانيث لوجب ، في لغة من
يُحَقِّقُ ، أن يُقال « بَطَاحِيٌّ » و « صَحَارِيٌّ » ، كما قالوا « قُرَّاءُ » (٣)
و « قَرَارِيٌّ » . لكن لما كانت مبدلة ، لأجل الألف التي قبلها ، وجب
رجوعها إلى أصلها لزوال مُوجب القلب في الجمع (٤) ، وهو الألف التي
قبلها ، فصار « صَحَارِيٌّ » ، فوقمت الياء الساكنة قبل الألف التي للتانيث ،
فقلبت الألف ياءً لوقوع الياء والكسرة قبلها . ثم أدغمت الياء في الياء .

فإن قال قائل : إنما يدلُّ قولهم « صَحَارِيٌّ » على أن الهمزة مبدلة
من غيرها ، إذ لو لم (٥) تكن بدلاً لقالوا « صَحَارِيٌّ » (٦) ، فأما أنها

(١) ديوانه ص ٥٨ وسر الصناعة ١ : ٩٧ والانصاف ص ٨١٦ وشرح الشافية

١ : ١٩٤ وشرح شواهد ص ٩٥ والخزانة ٣ : ٣٢٤ - ٣٢٦

(٢) سر الصناعة ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٣٢٥ . (٣) القراء : الناسك المتبذ .

(٤) سقط وفي الجمع من م . (٥) سقط من م .

(٦) ف : صحاري .

مبدلة من الألف فليس على ذلك دليلٌ ، إذ لعلّها بدلٌ من ياء أو واو !
 فالجواب أنه إذا ثبت أنها بدلٌ فينبغي أن تجعل بدلاً من ألفٍ ، لأنَّ
 الألف قد ثبتت للتأنيث ، كما ^(١) ذكرنا ، في « حُبَلَى » وأمثاله ، ولم
 تثبت الياء ولا الواو للتأنيث ، في موضع من المواضع .
 فهذا ^(٢) جميع ما أبدلت فيه الهمزة من الألف ، مقيساً ذلك فيه ،
 وغير مقيس .

(٢) م : هذا .

(١) م : لا .

باب (١) إبدال الهمزة من الواو

الواو (٢) لا يخلو من أن تكون ساكنة، أو متحركة. فإن كانت متحركة فلا يخلو من أن تكون أولًا، أو غير أول. فإن كانت أولًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أخرى. فإن انضاف إليها أخرى أبدلت الأولى (٣) همزة، هروبًا من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع «واصل» : «أواصل» (٤). أصله «وواصل» فقلبت الواو همزة. وكذلك «أول» أصله «وول» ، لأنه «فعل» (٥) من لفظ «أول» و «أول» فإؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو (٦) من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في «وعِدَ» : «أعِدَ»، وفي «وُقِتَ» : «أُقِتَ»، وفي «وسادة» :

(١) سقط من ف .

(٢) سقط من م ، وانظر سر الصناعة ١ : ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٣ : ٣١٣ .

(٣) م : الأول . (٤) م : قولهم أو اصل في جمع واصل .

(٥) م : «وكذلك أولى أصله وولى لأنه فعل» . ومثله في سر الصناعة ١ : ١١١ وفي

نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف . (٦) م : فلا تخلو .

«إِسَادَة» ، وفي «وِعَاء» : «إِعَاء» . وقد [٣٢ أ] قُرِيء * ثم استخرَجَها من إِعَاء أَخِيهِ * ^(١) . وكذلك تَفْعَلُ بِكُلِّ وَاوٍ تَقَعُ أَوَّلًا ، مَكْسُورَةً ، أو مضمومة .

وإنما فعلت ذلك ، لثقل الضمة والكسرة في الواو . وذلك أن الضمة بمنزلة الواو ، والكسرة بمنزلة الياء . فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان . وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو . فكما أن اجتماع الواوين ، والياء والواو ^(٢) ، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمة ، والواو والكسرة .

وزعم المازني ^(٣) أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس ، بل يتبع في ذلك السماع . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، قياساً وسماعاً :

أما القياس فلما ذكرنا من أن الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو ،

(١) الآية ٧٦ من سورة يوسف . وهذه قراءة سعيد بن جبير . انظر البحر المحيط ٥ : ٣٣٢ حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل . وانظر المنصف ١ : ٢٣٠ .
(٢) م : والواو والياء

(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص ، نقله من الشرح الصغير ، على الجمل لابن عصفور . وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا ، وأن الجرمي هو الذي منع القياس في هذه المسألة .

فكما يكرهون اجتماع الياء والواو ، حتى يَقْلِبُونَ الواو إلى الياء - تَقَدَّمَتْ أو تَأَخَّرَتْ - فيقولون «طَوَيْتُ طِيًّا» والأصل «طَوِيًّا»، ويقولون «سَيِّدٌ» والأصلُ «سَيَوْدٌ» ، فكَذَلِكَ ينبغي أن يكون النُّطْقُ بالواو المكسورة مستقلاً^(١) .

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَّا قَسَمَ «وَشَاحاً» وَأَخَوَاتِهِ عَلَى «وَيْحٍ» وَ «وَيْسٍ» وَأَمْثَالِهَا ، فَكَمَا أَنَّ الْوَائِ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ قَلْبَ الْوَائِ هَمْزَةً فَكَذَلِكَ الْوَائِ مَكْسُورَةٌ ! فَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَائِ الْمَكْسُورَةَ إِنَّمَا تُشَبِّهُ الْوَائِ السَّاكِنَةَ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَهَا يَاءٌ نَحْوَ «طِيّ» ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي النِّيَّةِ بَعْدَ الْحَرْفِ . وَسَيَقَامُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ . فَالْكَسْرَةُ إِذَا مِنْ «وَشَاحٍ» فِي النِّيَّةِ بَعْدَ الْوَائِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ ، وَتَبْقَى الْوَائِ سَاكِنَةً . فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْوَائِ قَبْلَ الْيَاءِ ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً ، يَجِبُ إِعْلَالُهَا نَحْوَ «طِيّ» فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِعْلَالُ مَا أَشْبَهَهَا . نَحْوَ «وَشَاحٍ» .

فإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أُعْلِتْ بِقَلْبِهَا يَاءٌ ، كَمَا فُعِلَ بِهَا فِي «طِيّ» ! فَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِعْلَالِ التَّخْفِيفَ ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْيَاءِ ثَقِيلَةٌ ، فَأُعْلِتْ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا^(٢) .

(١) م : مستقبلاً . (٢) سقط . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ هَلَّا قَسَمَ... بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا ، مِنْ مَمْ .

وأما السماع فلا نهم^(١) قد قالوا «إسادة» و «إشاح» و «إعاء»
و «إفادة». وكثرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة،
وقعت أولاً.

وإن كانت مفتوحة لم تُهمز، إلا حيث سُمِعَ، لأنَّ الفتحة بمنزلة
الآلف. فكما لا تُستقبل^(٢) الآلف والواو^(٣)، في نحو «عاود»^(٤) وأمثاله،
فكذلك لا تُستقبل الواو المفتوحة. والذي سُمِعَ من ذلك «أجَمَ»
في «وَجَمَ»، و^(٥) «امرأة أناة» وأصله «وناة» من الوُنْي وهو الفتور،
و «أحد» في «وحد»، و «أسماء» في «وسماء».

فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسورة، أو مفتوحة، أو مضومة.
فإن كانت مضومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألا يمكن
تخفيفها بالإسكان. قالوا^(٦) في جمع «نار»: «أَنُورُ»، و «دار»: «أَدُورُ»،

(١) ف : فإينهم . (٢) م : لا تستقبل .

(٣) كذا ، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الآلف والواو . والفتحة هناك
هي بعد الواو ، والآلف هنا هي قبلها . وبين الوجهين ما ترى من الفارق . وانظر
ما احتج به في قياس وشاح على طي . ص ٣٣٤ .

(٤) كذا بحمل الواو المفتوحة أولاً على «عاوده» ، وسيحمل فيما بعد «عاوده» على
الواو المفتوحة أولاً . انظر ص ٣٣٧ .

(٥) المنصف ١ : ٢٣١ - ٢٣٢ . (٦) المنصف ١ : ٢٨٤ .

و «ثوب» : «أَثْوُبُ» . قال (١) :

* لكلِّ حالٍ ، قد لبستُ أثوْبًا *

وإنما قلبت همزة إيا ذكرنا من استتقال الضمة في الواو ، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان ، لثلاثي يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين . ولو أمكن ذلك لم تبدل همزة ، نحو قولهم «سُور» (٢) في جمع «سوار» .

فإن كانت الضمة غير لازمة لم تبدل الواو همزة ، لا تقول هذا «غَزَوْ» تريد هذا «غَزَوْ» ، ولا تقول «لَوْ استطعنا» تريد «لَوْ استطعنا» ، لأن الضمة في «غزو» إعراب ، وفي واو «لو» لالتقاء الساكنين ، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان (٣) ، فلا يعتد بهما .

وزعم ابن جني أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة ، إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان ؛ فلا يقال «الترهؤكُ» في مصدر «ترهؤك» . والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإن تصريف الكلمة، أو اشتقاقها ، يدل على أن الهمزة مبدلة من واو ، ولا يتصور ذلك فيها إذا كانت زائدة ، فلو أبدلت

(١) معروف بن عبد الرحمن . الكتاب ٢ : ١٨٥ ومجالس ثعلب ص ٣٧١ - ٣٧٢
والنصف ١ : ٢٨٢ واللسان (ثوب) . (٢) م : أسور .
(٣) م : عارضتين .

لأدّى ذلك إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، فلم يُدرَ : أزيدت ابتداءً ، أم زيدت الواو أولاً ثم أُبدلت الهمزة منها . فلما كان إبدال الزائدة يؤدّي إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، رُفِضَ إبدالها . ومما يقوّي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلة^(١) .

وإن كانت مفتوحة لم يحز قلبها أصلاً ، لأنّ قلبها في أوّل الكلمة - كما ذكرنا - لا يُقاس . [٣٢ ب] فإذا كانت لا تُهمز في أوّل الكلمة إلاّ حيث سُمِعَ - مع أنّ أوّل الكلمة طرف ، فالتغير إليه أسرع من التغير إلى الحشو - فالأحرى ألاّ تنقلب^(٢) حشواً . فلا تقول في « عاود » : « عاءد » ، ولا في « ضوارب » : « ضآرب » . ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك .

فإن كانت مكسورة ، أو واقعة موقعَ حرف مكسور ، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، أو لا تقع . فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو ، أو لا يكون . فإن كان^(٣) قلبها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة ، إن كانت تلي الطرف . فتقول في جمع « أوّل » : « أوائل » ،

(١) سقط « وزعم ابن جني أنه ... زائدة مبدلة » من م .

(٢) م : « ألا يقلب » . وقد حمل ههنا الواو حشواً على الواو أولاً ، وكان قد حمل قبل الواو أولاً على الواو حشواً . انظر ص ٣٣٥ .

(٣) النصف ٢ : ٤٣ - ٤٦ .

وفي جمع «سَيِّد» : «سَيَّائِد». والأصل «أَوَّال» و«سَيَّالِد» ، فقلبت الواو همزة ، لاستثقال الواوين والألف ، أو الياء والواو والألف ، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

هذا مذهب جمهور النحويين ، إلا أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف منه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيراً للواوين ، إذا اجتمعا في أول الكلمة . فكما أنك تهمز الأولى منها ، للعلّة التي تقدّم ذكرها ، فكذلك تهمز الواو الآخرة في «أوائل» وأمثاله . ولا يرى مثل ذلك ، إذا اجتمعت ياءان أو واو ويا . ويقول : لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أو لا ، نحو «يَيْن» اسم موضع ، و«ويل» و«يوم» ، لم يلزم الهمز . فكذلك لا يهمز عنده مثل «سَيَّائِق»^(١) و«سَيَّائِد»^(٢) .

ما لم تصحّ الواو في المفرد ، في موضع ينبغي أن تعتلّ^(٣) فيه ، أو تكون الواو في نيّة ألاّ تلي الطرف ، فإنها تصحّ إذ ذاك ، ولا يجوز أن تبدل منها الهمزة . فتقول^(٤) في جمع «ضَيَّوَن»^(٥) : «ضَيَّالُون» ، ولا تقلب الواو

(١) السبائِق : جمع سَيِّقَة ، وهي ما سيق من الثب وطرّد .

(٢) سقط . هذا مذهب جمهور النحويين .. وسَيَّائِد ، من النسخين ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف . والسَيَّائِد : جمع سيد وسيدة . وانظر آخر هذا الباب .

(٣) م : نعمل . (٤) النصف ٢ : ٤٦-٤٦ . (٥) الضيَّون : السنَّور الذكر .

همزةً ، لصحّة الواو في « ضَيُون » ، إذ قد ^(١) كان ينبغي أن يكون « ضَيَيْنًا » .
 وتقول ^(٢) في جمع « عَوَارٍ » ^(٣) ، إذا قصّرت للضرورة : « عَوَاوِر » ، لأنّ
 الأصل فيه « عَوَاوِير » ، فلا تكون الواو تلي الطرف ، في التقدير . قال ^(٤) :
 * وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ ، بِالْعَوَاوِرِ ^(٥) *

فلم تُهمز ، لأنّ الأصل « العواوير » .

وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تهز أصلاً نحو « عواوير » في جمع
 « عَوَارٍ » ، و « طَوَاوِيرِيس » في جمع « طَاوُوس » ، لأنها قد قَوِيَتْ بِبُعْدِهَا
 عن محلّ التغير ، وهو الطَّرْفُ . إلّا أن تكون في نيّة أن تلي الطَّرْفَ ،
 فإنّه يلزمُ همزُها . وذلك نحو « أَوَائِيلَ » ^(٦) في جمع « أوّل » ، إذا
 اضطرّرت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر ، لأنّ هذه الياء
 زيدت للضرورة ، فلم يُعتدَّ بها .

فإن لم يكن قبل الألف واو ، ولا ياء ، فلا يخلو من أن تكون الواو في

(١) م : ٥ ، إذ وقد . وانظر س ٢٢٠ و ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٥١٤ و ٦٧٨ .

(٢) المنصف ٢ : ٤٧ - ٥٠ . (٣) العوار : القذى أو الرمد .

(٤) جندل بن مثنى الطهوي . الكتاب ٢ : ٣٦٤ والمنصف ٢ : ٤٩ والخصائص ١ : ١٩٥

و ٣ : ١٦٤ و ٣٢٦ و شرح الشافعية ٣ : ١٣١ و شرح شواهد ما س ٣٧٤ - ٣٧٦ .

(٥) م : بالعواوير . (٦) في النسختين : أوائل .

المفرّ زائدة للمدّ ، أو لا تكون فإن كانت زائدة للمدّ قلبت همزة ، نحو « حَلْوِيَّة »^(١) و « حَلَانِب » . وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ، ولا أصل لها في الحركة فتحرّكت ، فأبدلت همزة ، لأنّ الهمزة تقبل الحركة .

وإن لم تكن زائدة للمدّ لم تقلب همزة أصلاً ، إلاّ حيث سُمع شاذّاً . والذي سُمع من ذلك « أَقَائِم »^(٢) في جمع « أقوام » . وأصله « أقاويم » ، فأبدل من الواو المكسورة همزة ، وإن كانت غير أوّل ، تشبيهاً لها بالواو المكسورة ، إذا وقعت أوّلاً .

وأما « مَصَائِب » في جمع « مُصِيبَة » فكان القياس فيها « مِصَاوِب » ، على ما يُبيّن في باب القلب^(٣) . فأما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوّل شذوذاً ، فتكون مثل « أَقَائِم » في جمع « أقوام » ، وهو مذهب الزّجاج . وإما أن يكونوا غلِطوا فشبهوا ياء « مُصِيبَة » ، وإن كانت عينا ، بالياء الزائدة في نحو « صحيفة » ، فقالوا « مَصَائِب » كما قالوا « صَحَاف » ، وهو مذهب سيبويه . والأوّل أقيسُ عندي ، لأنّه قد ثبت له نظيرٌ ، وهو « أَقَائِم »^(٤) .

(١) الحلوبة : ذات الحليب من الأنعام . م : حَلْوِيَّة .

(٢) م : أَقَائِم . (٣) انظر ص ٥٠٧ . (٤) م : أَقَائِم

فإن^(١) لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة، لم تُهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلا أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدّم الألف ياءً أو واو، فإن في ذلك خلافاً. فذهب سيبويه لإجراء ذلك مجرى الجمع، لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الزجاج أنه لا يجوز إبدالها، لأن الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع. فتقول في «قَواعِل» من «القُوَّة»، على مذهب سيبويه: «قَواءٍ». وعلى مذهب الزجاج: «قواوٍ». وهذا النوع لم يَرِدْ به سماع، لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من^(٢) أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حُكِمَ لكل واحد منهما بحكم الآخر.

فأما «قائم» وأمثاله فن قليل ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدّم ذلك في فصل^(٢) إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنة لم تُهمز إلا في ضرورة، بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فتقدّر الضمة على الواو، فتُهمز كما

(١) سقط من م حتى قوله «إبدال الهمزة من الألف». (٢) كذا.

تُهْمَزُ الْوَائِ الْمَضْمُومَةُ . فَنَقُولُ [٣٣ أ] فِي الشَّعْرِ فِي (١) مِثْلَ « مُوعِدٌ » :
« مُوعِدٌ » . قَالَ (٢) :

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى [وَجَمَعَهُ ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ]

(١) سَقَطَ مِنْ م .

(٢) خَرَجْنَاهُ فِي ص ٩١ . وَفِي حَاشِيَةِ ف بِحِطِّ أَبِي حَيَّان .
لنَحْبِئِ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى وَجَمَعَهُ ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

باب إبدال الهمزة من الياء

الياء ^(١) تُبدل همزةً باطراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب سيبويه ^(٢)، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدة، نحو «صَحيفة وصَحائف» و«كَتِيبَة وكتائب».

فإن لم تكن الياء زيدت ^(٣) في المفرد للمدة لم تُهمز، إلا بشرط أن تكون نلي الطرف لفظاً أو نيّةً، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واواً أو ياءً . فتقول ^(٤) في جمع «عَيْلٍ» ^(٥) : «عَيْائِلٌ» ، فهمز لثقل البناء، مع ثقل اجتماع حروف العلة وهي الياءان ^(٦) والألف، مع قرب الياء من محلّ التغير، وهو الطرف . وكذلك لو اضطررت، فقلت في جمعه «عَيْائِلٌ» ، فزدت ياءً ،

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢ : ٣١٣

(٢) سقط «في مذهب سيبويه» من م و ف ، وإلحق بحاشية ف .

(٣) م : مزبدة . (٤) النصف ٢ : ٤٣ - ٤٥ .

(٥) العيل : واحد العيال ، وهي الأولاد الذين يمال بهم .

(٦) م : الياء . (٧) ف : «في جمع» وإلحق في الحاشية «عيل» .

لهمزت ، لأنَّ الياء في النِّبَّة تلي للطرف ، ولا يُعتدُّ بالياء المزيدة ،
لأنَّها عارضة في الجمع ، إنما أُثِي بها للضرورة . فإذا زالت من محلِّ الضرورة
حذفت الياء . قال الشاعر (١) :

* فيها عَيَّائِلُ أُسُودٍ ، وَنُمُرٌ *

فهمز .

وكذلك لو بنيت (٢) « فَوَعَلَاءَ » من البَيْع لقلت « بَيْعٌ » . أصله
« بَوَيْعٌ » ، فقلبت الواو ياء لأجل الإدغام . فإذا جمعت قلت « بَوَائِعُ » ، فهمز
الياء لما ذكرنا ، من ثقل البناء ، وثقل اجتماع حروف العلة وهي الياء والواو
والألف ، مع القرب من محل التغير ، وهو الطرف . وكذلك لو اضطرت
فزدت ياء قبل الآخر ، فقلت « بَوَائِعُ » ، لهمزت لأنَّ الياء عارضة كما تقدَّم .
ولو جمعت مثل « بَيَّاع » لقلت « بَيَّايِعُ » (٣) ، ولم تهمز . وإن
قدَّرت « بَيَّاعاً » : « فَوَعَلَاءَ » قلت « بَوَائِعُ » ، ولم (٤) تهمز أيضاً ،
لبعد الياء من الطرف لفظاً ونِيةً .

وزهم (٥) أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة ، إلا إذا

(١) حكيم بن ممية الربي . الكتاب ٢ : ١٧٩ وشرح الشافعية ٣ : ١٣٢ وشرح شواهدنا

ص ٣٧٧ - ٣٨١ . (٢) النصف ٢ : ٤٤ .

(٣) م : يائيع . (٤) ف : فلم . (٥) سقط من م حتى قوله « ولا

مواقعاً أصلاً يقاس عليه » . وانظر ص ٣٣٨ والنصف ٢ : ٤٥ - ٤٦ .

اكتنف الجمع واوان ، نحو «أول وأوائل» . فأمّا إن اكتنفها يا، ان ،
أو واو ويا ، فلا يجوز عنده قلب حرف العلة الذي بعد الألف . بل يقول
في جمع «فوعل» من البيع : «بوايع» ، وفي جمع «بيّن» : «بيّان» ،
وفي جمع «سيّد» المتقدّم في فصل ^(١) الواو : «سيّاود» . وحجّته على
ذلك أنّ الواوين أثقل من اليايين ، ومن الواو والياء ، والقلب لم يُسمع
إلاّ في الواوين ، نحو قولهم في جمع «أول» : «أوائل» ، فلا يقاس عليه
ما ليس من رتبته ، من الثقل .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي . من
قولهم في جمع «عيّل» : «عيائل» بالهمزة ، ولم تكتنف ألف الجمع واوان .
فدل ذلك على أنّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علة .

فإن قال قائل : فلمل قولهم في [جمع] «عيّل» : «عيائل» شاذّ ، لذلك
لم يُسمع من ذلك إلاّ هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ! فالجواب انه ،
وإن لم يُسمع منه إلاّ هذه اللفظة ، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ ، لأنه لم يرد
له نظير غير مهموز ^(٢) ، فيُجعل الهمز في هذا شذوذاً . بل جميع ما أتى من هذا
النوع هذا اللفظ ، وهو مهموز ، فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً ، إذ هذا

(١) كذا ، والصواب باب . (٢) كذا ، وقالوا : أيّيم وأيّيم ، وأيّل وأيّل .

اللفظ هو جميع ما أتى ، من هذا الباب . وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً ، يقاس عليه . وذلك أنه قال في النسب إلى « فَعُولَة » : « فَعَلِيَّ » ^(١) ، نحو « رَكَبِيَّ » في النسب إلى « رَكُوبَة » ، قياساً على قولهم ، في النسب إلى « شَوَّعة » : « شَنَنِيَّ » . ثم أورد اعتراضاً على نفسه ، فقال : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ قَوْلَهُمْ [« شَنَنِيَّ »] شاذٌّ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يحىء غيره ! فالجواب انه جميع ما أتى ، من هذا النوع . فجعله ، لما لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً ، أصلاً يقاس عليه .

فهذا جميع ما تبدل فيه الياء همزة ، باطراد . فأمّا مثل « بائع » و « رداء » فَإِنَّ الهمزة فيهما وأمثالهما ^(٢) بدل من ألف ، وإن كان الأصل « بايع » و « رداي » ، كما تقدّم .

وأبدلت منها ، من غير اطراد ، في « أدِّيَّ » وأصله « يَدِّيَّ » ، فردّ اللام ، ثم أبدلت الياء همزة . حكى من كلامهم « قَطَعَ اللَّهُ أَدِيَّه » . وقالوا « في أسنانه أَلَلُّ » وأصله « يَلَلُّ » ^(٣) ، فأبدلوا الياء همزة . وقالوا « رَبَّال »

(١) كذا ، وهو مذهب سيبويه لا الأخفش . انظر الكتاب ٢ : ٧٠ وشرح الشافعية ٢ : ٣٣ وشرح المفصل ٥ : ١٤٨ وحاشية الصبان ٤ : ١٣٤ . (٢) كذا ، والضمير يعود على « مثل » . (٣) الليل . : قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم

وأصله «ريبال»^(١) ، فأُبدلت الياء همزة . وكذلك قالوا «الشِّئمة» يريدون^(٢) «الشَّيْمة» ، ومعناها الخليقة ، فأبدلوا أيضاً الياء همزة .

وإنما جعلنا الهمزة في «ألل» و «رئبال» و «الشِّئمة»^(٣) [سبب] بدلاً من الياء ، ولم نُجعل أصلاً بنفسها ، لأنَّ الأكثر في كلامهم «يَلَلُ» و «ريبال» و «شَّيْمة»^(٤) بالياء ، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل . فدلَّ ذلك على أنَّ الهمزة بدل ، وأن الياء هي الأصل .
فهذا [أيضاً]^(٥) جميع ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء، على غير اطراد .

(١) الريبال : الأسد . (٢) في النسختين : يريد .

(٣) الحق في حاشيته ف : «وضئى» .

(٤) ألحق بعدها في ف : «وضئى» والقسمة الضئى : الناقصة الجائزة .

(٥) من م .

باب إبدال الهمزة من الراء

أُبدلت الهمزة من الهاء ^(١) في «ماء»، وأصله «مَوَه»، فقلبت الواو ألفاً، والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم في الجمع «أمواه». وقد أُبدلت الهاء أيضاً ^(٢) همزة في جمع «ماء» ^(٣)، فقالوا «أمواه». قال ^(٤):
وبلدة، قالصة أمواؤها تستن، في رآد الضحى، أفاؤها
وإنما جعلت الهاء ^(٥) هي الأصل، لأن أكثر تصريف الكلمة عليها.
قالوا «أمواه» و «مياه» و «ماهت» ^(٦) الركية، إلى غير ذلك
من تصاريضها.

وأُبدلت أيضاً منها في «آل». أصله «أهل»، فأُبدلت الهاء همزة،
فقليل «أأل»، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً، فقليل «آل».

(١) انظر النصف ٢ : ١٤٩ - ١٥٢ وسر الصناعة ١ : ١١٣ - ١٢٠ .

(٢) م : وأُبدلت أيضاً الهاء . (٣) ف : الماء .

(٤) سر الصناعة ١ : ١١٣ والنصف ٢ : ١٥١ واللسان والتاج (موه) وشرح الشافية ٣ : ٩٠٨ وشرح شواهدنا ٤٠٧ - ٤٤٠ . والقاصة : المرتفعة . وتستن : تجري في السنن، وهو وجه الطريق . ورآد الضحى : ارتفاع النهار .

(٥) م : المياه . (٦) ماهت : ظهر ماؤها وكثر

فإن قيل : فهلاً جعلت الألف بدلاً من الهاء أولاً ! فالجواب أنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء ، في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه . وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء في « ماء » ، فلذلك حمل « آل » على أن الأصل فيه « أهل » ، ثم « أ آل » ، فأبدلت الهاء همزة .

فإن قيل : وما الذي يدل على أن الأصل « أهل » ، وهلاً جعلت الألف منقلبة عن واو ! فالجواب أن الذي يدل على ذلك قولهم في التصغير « أهيل » . ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقليل في تصغيره (١) « أويل » . ومما يؤيد (٢) أن الأصل « أهل » أنهم إذا أضافوا إلى المضر قالوا « أهلك » و « أهله » ، لأن المضر يرد الأشياء (٣) إلى أصولها . ولا يقال « آلك » و « آله » إلا قليلاً جداً ، نحو قوله (٤) :

وانصُرْ ، على دينِ الصَّليِّ - بِ ، وعابِديهِ ، اليومَ ، آلكَ
وقول الآخر :

أنا الرَّجُلُ الحامي حَقِيقَةً والِدِي وآلي ، كما تحمي حَقِيقَةً آلِكَ (٥)

-
- (١) م : التصغير . (٢) م : وما يؤكد .
(٣) م : الأسماء . (٤) عبدالمطلب جد النبي ﷺ . مع الهوامع
٢ : ٥٠ والدرر اللوامع ٢ : ٦٣ والتاج (أهل) . وهو من أبيات قالها يوم غزا الأحباش مكة . السيرة ١ : ٥١ والكامل ١ : ١٥٩ . (٥) م : آلك .

ونحو قول الكِنَازيَّ « رَجُلٌ مِنْ آلِكَ وَلَيْسَ مِنْكَ » .

ومِمَّا (١) يدلُّ ، على أنَّ الألفَ في « آل » بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ، أنَّ العربَ تجعل اللفظَ ، فيه بدل من بدل ، مختصاً بشيءٍ بعينه ؛ ألا ترى أنَّ تاء القسمِ لما كانت بدلاً من الواو المبدلة من باء القسم لم تدخل إلاَّ على اسمِ « الله » ، تعالى ، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة ، ولا دخلت أيضاً على مضمَر . وكذلك « أُسْنَتَ الرَّجُلِ » لما كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو ، لأنَّ « أُسْنَتَ » من لفظ « السَّنة » ، ولام « سنة » واو (٢) ، بدليل قولهم في جمعها « سنوات » ، جعلوها مختصةً بالدخول في السنة الجديدة ، وقد كان « أُسْنَى » قبل ذلك عامَّةً ، فيقال « أُسْنَى الرَّجُلِ » إذا دخل في السنة ، جذبة أو غير جذبة . فكذلك « آل » لما لم يُضَفْ إلاَّ إلى الشريف ، فيقال « آل الله » و « آل السلطان » ، بخلاف « الأهل » الذي يُضَافُ إلى الشريف وغيره ، دلَّ ذلك [على] أنَّ الألفَ فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ، كما تقدَّم . وإنَّما خصَّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيءٍ ، لأنَّه فرعُ فرعٍ ، والفروع لا يُتصرَّف فيها تصرُّف الأصل ، فكيف فرع الفرع . وأبدلت أيضاً من الهاء في « هَلْ » ، فقالوا « أَلْ فَعَلْتَ كَذَا »

(١) سقط من م حتى قوله « فكيف فرع الفرع » . (٢) وقيل إنها تاء .

[يريدون « هر فعلت كذا »]^(١) . حكى ذلك قُطربُ ، عن أبي عبيدة .
والأصل « هل » ، لأنه الأكثر .

وأبدلت أيضاً من الهاء في « هذا » ، فقاوا « آذا » . قال^(٢) :

فقال فريقٌ : آأذا إذ نَحَوْتُهُمْ نعم ، وفريقٌ : لا يَمْنُ اللهُ ما ندرى
أراد « أهذا » فقلب الهاء همزة ، ثم فصل بين الهمزتين بـ « ألف » .

فأمّا قولهم « تُدْرَأُ » و « تُدْرَهُ » للدافع عن قومه فليس أحدُ
الحرفين فيها بدلاً من الآخر ، بل هما أصلان ، بدليل مجيء تصارييف الكلمة
عليهما . فقالوا « دَرَأَهُ » و « دَرَهَهُ » و « مِدْرَأُ »^(٣) و « مَدْرَهُ » .

(١) من م .

(٢) الأملی ٢ : ٢٠٨ والمغني ص ١٠١ وشرح شواهد ص ١٠٤ والكتاب ٢ : ١٤٧
وشرح بانت سعاد ص ٣٢ - ٣٣ والصناعتين ص ٣٤١ وقد الشعر ص ١٤٩ والمغني ص ١٠٦
وتهذيب الايضاح ١ : ١٤٤ والنصف ١ : ٥٨ وسر الصناعة ١ : ١٠٠ و ١٣٠ والانصاف
ص ٤٠٧ والصحاح واللسان والتاج (عين) . وفيه روايات . وينسب إلى نصيب . ويلاحظ أنه
خفف ، فأسقط الألف بعد الهاء . (٣) م : درأة ودُرْهَة ومُدْرَأُ .

باب إبدال الهمزة من العين

لم يَجْءْ من ذلك إِلَّا قولهم ^(١) «أَبَابُ» ، في قولهم «عُبَابُ» .
والأصل العين لأنَّ «عُبَابًا» أكثر استعمالاً من «أَبَابُ» . قال ^(٢) :
* أَبَابُ بَحْرٍ ، ضاحِكٍ ، زَهْوُقٍ *

(١) سر الصناعة ١ : ١٢١ . وفيه يرى ابن جني أن الوجه الأرجح أن تكون الهمزة في «أَبَابُ» أصلاً .
(٢) سر الصناعة ١ : ١٢١ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٧ .
وشرح شواهدهما ص ٤٣٢ - ٣٦٤ والمفصل ٢ : ٢٥٤ واللسان والتاج (أب) . م :
«أَبَابُ بَحْرٍ» . وفي النسختين : «ضاحك زخور» والتصويب من المفصل . وقوله ضاحك
كناية عن امتلائه . والزهوق : المرتفع . وروى : «زهوق» وهو المستغرق في الضحك .

باب الحجم

وأما الحجم^(١) فأُبدلت من الياء، لا غير، مشددةً ومخففةً. فيُبدلون من الياء المشددة جيماً مشددةً، ومن الياء المخففة [٣٤ أ] جيماً مخففةً .

فمن البدل من الياء المشددة ما أشده الأصمعيُّ عن خلفٍ، قال :
أشدني رجلٌ من أهل البادية^(٢) :

خالي ، عُوَيْفٌ ، وأبو عَلِجٍ المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ ، بِالْعَشِجِ
وبالغداةِ ، فِلَقَ الْبَرْنِجِ

يريد : « وأبو عليٍّ » و « بالعشيِّ » و « فلق البرنيِّ »^(٣) . ومنه أيضاً ما حكاه^(٤) أبو عمرو بن العلاء ، من أنه لقي أعرابياً فقال له « ممَّن أنت ؟ » فقال :
« فُقَيْمِجٌ » . فقال له « من أيَّهم ؟ » فقال « مُرْجٌ » . يريد « فُقَيْمِي »

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٢ - ١٩٥ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) سر الصناعة ١ : ١٩٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهد ص ٢١٢-٢١٥ .
والكتاب ٢ : ٢٨٨ والمفصل ٢ : ٢٦٥ والميني ٤ : ٥٨٥ وشمس العلوم ١ : ١٥ والإبدال ١ : ٢٥٧

(٣) البرني : ضرب من الثمر .

(٤) الامالي ٢ : ٧٧ والإبدال ١ : ٢٥٩ .

و « مُرَيَّ » . وهو مطَّرد في الياء (١) المشدَّدة . قال يعقوب (٢) : « وبعض العرب إذا شدد الياء صَيَّرَها جيمًا . وأنشد ابن الأعرابي (٣) :
 كأنَّ في أذنانِهِنَّ الشَّوْلُ من عَبَسَ الصَّيْفُ ، قُرُونُ الأُجُلِ
 يريد : الأَيْل » .

ومن إبدال الجيم من الياء المخففة (٤) ما أنشده أبو عمرو بن العلاء ،
 لهميان بن قُحافة ، من قوله (٥) :

* يُطِيرُ عنها الوَبَرَ ، الصَّهَابِجَا *

يريد « الصَّهَابِيَّ » من الصَّهْبَةِ . وأصله « الصَّهَابِيَّ » ، فحذف (٦) إحدى اليامين . ومن ذلك ما أنشده الفراءُ ، من قول الشاعر (٧) :

(١) م : الجيم (٢) إبدال ابن السكيت ص ٢٩ .

(٣) الرجز لأبي النجم سر الصناعة ١ : ١٩٣ والأُمالي ٢ : ٧٨ وشمس العلوم ١ : ١٥٠ والابدال ١ : ٢٥٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٩ وشرح شواهد ص ٤٨٥ والمفصل ٢ : ٢٦٥ والسمط ص ٧١٢ واللسان والتاج (عبس) و (أجل) و (أول) و (شول) . والشوَل : الأذئاب المرتفعة . والعبس : ما يبس على هلب الذئب من البول والبر . والأَيْل : ذكر الأوعال .

(٤) م : الخفيفة

(٥) الأُمالي ٢ : ٧٧ والابدال ١ : ٢٦٠ والسمط ص ٧١٢ وسر الصناعة ١ : ١٩٣ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٦ واللسان والتاج (صَب) و (صهيج) .

(٦) ف : فخفف بحذف . (٧) النوادر ص ١٦٤ ومجالس ثلث ص ١٤٣ وسر الصناعة ١ : ١٩٣ والابدال ١ : ٢٦٠ والمفصل ٢ : ٢٦٦ واليعني ٤ : ٥٧٠ وشرح =

لَاهُمْ ، إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِيْ . فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِحُ
أَقْرُ ، نَهَاتُ ، يُنْزِي وَفَرَجُ

يريد : « حَجَّتِي » و « يَأْتِيكَ بِي » و « يُنْزِي وَفَرَجِي » . ومن ذلك
أيضاً قوله^(١) :

* حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ ، وَأَمْسَجَا *

يريد « أَمْسَيْتُ وَأَمْسِيَا »^(٢) ، فأبدل من الياء جيماً ، ولم يُبدلها ألفاً .
وهو غير مطَّرد في الياء الخفيفة ، بل يوقف في ذلك عند السماع^(٣) .

= الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهد ص ٢١٥ - ٢١٨ واللسان والتاج (ج) والشاحج
الجار أو البغل . والأقر : الأبيض . والنهات : النهاق . وينزي : يحرك والوفرة :
الشعر إلى شحمة الأذن . وكنى بالوفرة عن نفسه .

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٤ والفصل ٢ : ٢٦٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ وشرح
شواهد ص ٤٨٦ - ٤٨٧ وشمس العلوم ١ : ١٥ واللسان والتاج (مسي) والميني
٤ : ٥٧٠ . ونسبه بعضهم إلى المعجاج

(٢) م : وأمسينا .
(٣) قال البندادي : « وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء
الخفيفة جيماً خاص بالشعر . ولم أره لغيره » . شرح شواهد الشافية ص ٢١٦ .

باب التاء

وأما الدال^(١) فأُبدلت من التاء والذال . فأُبدلت من تاء « افْتَعَلَ »
باطراد ، إذا كانت الفاء زائياً . فتقول في « افْتَعَلَ » من « الزَّيْنِ » :
« ازدان » ، ومن « الزُّفَى » : « ازدلف » ، ومن « الزَّجَر » : « ازدجر » ،
ومن « الزِّيَارَةِ » : « ازدار » . والأصل « ازان » و « اذجر »
و « اذلف » و « ازار » ، فرفضوا الأصل ، وأبدلوا من التاء دالاً .

والسبب في ذلك أنَّ الزاي مهجورةٌ والتاء مهموسة ، والتاء شديدة
والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقرَّبوا أحد الحرفين من
الآخر ، ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ، لأنها^(٢) أخت التاء
في المخرج [والشَّدة] ^(٣) ، وأختُ الزاي في الجهر .

وكذلك تُبدل فيما تصرف من « افْتَعَلَ » فتقول « مُزْدَلِفٌ »
و « مُزْدَجِرٌ » و « مُزْدَانٌ » و « مُزْدَارٌ » ، و « ازدجارٌ » و « ازديانٌ »
و « ازديارٌ » و « ازدلاف » . ومن كلام ذي الرُّمَّة ، في بعض أخباره^(٤) :

(١) سر الصناعة ١ : ٢٠٠ - ٢٠٢ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) م : من الفاء فإيها . (٣) من م . (٤) مجالس نعلاب ص ٣٩
والأغاني ١٦ : ١٢٤ ومصارع المشاق ٢ : ١٨٦ وتزيين الأسواق ص ٧٩ .

« هل عندك من ناقة فتزدار عليها ميا » .

وكذلك (١) أيضاً تُبدل منها ، إذا كانت الفاء دالاً ، إلا أن ذلك من قبيل
البدل الذي يكون اللادغام . فتقول في « افعل » من « الدين » : « ادان » .

وقد قلبت تاء « افعل » دالاً ، بغير اطراد ، مع الجيم في « اجتمعوا »
و « اجتز » (٢) ، فقالوا « اجدمعوا » و « اجدز » (٣) . والأكثر
التاء . قال (٤) :

قلبت لصاحبي : لا تحبسنًا بنزع أصوله ، واجدز شيحا
يريد « واجتز » . ولا يُقاس ذلك ، فلا يقال في « اجترأ » : « اجدراً » (٥) ،
ولا في « اجترَح » : « اجدَرَح » .

وأبدلت أيضاً من تاء « افعل » إذا كانت الفاء ذالاً ، من غير إدغام .
فقالوا « اذدكر » و « مُذدكر » (٦) ، حكى ذلك أبو عمرو . وقال

-
- (١) سقط من النسخين حتى قوله وادان ، وألحقه أبو حيان بمحاشية ف . وانظر
سر الصناعة ١ : ٢٠٢ . (٢) م : اجتر .
(٣) م : اجدر . (٤) مفرس بن ربيعي الأسدي أو يزيد بن
الطرية . سر الصناعة ١ : ٢٠١ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٨ وشرح شواهده ص
٤٨١ - ٤٨٤ والفصل ٢ : ٢٦ والبيني ٤ : ٥٩١ والصحاح واللسان والتاج (جزز) .
(٥) م : أجدر . (٦) سقط من م .

أبو حكاك (١):

تَنَحِّي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَباً وَالْهَرَمُ تَذْرِيهِ إِذْ ذَرَاهُ عَجَباً
يريد «اذترأ» ، وهو «افتعال» من «ذراه يَذْرِيهِ» . فأما «اذكر»
فإبدال إدغام ، فلا يُذَكِّرُ (٢) هنا .

وأبدلت من التاء في غير «افتعل» ، بغير اطراد في «تَوَلَّج» (٣) .
فقالوا «دَوَلَجُ» ، فأبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو . لأنَّ الأصل
«وَوَلَّج» ، لأنه من الوُلُوج . ولا تُجملُ الدال بدلاً من الواو ، لأنه
قد ثبت إبدال الدال من التاء في «افتعل» ، كما تَقَدَّمَ ، ولم يثبت إبدالها
من الواو ، في موضع من المواضع .

فهذا جميع ما أبدلت فيه الدال من التاء .

وأبدلت من الذال في «ذِكْرٍ» جمع «ذِكْرَةٍ» ، فقالوا «دِكْرٌ» (٤) .
قال ابن مقبل (٥) :

-
- (١) سر الصناعة ١ : ٢٠٢ وشرح الفصل ١٠ : ١٥٠ والفصل ٢ : ٢٩٩ وشرح التفتنازي
ص ١٦ واللسان والتاج (ذكر) ف : دِنَحْي . وفي النسختين عن الشول حواراً . والتصويب
من سر الصناعة واللسان والتاج وشرح الفصل . والهرم : ضرب من نبات الحمض .
(٢) م : فلا يتكلم فيه . (٣) التولج : كنار الوحش .
(٤) م : ذكر
(٥) ديوانه ص ٨١ وسر الصناعة : ٣٠٢ والخصائص ١ : ٣٥١ .

يا ليت لي سَلوةً، تُشَفِّى النُّفوسُ بها من بعضِ ما يَعتَرِي قلبي، من الدِّكرِ
 بالذال (١) . كذا رواه أبو عليّ . وكان الذي سَهَّلَ ذلكَ قلبهم لها في
 «ادَّكر» و «مُدَّكر»، فأُلفَ فيها القلبُ (٢) ، فقلبها دالاً ، وإن
 كان مُوجبُ القلبِ قد زال ، وهو الإدغام .

(٢) سقط من م .

(١) م : بالذال .

باب الطاء

وَأَمَّا الطاء (١) فَأُبدِلَتْ مِنَ التاء، لا غير. أُبدِلَتْ (٢) بِاطْرَادِ البتّة، ولا يجوز غير ذلك، من تاء «افعل»، إذا كانت الفاء صادّاً، أو ضادّاً، أو طاء، أو ظاء. فنقول في «افعل» من الصَّبَرِ: «اصطَبَرَ»، ومن الضَّرْبِ: «اضطَرَبَ»، ومن الظَّهْرِ «اظطَّهَرَ» (٣)، و (٤) من الطَّرْدِ: «اطرَّدَ». [٣٤ ب] فتدغم، لأنك لما أبدلت التاء طاء اجتمع لك مثلان، الأوّلُ منهما ما كن، فأدغمت. ولم تُبدِلِ التاء لأجل الإدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلت ذلك مع الضاد والطاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاء ولم تدغم، لما لم يجتمع لك مثلان.

والتباعدُ الذي بين التاء وبين هذه الحروف أن التاء مفتوحة مُسْفَلَةٌ،

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣ - ٢٣١ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) سقط من م .

(٣) م : «اضطهر» . ويقال اظطهر بحاجتي إذا استخف بها وجعلها وراء ظهره .

(٤) أقحم في حاشية ف : « إذا كانت الفاء طاء كان ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإدغام ، فنقول في افعل » . وهذا يناقض ما يذكره ابن عصفور بعد . وانظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣

وهذه الحروف مُطَبَّقة^(١) مُستعملة^(٢) . فأبدلوا من التاء^(٣) أختها في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق ، وهي الطاء .

وأبدلت^(٤) ، بغير اطراد ، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد^(٥) . فقالوا « فَحَصَّطُ » و « خَبَطُ »^(٦) ، يريدون « فحصت » و « خبطت »^(٧) . والأكثر التاء . والملة في الإبدال كالملة في « افعل » ، من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء . فقرَّبوا ليسهل النطق . ومن ذلك قوله^(٨) :

وفي كلِّ حيٍّ قد خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فحقَّ لِشَأْسٍ ، من نَدَاكَ ، ذُنُوبُ
رواه أبو عليّ ، عن أبي بكر ، عن أبي العباس : « خَبَطَ » ، على إبدال الطاء من التاء .

(١) سقط من م . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ . (٢) م : الياء .
(٣) ضرب عليها في ف واستبدل بها : هذه الحروف ، يريد : الصاد والضاد والطاء والظاء .
(٤) ألحق بعده في ف : « حفظ وحضط » . وفي الكتاب ٣ : ٣١٤ : فحسط وحصط .
(٥) سقط « يريدون فحصت وخبطت » من م . وألحق بعده في ف : « وحضت وحفظت » .
(٦) علامة الفحل . ديوانه ص ٣٧ والبيت ٤٢ من الفضلية ١١٩ وسر الصناعة ١ : ٢٢٥ ، وشأس هو أخو هلقمة .

باب الواو

وَأَمَّا الواو فَأُبدلت من ثلاثة أحرف ، وهي الهمزة والألف والياء .
إِلَّا أَنَّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة ، لأنَّ إبدالها من الياء
والألف يذكر في باب القلب .

فَتُبدل من الهمزة ، باطراد ، إذا كانت مفتوحة وقبلها حرفٌ
مضمومٌ . نحو «جَوْن» ^(١) و «سُؤْلَة» ^(٢) ، تقول في تخفيفها ^(٣)
«جُون» و «سُؤْلَة» . ولا يلزم ذلك .

وتبدل أيضاً ، باطراد ، إذا كانت ساكنة وقبلها ضمةٌ ، ولا يلزم
ذلك أيضاً . نحو «بُؤْس» و «نُؤْي» ^(٤) ، تقول فيها إذا أردت
التخفيف «بُؤْسٌ» و «نُؤْيٌ» .

وتُبدل أيضاً ، باطراد ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي ^(٥) لا نظير

(١) الجُون : جمع جؤنة وهي سلة مستديرة مشاة جلدًا ، يجعل فيها الطيب والنباب .

(٢) السؤْلَة : الكثير السؤال . وانظر الكتاب ٢ : ٣١٤ . (٣) ف : تخفيفها .

(٤) النؤْي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر ويمده .

(٥) م : النِي .

له في الآحاد ، بشرط أن يكتنف ألفَ الجمع همزتان ، نحو « ذوائب »
 في جمع « ذُوَابَة » . أصله « ذَائِب » ، فأبدلت الهمزة واواً ، هروباً من
 نِقل البناء ، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف ، لأنَّ الألف قريبة من
 الهمزة ، لأنها من الحلق ، كما أنَّ الهمزة كذلك . فكأنه قد اجتمع في
 الكلمة ثلاثُ همزات ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واواً .

وأبدلت أيضاً ، باطراد على اللزوم ، إذا كانت للتأنيث ، في ثلاثة
 مواضع : التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، والنسب . نحو « صحراوينِ »
 و « صحراوات » و « صحراوي »^(١) .

وباطراد ، من غير لزوم ، في الهمزة المبدلة من أصل ، أو من حرف زائد
 ملحق بالأصل ، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة ، نحو « كِسَاء » و « رداء »
 و « عِلْبَاء »^(٢) و « درِحاء » ، حيث قلبت همزة التأنيث ، نحو « عِلْبَاوَيْنِ »
 و « كِسَاوَيْنِ » و « رِداوَيْنِ » و « درِحاوَيْنِ »^(٣) و « عِلْبَاوِيٌّ »
 و « كِسَاوِيٌّ » و « رِداوِيٌّ » و « درِحاوَات » في جمع « درِحاءة » .
 ومن الهمزة الأصلية إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قليل^(٤) ،

(١) ف : صحراوي وصحراوين وصحراوات .

(٢) العلباء : عصب عنق البعير . (٣) م : درحاوي .

(٤) كذا ! والصواب أنه سماعي ، لا يقاس عليه .

حيث قلبت همزة التأنيث أيضاً ، نحو « قُرَّاءٍ »^(١) لأنه من « قَرَأَ » .
فإنه قد حُكي « قُرَّاويٌّ » ، وفي التثنية « قُرَّاوانٍ »

وأُبدلت ، من غير اطراد ، في « واخيتُ » ، أصله « آخيتُ » ،
فأُبدلت الهمزة واواً . ولا يمكن أن يُدعى أن الواو في « واخيتُ » أصلٌ ،
وليست^(٢) ببدل من الهمزة ، لأن اللام من « واخيتُ » واو ، لأنه من
« الأُخُوَّة » . وإنما قلبت ياء^(٣) في « واخيت » ، لوقوعها رابعةً ، كما قلبت في
« غازيت » ، على ما يُبين في بابه^(٤) . فإذا تبين أن اللام واو لم يمكن أن
تكون الفاء واواً ، لأنه لم يجيء في كلامهم مثل « وعوتُ » .

وتُبدل^(٥) أيضاً واواً ، على غير اللزوم ، إذا وقعت بعد الواو الزائدة
للمدّ ، فتقول في « مَقْرُوءٌ » : « مَقْرُوءٌ » .

وتُبدل أيضاً ، إذا وقعت بعد الواو ، وإن لم تكن زائدة للمدّ ، فتقول
في « سَوَوءٌ » : « سَوَوءٌ » . إلا أن ذلك قليل جداً .

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً ، إذا لم تنضم إليها همزة أخرى . فإن

(١) القراء : الناسك المتفقه القارىء . (٢) ف : وليس .

(٣) م : تاء . (٤) سقط « على ما بين في بابه » من م .

(٥) سقط من م حتى قوله « قليل جداً » .

انضمَّ إليها همزة أخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحرِّكة .
 فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واوًا ، إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة .
 فتقول في « أَفْعَل » من « أَتَى » : « أُوتِيَ » ^(١) . وأصله « أُوتِيَ » ، إلا أنه
 رُفِضَ الأصل ، هُروِباً من اجتماع الهمزتين ، فلزم البديل .

فإذا كانت الثانية متحرِّكة فإنها تُبدل واوًا ، إذا كانت [أ ٣٥]
 متحرِّكة بالضم ، أو بالفتح . فتقول في مثل « أُبْلِم » ^(٢) من « أَمَمْتُ » :
 « أُؤْم » ^(٣) . أصله « أُؤْمَم » ، فنقلت ضمة الميم إلى الهمزة ، وأدغمت فقلت
 « أُؤْم » . ثم أبدلت الهمزة واوًا ، لانضمامها ، فقلت « أُؤْم » . ولزم ذلك .
 وتقول ^(٤) في « أَفْعَل » ^(٥) من « أَمَمْتُ » : « أَوْم » . وأصله « أَأْمَم » ،
 ثم نقلت فتحة الميم إلى الهمزة ، [وأدغمت] فقلت ^(٦) « أَأْم » ^(٧) .
 ثم أبدلت الهمزة واوًا ، فقلت « أَوْم » . كما أنهم لما اضطرُّوا إلى ذلك ،
 في جمع « آدَم » ، قالوا « أَوَادِم » ، فأبدلوا الهمزة واوًا .

(١) ف : أُوتِيَ . (٢) الأيمل : خوص القل .

(٣) انظر النصف ٢ : ٣١٥ .

(٤) النصف ٢ : ٣١٥ - ٣٢٣ .

(٥) وهو اسم تفضيل كما جاء في النصف . ولكن ناسخ م جعله فعلاً ماضياً .

(٦) ف : قُلبت . (٧) م : أؤْم .

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحاً ، أو مضموماً^(١) ،
 في التزام إبدالها واواً . فمثال انضمام ما قبلها « أُوتِي » في مضارع « آتَى »^(٢) :
 « فاعَلَ » من الإتيان . أصله « أُوتِي »^(٣) ، ثم التزموا البديل ، هروياً
 من اجتماع الهمزتين . ثم حملوا « يُوتِي » و « نُوتِي » [و « تُوتِي »]^(٤)
 و « مُوتِي » ، على « أُوتِي » ، في التزام البديل

وزعم المازني^(٥) أن الهمزة إذا كانت مفتوحة ، وقبلها فتحة ، أنها تُبدل
 ياءً . فقال في « أَفْعَلَ » من « أَمَمْتُ » : « أَيْمٌ » ، كما تُبدل إذا كانت
 مكسورة ، نحو « أَيْمَةٌ » جمع إمام ، لأن الفتحة أخت الكسرة ، فالأقيسُ
 أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال ، لا كالمضمومة
 في إبدالها واواً . ورأى أنه لا حجة في « أوادم » ، لأنهم لما قالوا في
 المفرد « آدم » صار بمنزلة « تابل » ، فأجروا الألف المبدلة مُجرى
 الزائدة . فكما قالوا « تُوابِلُ »^(٦) فكذلك قالوا « أوادم » . فالواو عنده
 بدلٌ من الألف ، لا من الهمزة .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأن الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى

(١) م : مفتوح أو مضموم .
 (٢) م : آتَى .
 (٣) م : أُوتِي .
 (٤) من م
 (٥) النصف ٢ : ٣١٦ - ٣١٨ .
 (٦) التوابل : الأجزاء .

الألف الزائدة لجاز ن يُجمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فكنت تقول في جمع «إمام» : «آمة» . فيكون أصله «أأممة»، فتُبدل الهمزة ألفاً فيصير «أممة»، ثم تُدغم الميم في الميم فتسكن الأولى (١)، لأجل الإدغام، فتقول «آمة»، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد، كما جاز ذلك في «دابة» (٢). فقول العرب «أيممة»، ونقلهم الحركة إلى ما قبل، دليل على أنها لم تُجر مجرى الألف الزائدة. فكذلك أيضاً «آدم»، لا ينبغي أن تُجرى هذه الألف مجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يعتقد أنها تُرد (٣) إلى أصلها من الهمزة، إذا جمعت، لزوال موجب إبدائها ألفاً، وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّتْ إلى أصلها قالوا «أآدم»، فاستقلوا الهمزتين، فأبدلوا الثانية واواً. فإذا تبَيَّنَ أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واواً في «أوادم» وجب أن يقال في «أفعل» من «أمنت» : «أوم». وهو مذهب الأخفش (٤).

وهذا (٥) أيضاً جميع ما أبدلت فيه الهمزة واواً، إذا التقت مع همزة أخرى.

(١) ف : فيسكن الأول .

(٢) م : دابة .

(٣) م : مرده .

(٤) النصف ٢ : ٣١٥ - ٣١٨ : م (٥) : فهذا .

باب الياء

وأما الياء فتُبدل من ثمانية عشر حرفاً. وهي: الألف، والواو، والسين، والباء، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والذال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة. إلا أنه لا يذكر هنا إبدالها من الألف والواو، لأن ذلك من باب القلب.

فأبدلت من السين، من غير لزوم^(١)، في «سادس» و «خامس». فقالوا «سادي» و «خامي». قال الشاعر^(٢):

إذا ما عُدَّ أربعةٌ ، فسألٌ فزَوْجُكَ خامسٌ ، وحموكِ سادي
أي «سادس». وقال الآخر^(٣):

-
- (١) صرح ابن عمشور في الضرائر أن هذا الضرب من الإبدال ضرورة. شرح شواهد الشافية ٤٤٨.
(٢) ينسب إلى النافذة الجمدي يهجو ليلي الأخيلية وإلى الحادرة وامرئ القيس شرح الشافية ٣ : ٢١٣ وشرح شواهد ٤٤٦ - ٤٤٨ والمفصل ٢ : ٢٥٨ والابدال ٢ : ٢١٧ وتهذيب الألفاظ ص ٥٩١ والضرائر ص ١٥١ والمجمع ٢ : ١٥٣ والدرر ٢ : ٢١٣ والألفباء ٢ : ٥٧٤ والمصحح واللسان والتاج (فسل). والفسال : جمع فسل وهو الرذل من الرجال.
(٣) الحادرة. تهذيب الألفاظ ٥٩١ والابدال ٢ : ٢١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٧ والقلب والابدال ص ٦٠ والضرائر ص ١٥١ والدرر اللوامع ٢ : ٢١٢ والمخصص ١٧ : ١١٢ واللسان والتاج (خمس) و (خما).

مَضَى ثَلَاثُ سِنِينَ، مِنْذُ حُلِّ بِهَا وَعَامُ حُلَّتْ، وَهَذَا التَّابِعُ الْخَلَّيُّ
أَي «الْخَامِسُ» .

وَأُبدِلَتْ مِنَ الْبَاءِ (١) ، عَلَى غَيْرِ لُزُومٍ ، فِي جَمْعِ «تَعَلَّبٍ»
و «أَرَنْبٍ» ، فِي الضَّرُورَةِ . أَنْشَدَ سَيَبُويه (٢) :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ ، تُتَمَرُّهُ مِنْ الثَّعَالِي ، وَوَخَزُ مِنْ أَرَانِيهَا
أَرَادَ «الثَّعَالِبَ» (٣) وَ «أَرَانِبَ» (٤) فَلَمْ يُمْكِنَهُ (٥) أَنْ يَسْكُنَ الْبَاءَ فَأَبْدَلَ مِنْهَا يَاءً .

وَأُبدِلَتْ أَيْضاً مِنَ الْبَاءِ ، عَلَى اللُّزُومِ ، فِي «دِبَاجٍ» . وَأَصْلُهُ «دِبَاجٌ» ،
فَأَبْدَلُوا الْبَاءَ السَّاكِنَةَ يَاءً ، هَرُوباً مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُثْلِينَ . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ
قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ «دَبَاجِجٌ» (٦) . فَرَدُّوا الْبَاءَ ، لَمَّا فَارَقَتْ الْأَلْفَ بَيْنَ الْمُثْلِينَ .

(١) م : الْبَاءُ .

(٢) لَأَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ . وَيَنْسَبُ إِلَى النَّمْرِ بْنِ قَوْلِبِ . الْكِتَابُ ١ : ٣٤٤ وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ
٣ : ٢١٢ وَشَرَحَ شَوَاهِدُهَا ص ٤٣ ، - ٤٤٦ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ص ٢٢٩ وَالْمَفْصَلُ ٢ : ٢٥٨
وَالْأَبْدَالُ ١ : ٩٠ وَالْمَجْمَعُ ١ : ١٨١ وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (نَر) وَ (شَرَر) وَ (وَخَز) .
وَالْأَشَارِيرُ : الْقِطْعُ مِنَ اللَّحْمِ يَحْجَفُ لِلدَّخَارِ . وَتَمَرُّهُ : تَحْجَفُهُ . وَالْوَخَزُ : قِطْعُ مِنَ اللَّحْمِ .
يَصِفُ عَقَاباً . (٣) وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الضَّرَائِرِ : «وَقَدْ يُمْكِنُ

أَنْ يَكُونَ جَمْعُ ثَعَالَةٍ ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ فِيهِ إِذْ ذَلِكَ الثَّعَالُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَلْبٌ . شَرَحَ شَوَاهِدُ الشَّافِيَّةِ
ص ٤٤٣ . (٤) م : الْأَرَانِبُ . (٥) ف : فَلَمْ يُمْكِنَ .

(٦) م : «دَبَاجِجٌ» . وَانْظُرْ شَرَحَ الشَّافِيَّةِ ٣ : ٢١٠ - ٢١١ .

وأبدلت أيضاً من الباء الثانية، هروباً من التضعيف، في « لا وَرَبِّكَ »،
فقالوا « لا وَرَبِّكَ ». حكى ذلك أحمد بن يحيى (١)

وأبدلت من الراء، على اللزوم، في « قِرَاطٍ » و « شِرَاز » (٢). والأصل
« قِرَاط » و « شِرَاز »، [فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروباً من التضعيف] (٣).
والدليل على أن الأصل « قِرَاط » و « شِرَاز » (٤) قولهم « قَرَارِيط »
و « شَرَارِيز »، [٣٥ ب] فردوا الراء، لما فصلت الألف بين المثليين (٥).

وأبدلت أيضاً في « تَسَرَّيْتُ » وأصله « تَسَرَّرْتُ » (٦)، لأنه « تَفَعَّلْتُ »
من « الشَّرِيَّة ». و « الشَّرِيَّة » : « فُعْلِيَّة » من السرور، لأنَّ صاحبها
يُسَرُّ بها، أو من السِّرِّ، لأنَّ صاحبها يُسِرُّ أمرها عن حرَّته (٧) وربَّة
مَنَزَله. ومن جعل « سُرِّيَّة » « فُعْلِيَّة » (٨) من سَرَاة الشيء - وهو أعلاه -
كانت اللام من « تَسَرَّيْتُ » واواً أبدلت ياء، لوقوعها خامسة، لأنَّ
« السَّرَاة » (٩) من الواو، بدليل قولهم في جمعه « سَرَوَات ». قال (١٠) :

-
- (١) انظر شرح الشافية ٣ : ٢١٠ واللسان (رب) .
(٢) الشيراز: اللبب الرائب المستخرج مأؤه . م : شيرار. وانظر الكتاب ٢ : ٣١٣-٣١٤.
(٣) من م .
(٤) ف : والدليل على ذلك .
(٥) شرح الشافية ٣ : ٢١١ . (٦) وهذا قول ابن السكيت . انظر اللسان (سري).
(٧) م : حرمة .
(٨) ف : فُعْلِيَّة .
(٩) م : السرواة .
(١٠) الفرزدق : ديوانه ص ٥٥٩ .

وَأَصْبَحَ مُبْيَضٌ الصَّقِيعُ كَأَنَّهُ
عَلَى سَرَواتِ الْبَيْتِ (١) ، قُطْنٌ ، مَنَدَفٌ

والذي ينبغي أن يحمل عليه «سُرِّيَّة» أنه «فُعْلِيَّةٌ» من السِّرِّ ، أو من
السُّرور . فقد دفع أبو الحسن اشتقاقها من سَرَاة الشيء - وهو أعلاه - بأن
قال : إنَّ الموضع الذي تُؤْتَى (٢) منه المرأة ليس أعلاها وسَرَاتِها . وهذا الدفع
صحيح ، واشتقاقه من السِّرِّ أو السُّرور واضح . فلذلك كان أولى .
فهذا جميع ما أبدلت فيه الياء من الراء .

وأبدلت من النون ، على اللزوم (٣) ، في «دِنَار» . أصله «دِنَارٌ» ،
فأُبدلت الياء من النون الأولى ، هُروباً من ثقل التضعيف ، بدليل قولهم
«دَنانير» في الجميع (٤) ، و «دُنَيْنِيرٌ» في التحقير .

وأبدلت أيضاً من نُون «إِنسان» الأولى (٥) ، على غير اللزوم (٦) ،
فقالوا «إِسانٌ» (٧) . قال عامر بن جُوَيْن (٨) :

-
- (١) كذا والمشهور : «النَّيب» . والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة
(٢) ف : يؤتى . (٣) شرح الشافية ٣ : ٢١١ والكتاب ٢ : ٣١٣ .
(٤) م : في الجمع دنانير . (٥) ف : الأول . (٦) م : على غير لزوم .
(٧) وهذه لغة طيء . انظر الابدال ٢ : ٤٦١ واللسان (أنس) .
(٨) م : «عامر بن جوي» . والبيت في اللسان (أنس) والتاج (أيس) .

فيا ليتني ، من بعد ما طاف أهلها ،

هَلَكْتُ ، ولم أسمع بها صوتَ إنسانٍ

وقاوا في الجميع ^(١) «أياسين» ^(٢) بالياء . والأصل النون ، لأنَّ «إنساناً»
و «أناسي» بالنون أكثر منه بالياء .

وأبدلت أيضاً ، على اللزوم ، من نون «ظربان» ^(٣) ونون «إنسان»
التي بعد الألف ، في الجمع ، فقلوا «أناسي» و «ظرابي» . فعاملوا النون
معاملة همزة التانيث ، لشبهها بها . فكما يُبدلون من همزة التانيث ياءً ،
فيقولون في «صحراء» : «صحاري» ، فكذلك ^(٤) فعلوا بنون «إنسان»
و «ظربان» ، في الجمع .

وأبدلت أيضاً من النون في «تظنَّيتُ» ^(٥) ، لأنه «تَفَعَّلْتُ»
من الظَّنِّ . فأصله «تَظَنَّنْتُ» ، فأُبدلت النون ياءً ، هروباً من
اجتماع الأمثال .

وأبدلت أيضاً ، على اللزوم ، من النون في «تَسَنَّى» بمعنى : تَغَيَّرَ .

(١) م : الجمع . (٢) ويقال إياسي أيضاً .

(٣) الظربان : دابة . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢١١ - ٢١٢ .

(٤) في النسخين : كذلك .

(٥) الابدال ٢ : ٤٥٩ - ٤٦٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٠ .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ ^(١)، فحذفت ^(٢) الألف المبدلة من الياء للجزم. والأصل «يَتَسَنَّ» فأبدلت النون [ياه] ^(٣)، هروبا أيضا من اجتماع الأمثال. والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ ^(٤) أي: مُتَغَيَّر. فقوله تعالى «مَسْنُون» يدل على أن «يتسن» ^(٥) في الأصل من المضعف كـ «مَسْنُون»، وليس من قبيل المعتل.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الياء من النون.

وأبدلت من اللام في «أَمَلَيْتُ الْكِتَابَ» ^(٦). وإنما أصله «أَمَلْتُ»، فأبدلت اللام الأخيرة ياء، هروبا ^(٧) من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعا. قال تعالى ﴿فَهِىَ﴾ ^(٨) تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا. وقال عز وجل ﴿وَلِيُمْلِلِ﴾ ^(٩) التذي عليه الحق ^(١٠). وإنما جعلنا اللام هي الأصل، لأن «أَمَلْتُ» أكثر من «أَمَلَيْتُ».

(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة عامة أهل الكوفة. تفسير الطبري ٥ : ٤٦٠.

(٢) م : حذف . (٣) من م .

(٤) الآيات ٢٦ و ٣٣ و ٣٨ من سورة الحجر . (٥) م : يتسن .

(٦) شرح الشافعية ٣ : ٢١٠ . (٧) م : هربا .

(٨) الآية ٥ من سورة الفرقان . م : هي .

(٩) في النسختين : فليملل . (١٠) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وأبدلت من الصاد^(١) ، على غير اللزوم ، في « قَصَّيْتُ أَظْفَارِي »
بمعنى « قَصَّصْتُ » . فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء ، هروباً من اجتماع
الأمثال . حكى ذلك اللحياني .

وأبدلت من الضاد . في قول المجَّاج^(٢) :

* نَقَضِيَ الْبَازِي ، إِذَا الْبَازِي كَسَرَ *

إنما هو « تَفَعَّلَ » من الانقضاض . وأصله « تَقَضُّضٌ » ، فأُبدلت
الضاد الأخيرة ياء . وقالوا أيضاً « تَقَضَّيْتُ » من الفِضَّة ، وهو
مثل « تَقَضَّيْتُ » .

وأبدلت من الميم في « يَأْتَمِي »^(٣) على غير اللزوم^(٤) في الشعر ، قال^(٥) .

تَزُورُ امْرَأً ، أَمَّا الْإِلَّاهُ فَيَتَّقِي

وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتَمِي

أصله « يَأْتَمُ » ، فأبدل من الميم الثانية ياء ، هروباً من التضعيف .

(١) شرح الشافعية ٣ : ٢١٠ . (٢) ديوانه ص ١٧ .

(٣) الأبدال ٢ : ٤٥٣ . م : يَأْتَمُ . (٤) م : على غير لزوم .

(٥) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . ديوانه ٢ : ١٢٢ .

والأبدال ٢ : ٤٥٣ واللسان والتاج (أمم) والاقضاب ص ١٣٨ .

وأبدلت أيضاً في (١) «تُكْمُوا»، لأنه «تُفْعَلُوا» من «كَمْتُ الشيءَ» إذا سترته. فأصله «تُكْمِمُوا»، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياءً فقالوا «تُكْمِيُوا»، فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت، فبقيت الياء ساكنةً، فحذفت لالتقاءها مع واو الضمير الساكنة، فصار «تُكْمُوا» (٢). قال الراجز (٣):

بل لو شَهِدْتَ النَّاسَ، إِذْ تُكْمُوا بِقَدَرٍ، حُمَّ لَهُمْ، وَحُمُوا

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في «أَمَّا» (٤)، فقالوا «أَيْمًا» هروباً من التضعيف. وقد روي يَتُ ابن أبي ربيعة (٥): [٣٦ أ]

رَأَتْ رَجُلًا، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فِيضْحَى، وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ (٦)

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في «دِيَمَاس»، هروباً (٧) من التضعيف.

(١) اللسان والتاج (كم). (٢) أغفل ضمَّ الميم لتسلم واو الجماعة.

(٣) المعجاج. ديوانه ص ٦٣. (٤) الإبدال ٢: ٤٥٣ والمفني ص ٥٥ - ٥٦.

(٥) ديوانه ص ٨٦. ويضحي: يظهر للشمس. ويخسر: يبرد.

(٦) م: فيحصر. (٧) شرح الشافية ٣: ٢١٠ - ٢١١. والديماس:

الكن والحمام. م: هرباً.

وأصله « دِمَّاس » ، بدليل قولهم في الجمع « دَمَامِيس » .

وأُبدلت من الدَّال (١) ، في قوله تعالى (٢) ﴿ إِلَّا مَكَاً وَتَصْدِيَةً ﴾ ،
و « التصدية » : التصفيق والصوت . و « فَعَلْتُ » (٣) منه : صَدَدْتُ أُصَدُّ .
ومنه قوله تعالى (٤) ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ أي : يَعْجُونَ وَيَضْجُونَ .
فأصله « تَصَدِّدَةٌ » ، فَحُوِّلَتْ إِحْدَى الدَّالَيْنِ يَاءً ، هروباً من اجتماع المثلين .
وليس قول من قال إِنَّ الْيَاءَ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ دَالٍ ، وجعله من « الصَّدَى »
الذي هو الصوت ، بشيء ، وإن كان أبو جعفر الرستمي قد ذهب إليه ، لأنَّ
الصَّدَى لم يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ فِعْلٌ . فحملُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ أَوَّلَى .

وأُبدلت من العين ، فيما أنشده سيبويه ، من قوله (٥) :

وَمَهْلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّةٍ نَقَاقُ

يريد « وَلِضَفَادِعِ » ، فكَرِهَ أَنْ يُسَكِّنَ الْعَيْنَ فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ ،
فَأَبْدَلَ مِنْهَا مَا يَكُونُ سَاكِنًا فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَهُوَ الْيَاءُ .

(١) الإبدال ١ : ٣٩٧ . (٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال .

(٣) فَعِلْتُ . (٤) الآية ٥٧ من سورة الزخرف .

(٥) صنعه خلف الأحمر . الكتاب ١ : ٣٤٤ والإبدال ٢ : ٣١٥ والفصل ٢ : ٢٥٧ .
والحوازق : الجماعات .

وأبدلت أيضاً من العين ، في (١) « تَلَمَّعْتُ » (٢) من اللامعة (٣) « تَلْمِيعَةٌ » . والأصل (٤) « تَلَمَّعْتُ تَلْمِيعَةً » ، فأُبدلت العين الأخيرة ياءً ، هروباً (٥) من اجتماع الأمثال .

فإن (٦) قال قائل : فلعلّ « تَلَمَّعْتُ » : « تَفَعَّلْتُ » والياء زائدة ، مثلها في « تَجَعَّبْتُ » ، فلا تكون إذ ذاك بدلاً ! فالجواب أن التاء إنما دخلت على « لَمَّعْتُ » ، و « لَمَّعْتُ » : « فَعَّلْتُ » ، بدليل قولهم « تَلْمِيعَةٌ » ، إذ لا يجيء المصدر على « تَفَعَّلَةٍ » إلا إذا كان الفعل على وزن « فَعَّلَ » . فإذا تبين أن التاء دخلت على « فَعَّلْتُ » ثبت أن « تَلَمَّعْتُ » : « تَفَعَّلْتُ » ، وأنّ الياء بدل من العين .

وأبدلت من الكاف ، فيما حكاه أبو زيد ، من قولهم « مَكْثُوكٌ » (٧) و « مَكَاكِي » . وأصله « مَكَاكِيكٌ » ، فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة ، هروباً أيضاً من ثقل التضعيف (٨) .

- (١) الابدال ٢ : ٣٢٥ والصحاح واللسان والتاج (لمى) .
 (٢) تلميت : رعيت . (٣) اللامعة : أصل التبت .
 (٤) ف : فالأصل . (٥) م : فراراً .
 (٦) سقط من م حتى قوله « وأن الياء بدل من العين » .
 (٧) المكوك : طاس يشرب به . (٨) يريد : تكرار الكاف .

وأبدلت من التاء ، أنشد بعضهم (١) :

قامت بها ، تتشدُّ كلَّ منشِدٍ فایتصلَّتْ بِثَلِ ضَوْءِ الْفَرَقْدِ
يريد « فأتصلَّتْ » ، فأبدل من التاء الأولى ياء ، كراهية التشديد .

وأبدلت من التاء في « ثالث » (٢) ، فقالوا « التالي » . قال الراجز : (٣)

يَفْدِيكَ ، يَازُرْعَ ، أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ ، وَهَذَا التَّالِي
* وَأَنْتَ ، بِالْهَجْرَانِ ، لَا تُبَالِي *

أراد « وهذا الثالث » .

وأبدلت من الجيم في جمع « دَيْجُوج » (٤) ، فقالوا « الدِّيَّاجِي » . وأصله
« دِيَا جِيْجُ » ، فأُبدلت الجيم الأخيرة ياء ، وحذفت الياء فيها تخفيفاً .

وأبدلت من الهاء في (٥) « دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ » أي : دَحَرَجْتُهُ . وأصله

(١) اللسان والتاج (وصل) والفصل ٢ : ٢٥٧ وشرحه ١٠ : ٢٦ . وفيها : قام بها ينشد .

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢١٢ - ٢١٣ .

(٣) شرح الشافية ٣ : ٢١٣ وشرح شواهدهما ص ٤٤٨ والفصل ٢ : ٢٥٩

وشرحه ١٠ : ٢٨ . وزرع : مرخم زرة . وقال البندادي : « وخصه ابن عصفور
بالضرورة » يريد أنه خصه بذلك في كتابه الضرائر .

(٤) الديجوج : الليل المظلم . (٥) الابدال ٢ : ٥٣١ .

« دَهْدَهْتُهُ » ؛ أَلَا تَرَامُ قَالُوا « دُهُدُوهُهُ الْجُمْلُ » لَمَا يُدَحْرَجُهُ . قَالَ
أَبُو النَّجْمِ (١) :

كَأَنَّ صَوْتَ جَرَّهَا الْمُسْتَعْجِلِ
جَنْدَلَةٌ ، دَهْدَيْتَهَا بِجَنْدَلِ
وَقَالُوا فِي « صَهْصَهَتْ بِالرَّجْلِ » إِذَا قَلَّتْ لَهُ « صَهْ صَهْ » : « صَهْصَهَتْ » ،
فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَاءِ يَاءً .

وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ بَاطِرَادَ ، إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ . فَتَقُولُ
فِي « ذَيْبٌ » وَ « بَيْرٌ » وَ « ذَيْبٌ » (٢) : « ذَيْبٌ » وَ « بَيْرٌ » وَ « مِيرَةٌ » .
وَلَا يَلْزِمُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ (٣) الْحَرْفُ الْمَكْسُورُ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ
السَّاكِنَةُ هَمْزَةً أُخْرَى (٤) ، نَحْوُ « إِيْمَانٌ » وَ « إِيْتَاءٌ » فِي مَصْدَرِ « آمَنَ »
وَ « آتَى » . وَأَصْلُهَا « إِيْمَانٌ » وَ « إِيْتَاءٌ » .

وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ « مِيرَ »
وَ « أَرِيدُ أَنْ أَقْرِيكَ » (٥) ، عَلَى غَيْرِ لُزُومٍ . وَقَدْ مَضَى السَّبَبُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ

(١) م : « خَنْدِيَّة » . وَالْخَنْدِيَّةُ : رَأْسُ الْجَبَلِ . وَالرَّجَزُ فِي الطَّرَائِفِ الْأَدْيِيَّةِ
مِنْ ٦٥ وَالنَّصْفِ ٢ : ١٧٦ . (٢) الْمَثَرَةُ : الْمَدَاوَةُ . (٣) زَادَ فِي ف : ذَلِكَ .
(٤) سَقَطَ مِنْ م . (٥) م : أَقْرَبَكَ .

تخفيف الهمز (١) .

وكذلك أيضاً تُبدل (٢) من الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها ، عند الأخفش، نحو « هو يُقرِّيكَ » (٣) [في « يقرئك »] (٤) ، على غير لزوم أصلاً . وقد تقدّم الدليل على بطلان هذا المذهب ، في باب تخفيف الهمز (٥) أيضاً .

وتُبدل منها أيضاً إذا وقعت بعد ياء « فَعِيلٍ » ونحوه ، مما زيدت فيه لمدًى ، وبعدياء التحقير ، على غير لزوم . فيقولون في « خَطِيطَةٌ » : « خَطِيطَةٌ » ، وفي « نَسِيءٌ » : « نَسِيٌّ » ، وفي تحقير « أَفْوُسٌ » : « أَفَيْسٌ » (٦) .

وإذا التقت همزتان ، وكانت الثانية متحرّكة بالكسر ، قلبت الثانية ياءً على اللزوم ، نحو قولهم « أَيْمَةٌ » في جمع « إمام » . أصله « أَأَمِمَةٌ » ، ثم أدغمت فقلت « أَيْمَةٌ » (٧) ، ثم أبدلت من الهمزة المكسورة ياءً .

وتُبدل أيضاً من الهمزة الواقعة طرفاً بعد ألف زائدة ، في التثنية ، في لغة لبعض بني فزارة . فيقولون في تثنية « كساء » [٣٦ ب] و « رداً » : « كسايان » و « ردايان » . حكى ذلك أبو زيد عنهم .

(١) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .

(٢) ف : وكذلك تبدل أيضاً . (٣) م : يقرئك . (٤) من م .

(٥) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .

(٦) م : أبؤس أَيْس . (٧) م : أَيْه .

وأبدلت، بغير اطراد في «قَرَأْتُ» و «بَدَأْتُ» و «تَوَضَّأْتُ»،
فقالوا قَرَيْتُ» و «تَوَضَّيْتُ» و «بَدَيْتُ». وعلى «بَدَيْتُ»
جاء قول زهير (١) :

جَرِيٍّ، مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ

سَرِيْعًا، وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يُظْلِمُ

فحذف الألف المنقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة، للجزم في «يُبْدَى».

وقالوا في «واجي» (٢): «واج»، فأبدل (٣) الهمزة ياء، وأجراها مجرى
الياء الأصلية. الدليل على ذلك أنه جعلها وصلًا لحركة الجيم، في قوله (٤) :

وَكُنْتَ أَذْلٌ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ، بِالْفِهْرِ، وَاجِي
وَأَجْرَاهَا مجرى الياء الأصلية، في قوله قبل :

(١) من مطلقته. ديوانه ص ٢٤ وشرح الشافعية ١: ٢٦ وشرح شواهد ص ١٠-١١.

(٢) الواجيء: الضارب في أي موضع كان.

(٣) كذا بإفراد الضمير هنا وفيما يلي.

(٤) سقط من م حتى نهاية البيتين التاليين. وهما لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت،
من قصيدة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الكتاب ٢: ١٧٠
وشرح شواهد الشافعية ص ٣٤١ والوحشيات ص ٢٢٧ والكامل ص ١٤٩ و
٢٨٨ و ٢٨٩ (مطبوعة ليسبيج) والعقد الفريد ٦: ١٤٨.

ولولاهم لكنت كحوت بحر هوى، في مُظلم النمرات، داجي
ولو كانت الهمزة منوثة عنده لم يجوز أن تكون الياء (١) وصلاً كما لا يجوز
ذلك في الهمزة . ونحو من ذلك قول ابن هرمة (٢) :

إنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَى فِي مَرَابِضِهَا وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا
فأبدل الهمزة من « هادي » ياءً ضرورة . وجميعُ هذا لا يقاس عليه إلا
في ضروره شعر .

وأبدلت أيضاً من الهمزة في « أَعْصُر » اسم رجل (٣) ، فقالوا
« يَعْصُر » . قال أبو علي : إِنَّمَا سُمِّيَ « أَعْصُرًا » لقوله (٤) :

أُبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ شَيْبَ رَأْسَهُ كَرُّ اللَّيَالِي، وَاخْتِلَافُ الْأَعْصُرِ

(١) م : الواو .

(٢) ديوانه ص ٩٧ واللسان والتاج (هذا) حيث روي : « عن فرائسها » . م : عن مرابضها .

(٣) وهو منه بن سعد بن قيس عيلان .

(٤) م : « بقوله » . والبيت في طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ والتاج (عصر) . وقال

ابن سلام : « فهذا البيت سُمِّيَ أَحْصَرَ . وقد يقول قوم : يمصر . وليس بشيء » .

باب التاء

وأما التاء (١) فأُبدلت من ستّة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال .

فأُبدلت من الواو (٢) ، على غير اطراد (٣) ، في « تُجَاه » وهو « فُعَال » من « الوجه » ، و « ثُرَات » : « فُعَال » من « وَرِثَ » ، و « تَقِيَّة » : « فَعِيلَة » من « وَقَيْتُ » ، و « التَّقْوَى » : « فَعَلَى » منه ، و « نُقَاة » : « فُعْلَة » منه ، و « تَوْرَة » (٤) عندنا « فَوَعْلَة » من « وَرَى الزُّنْدُيْرِي » وأصله « وَوَرَاةٌ » فأبدلوا الواو الأولى تاء ، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروباً من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة . وكذلك « تَوَلَّجٌ » (٥) : « فَوَعَلٌ » من « الوُلُوج » أصله « وَوَلَجٌ » . وهو عند البغداديين « تَفَعَل » ، والتاء زائدة . وحملها (٦) على « فَوَعَلٍ » أولى ، لقلّة « تَفَعَل » في الكلام

(١) سر الصناعة ١ : ١٦١ - ١٧٤ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) النصف ١ : ٢٢٥ - ٢٢٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) ف : د قياس ، وصوبت في الحاشية كما أثبتنا .

(٤) م : نوراة . (٥) التولج : كناس الوحش .

(٦) كذا بتأنيث الضمير .

[وَكثْرَةُ «فَوَعَلَ»] ^(١) . وكذلك «تَوَرَّاة» ^(٢) .

وكذلك «تُخَمَّةٌ» لأنها من الوَخامة ، و «تُكَاةٌ» لأنها من «تَوَكَّاتٌ» ، و «تُكَلَّان» لأنه من «تَوَكَّلتُ» . و «تَيَقُّورٌ» ^(٣) : «فَيَعْمُولٌ» من الوقار ، أصله «وَيَقُورٌ» . ومن آيات الكتاب ^(٤) :

* فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيَقُّورِي *

يريد «وقاري» . ورجل «تُكَلَّةٌ» من «وَكَلَّ يَكِلُ» .

وقالوا «أَتَلَجَهُ» أي ^(٥) : أَوَلَّجَهُ . وكذلك ما تصرف منه ، نحو «مُتَلَجٍ» . و «أَتَكَاهُ» وما تصرف منه لأنه من «تَوَكَّاتٌ» أيضاً .

وأبدلت ^(٦) من واو القسم في نحو «تَاللهِ» ، لأن ^(٧) الأصل الباء - بدليل أنك إذا جررت المضمرة أتيت بالباء فقلت «به» و «بك» ، لأن

(١) من م . (٢) سقط د وكذلك تَوَرَّاة ، من م .

(٣) التيقور : الوقار . م : وتكلان أيضاً وتيقور .

(٤) للمجاج . ديوانه من ٢٧ والكتاب ٢ : ٣٥٦ . وسر الصناعة ١ : ١٦٢ والنصف ١ : ٢٢٧ . وفي حاشية ف : د أصله ويقور من الوقار . ابن جني في شرح البيت . أمي : فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى وقاري للبي .

(٥) سقط من م . (٦) م : وأبدل .

(٧) سقط من م حتى قوله د وقد تقدم تبين ذلك .

المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها - ثم أُبدلت الواو من الباء ^(١) ، ثم أُبدلت التاء من الواو .

قَالَ قَائِلٌ : وَلَعَلَّهَا أُبْدِلَتْ مِنَ الْبَاءِ ! فَالْجَوَابُ أَنَّ إِبْدَالَ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ قَدْ ثَبَتَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ إِبْدَالُهَا مِنَ الْبَاءِ ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى مَالِهِ نَظِيرُ أُولَى . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَرَبَ لَمَّا لَمْ تَجَرَّ بِهَا إِلَّا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ بَدَلٍ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَخْصُ الْبَدَلَ مِنَ الْبَدَلِ بِشَيْءٍ بَيْنَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ ^(٢) .

وَكَذَلِكَ « التَّلِيدُ » وَ « التَّلَادُ » مِنْ « وَلَدَ » . وَ « تَثَرَى » : « فَعَلَى » مِنْ « الْمُوَاتَرَةِ » وَأَصْلُهَا « وَثَرَى » . وَ « أُخْتُ » لِأَنَّهُ مِنْ « الْأُخُوَّةِ » . وَ « بِنْتُ » لِأَنَّهُ مِنْ « الْبُنُوَّةِ » . وَ « هَبْنْتُ » لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ « هَنَوَات » . وَ « كِلْتَا » لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا لِحَذْفِهَا فِي « كِلَا » ^(٣) ، وَلَا زَائِدَةً لِلتَّائِيثِ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، وَلِكُونِهَا حَشَوًّا ، وَلَا زَائِدَةً لغير تَائِيثٍ لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَزِيدُ حَشَوًّا ^(٤) . فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا انْقَلَبَتْ عَنْهُ أَلْفٌ « كِلَا » ، وَهُوَ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ إِذَا جُهِلَ أَصْلُهَا حَمَلَتْ عَلَى الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ . وَأَيْضًا فَإِنَّ إِبْدَالَ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرُ مِنْ إِبْدَالِهَا مِنَ الْبَاءِ .

(١) كَذَا وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي بَابِ الْوَاوِ . انْظُرْ ص ٣٦٢-٣٦٧ (٢) انْظُرْ ص ٣٥٠ .
(٣) م : وَكِلْتَا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا فِي كِلَا . (٤) كَذَا وَانْظُرْ ص ٣٧٦ .

وأبدلت، باطراد، من الواو في «افْتَعَلَ» وما تَصَرَّفَ منه، إذا كانت فاؤه واواً، نحو «اتَّعَدَ» و «اتَّزَنَ» و «اتَّلَجَ»، فهو «مُتَّعِدٌ» و «مُتَّزِنٌ» و «مُتَّلَجٌ»، و «يَتَّعِدُ» و «يَتَّزِنُ» و «يَتَّلَجُ» و «يَتَّلَجُ»، و «اتَّعَادُ» و «اتَّزَانُ» و «اتَّلَاجُ». قال (١) :

فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أَتَّعِدْكَ مَوَاعِدًا (٢) وسوف أزيد الباقيات القوارصا

وقال طرفة (٣) :

فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَّلَجْنَ مَوَاجًا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ

وقال سحيم (٤) :

وَمَا دُمِيَّةٌ، مِنْ دُمَى مَيْسَنَا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافًا [٣٧ أ]

والسبب في قلب الواو في ذلك تاء أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً، إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا (٥) «ايتَّعَدَ» (٦) و «ايتَّزَنَ»

(١) الأَعْنَى يَهْجُو عِلْقَمَةَ بْنِ عَلَاةٍ . ديوانه ص ١٠١ .

(٢) م وفي حاشية ف عن نسخة أخرى : «عَتَّلَهَا» . وهي رواية سر الصناعة ١ : ١٦٣ .

(٣) ديوانه ص ١٨٢ وسر الصناعة ١ : ١٦٣ .

(٤) ديوانه ص ٤٢ والخصائص ١ : ٢٨٢ و ٢ : ٤٣٧ وسر الصناعة ١ : ١٦٣ .

(٥) في النسختين : «فيقولون» . والتصويب من سر الصناعة ١ : ١٦٤ .

(٦) م : ايتَّعَدَ .

و«إِنتَلَجَ»، وإذا انضمَّ ما قبلها رُدَّتْ للواو فيقولون «مُوتَعِدٌ»
و«مُوتَزِنٌ» و«مُوتَلِجٌ»، وإذا انفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلِفًا فيقولون
«يَاتَعِدُ» و«يَاتَزِنُ» و«يَاتَلِجُ». فأبدلوا منها التاء، لأنها حرف جلدٌ
لا يَتَغَيَّرُ لِمَا قبله، وهي مع ذلك ^(١) قَرِيبَةُ المَخْرَجِ مِنَ الواو، لأنها من أصول
الثنائيا، والواو من الشفة. ومن العرب من يحريها على القلب ولا يُبَدِّلُهَا تَاءً.
فهذا جميع ما أُبدلت فيه الواو تاءً.

وأُبدلت من الياء، على قياس، في «افْتَعَلَ»، إذا كانت فَاوُهُ يَاءً،
وفِيهَا تَصَرُّفٌ مِنْهُ. فقالوا في «افْتَعَلَ» من «الْيُسْرِ»: «اتَّسَرَ»، ومن
«الْيُبْسِ»: «اتَّبَسَ» ^(٢). والعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَاوِ، مِنْ
عَدَمِ اسْتِقْرَارِ الْفَاءِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّكَ تَقْلِبُهَا وَاوًا، إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلُهَا نَحْوَ
«مُوتَسِرٍ» و«مُوتَبِسٍ»، وَأَلِفًا ^(٣) مَتَى انْفَتَحَ مَا قَبْلُهَا فِي نَحْوِ
«يَاتَسِرُ» و«يَاتَبِسُ». فَأَبَدَلُوهَا تَاءً لِذَلِكَ، وَأَجْرُوهَا مُجْرَى الْوَاوِ.
ومن العرب من لا يُبَدِّلُهَا تَاءً، بَلْ يُجْرِيهَا عَلَى الْقَلْبِ.

(١) أُلْحِقَ فِي حَاشِيَةِ ف: «أَقْرَبُ الزَّوَائِدِ مِنَ الْفَمِّ إِلَى الْوَاوِ».

(٢) م: من اليسر واليسر اتسر واتبس.

(٣) م: والفاء.

فإن (١) قال قائل : فلائي شيء قلبت الياء في مثل « ياتسر » إذا انفتح ما قبلها ؟ فالجواب أنه لما وجب في حرف العلة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضم ، فتقول « ايتبس » و « موتبس » ، حملوا الفتح على الكسر والضم ، فجعلوا حرف العلة إذا كان ما قبله مفتوحاً ألفاً . فيكون موافقاً للحركة التي تقدمته ، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه . ولهذا العلة بنفسها قلبت الواو ألفاً في مثل « ياتعد » من « الوعد » . أعني أنه حمل الفتح على الكسر والضم في مثل « ايتعد » و « موتعد » .

وأبدلت من الياء (٢) على غير اطراد في قولهم « نيتان » . ويدل على أنها من الياء أنها من « نيت » ، لأن « الانين » قد « نني » أحدهما إلى صاحبه . وأصله « نني » ، يدل على ذلك جمعهم إياه على « آناء » بمنزلة أبناء وآناء . فنقلوه من « فعل » إلى « فعل » ، كما فعلوا ذلك (٣) في « بنت » .

وأبدلوا من الياء في « كيت وكيت » و « ذيت وذيت » ، وأصلها « كيّة وكيّة » و « ذيّة وذيّة » . ثم إنهم حذفوا التاء (٤) وأبدلوا من الياء - التي هي لام - تاء .

(١) سقط من م حتى قوله « مثل ابتد وموتد » . (٢) م : الفاء .

(٣) سقط من م . (٤) م وسر الصناعة . الماء .

وأبدلت من السين على غير اطراد في «سِتْر» [في العدد] (١) .
وأصله «سِدْسٌ» ، بدليل قولهم في الجمع «أسداس» ، وفي التصغير
«سُدَيْسَةٌ» (٢) . وسيُذكر السبب في ذلك في الإذغام .

وقد أبدلوها أيضاً من السين في «الناس» و«أكياس» ، أنشد أحمد
ابن يحيى (٣) :

يا قاتلَ اللهُ بني السِّمْلَةِ عمرو بنَ يَرْبُوعٍ ، شرارِ النَّاتِ
* غيرِ أَعْفَاءَ ، ولا أَكِيَاتِ * .

ولمّا أبدلت من السين لموافقها إياها في الهمس (٤) ، والزيادة ، وتجاوز المخرج .

وأبدلت أيضاً منها في «طَسَّ» فقالوا «طَسَّتْ» . ولمّا جُعِلَتِ
التاء في «طَسَّتْ» بدلاً [من السين] (٥) ، ولم تُجمل أصلاً ، لأنَّ «طَسَّ»

(١) من م . (٢) ف : سديس .

(٣) الرجز لمبلاء بن أرقم اليشكري . النواصر ص ١٠٤ و ١٤٧ والقلب والابدال
ص ٤٢ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والانصاف ص ١١٩ والابدال ١ : ١١٧ وشرح
الشافعية ٣ : ٢٢١ وشرح شواهدنا ص ٤٦٩ - ٤٧٢ والمخصائص ٢ : ٥٣ والألمالي
٢ : ٧١ والسمط ص ٧٠٣ والفصل ٢ : ٢٦١ وشرحه ٣٦ : ١٠ والجهرة ٣ : ٣٣
والمخصص ٣ : ٢٦ و ١٣ : ٢٨٣ واللسان (أنس) و (مرس) و (نوت) و (سمل) .
والسملة : أتى الفيلان . وزعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سملة .

(٤) م : الهمز . (٥) من م .

أكثر استعمالاً من « طَسْتُ » .

وأُبدلت من الصَّاد في « لِصْتُ »^(١) وَلِصُوتُ ، والأصل « لِصَّ »
وَلِصُوصُ ، لأنها أكثر استعمالاً بالصاد من التاء .

وأُبدلت من الطاء في « فُسْطاط » ، والأصل « فُسْطَاط » ، بدليل قولهم
« فَسَاطِيطُ » ولا يَقْوُونَ « فَسَايِطُ »^(٢) . وفي « أَسْتَاعَ يُسْتِيعُ »
والأصل « أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ » .

وأُبدلت من الدَّال في قولهم « نَاقَةُ تَرَبُّوتٍ » ، والأصل « دَرَبُوتُ »
أي : مُذَلَّةٌ^(٣) ، لأنه من الدَّرَبَةِ .

(١) ضبط أولها في ف بالتثنية وفوقه : مما .

(٢) هذا قول ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٧٤ . وعلّق عليه أبو حيان في
حاشيه ف بقوله : « في كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي رحمه الله : التاء
والطاء : يقال فسطاط وثلاثة فساطيط ، وفستاط وثلاثة فسائيط » . انظر الابدال ١ : ١٣٢ .

(٣) م : مدربة .

باب الميم

وأما الميم فأُبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو، والنون، والياء، واللام.
فأُبدلت (١) من الواو في قولهم «فَمَّ»، والأصل «فَوَّهٌ»، فحُذفت
الهاء تخفيفاً، فلما صار الاسم على حرفين، الثاني منها حرف لين، كرهوا
حذفه للتنوين، فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو.
وقد تُشَدَّدُ الميم في ضرورة الشعر، نحو قوله (٢):

يا ليتَهَا قد خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ فِي أُسْطُمِهِ

روي بفتح الفاء من «فَمِهِ» وضمها. والدليل على أن الأصل فيه (٤)
«فَوَّهٌ» قولهم «أَفَوَاهٌ» و«فَوَاهُ» (٥) و«أَفَوَهُ» و«مُفَوَّهٌ».

وأُبدلت باطِّراد (٦) من النون الساكنة عند الباء في نحو «عَمْبَرٍ»

- (١) شرح الشافية ٣: ٢١٥ - ٢١٦ والابدال ٢: ٣٨٧ - ٣٨١ والكتاب ٢: ٣١٤ .
(٢) محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي . الخصائص ٢: ٢١١ والمصباح والفقايس (قم)
واللسان والتاج (قم) و (فوه) وانظر ص ٨٩ من ديوان المعاج . وأسطم البحر : معظمه .
(٣) الراوية الشهورة : حتى يعود الملك . (٤) م : أن أصل قم .
(٥) م : فوها . (٦) شرح الشافية ٣: ٢١٦ .

و «شَمْبَاءَ»^(١) . وذلك لأنَّ النون أخت الميم وقد أُدْغِمَت في الميم ، فأرادوا إعلالها أيضاً مع الباء كما أعلّوها مع الميم بالإدغام . وسنبيِّن ذلك بأكثر من هذا ، في [٣٧ ب] الإدغام ، إن شاء الله تعالى .

وقد أبدلت من نون^(٢) «البَنان» فقالوا «البنام» . قال^(٣) :

يا هالَ ذاتَ المنطِقِ التَّمتامِ وكفِكَ ، المُخَضَّبِ البَنامِ
يريد «البَنان» .

وأبدلت أيضاً من الباء في قولهم^(٤) «بَنَاتُ بَخْرٍ» و «بَنَاتُ مَخْرٍ» . وهنَّ سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيفِ^(٥) ، يبيضُّ مُنتَصِبَاتٌ في السَّماء . قال طرفة^(٦) :

كَبَنَاتِ المَخْرِ ، يَمَادُنَ كما أُنَبَّتَ الصَّيْفُ عَسَالِيجَ الخَضِرِ

(١) الشَّمْبَاءُ : العذبة الفم . م : عنبر وشنباء .

(٢) شرح الشافعية ٣ : ٢١٦ . (٣) ينسب إلى رؤبة . شرح الشافعية ٣ : ٢١٦ .
وشرح شواهدا ص ٤٥٥ - ٤٥٩ والفصل ٢ : ٢٦٠ وشرحه ١٠ : ٣٣ . وهال :

مرخم هالة . والتَّمتام : الذي يتردد في نطق التاء .

(٤) الابدال ١ : ٤١ وشرح الشافعية ٣ : ٢١٧ .

(٥) سقط « قبل الصيف » من م .

(٦) ديوانه ص ٧٤ . ويمادُن : يتحركن ويتثنين . والعساليج : تخرج في الصيف تنقاد كما ينقاد الخيزران . والخضر : نبات أخضر .

وإنما جعلت الباء الأصل ، لأنَّ «البَخْر» مشتقٌّ من البخار ، لأنَّ السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر .

وأبدلت أيضاً من الباء ، فيما حكاه أبو عمرو الشيباني ، من قولهم ^(١) «ما زال راتماً على كذا» و«راتباً» أي : مُقيماً ، من الرتبة .

وأبدلت أيضاً من الباء ، في قولهم ^(٢) «رأيتُه من كَشَبٍ» و«من كَشَمٍ» أي : من قُرب . ثم قالوا «قد أَكْشَبَ» هذا الأمر أي قرب ، ولم يقولوا «أَكْشَمَ» . فدلَّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل .

وأبدلت أيضاً من الباء ، في «نُغَب» جمع «نُغْبَة» ^(٣) ، فقالوا «نُغَم» . قال الشاعر ^(٤) :

فبادرتْ شِرْبَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نَغْمًا
وأبدلت من النون ^(٥) فيما حكاه يعقوب ^(٦) عن الأحمر من قولهم «طَانَه

(١) الابدال ١ : ٤٨ وشرح الشافعية ٣ : ٢١٧ .

(٢) الابدال ١ : ٤٩ وشرح الشافعية ٣ : ٢١٨ .

(٣) النغبة : الجرعة من الماء

(٤) اللسان والتاج (نغ) والفصل ٢ : ٢٦ وشرحه ١٠ : ٣٣ .

(٥) كذا ! وحق هذه الفقرة أن تقدم وتلحق باببدال اليم من النون فيما مضى بعد البنان.

(٦) القلب والابدال ص ٢٠ والابدال ٢ : ٤٢٨ وشرح الشافعية ٣ : ٢١٧ .

الله على الخير» و«طامه» أي : جبّله (١) وهو يَطِينُهُ ولا يقال
«يَطِيمُهُ» . فدلّ ذلك على أنّ النون هي الأصل . وأنشد (٢) :
[لقد كان حُرّاً يَسْتَحْي أن تَضُمَّهُ] الا تلكَ نَفْسٌ طِينٌ منها حَيَاؤُهَا
وأبدلت (٣) من لام التعريف ، ومنه قوله عليه السلام : « ليسَ من
امْتَبَرٍ امْتَصِيامٌ في امْتِسْفَرٍ » (٤) .

(١) م : حمله .

(٢) الابدال ٢ : ٤٢٨ والقلب والابدال ص ٢٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ وشرح
شواهد ص ٤٥٩ - ٤٦٠ والمصاحح واللسان والتاج (طين) . وذكر ابن بري أن
صواب إنشاده : « إلى تلكَ نَفْسٌ طِينٌ فيها » .

(٣) سقطت الفقرة من م . وانظر الابدال ٢ : ٣٧٨ - ٣٨٢ وشرح الشافية ٣ : ٢١٦ .

(٤) ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن قولب ولم يرو غيره . وانظر
شرح المفضل ١٠ : ٣٤ وحاشية الأمير على المفتي ١ : ٤٧ وحاشية الدسوقي ١ : ٥١ .

باب النون

وأما النونُ فأُبدلت من اللام في ^(١) « لعل » ، فقالوا « لَمَن » .
قال أبو النجم ^(٢) :

* اغدُ ، لَمَنَّا ^(٣) في الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ *

وإنما جُعِلَ الأصل « لعل » لأنه أكثر استعمالاً .

وأُبدلت من الهمزة ، في النسب إلى ^(٤) « صَنَعَاء » و « بَهْرَاء » ،
فقالوا : « صَنَعَانِي » و « بَهْرَانِي » .

وزعم بعض النحويين أنَّ النون في « فَعْلَان » الذي مؤنثه « فَعْلَى »
بدل من الهمزة ^(٥) . واستدلُّوا على ذلك بأنَّها قد تشابهت - أعني : فَعْلَان
وفعلاء ^(٦) - في العدد والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر ،

(١) شرح الشافعية ٣ : ٢١٨ والابدال ٢ : ٢٩٦ والفصل ٢ : ٢٦١ وشرحه ١٠ : ٣٦ .

(٢) الابدال ٢ : ٢٩٧ والآمالي ٢ : ١٣٤ والسمط ٣٢٨ و ٧٥٨ . وهو من أرجوزة في

المقد ١ : ١١٨ . (٣) في الابدال : « اغد لئنأ » . الآمالي : اغد لملنا

(٤) شرح الشافعية ٣ : ٢١٨ . (٥) يريد : بدل من الهمزة في فعلاء لأن

فعلى مقصور من فعلاء . وفسر ابن جني هذا الزعم ، على غير ما ذهب إليه ابن

عصفور . انظر النصف ١ : ١٥٨ . (٦) م : فعلى .

وأن^(١) المذكّر [في البابين] ^(٢) بخلاف المؤنث، وأنتك تقول في جمع
«سكران»: «سكارى»، كما تقول في جمع «صحراء»: «صحارى».

والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر
داعٍ، لأنه لا يلزم من توافقها في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث ^(٣)
أن يشبها في أن يكون كل واحد منها مؤنثاً بالهمزة. وأمّا جمعهم
«فعلان» على «فعالى» فللشبه الذي بينه وبين «فعلاء» ^(٤) فيما ذكر،
لا أنه في الأصل «فعلاء». وأيضاً فإنّ النون لا تبدل من الهمزة
إلاّ شذوذاً، نحو «بهراني» ^(٥) و«صماني» ^(٦)، لا يحفظ غيرها ^(٧).

-
- | | |
|------------------|---------------------------------------|
| (١) م : فإن . | (٢) من م . |
| (٣) م : المؤنث . | (٤) م : فعل . |
| (٦) م : صماني . | (٥) م : بهراني . |
| | (٧) كذا وانظر شرح الشافية ٤: ٢ - ٥٨ . |

باب الهاء

وَأَمَّا ^(١)الهاء فَأُبدلت من خمسة أحرف، وهي : الهمزة، والألف والياء، والواو، والتاء .

فَأُبدلت من الهمزة، في ^(٢)«إِيَّاكَ»، فقالوا «هِيَّاكَ». أنشد أبو الحسن ^(٣):

فَهِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ

مَوَارِدُهُ ضَاقتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

ويقال أيضاً «أَيَّاكَ» و «هَيَّاكَ» بالفتح .

وَطَبِئْتُ تَبْدِيلَ هَمْزَةِ ^(٤)«إِنْ» الشرطيّة هاء، فتقول «هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ»، تُريد ^(٥)«إِنْ» .

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣١٣ وشرح المفصل ١٠ : ٤٢ - ٤٥ . ف : فأما .

(٢) الابدال ٢ : ٥٩٦ - ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ .

(٣) لطيفيل الفتوي أو مضر بن ربيعي . شرح الحماسة للرزوقي ص ١١٥٢ وللتبريزي

١٥١ : ٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ وشرح شواهد ما ص ٤٧٦ - ٤٧٧ وشمس العلوم ١٦ : ١ .

(٤) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ . (٥) ف : يريد .

وأبدلت أيضاً من الهمزة في (١) «إِنَّ» مع اللّام ، على اللزوم
فقالوا «لَهْنِكَ» (٢) . قال الشاعر (٣) :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ ، عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ (٤)
وقرأ بعضهم (٥) ﴿طَهُ مَا أُنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِنَشَقِيَ﴾ . وقالوا :
أَرَادَ «طَأَّ الْأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ جَمِيعاً» ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كَانَ
يَرْفَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ فِي صَلَاتِهِ .

وقالوا «أَيَا» و«هَيَا» في النداء (٦) . والهاء بَدَلُ من الهمزة ، لِأَنَّ
«أَيَا» أَكْثَرُ مِنْ «هَيَا» . قال (٧) :

(١) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٤ والنوادر ص ٢٨ .

(٣) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة . الأملاني ١ : ٢٢ وثمار الأزهار
ص ٧٩ ومجالس ثعلب ١١٣ والزهرة ص ٢٢٧ والخصائص ١ : ١٥٣ و ١٩٥ وأملاني
الزجاجي ص ٢٥٠ ودِيَوَانُ المَعَانِي ٢ : ١٩٢ وشرح شواهد المفني ص ٢٠٥ والخزانة
٣ : ٣٣٩-٣٤١ واللسان والتاج (لهن) و(قذى) وشرح الفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٢٤ .
(٤) م : قلل .

(٥) جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش . البحر المحيط ٦ : ٢٢٤ .

(٦) الإبدال ٢ : ٥٦٩ . م : أَيَا في النداء وهيا .

(٧) الإبدال ٢ : ٥٦٩ .

وانصرفت ، وهي حَصَانٌ مُغْضِبَةٌ ورَفَعْتُ ، بِصَوْتِهَا : هَيَا أَبَهُ
يريد « أَيَا أَبَهُ » .

وقالوا « هَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا » يريدون : أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا .

وأبدلت أيضاً من الهمزة ، في (١) « أَثَرْتُ التُّرَابَ » (٢) و « أَرَحْتُ
الْمَاشِيَةَ » و « أَرَقْتُ الْمَاءَ » و « أَرَدْتُ الشَّيْءَ » وفيما يتصرف منها ، فقالوا « هَشَرْتُ »
و « هَرَحْتُ » و « هَرَقْتُ » و « هَرَدْتُ » ، و « أَهَشِيرُ » و « أَهَرِيحُ » و « أَهَرِيقُ »
و « أَهَرِيدُ » ، و « مُهَشِيرُ » و « مُهَرِيحُ » و « مُهَرِيقُ » و « مُهَرِيدُ » .
وتُبدل أيضاً من همزة الاستفهام ، فيقولون (٣) « هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ،
يريدون « أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . وأشدُّ الفراء (٤) :

(١) الابدال ٢ : ٥٦٩ - ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) في شرح الشافية وشرح الفصل والابدال وأزنت الثوب ، أي : جعلته علماً .
وفي الكتاب : همزت .

(٣) شرح الشافية : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) أنشده الأحياني عن الكسائي لجميل بن معمر . اللسان والتاج (ذا) . وانظر
الفصل ٢ : ٢٦٢ وشرحه ١٠ : ٤٣ والصحاح والقاموس والتاج (ها) وشرح
الشافية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدا من ٤٤٧ حيث قال البندادي : « وقائله مجهول ،
ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، فإن في غالب شعره أن
النساء يتعشقنه » . قلت : وليس في ديواني عمر وجميل الطبوعين .

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا ، وَجَفَانَا ؟
يريد « إذا الذي » .

وأبدلت من الألف في « هُنَا » ، في الوقف ، فقالوا « هُنَّة » ،
قال الراجز (١) :

قَد وَرَدَتْ مِنْ أُمَكِنَّةٍ مِنْ هِنَا ، وَمِنْ هُنَّةٍ

وأبدلت من الياء في (٢) « هَذِي » ، فقالوا « هَذِه » [٣٨ أ] في الوقف .
وقد تُبدل أيضاً منها في الوصل . والدليل على أن الياء هي الأصل قولهم في تحقير
« ذَا » : « ذِيًّا » [وفي تحقير « ذِي » : « ذِيًّا »] (٣) . و « ذِي » إنما هو
تأنيث « ذَا » ، فكما لا تجد الهاء في المذكر أصلاً فكذلك المؤنث .

وأبدلت أيضاً من الياء في تصغير « هَنَّة » (٤) : « هُنِّيَّة » . والأصل

(١) سر الصناعة ١ : ١٨٢ وشمس العلوم ١ : ١٦ والفصل ٢ : ٣٦٢ وشرحه
١٠ : ٤٣ وشرح الشافية ٣ : ٣٢٤ وشرح شواهدهما ص ٤٧٩ - ٤٨٠ والنصف
٢ : ١٥٦ . يذكر إلاً . وبدهما :

* إِنِّ لَمْ أُرَوِّهَا قَمَّةً *

أي : فما أصنع .

(٢) الكامل ص ٨٤٢ - ٨٤٣ والابدال ٢ : ٥٣٠ والنصف ٣ : ١٣٩

(٣) زيادة من الكامل ص ٨٤٣ . (٤) النصف ٣ : ١٤٠ .

« هُنْيُوتٌ » - لقولهم في الجمع « هَنَوَاتٌ » - ثم « هُنِيَّةٌ » لأجل الإِدْغَامِ ، ثم أُبدِلوا من الياء الثانية هاء ، فقالوا « هُنِيَّةٌ » .

وأُبدِلت من الواو في « هَنَاهُ » ^(١) ، والأصل « هَنَاو » ^(٢) ، فأُبدِلت الواو هاء . وهو من لفظ « هَنَ » . ولا تُجْعَل الهاء التي بعد الألف أصلاً ، لأنه لا يُحْفَظ تركيب « هَنَه » . وأيضاً فإنه لو كان كذلك لكان من باب « سَلَسَ » و « قَلِقَ » ، وذلك قليل . وذهب أبو زيد ^(٣) إلى أن الهاء إنما لَحِقَتْ في الوقف ، خلفاء الألف ، كما لحقت في الندبة في « زَيْدَاهُ » ، ثم شُبِّهَتْ بالهاء الأصلية ، فحُرِّكَت . فيكون ذلك نظير قوله ^(٤) :

يا مَرَجَاهُ ، بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبَتُهُ ، لِلْسَّانِيَةِ
فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مُجْرَى الوقف ، المختصّ بالضرائر .
ويكون ، على القول الأول ، قد أُبدِلت فيه الواو هاء ، وذلك أيضاً شاذّ
لا يُحْفَظ له نظير .

(١) المنصف ٣ : ١٤٠ - ١٤٣ . م : هناة .

(٢) وهذا مذهب البصريين عدا أبي زيد والأخفش . شرح الشافية ٣ : ٢٢٥
وشرح الكافية ٢ : ١٣٨ .

(٣) المنصف ٣ : ١٤٢ .

(٤) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والمنصف ٣ : ١٤٢ والخزانة ١ : ٤٠٠ واللسان
والتاج (سنا) . والسانية : الدلو العظيمة .

والوجه عندي أنها زائدة للوقف ، لأنَّ ذلك قد سُمِعَ له نظير في الشعر ، كما ذكرتُ لك . وأيضاً فإنَّ ابن كيسان ، رحمه الله ، قد حكى في « المختار » (١) له أنَّ العرب تقول « ياهناه » (٢) بفتح الهاء الواقعة بعد الألف ، وكسرها وضمها . فمن كسرها فلائها (٣) هاء السَّكْتِ ، فهي في الأصل ساكنة ، فالتقت مع الألف ، فحرَّكت بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين . ومن حرَّكها (٤) بالفتح فإنه أتبعَ حركتها حركة ما قبلها . ومن ضمَّ فإنه (٥) أجراها مُجرى حرف من الأصل ، فضمَّها (٦) كما يُضمُّ آخرُ المنادى . ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه ، ولوجبَ (٧) الضمُّ كسائر المناديات .

وأبدلت من تاء التانيث في الاسم ، في حال الإفراد في الوقف ، نحو « طلحة » و « فاطمة » (٨) . وحكى قطرب عن طيبي أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم ، فيقولون : « كيف الإخوة والخَواه » ، وكيف البنونَ والبَناه ؟

(١) كتاب في علل النحو . وهو في ثلاث مجلدات . مجمع الأدباء ١٧ : ١٣٨ .

(٢) ذكر ابن جني أنه لم يسمع فيها إلا الضم . النصف ١٤٣ . م : ياهناه .

(٣) م : فلائها . (٤) ف : ومن حرك .

(٥) م : فلائنه . (٦) ف : فضم .

(٧) م : والوجه . (٨) في النسختين : طلحة وفاطمة .

باب (١) اللام

وأما اللام فأُبدلت من الضاد (٢) في « اضطجع ». قال الراجز (٣) :

لمّا رأى أن لا دَعَه ، ولا شَبَعَ
مال إلى أرطاة حِقَفٍ ، فالطَجَعَ
[يريد « فاضطجع »] (٤) .

وأبدلوا اللام من النون ، في (٥) « أُصَيِّلان » تصغير « أُصِّلان » ،
فقالوا « أُصَيِّلان » و « أُصَيِّلان » .

(١) ف : ه حرف . . وسقط من م .

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ و ج الفصل ١٠ : ٤٥ .

(٣) منظور بن جة الأسدي شرح الشافية ٢ : ٣٢٤ و ٣ : ٢٢٦ و شرح شواهدنا

ص ٢٧٤ - ٢٧٦ و ١٨٠ و الخصائص ١ : ٦٣ و ٢٠٣ و ٣ : ١٦٣ و إصلاح المنطق ص ٩٥

وتهذيب الإصلاح ١ : ١٦٧ و شرح شواهد الإصلاح ورقة ٩٠ والنصف ٢ : ٣٢ و الفصل

٢٦٤ : ٢ و شرحه ٩ : ١٤٣ و ١٠ : ٤٦ والمبني : ٥٨٤ والصحاح واللسان والتاج (أرط) .

(٤) من م . (٥) الكتاب ٢ : ٣١٤ و شمس العلوم ١ : ١٥

و شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ و الفصل ٢ : ٢٦٣ و شرحه ١٠ : ٤٦ .

باب (١) الألف

وأما الألف فأُبدلت من أربعة أحرف ، وهي : الهمزة ، والياء ، والواو ، والنون الخفيفة . إلا أن الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون ، لأنَّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب .

فأُبدلت من الهمزة (٢) ، باطراد ، إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة . نحو « رأس » و « كأس » ، تقول فيها [إذا خَفَّفْتَهَا] (٣) : « كاسٌ » و « راسٌ » . إلا أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي يليه الهمزة الساكنة همزة التزم قلب الهمزة الساكنة ألفاً ، نحو « آدم » و « آمن » ، أصلها « أَدَم » و « أَأْمَن » ، إلا أنه لا يُنطق بالأصل ، استثقلاً للمزتين في كلمة واحدة .

وأُبدلت ، على غير قياس ، من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها . وإنما يُحفظ حفظاً . نحو قوله (٤) :

(١) ف : وحرف . وسقط من م وانظر الكتاب ٢ : ٣ والمفصل ٣ : ٢٥٦ وشرحه ١٠ : ١٦ - ٢١ .

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢٠٩ والابدال ٢ : ٥٤٨ . (٣) من م .

(٤) اللسان والتاج (وضر) . والوضرى : المرأة الوسخة .

إِذَا مَلَأَ بَطْنَهُ الْبَانُهَا حَلَبًا بَاتَتْ تُغْنِيهِ وَضَرَى ذَاتُ أَجْرَاسٍ
يريد « مَلَأَ » فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ أَلْفًا^(١). وَمِنْ أَيْتَاتِ الْكِتَابِ^(٢) :
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى ، فَزَارَةُ ، لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ
يريد « لَا هَنَّاكَ » فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا. وَمِنْ أَيْتَاتِ الْكِتَابِ أَيْضًا^(٣) :
سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ ، وَلَمْ تُصِيبْ
يريد « سَالَتْ » ، فَأَبْدَلَ .

وَأَبْدَلْتُ أَيْضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا ، إِذَا كَانَ السَّاكِنِ
مِمَّا يُمْكِنُ نَقْلُ الْحَرَكَةِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ « الْمَرَاة » فِي « الْمَرَاة » ، وَ « الْكَمَاة »
فِي « الْكَمَاة » . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، وَلَمْ يَحْذَفُوا
الْهَمْزَةَ ، بَلْ أَبْقَوْهَا سَاكِنَةً ، فَجَاءَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ ، فَقَلْبَتْ أَلْفًا .
وَأَبْدَلْتُ مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

-
- (١) ف : فَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ .
(٢) لِلْفَرَزْدَقِ . الْكِتَابُ ٢ : ١٧ وَدِيوانُ الْفَرَزْدَقِ ص ٥٠٨ . قَالَ هَذَا حُسَيْنُ
عَزَلِ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الْعِرَاقِ ، وَوَلَّيَهَا عَمْرُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْفَزَارِي .
(٣) الْحُسَيْنُ بْنُ ثَابِتٍ . دِيوَانُهُ ص ٣٤ وَالْكِتَابُ ٢ : ١٣٠ وَ ١٧٠ وَالْمَقْصَلُ ٢٤٣ : ٢ .
وَيُرْوَى : « جَاءَتْ » وَ « جَاءَ مَالَتْ » . يَعْرِضُ حُسَيْنٌ هُذَيْلَ لِأَنَّهُ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ
يَبَاحَ لَهَا الزَّنَى .

أُعدها : في الوقف على المنصوب ^(١) المَنُونِ [٣٨ ب] غير المقصور ^(٢) ،
 نحو « رأيتُ زيدا » و « أكرمتُ عمراً » . وقد بُيِّنَ في الوقف لِمَ ^(٣)
 كان ذلك ، وأنهم قَصَدُوا بذلك ^(٤) التَّفَرُّقَةَ بين النونِ الزائدة على الاسم
 بعد كماله ، والنونِ التي هي من كمال الاسم .

فإن كان الاسم مقصوراً فإنك تقفُ عليه بالألف نحو « عَصَا »
 و « رَحَى » . لكن اختلفوا في الألف .

فمنهم من ذهب إلى أنها بدلٌ من التنوين ، في الرفع والنصب والخفض ،
 وهو مذهب المازنيّ . وحُجَّتُهُ أَنَّ الذي مَنَعَ ^(٦) أَنْ يُبدَلَ من التنوين في
 الرفع والخفض إنما هو الاستئصال ، لأنه إنما ينبغي أَنْ تُبدَلَ من التنوين حرفاً من
 جنس الحركة التي قبله ، فلو أُبدلت في الرفع لقلت ^(٧) « زيدُو » ، وفي الخفض
 لقلت ^(٧) « زيدي » ، والياء والواو ثقيلتان . وأمّا في النصب فتُبدَل ، لأنّ الذي
 قبلَ التنوين فتحة ، فإذا أُبدلت فإنما تُبدَل الألف وهي خفيفة ، نحو « رأيتُ
 زيدا » . فلمّا كان ما قبلَ التنوين في المنقوص ^(٨) فتحةً في جميع الأحوال ساوياً

(١) م : منصوب . (٢) شرح الشافية ٢ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٣) ف : دلاء . ولم تتقدم إشارة إلى هذه المسألة قبل . وانظر ص ٣٢٦ و ٣٨٠ .

(٤) سقط من م . (٥) شرح الشافية ٢ : ٢٨٠ - ٢٨٤ .

(٦) م : منع من . (٧) م : قلنا . (٨) كذا !

الرفعُ والخفضُ النصبُ ، فوجب الوقف عنده في الأحوال الثلاثة بالالف .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، إذ لو كان الأمر على ما زعمَ لم تقع الألف من المقصور قافيةً ، لأنَّ مجيء الألف المبدلة من التنوين قافيةً لا يجوز .

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ الألف هي (١) الأصل ، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال ، وهو الكسائي . وحجته (٢) أنَّ حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية .

وذلك باطل ، لأنَّ الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل . وممَّا يدلُّ على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا « هذه عصاً مُعَوَّجَةٌ » ، فحذفوا الألف الأصلية ، وأبقوا التنوين . فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية ، ويكون الثابت (٣) ما هو عوضٌ من التنوين .

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألف الأصلية ، والتنوينُ محذوفٌ . وفي النصب هي الألف المبدلة من التنوين ، والألفُ الأصليةُ محذوفةٌ ، قياساً للمعتلِّ على الصحيح . وهو مذهبُ سيبويه (٤) ، وهو الصحيح . ومما يؤيد ذلك كونُ المنقوص (٥) يُهال في حال الرفع

(١) م : أن الألف ألف . (٢) م : وحجته .

(٣) م : التأنيث . (٤) كذا ! وهو ليس مذهب سيبويه . انظر الكتاب

٢ : ٢٩٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٠ - ٢٨١ . (٥) كذا !

[عالم بذكره سيموي من مروف الابرال]

وزاد^(١) بعض النحويين في حروف البدل : السين ، والصاد ، والزاي ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين .

فأمّا السين^(٢) فأُبدلت من الشين في « الشدّه » و « مَشْدُوهُ » ، فقال « السدّه » و « مَسْدُوهُ »^(٣) . فأمّا قول نُصيب^(٤) :

فلو كنتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَمَسِقْتَنِي ولكنَّ رَبِّي سَانَنِي بِسَوَادِيَا
فلم يُبدل السين من الشين في « عشقتي » ولا في « شاني » ، بل كان له لُشَغٌ في الشين ، فكان يَتَعَذَّرُ عليه النطقُ بها ، حتّى يجعلها سيناً^(٥) .

وأمّا الصاد فتبدل من السين^(٦) إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ،

(١) شرح الشافية ٣ : ١٩٩ - ٢٠٣ و ٢٣٠ - ٢٣٢ .

(٢) سر الصناعة ١ : ٢١٠ - ٢١٤ والابدال ٢ : ١٥٤ - ١٧٢ .

(٣) ف : والشِدَّة ومَشْدُود فقالوا السدَّة ومَسْدُود . والتصويب من البدع وسر الصناعة ١ : ٢١٠ والابدال ٢ : ١٦٤ .

(٤) كذا ؛ وهو لسحيم عبد بني الحسحاس . ديوانه ص ٢٦ وسر الصناعة ١ : ٢١٤ والحكم واللسان والتاج (عسق) . (٥) في اللسان والتاج (عسق) أن هذا الادعاء فيه نظر .

(٦) سر الصناعة ١ : ٢٢٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ والابدال ٢ : ١٧٢ - ١٩٦ وشرح المفصل ١٠ : ٥١ .

أوغين . فتقول في «سَقَر» و «سِرَاط» و «سَخِرَ» و «أَصْبَغَ» : «صَقَرٌ»
و «صِرَاطٌ» و «صَخِرَ» و «أَصْبَغَ» . والسبب في ذلك أن القاف والطاء
والخاء والغين ^(١) حروفُ استعلاء ، والسين حرف مُنْهَلٍ ، فكَرِهوا الخروج
من تَسْفِلِ إلى تَصْعُد ، فأبدلوا من السين صاداً ، ليتجانس الحرفان .

وَأَمَّا الشين ^(٢) فَأُبدلت [٣٩] من كاف المؤنث في [نحو] «ضَرَبْتُكَ» ،
فقالوا «ضَرَبْتُشِ» . ومنه قوله ^(٣) :

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدُشِ جِيدُهَا ذَلَا أَنْ عَظُمَ السَّاقِ مِشْ دَقِيقُ ^(٤)

وَأُبدلت ^(٥) من الجيم في «مُدْمَج» فقالوا «مُدْمَش» . وذلك في
الشعر ضرورة ، قال ^(٦) :

(١) م : والعين .

(٢) شرح الشافية ٣ : ١٩٩ وسر الصناعة ١ : ٢١٥ - ٢١٧ والابدال ٢ : ٢٣٠-٢٣٢

و ١ : ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٣) مجنون ليلى . ديوانه ص ٢٠٧ وسر الصناعة ١ : ٢١٦ والكامل ص ٨٥٩ وذيل
الأمالي ص ٦٤ والابدال ٢ : ٢٣١ والخزانة ٤ : ٥٩٥ - ٥٩٧ والجمهرة ١ : ٥ والتهام ص ٣٧ .

(٤) م : رقيق .

(٥) سقط من م حتى قوله «وقالوا جمعشوش» . وانظر الابدال ١ : ٢٢٦-٢٢٩ و ٢ : ١٦٠ .

(٦) سر الصناعة ١ : ٢١٥ واللسان (دمج) .

* إِذْ ذَاكَ ، إِذْ حَبِلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ *

يريد : مُدْمَجٌ .

وقالوا « جُعْشُوش » و « جُعْسُوس » أي : صغير ذليل . والأصل
السين ، بدليل قولهم في الجمع « جَعاسيس » . فلا يأتون بالشين .

وأما الزاي ^(١) فأُبدلت من الصاد ، إذا كان بعدها قاف أو دال ^(٢) .
فقالوا في « مَصْدَق » و « مَصْدُوقَة » : « مَزْدَق » و « مَزْدُوقَة » .
وإنما تفعل ذلك ككُتِبَ . قال ^(٣) :

يَزِيدُ ، زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ ، حامي نِزارٍ ، عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ
وقال الآخر ^(٤) :

ودَعَ ذَا الهَوَى قَبْلَ الْقِلَى ، تَرَكُ ذِي الهَوَى
مَتِينَ الْقُوَى ، خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ ، مَزْدَرَا

(١) الابدال ١٢٢:٢-١٣٣ وسر الصناعة ١ : ٢٠٨ والفصل ٢ : ٢٦٧ وشرحه
١٠ : ٥٢ - ٥٤ وشرح الشافية ٣ : ٢٣١ - ٢٣٢ . (٢) سقط منم وسر الصناعة .
(٣) سر الصناعة ١ : ٢٠٨ واللسان (صدق) والتاج (زدق) والمزدوقات: المصدوقات،
جمع مصدوقة وهي الصدق .

(٤) سر الصناعة ١ : ٢٠٨ والفصل ٢ : ٢٩٧ وشرحه ١٠ : ٥٢ واللسان والتاج
(صدر) . وفي : النسختين ترك ذَا الهَوَى .. من الصرم مزدقا ، والتصويب من سر الصناعة .

وَأَمَّا الْعَيْنُ (١) فَأُبدلت من همزة «أَنْ» فقالوا «عَنْ». قال الشاعر (٢):
 أَعَنْ تَوَسَّمتَ مِنْ خرقاءَ مَنْزلةً ماءُ الصَّبابةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ؟
 يريد «أَنْ» [تَوَسَّمتَ] (٣). وقال آخر (٤):
 أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى ساقٍ مُطَوِّقةٌ ورقاءُ، تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادٍ؟
 يريد «أَنْ» [تَغَنَّتْ] (٥).

وقد أُبدلت من همزة «أَنْ»، فقالوا «يُعْجِبُنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قائمٌ»
 [يريدون «أَنْ عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ»] (٦). وأُبدلت من الهمزة في «مؤتلي»،
 فقالوا «مُعْتَلِي». قال الشاعر (٧):
 فَنَحْنُ مَنَعْنَا، يَوْمَ حَرَسِ، نِساءَكم غداةَ دَعانا عامِرٌ، غيرَ مُعْتَلِي (٨)

-
- (١) سر الصناعة ١ : ٢٣٤ - ٢٤٦ والابدال ٢ : ٥٥٢ - ٥٥٦ .
 (٢) ذو الرمة . ديوانه ص ٥٦٧ وسر الصناعة ١ : ٢٣٤ والخصائص ٢ : ١١١ .
 ومجالس ثعلب ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٢٧ .
 وسقط «الشاعر» من م وروي فيها «منسجم» . والمنسجم : المصبوب (٣) من م .
 (٤) ابن هرمة . ديوانه ص ١٠٥ والخصائص ٢ : ١١١ وسر الصناعة ١ : ٢٣٥ ومجالس ثعلب
 ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ .
 (٥) طفيل الغنوي ديوانه ص ٣٧ وسر الصناعة ١ : ٢٤٠ والأمال ٢ : ٧٩ .
 والابدال ٢ : ٥٥٤ .
 (٦) في النسختين . «جرس» . وفي حاشية ف : «صوابه حرس بالحاء المهملة وهو ماء =

يُرِيدُ «غَيْرَ مُؤْتَلِي»

وأبدلت الفاء من التاء (١) في «ثُمَّ» و «جَدَثَ» (٢). فقالوا
«قَامَ زَيْدٌ فَمَّ عَمْرُو»، والأصل التاء، لأن «ثُمَّ» أكثر استعمالاً
من «فَمَّ». وقالوا «جَدَفَ» في «جَدَثَ»، والأصل التاء، لقولهم
في الجمع «أجداث»، ولم يقولوا «أجداف» (٣).

وأبدلت الكاف (٤) من تاء ضمير المخاطب في «فَعَلْتَ» فقالوا:
«فَعَلَّكَ». وأنشد سُحَيْمٌ قَصِيدَةً، فقال «أَحْسَنَكَ وَاللهِ»، يريد
«أَحْسَنْتَ وَاللهِ». وأنشد أبو الحسن لبعضهم (٥):

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ، طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا، إِلَيْكَ
لَنَضْرِبَنَّ، بِسَيْفِنَا، قَفِيكَ

= لبي عقيل. وقيل جبل في بلاد عامر بن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري
في معجم ما استعجم والحازمي في ما اتفق واقترب معناه .
(١) سر الصناعة ١ : ٢٥٠ - ٢٥٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٠١ والابدال
١ : ١٨١ - ٢٠٠ م : التاء . (٢) الحدث م القبر .
(٣) هذا قول ابن جني في المحتسب وسر الصناعة وخالفه أبو الطيب في الابدال ١ : ١٩٢.
(٤) سر الصناعة ١ : ٢٨١ والابدال ١ : ١٤٠ - ١٤٢ .
(٥) الراجز من حمير . النواذر ص ١٠٥ وسر الصناعة ١ : ٢٨١ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٢.
وشرح شواهد ص ٤٢٥ - ٤٢٧ والابدال ١ : ١٤١ وأمالى الزجاجي ص ٢٣٦ والخزانة =

والسبب في أن لم يذكر سيمويه ، رحمه الله ^(١) ، هذه الحروف السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين :

قسم : الإبدال فيه ^(٢) مراد ^(٣) به تقريب الحرف من غيره ، فبأن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام ، لأنه يشبهه . وهو إبدال الصاد من السين ، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف ، وقد تقدم تبين ذلك .

وقسم : الإبدال فيه قليل جداً ، أو في لغة بعض العرب ، فلم يعتبره . وهو ما بقي من سبعة الأحرف . فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جداً . وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل ، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم ^(٤) وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما فعله ككـب .

* * *

نم - بعون الله - الجزء الأول من المنع
وبابه الجزء الثاني ، وأوله : القلب والحذف والنقل

== ٢ : ٢٥٧ . وفتيكا : أصله قفاكا ، قلبت فيه الألف ياء . وروي «عنيكنا» بدل «عنيتنا» .

(١) سقط من م «رحمه الله» . (٢) في النسختين : فيها .

(٣) ف : المراد .

(٤) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : وقال أبو الطيب : وقبائل من قيس .

وأشدد : أعن قوسمت ... البيت . قال : ورووا بيت الشماخ :

نبئت أن ربيما عن رعي إبلأ يهدي إلي خنأه ثني الجيدر ... ، ، .

محتوى الجزء الأول

التصنيف : ٣ - ١٨

٤ ابن عصفور

٧ النسخ المخطوطة

١٢ منهج التحقيق

١٨ خطبة الكتاب

المقدمة : ٢٥ - ٣٦

٢٧ ذكر شرف علم التصريف

٣١ تقسيم التصريف

٣٥ تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

القسم الأول من التصريف : ٣٧ - ٣١٤

٣٩ باب تبين الحروف الزوائد

٦٠ باب أبنية الأسماء :

٦٠ الثلاثي المجرد

٦٦ الرباعي المجرد

٧٠ الخماسي المجرد

٧٢	الثلاثي المزيد :
٧٢	المزيد فيه حرف واحد
٩٤	المزيد فيه حرفان
١٢٦	المزيد فيه ثلاثة أحرف
١٤٤	المزيد فيه أربعة أحرف
١٤٥	الرابعي المزيد :
١٤٥	المزيد فيه حرف واحد
١٥٤	المزيد فيه حرفان
١٦١	المزيد فيه ثلاثة أحرف
١٦٣	الخامسي المزيد

باب أبنية الأفعال :

١٦٦	الماضي الثلاثي
١٧٣	المضارع الثلاثي
١٨٠	ذكر معاني أبنية الأفعال

حروف الزيادة

ذكر الأماكن التي تزداد فيها هذه الحروف :

٢١٣	باب اللام
٢١٧	باب الهاء
٢٢٢	باب السين
٢٢٧	باب الهمزة

٢٣٩	باب الميم
٢٥٧	باب النون
٢٧٢	باب الناء
٢٧٩	باب الألف
٢٨٦	باب الياء
٢٩١	باب الواو

باب ما يزداد من الحروف في التضعيف

٣٠٨	باب التمثيل
-----	-------------

القسم الثاني من التصريف :

الإبدال : ٣١٧ - ٤١٤

٣١٩	حروف الإبدال
٣٢٠	إبدال الهمزة :

٣٢٠	باب إبدال الهمزة من الألف
٣٣٢	باب إبدال الهمزة من الواو
٣٤٣	باب إبدال الهمزة من الياء
٣٤٨	باب إبدال الهمزة من الهاء
٣٥٢	باب إبدال الهمزة من العين

٣٥٣	باب الجيم
٣٥٦	باب الدال
٣٦٠	باب الطاء

٣٦٢	باب الواو
٣٦٨	باب الياء
٣٨٣	باب الشاء
٣٩١	باب الميم
٣٩٥	باب النون
٣٩٧	باب الهاء
٤٠٣	باب اللام
٤٠٤	باب الألف
٤١٠	ما لم يذكره سيوييه من حروف الأبدال

